

Royaume du Maroc

Ministère de l'Éducation Nationale, de la Formation
Professionnelle, de l'Enseignement Supérieur et de la
Recherche Scientifique

Université Sidi Mohamed Ben Abdellah
Faculté des Sciences Juridiques Economiques et Sociales-Fès



المملكة المغربية

وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي

والبحت العلمي

جامعة سيدي محمد بن عبد الله

كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية-فاس

مركز الدراسات في الدكتوراه العلوم القانونية والسياسية
مختبر الدراسات السياسية والعلاقات الدولية المعاصرة

أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام في موضوع:

سباق التسلح وآثاره على الأمن والتنمية في المنطقة المغاربية

تحت إشراف الأستاذ:

الدكتور رشيد المرزكيوي

إعداد الطالب الباحث:

أحمد المرابطي

لجنة المناقشة:

رئيسا	أستاذ بكلية الحقوق - فاس	د. رشيد المرزكيوي
عضوا	أستاذ بكلية الحقوق - فاس	د. الحسن الوارث
عضوا	أستاذ بكلية الحقوق - مكناس	د. محمد الهزاط
عضوا	أستاذ بكلية متعددة التخصصات - تازة	د. محمد بنهلال

السنة الجامعية: 2018-2019

مقدمة

إنّ سباق التسلح ظاهرة قديمة قدم علاقات الصراع بين الدول، غير أنه لم يبرز بصورة واضحة في الساحة الدولية إلا خلال فترة الحرب الباردة، التي شهدت سباقا حاداً نحو التسلح بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي، والذي انتهى بانهزام هذا الأخير الذي لم يستطع اقتصاده مسايرة وتيرة النفقات الدفاعية المتزايدة.¹ ورغم انتهاء الحرب الباردة وانتفاء حساباتها الاستراتيجية التي كانت تبرر هذه الظاهرة، فإن الإنفاق على التسلح عاد ليرتفع من جديد، خاصة بعد أن تحوّلت الاستراتيجيات العسكرية الدولية نحو إعطاء الأولوية للحرب على الإرهاب وما صاحب ذلك من بناء قواعد عسكرية جديدة في المناطق التي كان يُتوقع فيها انتشار "تنظيم القاعدة". هكذا بلغ الإنفاق العسكري العالمي في مطلع الألفية الجديدة حوالي 794 مليار دولار، أي ما يعادل 2,5 في المائة من مجموع الناتج الإجمالي العالمي،² كما ارتفع ما بعد ذلك بنسبة 11 في المائة بعد أن بلغت قيمته حوالي 956 مليار دولار، وذلك أساساً بفعل التكاليف الباهضة للحرب على العراق.³ ولقد أثار هذا الإنفاق العسكري المرتفع جدلاً واسعاً حول مدى تأثيره السلبي على النمو الاقتصادي ومساهمته في عجز الميزانية العامة في الولايات المتحدة الأمريكية.⁴

ولقد فرضت تداعيات الأزمة المالية العالمية الأخيرة على العديد من الدول، وخاصة الأوروبية منها، تقليص عدد قواتها المسلحة وتخفيض نفقات تسليحها،⁵ لا سيما وأنّ

¹ للتوسّع في تاريخ سباق التسلح بصفة عامة وسباق التسلح خلال فترة الحرب الباردة بصفة خاصة، انظر:

Thomas MAHNKEN, Joseph MAIOLO & David STEVENSON, *Arms Races in International Politics: From the Nineteenth to the Twenty-First Century*, Oxford University Press, United Kingdom, 2016, pp.135-200.

² SIPRI Yearbook Summary 2003: *Armaments and Disarmament and International Security*, Stockholm International Peace Research Institute, 2003, p.17.

³ SIPRI Yearbook Summary 2004: *Armaments and Disarmament and International Security*, Stockholm International Peace Research Institute, 2004, p.14.

⁴ SIPRI Yearbook Summary 2006: *Armaments and Disarmament and International Security*, Stockholm International Peace Research Institute, 2006, p.10.

⁵ Rafael Calduch CERVERA, "Impact of the Economic Crisis on Defence Policies: A Comparative Study", *Journal of the Higher School of National Defence Studies*, N°1, 2012, p.43.

مستويات الإنفاق العسكري العالية لهذه الدول هي التي تقف وراء أزمة ديونها الخارجية، وبالخصوص في اليونان الذي يعتبر أكبر بلد أوروبي إنفاقا على التسلح وكذا إسبانيا التي ارتفع إنفاقها العسكري بنسبة 25 في المائة خلال العقد الأول من الألفية الجديدة.¹

وعلى الرغم من تداعيات هذه الأزمة العالمية وتأثيرها على اقتصاديات دول العالم وما صاحب ذلك من تقليص لميزانيات قواتها المسلحة، فإن الدول المغاربية عرفت ارتفاعا ملحوظا فيما تخصصه من موارد لجيوشها سواء خلال هذه الفترة أو بعدها. ونظرا للبون الواسع الذي يقوم بين ما ترصده هذه الدول للتنمية من جهة وما تخصصه للمؤسسة العسكرية من جهة أخرى، فإن الانتفاضات الشعبية التي عرفت المنطقة في سنة 2011 لم يفتها فضح سلبيات ومخاطر هذه العسكرة وكذا تحكم وهيمنة القوات المسلحة فيها على باقي مؤسسات الدولة.²

أولا: الإطار العام

إن ما يرصده العالم للقطاع العسكري من ميزانيات يُضاعف ما يخصه لباقي القطاعات غير العسكرية، وما يستأثر به الإنفاق على التسلح من الناتج الإجمالي العالمي يفوق ما يُمثله الإنفاق على القطاعات الاقتصادية والاجتماعية. فحسب دراسات مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح فإن الإنفاق العسكري العالمي يفوق بـ 12,7 مرة الميزانية الرسمية التي تخصصها المنظمة للنهوض بالتنمية في العالم، كما يفوق بـ 604 مرة ميزانية الأمم المتحدة الدورية المرصودة لحفظ السلم والأمن وحقوق الإنسان وغير ذلك من الشؤون والقضايا الإنسانية، بل ويفوق بأزيد من 2508 مرة ما تخصصه الهيئة الأممية في إطار الجهود التي تقوم بها لنزع السلاح ومنع انتشاره. فالعالم، اليوم، بات ينفق على التسلح نفس ما كان يفعله قبل 25 سنة لما كان معدّل

¹ Frank SLIJPER, *Military Spending and European Union Crisis*, Transnational Institute, April 2013, p. 2.

² Simon Pierre BOULANGER MARTEL, *Transferts d'armes vers l'Afrique du nord : entre intérêts économiques et impératifs sécuritaires*, Group de Recherche et d'Information sur la Paix et la Sécurité (GRIP), Note d'Analyse, 24 Mars 2014, p. 2.

الإنفاق العسكري في ذروته خلال فترة الحرب الباردة، هذا في الوقت الذي تشير فيه الإحصائيات الأممية إلى أنّ 925 مليون من ساكنة العالم ما زالوا يعيشون في فقر مدقع،¹ الشيء الذي يتعارض كلياً مع أهداف ومقاصد الأمم المتحدة في سعيها نحو تحقيق الأمن والتنمية.²

في هذا الإطار العام، يعتبر السباق نحو التسلح في المنطقة المغاربية من بين القضايا المثيرة التي ما فتئت تستأثر باهتمام المنتظم الأممي خلال السنوات الأخيرة، حيث تشير التقارير السنوية الحديثة التي تهتم برصد التسلح الدولي والاقليمي والتي تصدر عن مراكز ومؤسسات دولية متخصصة، إلى أن دول المنطقة -وبالتحديد المغرب وجارته الشرقية- مراتب متقدمة في سلم ترتيب الدول الأكثر إنفاقاً على التسلح في العالم، وتساهم بحصص عالية في الإنفاق العسكري العربي كما تستأثر بثلاث تجارة السلاح في القارة الإفريقية، و"هو الأمر الذي يشكل خطراً على شعوب ودول المنطقة، سيما وأن سباق التسلح في الدول النامية يمكن أن يؤدي إلى اندلاع الحرب كلما تجاوزت القوة العسكرية الحدود المعقولة".³

إن أهم ما يتميز به المشهد العسكري في المنطقة المغاربية هو الاختلال الواضح في ميزان القوة العسكرية بين دول المنطقة. وهذا الاختلال تفسره عوامل مختلفة، لعل أهمها يرتبط بالإمكانيات الاقتصادية والمالية للدولة التي تبقى العامل المهم في تحديد حجم

¹ Colin ARCHER and Annette WILLI, *Opportunity Costs: Military Spending and the UN's Development Agenda, A view from the International Peace Bureau, IPB, November 2012, p. 8.*

² في هذا الصدد تنص المادة 26 من ميثاق الأمم المتحدة على أنه "رغبة في إقامة السلم والأمن الدولي وتوطيدهما بأقل تحويل لموارد العالم الإنسانية والاقتصادية إلى ناحية التسلح، يكون مجلس الأمن مسؤولاً بمساعدة لجنة أركان الحرب المشار إليها في المادة 47 عن وضع خطط تعرض على أعضاء "الأمم المتحدة" لوضع منهاج لتنظيم التسلح". كما نستحضر هنا مجموعة من قرارات الأمم المتحدة التي تحرص على الربط بين خفض التسلح والتنمية، مثل: قرار بشأن الصلّة بين السلاح والتنمية، الجمعية العامة، الدورة الثامنة والستون، بتاريخ 5 دجنبر 2013، (رقم القرار: A/RES/68/37)، وقرار بشأن تخفيض الميزانيات العسكرية، الجمعية العامة، الدورة الثامنة والخمسون، 2003، (رقم القرار: A/RES/58/28)... الخ.

³ Saadet DEGER, *Military expenditure in third world countries: the economic effects*, INTERNATIONAL LIBRARY OF ECONOMICS, Routledge & Kegan Paul, First edition, England, 1986, p.126.

الموازنات الدفاعية. وتبعاً لذلك فإن الجزائر -التي تتوفر على موارد نفطية هامة- تستحوذ على الحصّة العظمى من الإنفاق العسكري في المنطقة، في حين لا يخصّص المغرب، الذي يحتل المرتبة الثانية، سوى ميزانيات لا بأس بها مقارنة مع جارتها الشرقية. وحسب إحصائيات معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي فإن واردات المغرب تمثل دائماً نسبة مهمة من إجمالي الأسلحة المصدرة نحو المنطقة، وتعتبر كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا أهم الدول التي يستورد منها السلاح. إلا أن المغرب، وانسجاماً مع التوجه الجديد لسياسته الخارجية الرامي إلى توسيع العلاقات وتنويع الشراكات مع القوى الإقليمية والدولية، دأب على الانفتاح على أسواق جديدة للسلاح في الآونة الأخيرة، أهمّها الأسواق الروسية والصينية.

كما تستحوذ واردات الجزائر، بدورها، حسب الإحصائيات الحديثة التي يقوم بها المعهد المذكور أعلاه، على حصة كبيرة من مجموع الأسلحة التقليدية المصدرة نحو المنطقة. وقد ظلت الجزائر خلال فترة الحرب الباردة تستورد معداتها الدفاعية أساساً من الإتحاد السوفياتي، أمّا اليوم فقد عرفت توجهات سياسة تسليحها بعض التحولات رغم أنها ظلت تحصل على أغلب أسلحتها التقليدية من روسيا نفسها.

أمّا بالنسبة لليبيا، فقد كان للعقوبات الأممية عليها والتي شملت منع تصدير الأسلحة أثراً سلبياً واضحاً على القدرات العسكرية للقوات المسلحة الليبية، خاصة فيما يتعلق بتجديد وتطوير معداتها من الأسلحة التقليدية.¹ وبعد رفع الحظر عنها، استغلت ليبيا العائدات النفطية المرتفعة لتجديد ترسانتها الحربية، وذلك في سياق بيئة إقليمية تشهد تسابقاً محتدماً نحو التسلح بين الجزائر وجارتها الغربية. هكذا سعت إلى اقتناء مختلف أصناف الأسلحة الثقيلة منها والخفيفة، التي مثلت فيها روسيا وحدها ما يقارب 55 في المائة من حجم الواردات العسكرية الليبية خلال العقد الأول من الألفية الحالية. وعلى جانب آخر، أقدمت ليبيا خلال هذه الفترة على تقوية علاقات تعاون أمني مع دول الإتحاد

¹ S. Pierre BOULANGER MARTEL, *Transferts d'Armes vers l'Afrique du Nord : Entre interets économiques et impératifs sécuritaires*, op. cit., p.9.

الأوروبي وإبرام عقود التسلح معها، حيث استأثرت إيطاليا بنسبة 34 في المائة وفرنسا بـ10,3 في المائة من إجمالي الصادرات العسكرية نحو هذا البلد.¹ وعموما، فقد بات حجم السلاح الذي حصلت عليه ليبيا آنذاك يتجاوز الحاجيات المعقولة والمشروعة للجيش الليبي.² وبعد سقوط نظام القذافي عقب الأحداث التي اندلعت في ليبيا بداية "الربيع العربي"، تسابقت العديد من الشركات العسكرية الأجنبية إلى الظفر بصفقات إعادة بناء الجيش الليبي، وأصبحت ليبيا تميل إلى إقتناء أنظمة التسلح الغربية وإن ظلت تحافظ على علاقاتها المبدئية مع روسيا.³

وعموما، فإن نفقات التسلح في المنطقة المغاربية أمست تعرف تعاظما ملحوظا ومستمرا في السنوات الأخيرة، لاسيما في الجزائر التي توظف عائداتها النفطية في اقتناء مختلف أنواع الأسلحة الحربية والمعدات العسكرية. وجدير بالإشارة في هذا السياق إلى أنه من الصعوبة بمكان تحديد حجم الإنفاق العسكري الفعلي لدول المنطقة نظرا لعدم دقة بياناتها الرسمية حول التسلح، خاصة وأن هذه الدول تبقى أقل شفافية فيما يتعلق بالإبلاغ عن إنفاقها على قطاع الدفاع، ولا تشارك إلا بصفة محدودة فقط في سجل الأسلحة التقليدية للأمم المتحدة، فمن خلال تصفحنا للأرشيف الأممي في هذا المجال، يتبين أن المغرب والجزائر لا يشاركان إطلاقا في هذه الآلية الأممية،⁴ ولا يلتزمان بهذه القواعد المعمول بها من طرف العديد من دول العالم. ونظرا لما تتفقه على اقتناء السلاح

¹ S. Pierre BOULANGER MARTEL, *Transferts d'Armes vers l'Afrique du Nord : Entre intérêts économiques et impératifs sécuritaires*, op. cit., p.9.

² Luc MAMPAEY, *Une vente d'armes à la Libye serait un soutien implicite à la repression et aux détournements*, Groupe de Recherche Et de l'Information sur la Paix Et la Sécurité, Note d'Analyse, 2 Juin 2009, p.3.

³ S. Pierre BOULANGER MARTEL, *Transferts d'Armes vers l'Afrique du Nord : Entre intérêts économiques et impératifs sécuritaires*, op. cit., p.10.

⁴ في كل سنة يدعو الأمين العام للأمم المتحدة من خلال مذكرة شفوية جميع الدول الأعضاء إلى الإبلاغ عن إنفاقها العسكري في السنة المالية الأحدث. ويستند هذا الطلب على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 35/142 "خفض الموازنات العسكرية"، المعتمد في سنة 1980. للمزيد حول نظم واتجاهات الإبلاغ عن الإنفاق العسكري، راجع كتاب *التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي*، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، الكتاب السنوي 2007، ص 503-510.

وتطوير ترسانتها القتالية، تحتل الدول المغربية دائما مراتب متقدمة في التقارير السنوية الخاصة بمؤشر عسكرة الدولة.¹

هذه الدراسة الأكاديمية التي بين أيدينا لن نتطرق لمجمل التوازنات الاستراتيجية القائمة في المنطقة المغربية، وإنما سنقتصر فقط على ميزان القوة العسكرية بين المغرب والجزائر، من خلال مقارنة موازنتهما الدفاعية وانعكاساتها على الأمن والتنمية وغيرهما من الجوانب ذات الصلة بالأمن الانساني بصفة عامة. وجدير بالذكر أن هذا البحث يغطي الفترة التي تبدأ من البدايات الأولى لنزاع الصحراء المغربية مروراً بالسنوات التي تلت نهاية فترة الحرب الباردة، وصولاً إلى العقدين الأولين من الألفية الحالية.

ثانياً: أهمية الدراسة

إن أهمية هذه الدراسة تكمن في كون التعرف على حجم الإنفاق العسكري في المنطقة المغربية، وعلى محدداته، وطرق قياس تكلفته، يمكّننا ولو نسبياً من معرفة المکانیزمات والقوانين التي تحكم ظاهرة سباق التسلح، وتحديد مدى خطورتها وانعكاساتها السلبية على الأمن والتنمية في المنطقة، بل واستشراف الخطط والسياسات المناسبة للحدّ أو على الأقل للتخفيف من حدّة آثارها الناجمة عن هدر موارد وإمكانيات مالية واقتصادية هائلة. بناء عليه، فإنّ اختيار سباق التسلح وانعكاساته على الأمن والتنمية في المنطقة ليكون موضوع هذه الدراسة إنما يأتي لعدة دواعي واعتبارات، نذكر منها بالأساس ندرة إن لم نقل غياب الأبحاث والدراسات الأكاديمية حول ظاهرة سباق التسلح في شمال إفريقيا وانعكاساتها السلبية على الأمن القومي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها. لذا، فالداعي الأبرز إنما يكمن في إنجاز دراسة خاصة في الموضوع

¹ التقرير السنوي الخاص بمؤشر عسكرة الدولة GMI يقوم بنشره مركز بون الدولي للتحويل (BIIC)، وهو التقرير الذي يغطّي ما يقارب 160 بلداً، وتموّله الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية. ويقوم مؤشر GMI بتحديد مدى أهمية الجهاز العسكري داخل الدولة، وذلك من خلال سلوك هذه الأخيرة في توزيع مواردها الاقتصادية لصالح القطاع العسكري. وجدير بالذكر أن هذا التقرير بدأ يصدر منذ عام 1990. انظر:

Jan GREBE, *Global Militarisation Index 2014*, Bonn International Center for Conversion (BICC), Germany, 2014, p.4.

عن الدول المغاربية، مثلما هي متوفرة عن العديد من الدول النامية منها والمتقدمة.

وقبل بسط المنهج أو المناهج المعتمدة في هذه الدراسة، وطرح الإشكالية التي سنعالجها، لابد من تحديد المفاهيم الأساسية لهذا الموضوع المركب من جهة، وكذا تسليط الضوء على بعض النظريات التي لها علاقة بظاهرة سباق التسلح، والتي ستسعدنا في تقريب واستكناه المبادئ والمذاهب العسكرية التي تحكم السياسة الدفاعية للبلدان المعنية بهذه الدراسة، من جهة أخرى.

ثالثاً - تحديد مصطلحات البحث

-سباق التسلح (Arms Race)

هو نزاع أو منافسة بين دولتين أو أكثر تسعيان إلى تحسين أمنهما، الواحدة مقابل الأخرى من خلال بناء قوة عسكرية. وغالبا ما يعرف منطوق سباق التسلح بظاهرة الفعل ورد الفعل: فعندما تشرع الدولة (أ) في تطوير برنامج عسكري عدواني، فإن الدولة (ب) المجاورة لها تتوقع الأسوأ لاعتقادها بأن الدولة (أ) تحضر للحرب، ولذلك فإن الحذر يفترض أن تزيد الدولة (ب) من إنفاقها العسكري ليتلائم وإنفاق الدولة (أ)، إذ أن عدم قيامها بذلك يجعلها عرضة للإعتداء. غير أن الدولة (أ) قد ترى في رد فعل الدولة (ب) رداً عدائياً، والنتيجة هي تصعيد وتيرة العداء بين الطرفين والاتجاه نحو اقتناء المزيد من الأسلحة كما وكيفاً.¹

ورغم تعدد الدراسات التي تناولت ظاهرة سباق التسلح، فإن نموذج "ريتشارد سون" يبقى البراديغم الذي ظل يهيمن على هذه الدراسات لمدة عقود من الزمن، وصارت كل محاولة لبناء نموذج جديد لسباق التسلح لا يسعها إلا أن تأخذ بعين الاعتبار هذا النموذج والفرضيات الأساسية التي بُني عليها. وعموماً، فقد بنى "ريتشارد سون" نموذجه

¹مارتين غريفيتش وتيري أوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات، 2008، ص.245.

على دراسة سلوك الدول التي ساهمت في الحربين العالميتين الأولى والثانية، وافترض أن هناك محددتين أساسيين للإنفاق العسكري لأية دولة من الدول، الأول هو الإنفاق العسكري للدول المحيطة بها، والثاني هو الاعتبارات الاقتصادية والمالية ومعدلات النمو السنوية. وبينما يكون أثر المحدد الأول طرديا - أي أنّ زيادة الإنفاق العسكري للدول المنافسة سيدفع إلى زيادة الإنفاق الدفاعي للدولة الأخرى - فإنّ المحدد الثاني عكسي أو قل سلبى.¹ وحسب "ريتشارد" فإنّ الإنفاق العسكري للدولة (x) والدولة (y)، اللتان تعيشان على إيقاع سباق التسلح، غالبا ما يتجاوز وبشكل كبير الحدود المعقولة والاحتياجات الأمنية الضرورية، ويستحوذ على نسب عالية من الناتج المحلي الإجمالي. فضلا عن كونه ينمو على حساب الموارد الاقتصادية للبلدين، فإنّ سباق التسلح الذي يسير بوتيرة تصاعدية بين الطرفين سيفضي في النهاية إلى قيام الحرب، إذ لا بدّ أن تأتي اللحظة التي ستتفجر فيها خصومات القوى المتعادية.²

- الإنفاق العسكري (Military Expenditure)

نظرا لتعدد وتباين تعريفات الإنفاق العسكري ومكوناته وطرق قياسه،³ فإنّ هذه الدراسة

¹ عبد الرزاق الفارس، السلاح والخبز: الإنفاق العسكري في الوطن العربي (1970-1990) - دراسة في الاقتصاد السياسي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1993، ص.219.

² John LAMBELET, "Do Arms Races Lead to War", *Journal of Peace Research*, Vol.12, Issue 2, June 1975, p.123.

³ هناك عدّة معاهد ووكالات وهيئات دولية وإقليمية مختصة بموضوع الإنفاق العسكري، من بينها معهد استوكهولم لأبحاث السلام الدولي (SIPRI) والمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية (IISS) وصندوق النقد الدولي (IMF) والوكالة الأمريكية لمراقبة التسلح (ACDA)، وحلف شمال الأطلسي (NATO). ولكلّ مصدر من هذه المصادر تعريفه الخاص للنفقات العسكرية. وهذه التعريفات قد تتفق مع بعضها البعض وقد تختلف باختلاف مكوناتها وبياناتها وحساباتها وتقديراتها. أما بالنسبة لقياس الإنفاق العسكري فثمة أربع طرق مختلفة عن بعضها البعض؛ أولها، حجم النفقات العسكرية إلى الناتج القومي الإجمالي وثانيها، حجم النفقات العسكرية إلى الدّخل القومي وثالثها، حجم النفقات العسكرية إلى الميزانية الحكومية، ثم حجم القوات المسلحة إلى إجمالي السّكان. وتعتبر الطريقة الأولى من أكثر الطرق شمولية واستخداما رغم ما تعترضها من نواقص، ويرجع السبب إلى كون الناتج القومي الإجمالي يعتبر أفضل مقياس لحساب القدرات المادية والموارد الاقتصادية للدولة، وبالتالي يسهل التعرف على الحجم الذي تقتطعه ميزانيات الدفاع في الدول محل الدراسة.

تقترح التعريف الذي يقدمه معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي (سيبري) نظرا لكونه من أكثر مصادر بيانات الإنفاق العسكري وثوقا ودقة، كما أنه ينشر قيمة النفقات العسكرية لجميع دول العالم بما فيها الدول العربية.

ويعرّف معهد سيبري الإنفاق العسكري بكونه عبارة عن مجمل النفقات المرصودة ل: (أ) القوات المسلحة، بما فيها قوات حفظ السلام؛ (ب) وزارات الدفاع وهيئات حكومية أخرى مشتركة في مشاريع دفاعية؛ (ج) القوات شبه العسكرية عندما يُحسب أنّها مدربة ومجهزة لعمليات عسكرية؛ (د) الأفراد العسكريين والمدنيين بما في ذلك رواتب التقاعد العسكري والخدمات الاجتماعية للأفراد؛ (هـ) عمليات الصيانة للأسلحة والمعدات الحربية؛ (و) المشتريات من الذخائر والأسلحة والمعدات العسكرية؛ (ز) جهود البحث والتطوير الموجهة لصالح النهوض بالقطاع العسكري؛ هذا بالإضافة إلى المساعدات العسكرية. وتستثنى من هذا التعريف نفقات الإنفاق المدني؛ والإنفاق على أنشطة عسكرية سابقة؛ والإعانات المخصصة للعسكريين المتقاعدين؛ وكذا الإعانات المرصودة لإجراءات التسريح من الخدمة؛ وتبديل أسلحة وتدميرها.¹

إنّ مصادر بيانات الإنفاق العسكري عند معهد سيبري هي، حسب الترتيب: (أ) مصادر أساسية، أي بيانات رسمية مقدمة من حكومات وطنية إمّا في منشوراتها الرسمية وإمّا في إجابات عن استبيانات؛ (ب) مصادر ثانوية تستشهد ببيانات أساسية؛ و(ج) مصادر ثانوية أخرى. ويتكوّن الصنف الأول من وثائق الميزانية الوطنية والكتب البيضاء المتعلقة بالدفاع والإحصائيات المالية العامة، إضافة إلى الإجابات عن "استبيان سيبري" الذي يبعث به سنويا إلى وزارات المالية والدفاع والمصارف المركزية ومكاتب الإحصاء الوطنية للبلدان الواردة في قاعدة بيانات سيبري. كما يتضمّن ردود الحكومات على استبيانات بشأن الإنفاق العسكري توزعها الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، إذا توافرت هذه الردود من جانب الدول المعنية.² أمّا الصنف الثاني

¹ SIPRI Yearbook Summary 2007, *Armement, Disarmement and International Security*, Stockholm International Peace Research Institute Yearbook, 2007, p.497.

² نفس المرجع، ص. 501.

فيشمل الإحصائيات الدولية، كإحصاءات حلف الناتو وصندوق النقد الدولي. بينما يتكون الصّنف الثالث من مجلات وصحف متخصصة.

-العسكرة (Militarism/Militarization)

العسكرة، تاريخياً، هي إيديولوجيا تمجّد الجيش والحرب وتؤمن بسمو القيم والمثل العسكرية على القيم والمثل المدنية في المجتمع، وهي بذلك تولي أهمية قصوى للمؤسسة العسكرية من خلال تطويع جميع المؤسسات غير العسكرية في الدولة والسيطرة عليها. وتعرف العسكرة، سلوكياً، بكونها الميول نحو استعمال القوّة في حل النزاعات القائمة، باعتبارها أنسب وأمثل وسيلة لحل المشاكل التي تنتصب في وجه البلد. كما تركز بعض التعريفات -في تعريفها للعسكرة- على البناء العسكري، خاصّة فيما يتعلق بزيادة إنتاج واستيراد السلاح، وزيادة عدد أفراد القوات المسلحة، ورفع نسبة النفقات العسكرية.¹ ويعتبر العبء العسكري واحداً من أهمّ المتغيرات الإحصائية التي تقاس وتُقارن بها مستويات العسكرة في مختلف البلدان،² إذ يخبرنا مباشرة عن ما يهدره القطاع العسكري من موارد مالية واقتصادية وما يترتب عن ذلك من انعكاسات، كما يكشف عن مكانة الجيش ومحوريته في النظام السياسي للدولة. كما يعكس أيضاً مدى حضور النزعة العسكرية في توجيه وإدارة سياستها الخارجية. وجدير بالإشارة إلى أنّ هذا التعريف الأخير لظاهرة العسكرة الذي يركز على متغيّر البناء العسكري، يبقى هو الأكثر شيوعاً في الأوساط الأكاديمية التي تهتم بالدراسات العسكرية والأمنية المعاصرة.³

وتتجم عن سياسة عسكرة الدولة انعكاسات داخلية وأخرى إقليمية. فلتنفيذ هذه السياسة لا بد من تبني اقتصاد الحرب الدائمة Permanent War Economy الذي يرى أنّ الحرب حالة مستمرة تستوجب تعبئة واستنفار كل الإمكانيات الاقتصادية لخدمة أهداف

¹ Anna STAVRIANAKIS & Jan SELBY, *Militarism and International Relations : Political Economy and Security*, Routledge, New York, 2012, p.12.

² Kostas GOULIAMOS & Christos KASSIMERIS, *The Marketing of War in the Age of Neo-Militarism*, Routledge, New York, 2007, p.68.

³ نفس المرجع، ص. 69 .

هذه السياسة. والأخطر من ذلك هو أن دولا كثيرة تندفع لتصبح قوى حربية دون أن تتوفر على قاعدة اقتصادية مناسبة، فبينما تزداد القوة العسكرية لهذه الدول تتناقص قدراتها وإمكانياتها القومية، وهو الشيء الذي ينعكس سلبا على أمنها القومي بمفهومه الشامل. كما تؤدي العسكرة إلى تأجيج زخم السباق نحو التسلح بين الدول الإقليمية مثلما هو الأمر بين إسرائيل والبلدان العربية مثلا، فالتوتر القائم في منطقة ما يفضي غالبا إلى سباق محتدم نحو التسلح بين دولها المتنافسة.¹

-الأمن القومي (National Security)

يقصد بالأمن القومي للدولة، بوجه عام، القدرة على حماية أمن الوطن من المخاطر والتهديدات التي تجابهه، سواء كانت داخلية المصدر أم خارجية. ولأنّ الظاهرة الأمنية تخضع كغيرها من الظواهر لقانون التغيير والتطور تبعا لما يطرأ من تحولات في البيئة الاستراتيجية المحلية والعالمية، فإن "باري بوزان" يؤكد على ضرورة توسيع مفهوم الأمن إلى خارج إطار التهديدات العسكرية مادام أن الدولة لم تعد الموضوع المرجعي الوحيد للأمن، ولا المصدر الرئيسي للتهديد. لكن رغم ذلك فإنّ هدف الأمن يبقى هو البقاء، أي بقاء الدولة.²

بناء على ذلك، وانسجاما مع أرضية هذه الدراسة البحثية التي تهدف إلى قياس مدى تأثير التسلح على الأمن والتنمية الشاملة، سنسلط الضوء أولا على المقترح التقليدي للأمن القومي، الذي هو المقترح العسكري، ثم سنقف بعد ذلك عند المقترح التنموي، على أن نشير في الأخير لمفهوم الأمن الإنساني كمفهوم شامل وجامع لكلّ الجوانب والأبعاد الأمنية الأخرى من غير الجوانب والأبعاد العسكرية.

¹ Amin HEWEDY, *Militarization and Security in the Middle East: Its Impact on Development and Democracy*, United Nations University, New York, 1989, pp. 84-85.

² انظر:

Barry BUZAN, "New Patterns of Global Security in the Twenty-First Century", *International Affairs*, Vol. 67, No. 3, July 1991, pp. 442-444.

أ- المقترح العسكري:

يربط المقترح التقليدي للأمن بين الأمن القومي والقوة العسكرية للدولة وقدرتها على مجابهة الأخطار والتهديدات العسكرية. وتتصرف دراسات الأمن -ترتيباً على ذلك- إلى تحديد المصالح التي تعتبرها الدولة لصيقة بأمنها، وتكون على استعداد لخوض الحرب دفاعاً عنها. بناء على ذلك فإن التهديدات الأساسية التي تواجهها الدولة هي ذات طابع عسكري، ويكون مصدرها خارجياً. ومن ثمّ وجبت مواجهتها بتعزيز القدرة العسكرية، وتعزيز قدرات الجيوش وأجهزة المخابرات التابعة للدولة. هكذا يبقى الأمن القومي مرتبطاً بمفهومَي الردع والقوة.¹ إلا أنّ المقترح التقليدي/العسكري هذا تعرض لانتقادات عديدة، لعلّ أهمها يكمن في كون التهديدات التي تواجهها الدول، وبالخصوص النامية منها، ليست ذات طابع عسكري فحسب، بل ثمة تحديات أخرى لا تقل أهمية وخطورة مثل عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، والحروب الأهلية، والفقر والمجاعة، وفشل تجارب التنمية. ولذلك، لم ينحصر الأمن القومي في قضية الاستعداد العسكري أو القدرة العسكرية للدولة، بل اتسع نطاقه ليشمل أبعاداً أخرى، اقتصادية وسياسية واجتماعية وغيرها. كما أنّ التركيز على الجانب العسكري كبعد واحد للأمن القومي له أخطار كثيرة يتجلى أبرزها في إعطاء الأولوية للنفقات العسكرية وبالتالي تحويل الموارد التي كانت ستخصص للتنمية إلى اعتمادات مرصودة للأمن بمفهومه الضيق، كما يؤدي ذلك أيضاً إلى تضخيم الجهاز العسكري، وسيطرة العسكر على مراكز صنع القرار في الدولة. ولا شك أنّ تنمية الجيش أكثر من تنمية المجتمع من شأنه أن يخلق فجوة يصير معها الجيش أمام أحد السبيلين: إما التوسع الخارجي والقيام بأعمال عسكرية تُبَرّر تخصيص الموارد من أجل تطويره، وإما التحول إلى أداة لممارسة العنف والإرهاب في المجتمع. وهذا السبيل الأخير هو الأكثر اتّباعاً في دول العالم الثالث على الخصوص. ولا يغيب عن البال، في هذا السياق، أن ظاهرة الدولة البوليسية في الدول النامية تعدّ من أكثر

¹ محمد الحاج مسعود، نظرية الأمن القومي العربي: قراءة في الفكر الاستراتيجي العربي المعاصر، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في القانون العام، جامعة الحسن الثاني عين الشق، الدار البيضاء، 2006، ص. 60.

العوامل تهديدا للأمن القومي، نظرا لما يطبعها من مظاهر عديدة للإكراه السياسي والريع الاقتصادي وعدم التوازن بين اعتبارات الأمن وحماية الحريات والحقوق الأساسية. كما أن إعطاء أهمية بالغة أو مبالغ فيها للقوة العسكرية من شأنه أن يوجج التسابق نحو التسلح ويضع الدول المتنافسة في مأزق لا تستطيع الفكاك منه، بسبب حرص كل دولة على الزيادة في نفقاتها العسكرية لاقتناء السلاح وتطوير نظمها الدفاعية.¹

ب-المقرب التنموي:

يتميز هذا المقرب عن جميع المقتربات الأخرى بكونه يوسّع مفهوم الأمن القومي ويربط بينه وبين مفهوم التنمية. ويتفق الجميع على أن "روبرت مكنمارا"، وزير الدفاع الأمريكي الأسبق ومدير البنك الدولي سابقا، هو أبرز من أرسى أسس ومعالّم هذا المفهوم. فقد ألف كتابا سنة 1968 بعنوان "جوهر الأمن" عمد فيه إلى انتقاد المقتربات الكلاسيكية والمفاهيم التقليدية للأمن ولاسيما المقرب العسكري الذي ركّز عليه بشدة، فيقول: «والحقيقة أن الإنسان المعاصر لا يزال يتصور الحرب والسلام بنفس العبارات التقليدية كما كان يفعل أجداده، رغم أن هذه العبارات قد فشلت فشلا ذريعا في تجنب الحرب وإقرار السلم والأمن في العالم.. فنحن لا نزال نميل إلى تصوّر الأمن القومي على أنه حالة من الاستعداد المسلح فقط، وأنه يتمثّل في امتلاك ترسانة قتالية ضخمة وتجهيزات عسكرية رهيبية وعتاد كبير من الأسلحة الحربية المختلفة، ومازلنا نميل إلى الافتراض بأن هذا العنصر العسكري هو العامل الوحيد في بلوغ القوة وحسم الصراع وخلق الأمن».²

وبدل هذا التصور التقليدي والمتجاوز للأمن يقترح "مكنمارا" تصورا جديدا ومعاصرا، حيث يؤكد على أنه « لا يمكن لدولة ما أن تحقق أمنها إلا إذا ضمنت حدا أدنى من

¹ محمد الحاج مسعود، نظرية الأمن القومي العربي: قراءة في الفكر الاستراتيجي العربي المعاصر، مرجع سابق، ص.61-62.

² نفس المرجع، ص.66.

الاستقرار الداخلي، وهو الأمر الذي لا يمكن تحقيقه إلا بتوفر حد أدنى من التنمية. فعند إعداد الميزانية لا ينبغي التركيز على شؤون الدفاع وتوفير الأمن الحربي فحسب، بل الأهم من ذلك هو التركيز على الأمن القومي بمعناه العريض، بما في ذلك القضاء على الفقر والإقصاء الاجتماعي»، فالأمن لا ينحصر في «المعدات العسكرية وإن كان يتضمنها، وليس هو النشاط الاقتصادي وإن كان يتقاطع معه. إن الأمن هو التنمية، وبدون تنمية لا يمكن أن يوجد أمن. والدول التي لا تنمو في الواقع لا يمكن أن تظل آمنة إطلاقاً».¹

- الأمن الإنساني (Human Security)

لم يتوصل المجتمع الدولي إلى تعريف متفقٍ عليه لمفهوم الأمن الإنساني أو حتى إلى توافقٍ حول مضمونه، فهو أحد المفاهيم التي بدأ تداولها مع نهايات القرن الماضي بهدف مراجعة المفاهيم الأمنية في ظل التطورات الدولية المعاصرة، ورغم أن هذا المفهوم يجد جذوره الراسخة في فروع أخرى من العلاقات الدولية والقانون الدولي الناظم لهذه العلاقات، كحقوق الإنسان والأمن الجماعي الدولي، ورغم أن الأفكار التي استلهم منها كانت قد نضجت عبر ما يقارب قرن ونصف من عمر البشرية، فإنه لم يتبلور كمفهومٍ مستقلٍ وكمصطلحٍ جديدٍ إلا بعد الحرب الباردة.² ولقد حدد برنامج الأمم المتحدة للتنمية البشرية في تقريره لعام 1994، عدة خصائص أساسية للأمن الإنساني، يتمثل أبرزها في الطابع العالمي والشامل للأمن، وطابعه المتكامل والمتعدد الأبعاد، هذا بالإضافة إلى جعل الإنسان في قلب السياسات الأمنية التي تتبناها الحكومات.³ ويميز "باري بوزان" في إطار حديثه عن التحديات والمخاطر التي تهدد أمن الدولة والمجتمع

¹ محمد الحاج مسعود، نظرية الأمن القومي العربي: قراءة في الفكر الاستراتيجي العربي المعاصر، مرجع سابق، ص.66.

² خولة يوسف، أمل يازجي، "الأمن الإنساني وأبعاده في القانون الدولي العام"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد الثاني، 2012، ص.525.

³ Programme des Nation Unies pour le Développement (PNUD), Rapport mondial sur le Développement, 1994, p.24.

بين الأمن السياسي (Political Security) بما يعنيه من ضمان استقرار البلد وحمايته من التهديدات التي تستهدف نظام حكمه والمؤسسات السياسية النظامية القائمة فيه؛ والأمن الاقتصادي (Economic Security) الذي يتحقق من خلال تأمين الوصول إلى الموارد الطبيعية واستغلالها بالشكل الذي يسمح بتلبية متطلبات سكانها من حاجيات اقتصادية وخدمات اجتماعية؛ والأمن البيئي بما يعنيه من المحافظة على الأوساط الإيكولوجية الحيوية من آثار الكوارث الطبيعية والاختلالات المناخية، هذا بالإضافة إلى التهديدات التي تستهدف الأمن المجتمعي الذي أصبح يعتبر من بين العوامل الأكثر أهمية وتأثيراً على مسار الأمن العام للدولة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة.¹

وتجدر الإشارة إلى أنّ مفهوم الأمن الإنساني كان قد طُرِح خلال فترة الحرب الباردة في سياق الجدل المتعلق بالعلاقة بين التنمية والإنفاق على التسلح من خلال أعمال بعض اللجان المستقلة ومنها اللجنة الخاصة بقضايا نزع السلاح والأمن الدولي. إذ دعت اللجنة في تقرير صدر لها عام 1982 بعنوان "الأمن المشترك Common Security" إلى ضرورة تحويل الانتباه نحو التفكير في مفاهيم جديدة للأمن والسلام؛ فبالإضافة إلى التركيز على قضايا الأمن القومي والقضايا العسكرية، فإنّ دول العالم النامي على وجه الخصوص مهددة بعدد كبير من المشاكل الأخرى، التي أطلق عليها قضايا الأمن الإنساني والتي تشمل الفقر وغياب العدالة التوزيعية والحرمان الاقتصادي والإنفاق المتزايد على التسلح. ومن ثم يجب تحويل الاهتمام الدولي نحو التعامل مع تلك الأنماط من مصادر التهديد.²

¹ Barry BUZAN, "New Paterns of Global Security in the Twenty-First Century", *op. cit.*, pp.445-447.

² خديجة عرفة محمد، "مفهوم الأمن الإنساني"، مفاهيم، العدد 13، يناير 2006، ص ص. 9-10.

-تكلفة الفرصة البديلة (Opportunity Cost)

إنّ العلاقة بين الإنفاق العسكري والإنفاق الاجتماعي أو التنموي غالباً ما يعبر عنها بتكلفة الفرصة البديلة التي تدل على العلاقة بين الندرة و الاختيار. والاختيار يتضمّن الرفض كما يتضمن انتقاء البدائل. وتكلفة الفرصة البديلة هي القيمة التي يتمّ التضحية بها من أجل ضمان الحصول على بديل معين.¹ وعموماً، فإنّ التعريف الأكثر شيوعاً لتكلفة الفرصة البديلة في الموازنات الحكومية يشير إلى إشكالية "السلاح مقابل الزبدة" أو الإنفاق العسكري مقابل الإنفاق التنموي، حيث تقوم بين النفقات العسكرية والنفقات الاجتماعية علاقة عكسية،² إذ أن زيادة الإنفاق العسكري يؤثر سلباً على متطلبات الرفاه الاجتماعي، لكون زيادته هاته لا تكون إلا على حساب التنمية الاجتماعية.³

عموماً، لقياس التكلفة الاجتماعية للإنفاق العسكري يتم اللجوء إلى ثلاثة معايير أساسية:⁴ **المعيار الأول** هو حساب نسبة كل من الإنفاق العسكري والتعليمي والصحي والتنموي كنسبة من الإنفاق العام، وتطور هذه النسب خلال الفترات الزمنية المعينة. والميزة الأساسية لهذا المعيار هي سهولته ودلالته المباشرة، إلا أنه لا يخلو من سلبيات، من حيث كونه معيار غارق في البساطة، وربما يغفل التطورات الهامة التي تؤدي إلى تغيير التوزيع النسبي مثل الحروب أو الثورات الداخلية أو قيام الحركات الانفصالية، أو وجود بعض الكوارث الطبيعية التي قد تحتم زيادة مخصصات الإنفاق الصحي مثلاً. **والمعيار الثاني** يقوم على دراسة الآثار المترتبة عن ارتفاع مخصصات القطاع الدفاعي على الإنفاق على القطاعات الأخرى، الاجتماعية والتنموية، أي قياس مقدار الربح والخسارة لكل قطاع من هذه القطاعات (الدفاع، التعليم، الصحة، والتنمية) نتيجة التغير

¹ عبد الرزاق الفارس، السلاح والخبز: الإنفاق العسكري في الوطن العربي، مرجع سابق، ص.296.

² Mario-Alessander BAUWENS, *Guns versus Butter: A Budgetary Trade-Off in the MENA Region?*, Master in Economic Development and Growth, Lund University, Suède, 2012, p.9.

³ David DABELKO & James MCCORMICK, "Opportunity Cost of Defense: Some Cross-National Evidence", *Journal of Peace Research*, Vol. XIV, No. 2, 1979, p.146.

⁴ عبد الرزاق الفارس، السلاح والخبز: الإنفاق العسكري في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 299.

في حجم الإنفاق العام. والعلاقة التنافسية بين الإنفاق العسكري وكل من الإنفاق الاجتماعي والتنموي لا تظهر أثناء تخفيض الإنفاق العام فقط، وإنما تبرز حين زيادته أيضا. وهنا ينبغي معرفة القطاعات التي حصلت على النصيب الأكبر من زيادة الإنفاق العام. هكذا تحول زيادة الإنفاق العسكري أو المحافظة عليه عند مستويات عالية دون تعزيز وتطوير برامج التنمية الاجتماعية.¹

أما المعيار الثالث فيتعلق بقياس درجة المرونة أو المناعة أو الحصانة لكل قطاع، وذلك باحتساب نسبة معدلات النمو (الموجبة والسالبة) لهذا القطاع إلى معدلات النمو في الإنفاق العام. وإذا فاقت قيمة هذا المعدل الواحد (1) فإنّ هذا القطاع يعتبر قليل المناعة أو غير محصن. وإذا كانت قيمة المعدل أقل من الواحد (1) فهذا مؤشر على تمتّع هذا القطاع بدرجة معينة من الحماية. ويمكن تكميل هذا المعيار باحتساب معاملات الانحدار بين الإنفاق العسكري كمتغير مستقل، وكل من الإنفاق التعليمي والصحي والتنموي كمتغيرات تابعة. وفي هذا الإطار تدلّ قيم المعاملات السالبة على وجود علاقة عكسية بينهما.²

وعموما، فإن أثر النفقات العسكرية على النمو الاقتصادي أو التكلفة الاقتصادية للإنفاق العسكري تطرح عدّة صعوبات، وذلك بالنظر إلى الروابط المعقدة القائمة بين الإنفاق العسكري والإنفاق على القطاعات الإنتاجية والمجالات الاقتصادية؛ فبعض الدراسات التي تناولت هذا الموضوع تشير إلى وجود علاقة طردية بين النفقات العسكرية ونفقات التنمية الاقتصادية، وأشهرها الدراسة التي قام بها الاقتصادي "إميل بينويت" والتي بينت أن هناك علاقة تغيّر طردي بين هذه وتلك، حيث ذهبت إلى أنه كلما كانت نسبة النفقات العسكرية من الناتج المحلي الإجمالي مرتفعة كلما تمتعت الدول بمعدلات نمو مرتفعة، بينما الدول التي تتخفف فيها نسبة الإنفاق الدفاعي فإنها تواجه مستويات نمو

¹ عبد الرزاق الفارس، السلاح والخبز: الإنفاق العسكري في الوطن العربي، مرجع سابق، ص.300.

² نفس المرجع.

وحسب هذا الاتجاه، تتمثل أهم الآثار الإيجابية للإنفاق العسكري على اقتصاديات الدول النامية في: «أولا، قدرة المؤسسة العسكرية على شحذ الموارد وتوظيف الطاقات غير المستغلة في المجتمع، وذلك من خلال استيعاب رأس المال العاطل والموارد البشرية المستخدمة بطريقة غير مثلى في القطاعات الاقتصادية المنتجة، وبالتالي توسيع الطاقة الإنتاجية في المجتمع. ثانيا، يساعد الإنفاق العسكري على زيادة الاستثمار العام في الدولة، وذلك عن طريق بناء الطرق والموانئ والمطارات وشبكة المواصلات، وهذه الاستثمارات وإن كانت ذات طبيعة عسكرية فإنها أيضا ذات استخدامات مدنية. ومن جهة أخرى تساهم القوات المسلحة في الكثير من المشاريع التنموية مثل إحداث المنشآت الاجتماعية والتعليمية والصحية. ثالثا، تساهم القوات المسلحة في بناء وتكوين العنصر البشري وتزويد القطاعات المدنية بالخبراء الفنيين والتكنولوجيين، وبفضل تدفق الخبرات والمهارات من القطاع العسكري إلى القطاع المدني، تنخفض كلفة التدريب والتأهيل في هذا القطاع وبالتالي تُخفف تكاليف الإنتاج، مما يساعد على زيادة القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق العالمية. رابعا، توفر القوات المسلحة الأمن للدولة على المستوى الداخلي والخارجي، وهذا ما يؤمن ظروفًا مشجعة للاستثمار خاصة وأن نجاح عملية الاستثمار والتنمية الاقتصادية بصفة عامة يتطلب قدرا كبيرا من الأمن والاستقرار داخل البلاد. كما تساهم القوات المسلحة في بناء الأمة وتنمية الاتجاهات السليمة نحو المشاركة في البناء والتضحية من أجل تقدم المجتمع»¹.

¹ للاطلاع على الدراسات التي ترى أن للنفقات العسكرية آثار إيجابية على التنمية الاقتصادية انظر، مثلا: -Emile BENOIT, "Growth and Defence in Developing Countries", *Economic Development and Cultural Change*, Vol.26, N°2, Jan 1978, pp.271-280. -Ando, Shio, "The impact of defense expenditure on economic growth: Panel data analysis based on the Feder Model", *The International Journal of Economic Policy Studies*, 2009, 4(8), pp. 141-154. -Yildirimt, Julide, Selami, Sezgin, & Nadir, Öcal, "Military Expenditure and Economic Growth in Middle Eastern Countries: A Dynamic Panel Data Analysis", *Defense and Peace Economics*, 16(4), 2005, pp. 283-295... etc.

وفي مقابل ذلك، ثمة من يرى أن ارتفاع الإنفاق العسكري يحدث تأثيرا سلبا على النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في الدول النامية. وتتجلى هذه الآثار على عدة مستويات، نذكر منها ما يلي: أ- **على مستوى النمو:** تؤدي زيادة الإنفاق العسكري إلى تحويل الموارد الاقتصادية من القطاعات المنتجة إلى قطاع غير منتج، وهذا ما يترتب عنه آثار سلبية بالغة على الإنتاجية، وذلك لكون الإنفاق الحكومي المفرط على التسلح يحول دون الرفع من الإنتاج القومي بل ويعمل على تقليص حجمه.² ب- **على مستوى الاستثمار:** تشير أغلب الدراسات الحديثة إلى وجود علاقة سلبية بين الإنفاق العسكري والاستثمار، لأنه إذا اعتبرنا النفقات العسكرية نفقات عمومية، فإن تخفيضها يمكن أن يساهم في الرفع من الاستهلاك والاستثمار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وهناك تفسيران يمكن من خلالهما للنفقات العسكرية أن تتعارض مباشرة مع الاستثمارات: أولاً، إذا تم تمويل النفقات العسكرية بواسطة الديون فإنها تؤدي إلى ارتفاع نسبة الفائدة وبالتالي إلى انكماش الاستثمارات الخاصة. وإذا تم تمويلها عن طريق الضرائب فإن هذا قد يكون سببا في تخفيض معدلات الادخار القومي مما ينعكس سلبا على الاستثمار. ثانيا، إن مشتريات القطاع العسكري من الانتاج المحلي أو استخدامه للعمليات الصعبة من أجل تغطية تكاليف المعدات المستوردة يقلل من الموارد المخصصة لاقتناء السلع والمعدات اللازمة لزيادة حجم الاستثمارات المدنية.³

¹ عبد الرزاق الفارس، السلاح والخبز: الإنفاق العسكري في الوطن العربي، مرجع سابق، ص. 239.

² للاطلاع على الدراسات التي ترى أن للنفقات العسكرية آثار سلبية على التنمية الاقتصادية انظر، مثلا: -Hou, Na, Arms Race, Military Expenditure and Economic Growth in India, Ph.D. thesis, Department of Economics, The University of Birmingham, 2009. -Pieroni, Luca, "Military Expenditure and Economic Growth", *Defense and Peace Economics*, 20(4), 2009, pp. 327-339. - Galvin, Hannah, "The Impact of Defense Spending on the Economic Growth of Developing Countries: A Cross-Section Study", *Defense and Peace Economics*, 2003, 14(1), pp.51-59...etc.

³ إدريس بلماحي، إشكالية نزع السلاح والتنمية في العالم النامي، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في القانون العام، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، 1989، ص ص. 40-41.

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن أحد تقارير الأمم المتحدة قد أشار، في رصده لآثار السلبية لسباق التسلح، إلى أن حجم الإنفاق العسكري في العالم يشكل نسبة مرتفعة بالمقارنة مع الاستثمار، فحوالي 20 بالمائة من الإنتاج العالمي الإجمالي تخصص لتكوّن رأس المال الثابت بينما تصل نسبة النفقات العسكرية العالمية قياساً إلى تكون رأس المال الثابت إلى ما بين 25 و30 بالمائة. ووصل التقرير إلى خلاصة تفيد بأنه يمكن للاستثمارات أن ترتفع إذا ما تم الحدّ من الميزانيات العسكرية.¹

- مفهوم التنمية (Development)

لقد استخدم مفهوم التنمية في علم الاقتصاد للدلالة على عملية إحداث تغييرات جذرية في مجتمع ما بهدف إكسابه القدرة على التطور الذاتي المستمر. وارتبط هذا المفهوم، في البداية، ارتباطاً وثيقاً بالنمو الاقتصادي إلى أن تجاوزه لاحقاً ليشمل كافة الجوانب الرامية إلى تحسين حياة الأفراد. فالتنمية بمفهومها الموسع لم تعد حاجة بقدر ما أصبحت حق من حقوق الإنسان الذي بموجبه يحق لكل إنسان ولجميع الشعوب المشاركة والإسهام في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية، ويبقى "الإنسان هو الموضوع الرئيسي للتنمية"، و"الدولة هي التي تتحمل مسؤولية تهيئة الأوضاع الوطنية والدولية المواتية لإعمال الحق في التنمية".²

ويمكن القول عموماً أنّ عملية التنمية تتركز على ثلاثة أبعاد مرتبطة على نحو علائقي فيما بينها، وهي البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي. وإذا كان البعد البيئي يسعى إلى إدماج البيئة في التنمية من خلال حماية النظم الإيكولوجية والاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية، فإنّ البعد الاجتماعي يروم تحسين الخدمات الصحية والتعليمية ومختلف الحقوق الانسانية ذات الطبيعة الاجتماعية. أمّا البعد الاقتصادي فيتوخى تحقيق

¹ إدريس بلماحي، إشكالية نزع السلاح والتنمية في العالم النامي، نفس المرجع، ص.42.

² المادتان 2 و3 من "الاعلان العالمي للحقّ في التنمية" الذي اعتمد ونشر بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 128/41 المؤرخ في 4 كانون الأول/ديسمبر 1986.

النمو والزيادة فيه من خلال السعي نحو إيقاف هدر وتبديد الموارد المتاحة، ورفع كفاءة الاقتصاد الوطني مع تقليص تبعيته نحو الخارج، والمساواة في توزيع الموارد والمداخيل، وكذا تقليص النفقات العسكرية.¹

رابعاً: بعض النظريات ذات الصلة بسباق التسلح

سنركز في هذا الإطار على الواقعية الهجومية، والواقعية الدفاعية، والواقعية الهجومية-الدفاعية، بالإضافة إلى النظرية الليبرالية.

- الواقعية الهجومية (Offensive Realism)

يعتبر "جون ميرشايمر" من أبرز مؤيدي هذه النظرية، التي ترى أن طبيعة النظام الدولي القائم على الفوضى والقوة تدفع الدول دفعا للتصرف بشكل هجومي وعدواني تجاه بعضها البعض، من خلال زيادة قوتها لضمان أمنها وبسط النفوذ والسيطرة على باقي الدول في هذا النظام،² إذ بقدر ما تضمن الدولة لنفسها حدًا أعلى من القوة العسكرية بقدر ما تكون أقوى وتتضاءل بالتالي احتمالات تعرضها لهجوم ما من طرف دولة أخرى. وفي هذا الإطار، يضع "ميرشايمر" خمس افتراضات للبرهنة على أطروحته هاته:

أ- النظام الدولي ذو طبيعة فوضوية، و الدول التي تقوم فيه لا تخضع لسلطة أية حكومة دولية عليا (فوق الدول). وبتعبير آخر لا توجد في هذا النظام "حكومة فوق الحكومات".³

¹ خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2010، ص. 28.

² Robert Harrison WAGNER, *War and the State: The Theory of International Politics*, University of Michigan Press, United States of America, 2010, p.13.

³ John J. MEARSHEIMER, *The Tragedy of Great Powers Politics*, W.W. Norton, 2003, p.30.

ب- بإمكان جميع الدول التي تملك بعض القدرات العسكرية الهجومية أن تلجأ إلى استعمال القوة لتخريب وتدمير قدرات دول أخرى، فبقدر ما تتمتع به الدولة من عتاد وقوة بقدر ما تكون خطورتها أكبر حيال الدول الأخرى.

ت- ليس بإمكان أي دولة أن تستطلع خبايا ونوايا دولة أخرى، فهي غير متأكدة من نواياها خاصة وأن النوايا بحكم طبيعتها تبقى سريعة التغير، ولا يمكن لها أن تضمن عدم لجوء هذه الأخيرة في أي وقت من الأوقات إلى استخدام قوتها العسكرية ضدها، لاسيما وأنه ثمة أسباب عديدة يمكن أن تحرض على اعتداء دولة ضد دولة أخرى.

ث- جميع الدول تسعى إلى الحفاظ على وحدتها الترابية واستقلالها السياسي، لكن يبقى ضمان الأمن هو الهدف الأسمى للدولة وعليه يتوقف تحقيق جميع الأهداف الأخرى. هكذا، تبقى أسمى وسيلة لبلوغ هذا الهدف هي التمكن من القوة العسكرية واستخدامها بشكل هجومي استباقي.¹

ج- القوى العظمى هي فواعل عقلانية وواعية بطبيعة وخصائص البيئة الاستراتيجية الخارجية المحيطة بها، وتدرك تمام الإدراك كيف يؤثر سلوكها على سلوك الدول الأخرى أو العكس.²

انطلاقاً من هذه الافتراضات مجتمعة، يخلص "ميرشايمر" إلى أنّ الفعل الهجومي يبقى الوسيلة الوحيدة لصدّ العدوان، والحفاظ على الوضع القائم أو تغييره،³ ولذا لا محيد للدولة، والحال هذه، من نهج استراتيجية هجومية، وتعظيم قوتها العسكرية التي تبقى من أهم المتغيرات لفهم العلاقات بين الدول.

¹ John J. MEARSHEIMER, *The Tragedy of Great Powers Politics*, op. cit., p.30.

² نفس المرجع، ص.31.

³ Richard N. ROSECRANCE, "War and Peace", *World Politics*, Volume 55, Issue1, October 2002, p.141.

-الواقعية الدفاعية (Defensive Realism)

تتطلق نظرية الواقعية الدفاعية من عدة كتابات سابقة حول الدراسات الأمنية الدولية، على رأسها أعمال "جون هيرز" حول المعضلة الأمنية (Security Dilemma) في بداية الخمسينيات، والتي طوّرها "أرنولد وولفز" فيما بعد،¹ حيث يرى الواقعيون الدفاعيون، على النقيض مما يذهب إليه "هيرز"، أنّ سعي الدولة نحو زيادة قوتها لا يؤدي بالضرورة إلى ضمان الأمن بقدر ما يقود إلى عكس هذا الهدف المنشود، إذ يدفع الدول المجاورة إلى تعزيز قوتها هي الأخرى، مما يشكل في آخر مطاف تهديداً لأمن هذه الدولة. وفي الواقع، إنّ الجهود التي تبذلها الدولة (أ) في إطار تحسين أمنها وتطوير دفاعها تروم بالضرورة إضعاف أمن ودفاع الدولة (ب)، وهو الدافع الذي يدفع هذه الأخيرة إلى المزيد من التسلح بدورها (من خلال اقتناء أسلحة جديدة وتعزيز ترسانتها العسكرية، وتوسيع دائرة حلفاءها، وتطوير نظمها الدفاعية التي تسمح لها بالهجوم والتوسع...)².

وتقوم الواقعية الدفاعية على ثلاثة افتراضات أساسية:

أ- يلجأ قادة الدول إلى تبني دبلوماسية عدوانية أو استراتيجية هجومية فقط عند إدراكهم لوجود تهديد خارجي، وفي حالة غياب الأخطار الخارجية، لن تبقى هناك دوافع لتبني ونهج مثل هذه السياسات العنيفة. والغرض من هذه الفرضية التي وضعها دعاة الواقعية الدفاعية هو محاولة عقلنة الفوضى الدولية والتخفيف من مضاعفات المأزق الأمني؛

¹ انظر:

John H. HERZ, "Idealist Internationalism and the Security Dilemma", *World Politics*, Vol. 2, No.2 Janvier 1950, pp.157-180. Aussi: John H. HERZ, "Political Idealism and Political Realism: A Study in Theories and Reality", *American Political Science Review*, Vol.46, No.2, June 1952, pp.550-552.

² Jean-Jacques ROCHE, *Theories des Relations Internationales*, Montchrestien, 4^{ème} Edition, Paris, Octobre 2001, pp.82-83.

ب- في إطار مواجهة التهديدات والأخطار الخارجية تقوم الحكومة بتعبئة وتجنيد قواتها العسكرية والاقتصادية والبشرية، واستخدامها فقط في حدود ما يقتضيه الدفاع عن مصالحها الحيوية وإلا اعتبر ذلك تهديدا للأمن؛

ج- بعد كسب رهان المواجهة وتأمين سلامتها الترابية واستقلالها السياسي، تعمل الدولة -عن طريق المفاوضات- على البحث عن الاعتراف بهذا المكسب، وليس استغلال ذلك بغية اكتساب المزيد من القوة.¹ فالهدف في آخر مطاف هو البقاء وحفظ الأمن وليس مضاعفة القوة.

- الواقعية الهجومية-الدفاعية (Offense-Defense Theory)

إنّ حدوث اختلال في توازن القدرات الهجومية والقدرات الدفاعية يزيد من احتمال وخطورة وقوع الحرب بين الدول المتنافسة، فسيطرة النزعة الهجومية تجعل الدولة تعتقد أنّ عملية الاحتلال سهلة، وهذا الاعتقاد قد يكون لأسباب مرتبطة بالواقع (Reality)، وقد يكون لأسباب ذات صلة بالإدراك (Perception). وفي المقابل قد تسيطر النزعة الدفاعية التي تجعل الدولة تعتقد أنّ عملية الاحتلال صعبة للغاية. وعندما تسيطر النزعة الهجومية على الدولة، تنتصب العديد من الأسباب التي قد تدفع بها إلى الحرب، منها: وجود فرصة للتوسّع على حساب الغير، أو الخوف على حدودها، أو الخوف من نتائج وتداعيات سباق التسلح، أو الاعتقاد أنّ الحرب الاستباقية أو الوقائية هي الخيار الأفضل ضد العدو، وغير ذلك. فما هي الأسباب التي تعزز النزعة الهجومية أو النزعة الدفاعية لدى الدولة؟ عموما هنالك أربعة عوامل:²

أ- عوامل عسكرية، مثل طبيعة العقيدة العسكرية والتكنولوجيا العسكرية وتحركات الجيش. ومن أهم هذه العوامل على مرّ التاريخ وجود تكنولوجيا عسكرية تجعل

¹ Jean-Jacques ROCHE, *Theories des Relations Internationales*, op. cit., p.24.

² علي حسين القحطاني، "النظرية الواقعية وتطورها في العلاقات الدولية: دراسة تحليلية نقدية للتجربة النظرية"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، المجلد الثامن والأربعون، يوليو 2011، ص.331.

الهجوم أسهل والدفاع أصعب، أو العكس. ففي الحرب العالمية الأولى كان الدفاع أسهل والهجوم أصعب وذلك لاستخدام العديد من التقنيات العسكرية الدفاعية مثل الخنادق، والأسلاك الشائكة، والأسلحة الرشاشة لمواجهة الغزاة، بينما تغير الوضع في الحرب العالمية الثانية حيث أصبحت التكنولوجيا العسكرية تعزز من القدرة الهجومية للعدو وجعلت الدفاع صعبا للغاية، وخاصة بوجود سلاح الطيران وعقيدة الهجوم الكاسح والمفاجئ. وابتراع السلاح النووي أصبح الدفاع أسهل من الهجوم لمن يمتلك هذا السلاح.

ب- عوامل جغرافية، مثل موقع الدولة والمساحة والتحصينات الطبيعية من البحار والجبال والموارد الطبيعية المتوفرة التي تجعل الدولة تتمتع بالاكتماء الذاتي. فكل هذه العوامل قد تسهل أو قد تصعب عملية الاحتلال.

ت- عوامل سياسية واجتماعية يتمثل أهمها في الدعم الذي تحظى به الحكومة من قبل الشعب، فعندما تكون الحكومة مدعومة من طرف أغلب طبقات المجتمع فإن ذلك يسهل عليها الهجوم كما يسهل عليها الدفاع أيضا. لكن عندما تكون الحكومة غير شرعية وليس لها شعبية، فإن الهجوم عليها يصبح سهلا وذلك لأن الشعب لن يتجند للدفاع عن هذه الحكومة.¹

ج- عوامل دبلوماسية التي تشير إلى الترتيبات التي تعزز الدفاع، مثل نظام الأمن الجماعي، والأحلاف الدفاعية وغيرها. إذ حين تفشل هذه الترتيبات الدبلوماسية فإن ذلك يصعب عملية الدفاع ويعزز النزعة الهجومية لدى العدو، كما يؤكد ذلك "ستيفن فان إيفيرا" صاحب هذه النظرية.²

¹ علي حسين القحطاني، "النظرية الواقعية وتطورها في العلاقات الدولية: دراسة تحليلية نقدية للتجربة التنظيرية"، مرجع سابق، ص.332.

² نفس المرجع.

-الليبرالية (Liberalism)

تعدّ النظرية الليبرالية من بين أهم النظريات التي هيمنت على حقل العلاقات الدولية، وأُمتست تُقدّم كنفويض للنظرية الواقعية.¹ ويعتبر أنصار المدرسة الليبرالية أنّ الدولة هي الفاعل الأكثر أهمية في العلاقات الدولية لكنّه ليس الوحيد، إذ ثمة فواعل دولية أخرى تؤثر في النظام الدولي ومسار السياسات العالمية، مثل المنظمات الدولية الحكومية منها وغير الحكومية، والشركات المتعددة الجنسيات وكذا الجماعات الضاغطة وغيرها.

ويشدّد الليبراليون على ضرورة وحتمية تحقيق السلام العالمي من خلال توسيع دائرة الأدوار المنوطة بالمنظمات الدولية وتعزيز اختصاصاتها الوظيفية المتعددة من جهة وتقوية القانون الدولي وتطبيقه من جهة أخرى، وذلك بهدف الحد والحيلولة دون نشوب الحروب،² مع ما يقتضيه ذلك من إدارة النزاعات وتسوية الصراعات بالطرق العقلانية والسلمية وغير العنيفة.³ ففي الواقع، لا ينحصر دور هذه المنظمات في تعزيز الليبرالية الاقتصادية وتنمية التفاعلات الدولية فقط بقدر ما يعزّز ذلك أيضا العلاقات السلمية بين الدول، من خلال النهوض بالتنمية والتعاون الدولي وبناء السلام ونشر قيم حقوق الانسان والديموقراطية وغيرها من القيم الليبرالية. وإلى جانب المنظمات الدولية، تلعب الشركات العالمية، هي الأخرى، دورا كبيرا في النظام الدولي، ليس فقط فيما يتعلق بالانتاج الاقتصادي والتجارة الدولية ولكن أيضا في توجيه السياسات الخارجية للدول كي ينصبّ اهتمامها أكثر على الدفع بدنامية الاعتماد المتبادل والعولمة الاقتصادية.

¹ EDWIN van de Haar, *Classical Liberalism and International Relations Theory*, Palgrave Macmillan, United States, 2009, p.141.

² نفس المرجع.

³ MICHAEL Barnett & MARTHA Finnemore, "The power of liberal international organizations", in : *Power in Global Governance*, Cambridge University Press, 2005, p.165.

وعلى خلاف المرتكزات النظرية التي تقوم عليها المدرسة الواقعية والمتمثلة بالأساس في مفهومي القوة والمصلحة القومية، فإنّ النظرية الليبرالية تركز على مفاهيم مغايرة مثل مفهوم القوة الناعمة Soft power والاعتماد المتبادل والتكامل أو الاندماج الدولي وما إلى ذلك من المفاهيم والمفردات التي لا تقوم لها قائمة إلا في أدبيات الفلسفة المثالية. لهذا السبب يتمّ -أحيانا- وصف هذه النظريات الليبرالية بكونها "يوتوبيا".¹

خامسا: المنهج أو المناهج المعتمدة

إنّ المنهج الرئيسي الذي اعتمدهنا لمقاربة إشكالية هذه الأطروحة هو **المنهج المقارن**، الذي سوف يمكننا من مقارنة مؤشرات التسلح لدى كل دولة على حدة والكشف عن أوجه التناظر والتباين بينها، وذلك بهدف الوصول إلى تحديد واقع وحقيقة التوازنات العسكرية القائمة بالمنطقة. ولكون المنهج المقارن لا يقتصر فقط على الوصف التتبعي للظاهرة المدروسة بقدر ما يتعدى إلى مجال التفسير والإستقراء والتنبؤ، فإنّ ذلك يسمح لنا بتفسير تطوّر مختلف بيانات الإنفاق العسكري وتحليل أبعادها، وبالتالي التنبؤ بالمسارات المحتملة والاتجاهات الممكنة التي يمكن أن تتحو نحوها ظاهرة سباق التسلح في المنطقة. وإلى جانب المنهج المقارن، سنعتمد، أيضا، **المنهج البنائي الوظيفي** الذي سيساعدنا في مقارنة ظاهرة سباق التسلح من خلال التطرق للأدوار والوظائف الظاهرة والخفية التي تضطلع بها الجيوش والمؤسسات العسكرية في دول المنطقة. كما سنعتمد **المنهج التحليلي** الذي سيسعفنا في جمع وتفسير وتحليل المعلومات والبيانات المتوفرة عن تطور النفقات العسكرية وعلاقتها العكسية المفترضة بتطوّر البيانات التي تهتمّ بالإقتصاديات المحلية للدول المعنية، خاصة فيما يتعلق بمؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

¹ John J. MEARSHEIMER, *The Tragedy of Great Powers Politics*, op. cit., p.29.

وفضلا عن استرشاد البحث بالأدوات المنهجية التي تتيحها هذه المناهج، سيتم الاستئناس، بطبيعة الحال، بكل المناهج الأخرى التي قد تبدو مهمة لمقاربة هذه الإشكالية البحثية.

سادسا: إشكالية البحث

بناء على ما ورد أعلاه، فإنّ الإشكالية التي يسعى البحث لمقاربتها تتمحور حول الإجابة على سؤال مركزي يمكن طرحه على الشكل التالي: إلى أي مدى يؤثر سباق التسلح على قضايا الأمن والتنمية في بلدان المنطقة المغاربية؟ وتتفرّع عن هذه الإشكالية المركزية تساؤلات أخرى فرعية من قبيل؛ هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين عبء الدفاع (الإنفاق العسكري إلى الناتج المحلي الإجمالي) والنمو الاقتصادي؟ وكيف يمكن رصد وقياس انعكاسات الإنفاق العسكري المفرط على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول المغاربية؟ وما هي آثار وتداعيات سباق التسلح على البيئة الأمنية الإقليمية في المنطقة؟ وما هي السبل الممكنة للحدّ أو على الأقل التخفيف من حدّة هذه الظاهرة ذات التأثيرات السلبية على الأمن والتنمية؟

وحتى نتمكّن من ضبط عناصر هذه الدراسة، فقد احترمنا التقسيم الثنائي لفعاليتيه في الحفاظ على وحدة الموضوع، حيث قسمنا هذا البحث إلى محورين رئيسيين وفق ما يلي:

-القسم الأول: واقع السباق نحو التسلح في المنطقة المغاربية

-القسم الثاني: آثار السباق نحو التسلح في المنطقة المغاربية

القسم الأول: واقع السباق نحو التسلح في المنطقة المغربية

لا يمكن مقارنة موضوع التسلح المغربي وارتفاع النفقات العسكرية في دول المنطقة المغربية بمعزل عن ارتفاع الإنفاق العسكري العالمي، الذي بات يتطور بنفس الوتيرة التي كان يسير بها خلال فترة الحرب الباردة. فبالرغم من التحول الذي عرفه مفهوم القوة وتنامي مختلف مظاهر القوة الناعمة في عالم اليوم، فإن القوة العسكرية مازالت على قدر كبير من الأهمية في العلاقات الدولية، وهذا ما يعكسه حرص الدول على بناء قوات مسلحة قوية وتزويدها بأحدث الأسلحة والمعدات الحربية. وبالإضافة إلى تأثير البيئة الاستراتيجية الدولية في سباق التسلح المغربي، فإن هذا الأخير تغذيه أيضا عوامل ومؤثرات إقليمية مركبة ومعقدة، تأتي في مقدمتها النزاعات الحدودية بين دول المنطقة وبالخصوص نزاع الصحراء بين المغرب وجارته الشرقية وكذا الخلافات المثارة حول الثغور والصخور المحتلة بين المغرب وجارته الشمالية.

في هذا الإطار، سندرس ظاهرة سباق التسلح في المنطقة، بيئتها وبنيتها، وذلك من خلال تسليط الضوء على المؤثرات العامة من جهة، وكذا بسط وتحليل سياسات الدفاع واتجاهات الإنفاق العسكري في دول هذه المنطقة من جهة أخرى.

وللتوسع في ذلك، سنتطرق في (الفصل الأول) إلى البيئة المحيطة بسباق التسلح في المنطقة المغربية من محددات وعوامل سياسية واستراتيجية مؤثرة في هذه الظاهرة، على أن نخصص (الفصل الثاني) لدراسة سياسات الدفاع عامة وسياسات التسلح في هذه الدول بصفة خاصة.

الفصل الأول: المؤثرات العامة في السباق نحو التسلح

ثمة عدّة عوامل مفسرة لظاهرة التسابق نحو التسلح في المنطقة المغاربية عامة وبين المغرب والجزائر بصفة خاصة. وتحضر في مقدمة هذه العوامل النزاعات الحدودية، والتحديات الأمنية عبر الوطنية الجديدة، والتداعيات الأمنية الناجمة عن التحولات العربية الأخيرة، هذا بالإضافة إلى العوامل الاستراتيجية ذات البعد الدولي مثل تطور سوق السلاح الدولية ونمو الإنفاق العسكري العالمي، وكذا فشل هيئة الأمم المتحدة في تنظيم تجارة السلاح بالرغم من تبنيتها مؤخرا لمعاهدة دولية جديدة لضبط تجارة الأسلحة التقليدية، علاوة على عامل التنافس الدولي على المنطقة وما ينجم عنه من تبعية لشركات التصنيع الحربي وكذا تأثير المركبات الصناعية العسكرية العالمية. إن هذه العوامل وغيرها هي التي تقف وراء اندفاع كل من الجزائر والمغرب نحو اقتناء الأسلحة وتعزيز عتادهما الحربي وتحسين ترسانتهما العسكرية تحسبا لأي اعتداء أو تهديد يستهدف أمنهما القومي ومصالحهما الحيوية. ولدراسة هذه العوامل التي تؤثر في هذه الظاهرة سنخصص (المبحث الأول) لمحددات سباق التسلح في إطار البيئة الاستراتيجية الدولية، ثم سندرس في (المبحث الثاني) تأثير البيئة الاستراتيجية الإقليمية بمعطياتها وحساباتها المعقدة في الدفع بدينامية هذه الظاهرة.

المبحث الأول: البيئة الاستراتيجية الدولية وسباق التسلح

رغم التحولات التي عرفها مفهوم القوة في العلاقات الدولية وما تمخض عنها من أبعاد جديدة لهذا المفهوم، فإن القوة العسكرية مازالت تكتسي أهميتها النسبية عند العديد من دول العالم المعاصر بما فيها دول المنطقة المعنية بهذه الدراسة، حيث ظلت هذه الأخيرة تسعى دائما إلى تعظيم عتادها الحربي وتطوير قدراتها التسلحية بالرغم من كون القوة العسكرية بمفردها لا تمثل إلا إحدى العناصر فقط من العناصر والمقومات التي على

أساسها تقاس قوة دولة،¹ والتي تتداخل فيها عوامل مادية متمثلة عموما في المؤشرات الجيو-ديموغرافية والقدرة الاقتصادية، وعوامل أخرى غير مادية تتجلى في الاستقرار السياسي الداخلي والقوة الدبلوماسية والقدرة على تحقيق وتحصين المصالح القومية.

وعلى هذا الأساس، سنتناول في (المطلب الأول) الأهمية التي يكتسبها تعزيز القوة العسكرية في العلاقات الدولية من خلال رصد اتجاهات النفقات الدفاعية العالمية التي أخذت تتزايد بفعل تنامي بؤر التوتر وعدم الاستقرار، وتزايد المخاطر الأمنية وتعدد مصادر تهديد الأمن الدولي والإقليمي في مختلف مناطق العالم. وعلى جانب آخر، سنتطرق لعلاقات التبعية الاقتصادية والسياسية والأمنية للدول المغربية التي أمست محل تنافس استراتيجي بين القوى الإقليمية والدولية (المطلب الثاني).

المطلب الأول: أهمية القوة العسكرية في العلاقات الدولية

يساهم نمو الشركات الحربية وتوسع سوق السلاح في العالم في احتفاظ البعد العسكري على أهميته في العلاقات الدولية (الفرع الأول)، خاصة وأن الأمم المتحدة قد فشلت عموما في ضبط تجارة السلاح والحد منها (الفرع الثاني).

¹ للتوسع في طرق ومناهج قياس قوة الدولة انظر:

Jeffrey HART, "Three Approaches to the Measurement of Power in International Relations", *International Organization*, Vol. 30, N°2, spring 1976, pp. 289-305, aussi : Ashley J.TELLIS, "Measuring National Power in the Postindustrial Age", Vol. 2, RAND, 2000, pp. 25-33.

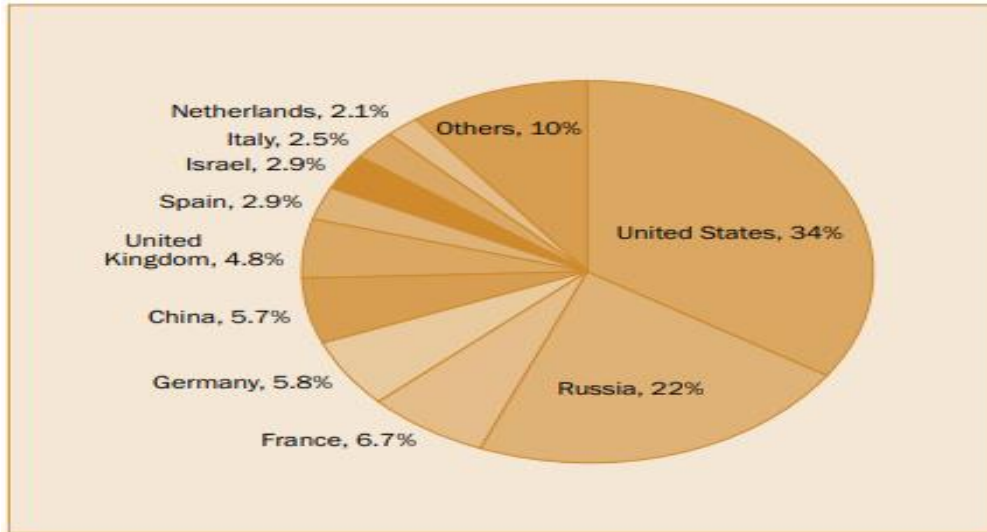
الفرع الأول: تطور السوق الدولية للسلاح

تشهد سوق السلاح الدولية تطورا ملحوظا في العقود الأخيرة، حيث تسجل تجارة السلاح نموا مهما (أولا)، كما يعرف الإنفاق العسكري العالمي ارتفاعا مستمرا ومتواصلا (ثانيا).

أولا: ازدهار تجارة السلاح في العالم

لقد أدى انتشار النزاعات، وتفاقم الصراعات، وتسارع عجلة التسلح، وغيرها من عوامل التوتر والاضطراب التي يشهدها العالم، اليوم، إلى ازدهار تجارة السلاح، بعد ارتفاع حجم المبيعات من الأسلحة و الخدمات العسكرية التي توفرها شركات التصنيع

قائمة لكبار مصدري السلاح في العالم ما بين 2013-2017



source:

Siemon WEZEMAN & Pieter WEZEMAN, Trends in International Arms Transfers 2017, SIPRI Fact Sheet, March 2018, p.2.

العسكري العالمية المتمركزة أساسا في الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وأوروبا الغربية، بالإضافة إلى الصين الشعبية التي ما فتئت تعمل بدأب على تطوير إنتاجها العسكري،

حتى يمكّنها ذلك من دخول غمار المنافسة مع الدول الكبرى المصدرة للأسلحة. ومن خلال الرسم أعلاه، يتبين أن الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وألمانيا والصين وفرنسا هي التي تصدرت -ومازال تتصدر- قائمة الدول المصدرة للسلاح خلال الفترة الفاصلة بين 2013 و2017، إذ استحوذت على 74 في المائة من إجمالي الصادرات العسكرية العالمية. وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أكبر مصدر للسلاح في العالم، حيث استأثرت بـ 34 في المائة من الصادرات العسكرية العالمية، وتفوقت بنسبة 58 في المائة عن الصادرات الروسية التي تصنف الثانية عالمياً.¹ ويذكر أن الولايات المتحدة الأمريكية قد زودت بالسلاح ما لا يقل عن 98 دولة خلال هذه الفترة، حيث استأثرت دول آسيا بـ 33 في المائة من إجمالي الصادرات العسكرية الأمريكية، يليها الشرق الأوسط بـ (49%) ثم أوروبا بـ (11%). ومن جهتها، زودت روسيا خلال نفس الفترة 47 دولة، استأثرت الهند والصين والجزائر بأكثر من نصف صادراتها، وحصلت آسيا على (66%)، تليها إفريقيا بـ (13%)، ثم الشرق الأوسط بـ (11%).²

أما الصين، التي تحتل المركز الرابع في التصنيف العالمي لأكبر مصدري الأسلحة التقليدية، فقد ارتفعت صادراتها ما بين 2008-2012 و2013-2017 بنسبة 38 في المائة، استأثرت الجزائر وباكستان وبنغلاديش بثلاثة أرباع منها. ولعل هذا التوسع في تصدير الأسلحة يعود إلى تطور التكنولوجيا العسكرية للصين التي ما فتئت ترنو إلى أن تلعب دوراً أكبر في السوق الدولية للسلاح، في إطار منافسة واضحة لكل من روسيا وأمريكا والدول الأوروبية. بينما فرنسا التي زودت 81 بلداً بالسلاح خلال الفترة الفاصلة بين 2013 و2017 فیتجه 31 في المائة من صادراتها إلى منطقة آسيا، و(10%) إلى البلدان الأوروبية، و(7,5%) إلى إفريقيا، و(42%) إلى الشرق الأوسط، و(9,1%) إلى البلدان الأمريكية.³

¹ Siemon WEZEMAN & Pieter WEZEMAN, *Trends in International Arms Transfers 2017*, SIPRI Fact Sheet, March 2018, p.3.

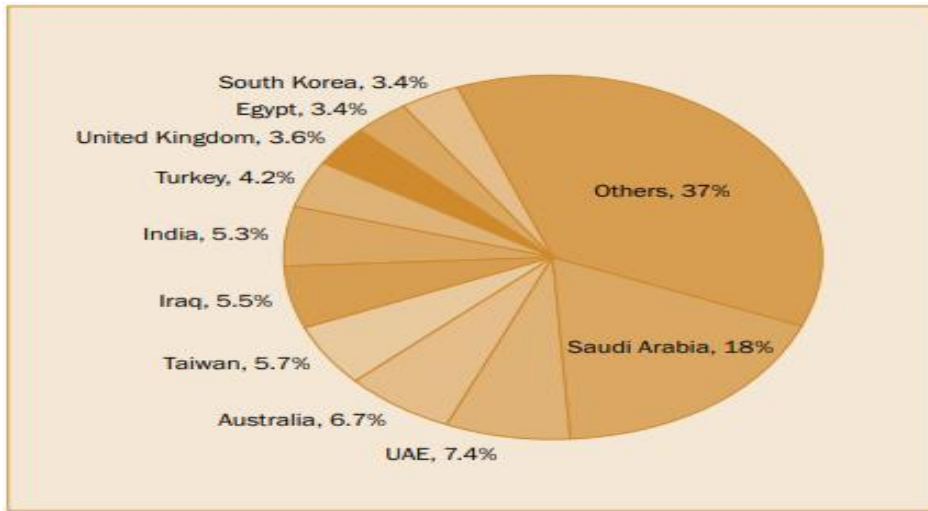
² نفس المرجع، ص.4.

³ نفس المرجع، ص.5.

ومن جهة أخرى، فقد انخفضت واردات الدول الإفريقية من الأسلحة ما بين 2008-2012 و 2013-2017 بنسبة 22 في المائة، وتعتبر كل من الجزائر (52%)، والمغرب (12%)، ونيجيريا (9%) الدول الأكبر استيرادا للسلاح في القارة الإفريقية خلال هذه الفترة. أما دول جنوب الصحراء فاستأثرت بنسبة 32 في المائة من حجم الواردات العسكرية الإفريقية.¹

وبسبب النزاعات العنيفة التي عرفها الشرق الأوسط ما بين 2012 و 2016 في كل من اليمن وسوريا وكذا الصراع القائم بين دول الخليج وإيران، ارتفع حجم الواردات العسكرية

قائمة لكبار مستوردي السلاح في العالم ما بين 2013-2017



source:

Siemon WEZEMAN & Pieter WEZEMAN, Trends in International Arms Transfers 2017, SIPRI Fact Sheet, March 2018.

نحو هذه المنطقة بنسبة عالية، حيث استحوذت المملكة السعودية -كما يوضح الرسم أعلاه- على 18 في المائة من مجموع الواردات العسكرية في العالم، تليها الامارات العربية المتحدة ب(7,4%)، ثم العراق ب (5,5%). بينما مثلت واردات تركيا(4,2%).

¹ Siemon WEZEMAN & Pieter WEZEMAN, Trends in International Arms Transfers 2017, op. cit, p.7.

وحسب دراسات سيبري، استحوذت الشركات العشر الأولى، من أصل 100 شركة عسكرية في العالم، على ما يفوق 50 في المائة من مبيعات السلاح الدولية خلال سنة 2013. وتوجد معظم هذه الشركات في الولايات الأمريكية المتحدة وأوروبا الغربية.¹ ويشار في هذا الصدد إلى أنه برزت مؤخرا دول منتجة جديدة Emerging producers، يتعلق الأمر بالبرازيل والهند وسنغافورة وتركيا وكوريا الجنوبية، وهي الدول التي أخذت تتطلع إلى لعب دور أكبر في التجارة الدولية للسلاح.²

وبالإضافة إلى تطور أسواق تجارة الأسلحة بصورة قانونية، ثمة نشاط مزدهر واسع للسوق السوداء التي تباع فيها الأسلحة بصورة غير قانونية.³ وحسب تقارير معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي فقد بدأت السوق السوداء للسلاح تنتعش أكثر بعد أن بدأ الحظر الأمريكي على مبيعات السلاح لإيران، وكذا الحظر الذي فرضته الأمم المتحدة على جنوب إفريقيا، هذا بالإضافة إلى تنامي التنظيمات والحركات المسلحة غير النظامية في مختلف مناطق ودول العالم.

وعلاوة على العوامل الأخرى، تلعب المجمععات الصناعية العسكرية دورا كبيرا في التأثير على اتجاهات سباق التسلح الدولي. وتتألف هذه المجمععات من الدوائر الدفاعية الرسمية، والصناعات الحربية الخاصة، والشركات العسكرية العالمية، بالإضافة إلى الوكلاء

¹Siemon T. WEZEMAN & Pieter D. WEZEMAN, *The Sipri Top 100 Arms-Producing and Military Services Companies*, Stockholm International Peace Research Institute, SIPRI Fact Sheet, 2013, p.2.

² نفس المرجع، ص.3.

³ السوق السوداء للأسلحة هي السوق التي تباع فيها هذه الأخيرة بصورة غير قانونية ومن دون عقود بيع وشراء. تكثر هذه المعاملات داخل حدود الدولة الواحدة، أما إذا امتدت إلى خارج الحدود فيطلق عليها حينئذ عمليات التهريب. وغالبا ما تضم السوق السوداء صفقات صغيرة الحجم، التي تمثل خرقا لقوانين الدولة المنتجة ويتعرض أطرافها للعقاب في حالة القبض عليهم متلبسين. كما أنها قد تشمل كذلك مجالات أوسع، تتمثل في سرقة التكنولوجيا الحربية وخطط إنتاجها والخبرة المتراكمة فيها. مثال ذلك، سرقة العالم الباكستاني المشهور "عبد القادر خان" لتصاميم ومعلومات تقنية من هولندا، حيث عمل لسنوات في منشآت تخصيب اليورانيوم التي تشغلها المجموعة الأوروبية (يورينكو)، وكانت هذه التصاميم والمعلومات حجر الأساس لبرنامج باكستان النووي. انظر: جوزيف سيرينسيوني، *رعب القنبلة (تاريخ الأسلحة النووية ومستقبلها)*، مركز بن العماد للترجمة والتعريب، أبو ظبي، 2009، ص.71.

الذين يروجون هذه الأسلحة ويعقدون الصفقات المربحة بين الدول والمصانع.¹

وغني عن البيان أن دور هذه الأخيرة يتمثل في محاربة كل الأفكار التي تروج لنزع السلاح أو تخفيض في إنتاج وبيع الأسلحة. وتمتلك هذه المجمعات قدرات وإمكانيات مالية ودعائية هائلة توظفها في تغذية التوترات الدولية، والتأثير في صناعة القرارات، ورسم السياسات الدفاعية للدول، من خلال فرق تضعها في وزارات دفاع الدول الكبرى وخصوصا في الولايات المتحدة الأمريكية.² وهذا ربما هو الشيء الذي يفسر لماذا تحولت القارة الإفريقية والشرق الأوسط وشمال إفريقيا، في الآونة الأخيرة، إلى سوق لمختلف أنواع المعدات العسكرية وخاصة الأجيال المتقدمة منها، وأصبحت شعوبها حقل تجارب الأسلحة الجديدة.

ثانيا: نمو الإنفاق العسكري العالمي

رغم انتهاء الحرب الباردة التي كانت تجد فيها الدول مبررات رفع إنفاقها على التسلح، ورغم تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وانعكاساتها على الموازنات الحكومية، فإن النفقات العسكرية مازالت تشهد تصاعدا متعاضدا في غالبية دول العالم. فما بين سنة 1998 و2010 أخذ الإنفاق العسكري العالمي يرتفع سنة بعد سنة، ومنذ أحداث 11 سبتمبر وإلى غاية 2009 بلغ حجم الزيادة سنويا نسبة 5%. وباستثناء دول أوروبا الغربية عرفت كل مناطق العالم وبالخصوص شمال إفريقيا وأوروبا الشرقية، ارتفاعا مهما في حجم نفقاتها العسكرية.³ ولقد قدر إجمالي الإنفاق العسكري العالمي في سنة 2017 حوالي 1739 مليار دولار، أي ما يعادل 2,2 في المائة من الناتج الإجمالي العالمي. وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية، التي مثل معدل إنفاقها العسكري

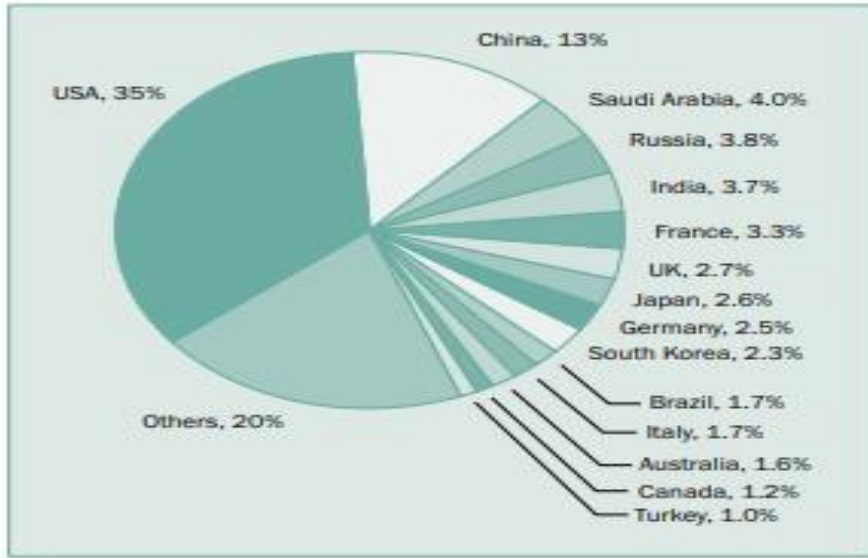
¹ عبد القادر رزيق لمخادمي، سباق التسلح: الهواجس والطموحات والمصالح، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010، ص.27.

² نفس المرجع، ص. 28.

³ Colin ARCHER & Annette WILLI, *Oportunity Cost: Military Spending and the UN's Development Agenda*, op. cit., p.14.

سنة 2017 ما يقدر بـ 35 في المائة من حجم الإنفاق العسكري العالمي، هي الدولة الأكثر إنفاقاً في العالم، حيث تجاوز إنفاقها مجموع ما أنفقته كل من الصين والسعودية وروسيا والهند وفرنسا واليابان والمملكة المتحدة، باعتبارها الدول الأكثر تسليحاً في العالم.

الدول الـ 15 الأولى عالمياً على مستوى الإنفاق العسكري (2017)



source :

WEZEMAN Siemon T. & WEZEMAN Pieter D., Trends in World Military Expenditures, SIPRI Fact Sheet, March 2018.

هكذا تجاوزت النفقات العسكرية الأمريكية بحوالي ثلاثة أضعاف نفقات الصين المصنفة في المرتبة الثانية عالمياً. أما السعودية -المصنفة في المرتبة الثالثة عالمياً والأولى عربياً- فقد ارتفع نمو نفقاتها الدفاعية 74 بالمائة ما بين سنتي 2008 و2015 كما ارتفع ما بين 2016 و2017 بنسبة 9,2 بالمائة¹ وهو الإنفاق الذي تفسره عوامل التوتر والاضطراب القائمة في المنطقة العربية من جهة، والإمكانيات المالية والنفطية الكبيرة التي تتوفر عليها السعودية من جهة ثانية. بينما صنفت روسيا في المرتبة الرابعة عالمياً، حسب تقديرات سيبري لنفس السنة.

¹Wezeman SIEMON & Wezeman PIETER D., Trends in World Military Expenditures, Stockholm International Peace Research Institute, SIPRI Fact Sheet, March 2018, p.8.

وعلى مستوى جهات العالم، فقد شهد الإنفاق العسكري في آسيا ما بين 2007 و2016 ارتفاعا بنسبة 64 في المائة، حيث بلغ ما يقدر بـ 450 مليار دولار. واستأثرت الصين بالحصة العظمى، حيث قدر إنفاقها بـ 215 مليار دولار، أي ما يعادل 48 بالمائة من مجموع الإنفاق العسكري في المنطقة. ولقد تجاوز إنفاقها هذا بأربعة أضعاف إنفاق الهند التي تأتي في المرتبة الثانية آسيويا، والذي يقدر بـ 55 مليار دولار. وعموما، يجد الارتفاع العسكري في آسيا مبرراته من جهة، في التوترات العديدة القائمة في شبه الجزيرة الكورية: بين الصين واليابان، وبين الصين والعديد من دول جنوب شرق آسيا، وبين الهند وباكستان، وبين الهند والصين، ومن جهة أخرى في كون النمو الاقتصادي الذي باتت تعرفه دول هذه المنطقة يحول دون أن يؤثر فيه الإنفاق العسكري لهذه الأخيرة.¹ وعلى الرغم من كون الإنفاق العسكري في هذه المنطقة قد ظل على العموم مرتفعا، فإن معدلاته في معظم دولها أخذت تتدنى منذ سنة 2009، وذلك ربما بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية.²

وإذا كان الإنفاق العسكري في غرب ووسط أوروبا قد عرف انخفاضا بنسبة 5,7 في المائة ما بين 2008 و2017 وخاصة بعد نهج سياسة التقشف في العديد من دولها، فإن إنفاق دول أوروبا الشرقية قد عرف في نفس الفترة ارتفاعا بنسبة 33 في المائة.³ وفي أمريكا اللاتينية، قدر معدل الإنفاق على التسلح سنة 2014 بـ 67,3 مليار دولار، مرتفعا بنسبة 48 في المائة مقارنة مع سنة 2005، بينما قدر معدل الإنفاق العسكري في منطقة أمريكا الوسطى والكاريبي 10,4 مليار دولار، مرتفعا، بذلك، بنسبة 90 في المائة مقارنة مع عام 2005. كما أن الإنفاق على التسلح في البرازيل، التي تعمل حاليا

¹ Siemon T. WEZEMAN & Pieter D. WEZEMAN, *Trends in World Military Expenditures, 2017, op. cit.*, p.5.

² Siemon T. WEZEMAN & Pieter D. WEZEMAN, *Trends in World Military Expenditures 2014*, Stockholm International Peace Research Institute, SIPRI Fact Sheet, March 2015, p.3.

³ Siemon T. WEZEMAN & Pieter D. WEZEMAN, *Trends in World Military Expenditures 2016*, Stockholm International Peace Research Institute, SIPRI Fact Sheet, March 2017, p.6.

على تنفيذ برنامج التحديث العسكري، يظل على العموم مرتفعا بنسبة 41 في المائة بالمقارنة مع ما كان عليه في سنة 2005. ومن جهتها، عملت المكسيك على مضاعفة نفقاتها العسكرية خلال هذه المدة، حيث ظلت ميزانيتها المخصصة للأمن والدفاع تنمو بسرعة ملحوظة. ويشار إلى أن هذا البلد يوظف كل من القوات المسلحة والشرطة في محاربة شبكات تهريب المخدرات بالدرجة الأساس.¹

أما على مستوى إفريقيا، حيث تكثرت بؤر الحروب الأهلية والنزاعات المسلحة الداخلية، فقد انخفض الإنفاق العسكري ما بين 2008-2012 و 2013-2017 ب 22 بالمائة، وكانت الجزائر (52%) والمغرب (12%) ونيجيريا (5,1%) هي الدول الأكثر تسلحا على مستوى القارة الافريقية خلال هذه الفترة. ولقد مثلت واردات دول جنوب الصحراء من الأسلحة 32 في المائة من مجموع الواردات العسكرية للدول الافريقية ما بين 2013-2017، واستحوذت كل من السودان وأنغولا والكامرون وأثيوبيا على حصة الأسد.²

ولقد بلغ الإنفاق العسكري في منطقة الشرق الأوسط سنة 2014 ما يقدر ب 196 مليار دولار، حيث ارتفع بنسبة 57 في المائة بالمقارنة مع سنة 2005. ويعتبر العراق البلد الذي عرف النسبة الأكثر ارتفاعا ب(286%)، تليه الإمارات العربية المتحدة ب(135%)، فالبحرين ب(126%)، ثم السعودية العربية ب(112%). ومن الملاحظ أن هذه البلدان تعتبر من أكبر الدول المنتجة للنفط، الشيء الذي أتاح لها استغلال عائداته في دعم إنفاقها على التسلح قبل وخلال وبعد هذه الفترة.³ ورغم تراجع أسعار النفط في أواخر سنة 2014، فإن ذلك لم يؤثر على الميزانيات المرصودة لقطاع الدفاع في الدول العربية، نظرا لما تتوفر عليه هذه الأخيرة من احتياطات مالية مهمة، راکمتها

¹Siemon WEZEMAN & Pieter D. WEZEMAN, *Trends in World Military Expenditures*, 2014, *op. cit.*, p.5.

² نفس المرجع.

³ نفس المرجع، ص.6.

خلال السنوات الماضية التي شهدت ارتفاع أسعار الطاقة. ومن خلال إلقاء نظرة فاحصة على التوزيع الإقليمي لواردات الأسلحة في العالم، نجد أن دول العالم العربي تبقى أكبر المجموعات الإقليمية إنفاقاً على التسلح، حيث تخصص ميزانيات واعتمادات هائلة لاقتناء الأسلحة وما يتصل بها من نفقات التشغيل والصيانة والتدريب، وهو الأمر الذي ينعكس سلباً على النمو الاقتصادي فيها ويزيد من حجم تبعيتها الاقتصادية ومديونيتها الخارجية. وفي هذا السياق، تشير تقديرات سيبري إلى أن العبء العسكري يبقى عالياً ويؤثر بشكل كبير على اقتصاديات الشرق الأوسط، إذ بلغ الإنفاق العسكري كنسبة من إجمالي الناتج المحلي 6 بالمائة سنة 2016 وهو ما يمثل ثلاثة أضعاف معدل الإنفاق العسكري كنسبة من إجمالي الناتج العالمي.¹ أما الإنفاق العسكري في إيران فقد انخفض بنسبة 7,3 في المائة ما بين 2007 و2016، إلا أنه ارتفع بنسبة 17 بالمائة ما بين 2015 و2016، وجدير بالذكر أن رفع العقوبات الدولية على الاقتصاد الإيراني أدى إلى تحسين مداخله وعائداته مما سمح للحكومة بالزيادة في نفقات إيران العسكرية. بينما ارتفع الإنفاق العسكري لـ"إسرائيل"، التي يصنفها سيبري في المرتبة الـ15 عالمياً، بنسبة 19 في المائة ما بين 2007 و2016، بدون احتساب المساعدات العسكرية التي حصلت عليها من الولايات المتحدة الأمريكية. كما أن الإنفاق العسكري لتركيا، التي تتبوأ المرتبة الـ18 عالمياً، قد ارتفع بدوره -خلال هاته الفترة- بنسبة 9,7 في المائة، غير أن البيانات المتعلقة بالتسلح في تركيا أمست غير دقيقة وذلك منذ الانقلاب الذي شهدته البلاد في يونيو 2016.²

لقد تعاظمت كلفة الإنفاق العسكري في العالم بشكل كبير وبلغت أضعاف ما كانت عليه في بداية الألفية الجديدة. وأخذ منحى التسلح الدولي، اليوم، يتطور بنفس الوتيرة تقريباً التي كان يسير عليها إبان فترة الحرب الباردة، وهو الشيء الذي يشي بأن "عائد

¹Siemon WEZEMAN & Pieter D. WEZEMAN, *Trends in World Military Expenditures*, 2017, *op. cit.*, p.7.

² نفس المرجع.

السلام" الذي بشر به النظام العالمي الجديد يبقى مهددا بفعل التأثيرات السلبية والخطيرة لهذه الظاهرة، بعد أن أمسى التسلح المفرط خطرا حقيقيا على الأمن والسلم الدوليين، وبالتالي معوقا أساسيا للتنمية الانسانية كما تشير إلى ذلك تقارير الأمم المتحدة.¹ ولا شك أن تخفيض الإنفاق العسكري العالمي، ولو بنسبة يسيرة، سيؤدي إلى الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي، وسيغدو أداة فعالة لحفز الدول لمزيد من المساعدات الدولية والمساهمات العالمية في النهوض بالأوليات الاقتصادية والإجتماعية، لاسيما في الدول النامية.

¹ Colin ARCHER & Annette WILLI, *Oportunity Cost : Military Spending and the UN's Development Agenda*, op. cit., p.8.

الفرع الثاني: فشل الأمم المتحدة في تنظيم التسلح

رغم المجهودات المبذولة على مستوى الأمم المتحدة بصدد تنظيم تجارة السلاح، فإن آليات التنظيم هذه تبقى محدودة (أولاً)، كما أن آليات المراقبة تبقى، بدورها، ضعيفة (ثانياً).

أولاً: محدودية آليات التنظيم

لم تحظ تجارة الأسلحة إلا باهتمام قليل فقط من قبل القانون الدولي، وذلك لأسباب عديدة منها كون الأسلحة التقليدية ظلت، وإلى عهد قريب، تعتبر أدوات مشروعة في يد الدولة للدفاع عن أمن الوطن.¹ ولقد تم استحداث أول آلية دولية لتنظيم تجارة السلاح في سنة 1991، وهي سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية (UNCRA) الذي أحدث بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة.² وتتمثل مهمة هذه الآلية في دعوة الدول إلى إيداع تقارير دورية تتضمن معلومات وبيانات حول تصدير واستيراد الأسلحة إلى هذا السجل. إلا أن هذا الإجراء الأممي ظل يفتقد إلى قوة الإلزام ولم يؤكد على أدنى الضمانات التي تلزم الدول برفع كل بياناتها إلى سجل الأمم المتحدة، هذا فضلاً عن كونه لا يفرض رقابة قبلية على تصدير الأسلحة، أو تقنين تصديرها إلى المناطق التي يسود فيها الاضطراب، أو تحديد نوع وطبيعة الأسلحة المصدرة. وبناء على ذلك، فإن إمكانية التأثير لهذه الآلية الأممية تبقى محدودة للغاية حتى ولو التزمت جميع الدول بنظامها.³

وبدوره، يبقى تأثير "بروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية والاتجار بها بصورة غير مشروعة" المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية،

¹ Stohl RACHEL. & Grillot SUZETTE, *The International Arms Trade*, Policy Press, Cambridge, 2009, pp.138-139.

² Voir: The United Nations General Assembly Resolution 46/36 L, "Transparency in armaments", the General Assembly, 65th plenary meeting, 6 December 1991.

³ Jozef. GOLDBLAT, *Arms Control: The New Guide to Negotiations and Agreements*, 2nd Edition, SAGE Publications Ltd, London, 2002, p.248.

محدودا أيضا،¹ رغم ما ينص عليه من إجراءات عملية وآليات ملموسة تعالج إشكالية الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. كما أن "برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الإتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه" الذي اتفق عليه في عام 2001، يبقى كذلك غير فعال، على الأقل فيما يتعلق بمحدودية الموارد المخصصة لتنفيذ البرنامج، وكذا ما يخص منع السمسة غير المشروعة في هذه الأسلحة ومكافحتها.

أمام هذه الثغرات أو بالأحرى هذا الفراغ التشريعي الدولي بشأن تنظيم وتقييد تجارة السلاح، عمدت الأمم المتحدة ومنذ 2006 إلى بذل جهود حثيثة من أجل إقرار آلية قانونية شاملة وجامعة ومعتمدة على معايير دولية بصدد تنظيم المعاملات التجارية في هذا المجال.² هكذا، يعتبر إقرار معاهدة تجارة الأسلحة من قبل الجمعية العامة (بتاريخ 2 أبريل 2013 ودخولها حيز النفاذ في 24 دجنبر 2014) مكسبا مهما للمجتمع الدولي في إطار سعيه لتنظيم سوق السلاح ومنع الاتجار غير المشروع في الأسلحة. وتتمثل الدواعي الأساسية الثابتة وراء إبرام معاهدة تجارة الأسلحة في عدة اعتبارات، من بينها: الآثار السلبية لتجارة السلاح على الأمن والتنمية، وتغير طبيعة تجارة الأسلحة خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، بالإضافة إلى عدم كفاية وفعالية آليات تنظيم مراقبة تصدير واستيراد الأسلحة القائمة قبل إبرام هذه المعاهدة.³ وتهدف هذه الاتفاقية الدولية أساسا إلى الإسهام في تحقيق السلام والأمن والاستقرار على الصعيدين الدولي والإقليمي، والحد

¹ Mikko HUTTUNEN, *The Arms Trade Treaty: an Interpretive Study*, Master's Thesis, University of Lapland, Autumn 2014, p.4.

² نذكر من بين هذه الجهود الأممية ما يلي:

United Nations General Assembly Resolution **67/234** "The Arms Trade Treaty"; UNGAR **64/48** "The Arms Trade Treaty"; UNGAR **63/240** "Towards an arms trade treaty: establishing common international standards for the import, export and transfer of conventional arms"; UNGAR **61/89** "Towards an arms trade treaty: establishing common international standards for the import, export and transfer of conventional arms"...etc.

³ Sarah PARKER, *Implications of States's Views on an Arms Trade Treaty*, United Nations Institute For Disarmament Research (UNIDR), January 2008, p.6.

من المعاناة الإنسانية، وكذا تعزيز التعاون والثقة والشفافية بين الدول الأطراف في مجال التجارة الدولية في الأسلحة التقليدية.¹

بيد أنه ثمة صعوبات وإشكاليات كثيرة تثار بصدد تأويل أحكام هذه المعاهدة وتنزيل بنودها على أرض الواقع. وفي هذا الإطار، نجد أن المادة الثانية في (فقرتها الثانية) تنص على "أنشطة التجارة الدولية تشمل عمليات التصدير، والاستيراد، والمرور العابر، وإعادة الشحن، والسمسرة" فقط، دون أن تتضمن المساعدات والقروض العسكرية،² التي قد تساهم بدورها في تقويض السلم والأمن والاستقرار وغيرها من الأهداف المنصوص عليها في المادة الأولى من المعاهدة.

كما أن الطبيعة العامة والفضفاضة للمعيار الذي يحرم تحويل بعض الأسلحة؛ كاستخدام عبارات من قبيل "الالتزامات الدولية ذات الصلة" و"تقويض السلم والأمن" و"انتهاك خطير للقانون الدولي لحقوق الإنسان أو القانون الدولي الإنساني" و"تقويض بشكل خطير للتنمية الاجتماعية والاقتصادية" وغيرها من التعابير غير الدقيقة، تجعل هذا المعيار محط تأويلات مختلفة من قبل الدول الأعضاء،³ الأمر الذي سيفتح الباب أمام تأويلات وطنية متعددة من شأنها أن تحيد عن روح ومقاصد نصوص المعاهدة الدولية. ونفس الشيء ينسحب على أنواع الأسلحة التقليدية المنصوص عليها في المادة الثانية من المعاهدة، التي لم تقدم لها هذه الأخيرة تحديدات مفاهيمية محددة.⁴ ويجدر الذكر في هذا الإطار أن البعض قد وصف القائمة التي تحصر الأسلحة التقليدية المعنية

¹ Voir: *Final United Nations Conference on the Arms Trade Treaty*, United Nations-General Assembly, New York, 28 March 2013, p.3.

² Mikko HUTTUNEN, *The Arms Trade Treaty: an interpretive Study*, op. cit., p.33.

³ Marc FINAUD, *The Arms Trade Treaty: Half Full or Half Empty?*, Geneva Center for Security Policy, GCSP Policy Paper, 20132/6, 13 August 2013, p.4. Pour plus de détails sur les problèmes de l'interprétation de traités, voir: Oliver DORR, «General rule of Interpretation», in Oliver DORR & Kirsten SCHMALENBACH, *Vienna Convention on the Law of Treaties: A commentary*, Springer, Heidelberg, 2012, pp.521-604.

⁴ Mikko HUTTENEN, *The Arms Trade Treaty: an Interpretive Study*, op. cit., p.24.

في هذه المعاهدة بـ "الواسعة جدا"،¹ والآخر يصفها بـ "الضيقة"،² بينما يرى البعض الآخر أن هذه القائمة تبقى "جد محدودة".³ ولاشك أن هذه التقييمات المتباينة يمكن أن تفتح الباب أمام بعض الدول كي تجد ما يبرر عدم انضمامها، أو حتى انسحابها من المعاهدة، وهو الشيء الذي سيؤثر سلبا على مستقبل هذه الأخيرة.

كما أن تطبيق بنود المعاهدة -بما تتضمنها من إجراءات التسجيل والتقرير والرقابة وكذا التدابير الإدارية والقانونية اللازمة لتنفيذ التزاماتها- تعترضه أيضا صعوبات وأعباء تتعلق بقلّة الموارد، خاصة عند الدول الأعضاء ذات القدرات المتواضعة. ومن جهة أخرى، فإن الاتجار غير المشروع بالأسلحة وخاصة الأسلحة الصغيرة والخفيفة يبقى بمثابة تحدي صعب أمام تطبيق المعاهدة،⁴ لاسيما وأن الأسلحة المتداولة في السوق السوداء تساهم بل توجب شروط اللاستقرار والحرب الأهلية في الدول النامية، كما تمثل المصدر الرئيسي لتمويل الجماعات الارهابية باعتبارها أكبر زبون لهذه الأسلحة،⁵ خصوصا وأن المعاهدة لم تتناول ولم تعالج بما فيه الكفاية إشكالية تجارة السلاح التي تقوم بها الأطراف الأخرى من غير الدول.

وإذا كانت الفقرة الأولى من المادة السادسة- التي تنص على حظر أي عملية لنقل أسلحة تقليدية من شأنها أن تنتهك الالتزامات الواقعة على عاتق الدولة الطرف بموجب تدابير اتخاذها مجلس الأمن- تبدو مهمة ما دام أنها تؤكد على مسألة تدرج في إطار

¹ Stuart CASEY-MASLEN, Gilles GIACCA & Tobias VESTNER, *The Arms Trade Treaty*, Geneva Academy of International Humanitarian Law and Human Rights & Graduated Institute of International and Development Studies, Academy Briefing, N°3, 2013, p.18.

² Voir: Liron LIBMAN, «The New Arms Trade Treaty in Brief», *Lironsblawg*, 24 april 2013.

³ Clare DA SILVA, *Arms Trade Treaty Shows Remarkable Progress*, JURIST - Hotline, May 1, 2013, <<http://jurist.org/hotline/2013/05/clare-da-silva-armstrade.php>> accessed on 15/2/2015).

⁴ Marc FINAUD, *The Arms Trade Treaty: Half Full or Half Empty?*, op. cit., p.4.

⁵ Devin C. STREETER, *The International Arms Industry: the dangers posed by Increased Small Arms Sall*, Strategic Informer, Octobre 2012, p.4.

تقنين وممارسة الرقابة على تجارة السلاح، فإنها، مع ذلك، تبقى في آخر مطاف نصا زائدا وغير ضروري ومكررا لأنه أصلا كان موجودا من قبل،¹ ضمن التدابير المنصوص عليها في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. ولذلك، فالمعاهدة لم تضيف شيئا يذكر في هذا المضمار إلى الالتزامات القانونية الملقاة على عاتق الدول.

ورغم تنصيب الفقرة الثانية من هذه المادة على أن "لا تأذن الدولة الطرف بأي نقل للأسلحة الذي من شأنه أن تنتهك التزامات دولية واقعة على عاتق هذه الدولة بموجب اتفاقات دولية تكون هذه الأخيرة طرفا فيها"، فإن ذلك لم يعمل إلا على التذكير بوجود القانون الدولي الاتفاقي الذي يفرض على الدول احترام أحكامه في كل المجالات بما فيها المجال المتعلق بالتجارة الدولية للسلاح.

وتتص الفقرة الثالثة من المادة ذاتها على حظر نقل الأسلحة إذا كان من شأن ذلك أن ينتهك أحكام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.² ويعتبر هذا النص أساسيا ويشكل "حجر الزاوية في صرح المعاهدة"،³ بيد أن صياغة هذه الفقرة تثير الكثير من الغموض خاصة على مستوى تأويل عبارة "العلم وقت النظر في الإذن بأن الأسلحة المصدرة ستستخدم في ارتكاب انتهاكا ما"، التي تبقى، إلى حد ما، صياغة إشكالية. وكان من الأجدر بمكان أن يستعمل المشرع الدولي عوض "وقت النظر في الإذن" عبارة "وقت النقل"، لاسيما إذا كانت تفصل بين الإذن والنقل مدة طويلة.⁴

¹ Mikko HUTTENEN, *The Arms Trade Treaty: an Interpretive Study*, op. cit., p.43.

² تتصّ الفقرة الثالثة من المادة السادسة على أن "لا تأذن الدولة الطرف بأي عملية لنقل أسلحة تقليدية منصوص عليها في المادة 1 (2) أو أصناف منصوص عليها في المادة 3 أو المادة 4، إذا كانت على علم وقت النظر في الإذن بأنّ الأسلحة أو الأصناف ستستخدم في ارتكاب جريمة إبادة جماعية، أو جرائم ضد الإنسانية، أو جرائم حرب، أو مخالفات جسيمة لاتفاقيات جنيف لعام 1949، أو هجمات موجهة ضد أهداف مدنية أو ضد مدنيين يتمتعون بالحماية بتلك الصفة، أو جرائم حرب أخرى على النحو الوارد تعريفه في الاتفاقات الدولية التي تكون طرفا فيها".

³ Mikko HUTTENEN, *The Arms Trade Treaty: an Interpretive Study*, op. cit., p.48.

⁴ نفس المرجع، ص.49.

وحسب المعاهدة، فإن كل دولة طرف تقدم تقريراً إلى الأمانة عن التدابير المتخذة من أجل تنفيذ أحكام هذه الأخيرة، بما في ذلك القوانين المحلية وقوائم المراقبة الوطنية وغير ذلك من اللوائح والتدابير الإدارية. وتتولى الأمانة إتاحة هذه التقارير للدول الأطراف وتوزيعها عليها. غير أنه وإن كانت المعاهدة تؤكد على إجراء الإبلاغ هذا، فإنها تجيز للدول المستوردة إمكانية استبعادها من التقارير التي تقدمها إلى الأمانة "المعلومات الحساسة من الناحية التجارية أو المعلومات المتعلقة بالأمن القومي"¹، وهو الأمر الذي من شأنه أن يفتح الباب أكثر أمام الدول الأطراف كي تمنع في إخفاء سياسة تسلحها الحقيقية وحجب حجم وارداتها وصادراتها العسكرية الفعلية، لاسيما إذا تعلق الأمر بدول تعيش على إيقاع سباق حاد نحو التفوق العسكري مثلما هو الشأن بالنسبة للدول المغاربية موضوع هذه الدراسة. كما أن نص المعاهدة على "احترام المصالح المشروعة للدول في الحصول على الأسلحة التقليدية لممارسة حقها في الدفاع عن النفس" من شأنه أن يفهم ويؤول ب "سوء النية" من طرف الدول التي قد تعمل على تمطيته وتطويعه بالشكل الذي ينسجم مع سياساتها الدفاعية القائمة على الإفراط في الإنفاق على قواتها المسلحة وتجهيزاتها العسكرية.

¹ تنص الفقرة الثالثة من المادة 13 على أن تقدم كل دولة طرف سنوياً إلى الأمانة بحلول 31 ماي تقريراً عن السنة التقييمية السابقة بشأن الإذن بتصدير واستيراد الأسلحة التقليدية المنصوص عليها في المادة 2 (1) أو تصديرها واستيرادها الفعليين. وتتولى الأمانة إتاحة هذه التقارير للدول الأطراف وتوزيعها عليها. ويمكن أن يتضمن التقرير المقدم إلى الأمانة نفس المعلومات التي تقدمها الدولة الطرف إلى أطر عمل الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. ويمكن أن تستبعد من التقارير المعلومات الحساسة من الناحية التجارية أو المعلومات المتعلقة بالأمن القومي".

ثانيا: ضعف آليات الرقابة

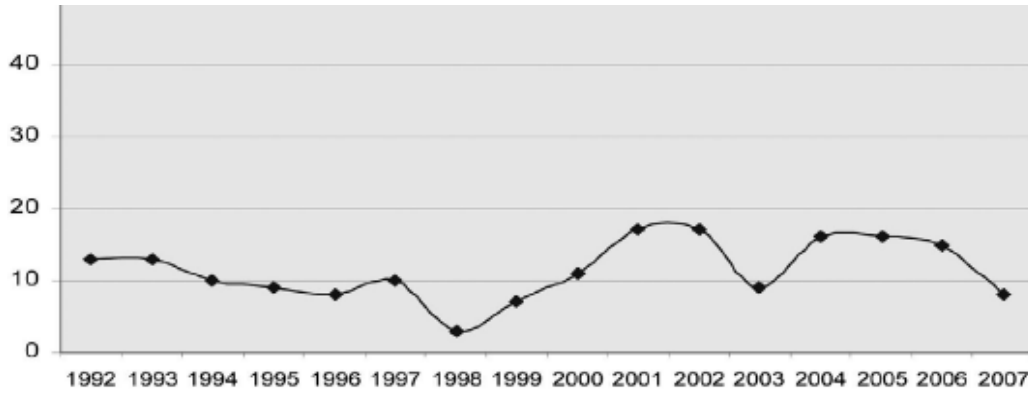
لاشك أن توصل الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى إقرار معاهدة لتنظيم تجارة السلاح يعدّ إنجازا كبيرا في حد ذاته، غير أن ضعف آليات تفعيلها وتطبيقها يبقى تحديا أساسيا ينعكس سلبا على سعي هذه الأخيرة نحو تحقيق أهدافها ومقاصدها، المتمثلة بشكل عام في تقنين التسلح الدولي والحد منه، خدمة لأهداف الأمن والسلم والتنمية.

في هذا المضمار، تعتري نظام اشتغال سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، الذي تطرقنا إليه آنفا، الكثير من الثغرات والنواقص؛ أولها، كون هذا السجل يبقى معنيا فقط بفئة محددة من الأسلحة التقليدية ولا يغطي كل الفئات التي من المفروض أن تتدرج ضمن هذه الأخيرة (مثل المدفعية ذات العيار المتوسط أو الصغير والصواريخ التي يتراوح مداها أقل من 25 كيلومترا)، وثانيها، كون نظام هذا السجل يدعو الدول لرفع التقارير فقط عن الأسلحة التي تستوردها دون الأسلحة التي تنتجها على المستوى المحلي، كما أنها لا تشمل مخزوناتها العسكرية، وثالثها، كون التقرير لا يتضمن إجراءات التنفيذ وتدابير الرقابة والفحص المضاد، ولا يقوم على أساس الإلزام. ونظرا لطبيعته الطوعية هاته، فإن أغلب الدول قد لا ترفع أي تقرير عن ما تصدره أو تستورده من المنتجات العسكرية كما أنها قد تنهج أسلوب الانتقائية Cross-checking في بياناتها وتقاريرها، ورابعها، كون التقرير لا يتعدى الحد الأدنى من المعلومات: إسم الدولة المصدرة والدولة المستوردة والعدد الإجمالي للأسلحة المحولة في حين يبقى ذكر جيل نوعية الأسلحة وغيرها من المعلومات الإضافية مسألة غير ملزمة¹، وذلك بالرغم من كون هذه البيانات مهمة لكونها تؤثر على التوازنات العسكرية، ما دام أن بعض الدول تشير في بياناتها إلى أن الأسلحة التي تفتنيها مستعملة في حين أن أغلب الدول لا تشير إلى ذلك. وعلى سبيل المثال، في سنة 2001، فقط دولتان من أصل 192 دولة

¹ Siemon WEZEMAN, *The Future of the United Nations Register of Conventional Arms*, Stockholm International Peace Research Institute, SIPRI policy paper, N°4, Stockholm, August 2003, p.5.

من ضمننا تعليقا مرفقا يذكر أن السلاح الذي اقتنته هو سلاح 'جديد'، ودولة واحدة من أشارت إلى أن السلاح الذي اقتنته سلاح 'مستعمل'،¹ في حين أن كل تقارير الدول الأخرى تضمنت بيانات ومعلومات بصيغة عامة. وعموما، تبقى المعلومات المتضمنة في البيانات التي ترفع إلى السجل الأممي ناقصة،² دون أن ترقى إلى مستوى الكشف الشامل.³

مشاركة الدول الإفريقية في سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية
(2007-1992)



Source

United Nations Office for Disarmament Affairs, *Assessing the United Nations Register of Conventional Arms*, UNODA Occasional Papers, N°16, April 2009, p.22.

ونظرا لعدم إلزامية رفع التقارير إلى سجل الأمم المتحدة، فإن الدول قليلا ما تشارك إن لم تشارك أصلا في رفع البيانات التي تخص مبيعاتها وتحويلاتهما العسكرية. ورغم الارتفاع النسبي لعدد الدول المشاركة، فإن السجل الأممي يبقى مع ذلك بعيدا من تحقيق مبدأ العالمية،⁴ خاصة على مستوى الدول الإفريقية التي تسجل أدنى مستويات

¹ Voir: *United Nations Register of Conventional Arms*, Report of the General Secretary, United Nations Document A/57/221, 17 July 2001.

² United Nations Office for Disarmament Affairs, *Assessing the United Nations Register of Conventional Arms*, UNODA Occasional Papers, N°16, April 2009, p.18. p.22.

³ نفس المرجع، ص.21.

⁴ Jihan SENIORA, *Le Registre des Nations Unies sur les Armes Conventionnelles : Limites d'un instrument de Transparence*, Groupe de Recherche et D'information Sur la Paix Et la Sécurité, Note Nations du GRIP, Bruxelles, 5 Février 2010, p.7.

المشاركة،¹ كما يوضّح المبيان أعلاه.

ومن بين ما يؤدي إلى ضعف آليات الرقابة الأممية على تحويل الأسلحة أيضا مسألة عدم التدقيق في اللغة التي صيغ بها نظام سجل الأمم المتحدة، حيث أن توظيف مفاهيم من قبيل "excessif" و "déstabilisateur" ليس بإمكانه أن يؤسس لمعيار دقيق وعتبة محددة لتقدير مدى إفراط ومساهمة هذا السلاح أو ذلك في استقرار الدول المستوردة،² وهو الأمر الذي يجعل مسألة تسلح الدول عسوية عن المراقبة الفعلية وتتم خارج الضوابط الأممية والدولية.

عموما، فإن سجل الأمم المتحدة هذا لم يستطع تحقيق سوى النزر اليسير من أهدافه، حيث لم يساهم في تخفيض تحويلات الأسلحة ولا في معالجة مشكل الاتجار غير المشروع في السلاح وآثارها على حقوق الانسان، ولا في تخفيف العبء العسكري على اقتصاديات الدول.³ وبعبارة أخرى، يمكن القول أن سجل الأمم المتحدة يبقى، بحكم طبيعته الحالية، مجرد أداة لتسجيل بيانات جزئية حول تجارة الأسلحة التي تتم بين الدول، وليس آلية قانونية دولية لمراقبة هذه الأخيرة.⁴

وفي نفس الإطار، فإن نظام اشتغال المعاهدة الدولية التي أقرتها الأمم المتحدة بشأن تنظيم تجارة الأسلحة التقليدية، يبقى بدوره غير فعال في فرض رقابة على تحويلات السلاح على المستوى الدولي، ويتجلى ذلك أساسا في عدم إحداثها لجهاز دولي ساهر على تقييم مدى مطابقة المعاملات التجارية -في الأسلحة- لأحكام المعاهدة. كما أنه

¹ انظر:

United Nations Office for Disarmament Affairs, *Assessing the United Nations Register of Conventional Arms*, op. cit., p.16.

² Jihan SENIORA, *Le Registre des Nations Unies sur les Arms Conventionnelles: Limites d'un Instrument de Transparence*, op. cit., p. 7.

³ Siemon T. WEZEMAN, *The Future of the United Nations Register of Conventional Arms*, op. cit., p.7.

⁴ Jihan SENIORA, *Le Registre des Nations Unies sur les Arms Conventionnelles: Limites d'un Instrument de Transparence*, op. cit., p. 11.

ليس هناك آلية إكراه تجبر الدول على الامتثال لهذه الأحكام والقواعد القانونية الدولية.¹ وعموماً، ثمة مجموعة من الثغرات والمؤاخذات على مستوى نظام المراقبة والآليات العملية المتصلة به التي جاءت بها هذه المعاهدة الدولية. وفي هذا الإطار، وحسب بعض الخبراء، فإن النص على إنشاء نظام المراقبة في كل من المادة الثالثة،² والمادة الرابعة،³ وكذا المادة الخامسة،⁴ يبقى نصاً غامضاً من شأنه أن يخلق خلافاً قانونياً بين الدول بصدده تأويله ما دام أنه ليست هناك معايير دقيقة تحدد طبيعة هذا النظام، وهو الشيء الذي يفسح المجال للدول الأعضاء كي تتصرف بملء حريتها لإستعمال أي نظام رقابي تراه مناسباً لها،⁵ لتنظيم أعمال تصدير الذخائر والأسلحة التقليدية المنصوص عليها في المعاهدة. وجددير بالذكر أنه رغم وجود مثل هذا النظام في أغلب الدول الأكثر تصديراً للسلاح كدول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، فإن السلاح، مع ذلك، ظل يصدر ويصل إلى الدول (المشكوك فيها)، حيث تبقى هذه الآلية غير مستقلة وخاضعة بالأساس للاعتبارات التي تملئها السياسة الخارجية للدول المصدرة.⁶

¹ Ahmed EL MORABETY, "Traité sur le Commerce des Armes, droits de l'Homme et droit international humanitaire", *Revue européenne d'études militaires*, Vol.7, N°1, Hiver-printemps 2017, p.7.

² تنص المادة الثالثة من المعاهدة على أن "تقوم كل دولة طرف بإنشاء وتعهّد نظام مراقبة وطني لتنظيم أعمال تصدير الذخائر التي يتم إطلاقها أو إيصالها باستخدام الأسلحة التقليدية المنصوص عليها في المادة 1 (2)، وتطبق أحكام المادة 6 والمادة 7 قبل الإذن بأي عملية لتصدير هذه الذخائر".

³ تنص المادة الرابعة من المعاهدة على أن "تقوم كل دولة طرف بإنشاء وتعهّد نظام مراقبة وطني لتنظيم أعمال تصدير الأجزاء والمكونات حينما يكون التصدير على شكل يتيح إمكانية تجميع الأسلحة التقليدية المنصوص عليها في المادة 1 (2)، وتطبق أحكام المادة 6 والمادة 7 قبل الإذن بأي عملية لتصدير هذه الأجزاء والمكونات".

⁴ تنص المادة الخامسة في فقرتها الثانية أن "تقوم كل دولة طرف بإنشاء وتعهّد نظام مراقبة وطني، يشمل قائمة وطنية للأصناف الخاضعة للمراقبة، من أجل تنفيذ أحكام هذه المعاهدة". وتؤكد ذلك مرة أخرى في فقرتها الخامسة حيث تنص على أن "تتخذ كل دولة طرف التدابير اللازمة لتنفيذ أحكام هذه المعاهدة، وتعين السلطات الوطنية المختصة كي يكون لها نظام وطني للمراقبة يتسم بالفعالية والشفافية لتنظيم النقل الدولي للأسلحة التقليدية المشمولة بالمادة 1 (2) وبالمواد المشمولة بالمادة 3 والمادة 4.

⁵ Mikko HUTTENEN, *The Arms Trade Treaty: an Interpretive Study*, op. cit., p.37.

⁶ نفس المرجع، ص.38.

وتثار بصدد تقييم تصدير الأسلحة المنصوص عليه في المادة السابعة، عدة إشكاليات إن على مستوى التأويل أو التنزيل العملي لهذه المادة. فالفقرة الأولى (أ) التي تتعلق ب"تقييم ما إذا كانت الأسلحة المقرر تصديرها ستساهم في توطيد السلام والأمن أو تقويضهما" تطرح إشكالية واضحة، حيث يصعب على الدول تأكيد ذلك. فمن جهة، تساهم الأسلحة المصدّرة إلى الدول التي تعيش أوضاع التوتر والاضطراب في إضعاف الأمن والسلم فيها، لكن من جهة أخرى قد تساهم في تحسين الأمن في حالات أخرى.¹ كما أن عبارة "وجود خطر كبير بحدوث أي من النتائج السلبية" الواردة في الفقرة الثالثة من هذه المادة تبقى من أكثر العبارات المثيرة للجدل، إذ من الصعوبة بمكان تحديد -بدقة- ما من شأنه أن يشكل "خطرا جسيما" **Overriding risk**، وهل ستقاس درجة هذه الخطورة بالنظر ل"طبيعة الحق المنتهك أم بالنظر لطبيعة الانتهاك".²

كما أن الحصول على المعلومات التي تهم إذن التصدير-المشار إليه في الفقرة السادسة من نفس المادة- ليس متاحا لعموم الدول، إذ وحدها الدول المعنية بعملية نقل الأسلحة من يحق لها أن تطلب هذه المعلومات، الأمر الذي يحد بشكل كبير من الشفافية والحق في المعلومة التي من المفترض أن تتوفر لدى الجميع حتى تتسنى له ممارسة الرقابة بالشكل المطلوب،³ لاسيما وأن توفير المعلومة من قبل الدولة المصدرة يعتبر شرطا جوهريا من شروط بناء "رقابة فعالة وناجعة على تجارة السلاح".⁴ ولأن توفير المعلومة من قبل الدول المصدرة يتم وفق قوانينها وسياساتها وممارساتها الوطنية

¹ على سبيل المثال، في 1992، ارتأى مجلس الأمن في الأمم المتحدة في قراره رقم 733، و"من أجل بناء الأمن والسلم في الصومال"، فرض حظر التسلح على البلاد من جميع الدول. وفي سنة 2013، اعتبر، في قراره رقم 2127، أن "الانهيار التام للقانون والنظام" و"تفاقم انتهاكات حقوق الإنسان" في جمهورية افريقيا الوسطى، يستوجب فرض حظر التسلح. كما أكد مجلس الأمن في قراره رقم 2117 على "القرار الذي يدعو الدول إلى تجنّب تصدير السلاح إلى...الجماعات الارهابية". لكن في المقابل، وإلى حدود 25 أكتوبر 2014، تم رفع الحظر جزئيا على الصومال بقرارين متتابعين من مجلس الأمن (القرار 2111 والقرار 2142)، حيث اعتبر هذا الأخير أن "الأسلحة والذخائر والتجهيزات العسكرية وكذا المساعدات والتدريب التي توجه إلى الصومال حاليا سوف تخدم أمن الشعب الصومالي".

² Mikko HUTTENEN, *The Arms Trade Treaty: an Interpretive Study*, op. cit., p.75.

³ نفس المرجع، ص. 89.

⁴ نفس المرجع، ص. 90.

ودونما الإخلال بها، فإن ذلك قد يفسح المجال للدول كي تمعن في التكتّم والتعتيم عن المعلومة متى وكيف تشاء، لا سيما وأن الفقرة السادسة من المادة أعلاه لم تنص على إلزامية تعليل قرارات الترخيص بالتصدير من عدمه.

ولا تتجلى محدودية وضعف آليات الرقابة على تجارة السلاح التي جاءت بها المعاهدة على مستوى تنظيم التصدير وتقييمه فحسب، بل تظهر أيضا عند دراسة تنظيم عملية الاستيراد التي حددتها المادة الثامنة،¹ لا سيما فيما يتعلق بجعل المعلومات متاحة بالنسبة للدول، وذلك رغم ورود عبارة "اتخاذ التدابير اللازمة" في أكثر من موضع في المعاهدة. ونظرا لكون هذه الأخيرة تتحدث عن "المعلومات المناسبة وذات الصلة" بشكل عام وبدون تدقيق، فإن ذلك سيؤدي لا محالة إلى خلق نوع من البلبلة والاختلاف في صفوف الدول الأعضاء على مستوى تحديد مدى صلة وملائمة هذه المعلومة أو تلك من عدمها.² بكلمة، يمكن القول أن التدابير التي تنظم استيراد السلاح هي تدابير غامضة فضلا عن كونها غير ملزمة، إذ المعاهدة التي بين أيدينا لا تلزم الدول المستوردة بتوفير المعلومات، كما أن أمر تحديد طبيعة هذه الأخيرة ترك للدولة أو الدول المعنية.³

¹ تتكون المادة الثامنة من ثلاث فقرات. تنص الفقرة الأولى على "أن تتخذ كل دولة طرف مستوردة التدابير اللازمة لضمان توفير المعلومات المناسبة وذات الصلة، عند الطلب، عملا بقوانينها الوطنية، للدولة الطرف المصدرة بهدف مساعدة الدولة الطرف المصدرة في إجراء تقييمها الوطني للتصدير بموجب المادة 7. ويمكن أن تشمل مثل هذه التدابير واثاق تبين الاستخدام النهائي والمستخدمين النهائيين. بينما تنص الفقرة الثانية على أن تتخذ كل دولة طرف مستوردة التدابير التي تسمح لها، عند الاقتضاء وفي نطاق ولايتها، بتنظيم واردات الأسلحة التقليدية المنصوص عليها في المادة 2 (1) ويجوز أن تتضمن هذه التدابير نظم الاستيراد. أما الفقرة الثالثة فتتص على أنه لكل دولة طرف مستوردة أن تطلب من الدولة الطرف المصدرة معلومات بشأن أي تراخيص تصدير معروضة قيد النظر أو صادرة فعلا، عندما تكون الدولة الطرف المستوردة هي بلد المقصد النهائي".

² Mikko HUTTENEN, *The Arms Trade Treaty: an Interpretive Study*, op. cit., p.94.

³ نفس المرجع، ص. 96.

المطلب الثاني: الأهمية الاستراتيجية للمنطقة المغربية

نظرا لموقعها الاستراتيجي المتميز وما تتوفر عليه من موارد طبيعية واحتياجات طاقة هامة، تكتسي المنطقة المغربية أهمية كبيرة في استراتيجيات القوى الدولية الكبرى (الفرع الأول)، كما تحتل مكانة خاصة في استراتيجيات الدول الأوروبية (الفرع الثاني).

الفرع الأول: أهمية المنطقة في الجيوستراتيجيا الدولية

إن المصالح الاقتصادية والسياسية والأمنية هي التي تفسر الأهمية التي تحظى بها المنطقة في الاستراتيجية الأمريكية (أولا)، وكذا من قبل روسيا والصين الشعبية (ثانيا).

أولا: المغرب الكبير في الاستراتيجية الأمريكية

أولت الولايات المتحدة الأمريكية منذ عقود أهمية قصوى للمنطقة المغربية، حيث أقامت علاقات ثنائية سياسية وأمنية قوية مع المغرب وتونس، وعلاقات تجارية مهمة مع الجزائر، وعلاقات عداة مع ليبيا،¹ قبل أن تعمد هذه الأخيرة لاحقا إلى تقديم تنازلات لإعادة تطبيع العلاقات الدبلوماسية الليبية-الأمريكية. وخلال فترة الحرب الباردة، كانت الولايات المتحدة تهدف في إطار نهجها لسياسة الاحتواء إلى منع الانتشار الشيوعي في المنطقة المغربية، وتطوير أمن دول الضفة الجنوبية للمتوسط بالإضافة إلى حماية مصالحها الاقتصادية.² وإلى حدود بداية سنة 1990، لم تكن هناك سياسة أمريكية خاصة بالمغرب العربي كوحدة إقليمية بقدر ما كانت تتعامل مع كل دولة من دول المنطقة على حدة.³ لكن بعد هذه الفترة، بدأت سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تميل نحو تكريس

¹ Yahia H. ZOUBIR, "The United States and Maghreb-Sahel Security", *International Affairs*, Vol. 85, Issue 5, September 2009, pp. 981-982.

² Yahia H. ZOUBIR and Stephen ZUNES, "United States Policy in the Maghreb", in: Yahia H. ZOUBIR, *North Africa in Transition: State, Society and Economic Transformation in the 1990s*, University Press of Florida, Florida, 1999, p.227.

³ Yahia H. ZOUBIR "La Politique Étrangère Américaine Au Maghreb : Constances et Adaptations", *Journal d'études des relations internationales au Moten-Orient*, Vol.1, no.1, Juillet 2006, p.115.

الاندماج الإقليمي لهذه الدول، وذلك من خلال إطلاقها لمبادرة الشراكة الاقتصادية الأمريكية المغربية في سنة 1998 التي كان من أهم أهدافها: «تجميع الدول المغربية على أسس إقتصادية وتمتين علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية عبر تشجيع الشركات الأمريكية للاستثمار في المنطقة...»¹ وفي الواقع، إن اهتمام الولايات المتحدة بمسألة إعادة بناء الاتحاد المغربي يعزى بالأساس إلى رغبتها في قيام مجموعة اقتصادية مغربية قصد التعامل معها كسوق واحدة موسعة بدلا من التعامل مع الأسواق المحلية القائمة في كل دولة على حدة. من هنا يتضح أن المصالح الاقتصادية هي إحدى أهم العوامل التي تفسر الأهمية التي تكتسيها المنطقة المغربية في الاستراتيجية الأمريكية، خاصة إذا استحضرننا أن الجزائر تملك احتياطات نفطية مهمة (ثالث أكبر منتج في إفريقيا) وتحتل المرتبة الثامنة على مستوى احتياطات الغاز الطبيعي في العالم. كما أن المغرب، بدوره، يعتبر من أهم الدول المنتجة للفوسفات على المستوى الدولي، إذ تتوفر على 75 بالمئة من الاحتياطي العالمي ويعتبر ثالث أكبر مصدر له. وحسب التقديرات الأمريكية نفسها فإن هذه الأخيرة ستظل تستغل هذه الاحتياطات الهائلة لأربعة عقود قادمة.² وإلى جانب المغرب والجزائر، تتوفر ليبيا أيضا على قدرات إنتاجية عالية وكميات كبيرة من الثروات النفطية والغازية،³ حيث تمثل هذه الاحتياطات الطاقة مصادر حيوية مهمة لتعزيز الأمن الطاقى لأمريكا.

وفضلا عن سعيها نحو تطوير علاقات تعاون اقتصادية مع دولها،⁴ فإن السياسة الخارجية الأمريكية الحالية تجاه المنطقة المغربية تبقى محكومة كذلك باعتبارات ومخاوف

¹ انظر :

Yahia H. ZOUBIR & Karima BEN ABDALLAH, "The United States and the North African imbroglio: Balancing Interests in Algeria, Morocco, and the Western Sahara", *Mediterranean Politics*, Vol.10, Issue 2, July 2005, pp.171-202.

² Yahia H. ZOUBIR , "The United States and Maghreb-Sahel Security", *op. cit.*, p.983.

³ Christopher M. BLANCHARD & Jim ZANOTTI, *Libya: Background and United States Relations*, Congressional Research Service, CRC Report for congress, February 18, 2011, pp.26-27.

⁴ Yahia H. ZOUBIR, "La politique Etrangere Americaine Au Maghreb : Constances et Adaptations", *op. cit.*, p.123.

أمنية Security concerns¹، وذلك بحكم تنامي التهديدات الارهابية وكذا المخاطر الناجمة عن الهشاشة الأمنية التي تعرفها الدول في الساحل الإفريقي والصحراء الكبرى. وفي هذا السياق نشير إلى أن تعقد الوضع الأمني في الجزائر بصفة خاصة،² وتنامي الإرهاب الوطني وعبر الوطني في شمال إفريقيا والساحل بصفة عامة،³ ظل يستأثر باهتمام كبير من قبل السياسة الخارجية الأمريكية، لاسيما وأن أمريكا تخاف من أن يصبح شمال إفريقيا مرتعا خصبا لانتعاش "تنظيم القاعدة" لما لذلك من انعكاسات سلبية خطيرة على أمن المنطقة وكذا أمن أوروبا. وعقب أحداث 11 ستمبر الارهابية حدث تقارب مهم بين الدول المغاربية والولايات المتحدة الأمريكية بعد الأدوار الحيوية التي اضطلعت وتضطلع بها هذه الدول في إطار المبادرات الدولية لمكافحة الإرهاب، وهو الشيء الذي جعل أمريكا تولي أهمية خاصة لهذه المنطقة. وفي هذا الإطار، فإن إحداثها للقواعد العسكرية في المغرب العربي والساحل الإفريقي يسمح لها بالتدخل في مختلف ربوع إفريقيا ويسهل عليها، بالتالي، المراقبة والسيطرة على كل بؤر التوتر في ما يسمى بمناطق اللااستقرار أو قوس الأزمات داخل القارة الإفريقية.⁴

عموما، يظهر الاهتمام الأمريكي بالمنطقة المغاربية من خلال مبادرتين؛ مبادرة "ستيوارت إيزنستات" وكيل وزارة التجارة في عهد إدارة "كلينتون" الذي تقدم بمشروع شراكة أمريكية-مغاربية سنة 1998،⁵ وكذا مبادرة الشرق الأوسط الكبير في سنة 2003،⁶ بالإضافة طبعا إلى بعض المبادرات الأمنية-الاستراتيجية التي ترتبط بالحرب على الإرهاب

¹ Marina OTTAWAY, *American Policy in the Maghreb: Counter-terrorism is not enough*, Woodrow Wilson Center, Viewpoint, N°42, October 2013, p.2.

² Daniel Byman, *Terrorism in North Africa: Before and after Benghazi*, Center for Middle East Policy, July 10, 2013, p.6.

³ Yahia H. ZOUBIR & Louisa DRIS AIT HAMADOUCHE, *Global Security Watch: The Maghreb; Algeria, Libya, Morocco and Tunisia*, ABC-CLIO, California, 2013, p.35.

⁴ Yahia H. ZOUBIR, "La politique Étrangère Américaine Au Maghreb : Constances et Adaptations", *op, cit.*, p. 127.

⁵ أمينة الوزاني، شمال إفريقيا بين المشروع الأورومتوسطي ومشروع الشرق الأوسط الكبير، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة، الرباط، 2006، ص ص.52-53.

⁶ نفس المرجع، ص.137.

وملاحقة الحركات الأصولية في المنطقة. ونظرا للمجهودات التي تقوم بها بلدان المنطقة في مكافحة الإرهاب من جهة ومدى التقدم في الإصلاحات السياسية كما هي محددة في أجندة مشروع الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من جهة أخرى، وصف وزير الخارجية الأسبق "كولن باول" تونس أثناء زيارته لهذا البلد في فبراير 2004، بـ "الصديق الجيد" للولايات المتحدة الأمريكية، كما منح الرئيس "جورج بوش" للمغرب صفة "الحليف الرئيسي خارج حلف شمال الأطلسي" في يونيو من نفس السنة،¹ تتويها بمجهوداته في التصدي للمخاطر الأمنية، الداخلية منها وعبر الوطنية. ومهما تكن الأهداف المعلنة لهذه المشاريع والمبادرات الأمريكية في المنطقة، فإن خلفياتها غير المعلنة تكمن في بلوغ غايات أخرى قوامها منافسة الوجود الأوروبي في هذه المنطقة، التي أمست ومنذ عقود مركز الصراعات الدولية والإقليمية.

وإذا كان شمال إفريقيا ككل يكتسي مكانة متميزة في استراتيجية الولايات المتحدة، فإن المغرب يحتل موقعا خاصا في هذه الإستراتيجية، ليس فقط لأن البلدين تجمعهما صداقة تاريخية عريقة، ولكن لأن المغرب قام ومنذ استقلاله بأدوار أمنية وسياسية هامة تتسجم والأهداف الكبرى للولايات المتحدة الأمريكية في المغرب العربي الكبير والشرق الأوسط، سواء على مستوى الدور الأمني الذي يلعبه في حوض البحر الأبيض المتوسط، أو دوره في مسلسل السلام في المنطقة الشرق أوسطية.² ورغم أن المساعدة الأمريكية الاقتصادية والعسكرية التي كانت تقدم للمملكة قد انخفضت بعد نهاية الحرب الباردة، فإن المغرب احتفظ بمكانته الهامة في هذه المنطقة الجيوسياسية، وذلك لاعتبارات عدة؛ أولها الدعم الذي قدمه المغرب في حرب الخليج سنة 1991 التي شارك فيها المغرب بـ 2000 جندي مغربي، وثانيها الدور الذي اضطلع به على مستوى حماية أمن شمال إفريقيا ومن خلال ذلك حماية مصالح وقيم الدول الغربية عبر التصدي للقوى الإسلامية الأصولية و تشجيع المعتدلة منها، و ثالثها يتعلق بمواقف المغرب السياسية

¹Belkacem ITRANI, *Security challenges and issues in the Sahelo-saharan region: The Algerian perspective*, Friedrich-Ebert-Stiftung, PSC-C S A, 2017, p.47.

²Yahia H. ZOUBIR, *La politique Étrangère Américaine Au Maghreb*, op.cit., p.117.

وإصلاحاته الاقتصادية التي تتسجم قلبا وقالبا مع التوجهات الأمريكية السياسية والاستراتيجية.¹ ولذلك، ظل موقف أمريكا من قضية الصحراء ثابتا وغير متغير رغم تقديمها مؤخرا لمقترح خاص بتوسيع مهام بعثة المينورسو كي تشمل مسألة حقوق الإنسان في الأقاليم الصحراوية. وقد وصفت مقترح الحكم الذاتي الذي تقدم به المغرب بـ "الجاد والمعقول" وبـ "الحل الواقعي الوحيد"،² هذا، ناهيك عن المساعدات العسكرية المهمة التي حصل ويحصل عليها المغرب، سواء خلال فترة حربه مع قوات ما يسمى بـجبهة البوليساريو،³ أو بعدها.

ثانيا: روسيا والصين والمنطقة المغربية

في إطار رفض كل من روسيا والصين للنظام الدولي القائم على الأحادية القطبية الذي تنفرد بقيادته الولايات المتحدة الأمريكية وسعيهما إلى لعب أدوار أكثر فاعلية وتأثيرا في الساحة الدولية، يقوم كل من البلدين بالتوسع في القارة الإفريقية عامة وشمال إفريقيا خاصة، بحثا عن حلفاء جدد. وفي هذا الإطار، تقيم روسيا علاقات صداقة متينة مع العديد من الدول الإفريقية والعربية، من بينها الجزائر،⁴ التي يعتبر إعلان الشراكة الإستراتيجية الذي وقعته روسيا معها "أول اتفاق من هذا النوع توقعه موسكو مع بلد عربي".⁵ ولاشك أن اهتمام روسيا بالمنطقة المغربية عموما، وبالجزائر خصوصا، تحركه أهداف ذات طبيعة جيو-اقتصادية واضحة، حيث تستفيد روسيا من الموقع الجغرافي للجزائر في تطوير وتمتين علاقاتها التجارية مع دول الاتحاد الأوروبي، سيما وأن بعض الدول الأوروبية تعتمد بكثافة على أسواق الغاز الروسية، والجزائرية بالدرجة الثانية.

¹ Yahia H. ZOUBIR, *La politique Étrangère Américaine Au Maghreb*, op.cit., p.118.

² Yahia H. ZOUBIR, *The United States and Maghreb-Sahel Security*, op. cit., p.986.

³ نفس المرجع، ص. 985.

⁴ Hakan FIDAN & Bulent ARAS, "The Return of Russia-Africa Relations", *Bilig*, Number 52, Winter 2010, p.61.

⁵ Aleksander REUTOV, *Russia Gets a New Strategic Partner*, Kommersant, April 5, 2002, p.10.

وفي واقع الأمر، فإن هذا التقارب الاستراتيجي بين الطرفين لا يخدم المصالح الاقتصادية الصرفة و فقط بقدر ما يمكن أن يرقى إلى مستوى أوسع إذا ما تمت ترجمة وتنفيذ مطامح الطرفين في خلق كارتييل غاز Gaz Cartel على غرار منظمة الأوبك المصدر للبترو، الشيء الذي سيقود البلدين لاحقا إلى رفع أسعار النفط الذي تستهلكه الأسواق الأوروبية¹، وبالتالي تعزيز عناصر القوة الجيوستراتيجية والنفوذ الجيوسياسي لهما على الصعيدين الإقليمي والدولي، سيما وأن استراتيجية روسيا الطاقية تجاه الاتحاد الأوروبي توظف كأداة لخدمة مصالحها وأهدافها السياسية.² ولا تتمثل المصالح الاقتصادية لروسيا في المنطقة المغاربية في استغلال الثروات الطاقية فحسب، بقدر ما تتجلى، أيضا، في تصدير السلاح إلى دول المنطقة، وبالخصوص إلى الجزائر التي تبقى من بين أكبر الدول الإفريقية المستوردة للأسلحة الروسية. وجدير بالإشارة في هذا الصدد، إلى أن روسيا كانت قد ألغت في سنة 2006 مجمل الديون العسكرية التي كانت في ذمة الجزائر،³ في مقابل إبرام هذه الأخيرة مع روسيا لعقد عسكري وُصف بكونه "العقد الأكبر بين البلدين في مجال التعاون العسكري ما بعد الفترة-السوفيتية".⁴ وهو العقد الذي تعهدت فيه الجزائر باقتناء ما يقدر بـ 7,5 مليار دولار من الأسلحة الروسية، تتضمن دبابات وصواريخ أرض-جو وكذا إصلاح السفن الحربية، بالإضافة إلى تحديث منظوماتها الدفاعية والعسكرية.⁵

وبدورها، فإن الصين التي تسعى إلى أن تصبح قوة عالمية ما فتئ اهتمامها بشمال إفريقيا ينتامي في الآونة الأخيرة، من خلال تنامي وازدهار صادراتها نحو المنطقة. ومعلوم أن الصين التي لا تتوفر على النفط والغاز و غيرها من المواد الأولية، تسعى،

¹ Mark N. KATZ, *Russia and Algeria: Partners Or Competitors?*, Middle East Policy Council, 2007, p.3.

² Hakim DARBOUCH, *Russian-Algerian Cooperation and the 'Gaz OPEC': What is in the Pipeline?*, Center For European Policy Studies, CEPS Policy Brief, N.123, March 2007, p.4.

³ Hakan FIDAN & Bulent ARAS, "The Return of Russia-Africa Relations", *op. cit.*, p.58.

⁴ Mark N. KATZ, *Russia and Algeria: Partners Or Competitors?*, *op. cit.*, p. 2.

⁵ نفس المرجع، ص.59.

عكس روسيا، إلى البحث عن مصادر الطاقة عبر تطوير علاقاتها الإقتصادية مع دول المنطقة.¹ وفي هذا الإطار، توظف الصين في إفريقيا آليتي المساعدة والاستثمار من أجل دعم أولوياتها في هذه القارة، والمتمثلة عموما في تفعيل دبلوماسيةها الاستراتيجية وتسويق قيمها الايديولوجية علاوة على تحقيق مصالحها التجارية.²

هكذا، فقد توسّع حضور الصين في شمال إفريقيا بشكل ملحوظ باعتبارها شريكا تجاريا مهما ومستثمرا صاعدا وواعدا ما فتئ يتنامى وزنه في المنطقة.³ ويبدو أن ما يقدر ب 30 في المائة من الشركات والمقاولات الصينية تميل إلى التمرکز في هذه الأخيرة، الشيء الذي جعل العلاقات التجارية الصينية المغاربية تتطور بشكل لافت.⁴

إن إبرام الصين والجزائر لاتفاق إطار في مجال المحروقات قد وسّع من نطاق التعاون بين البلدين في مجال الطاقة، حيث أطلقت شركات النفط الصينية مشاريع استثمارية كبرى في هذا البلد المغاربي، سمحت لها بالتحكم بشكل واسع في الموارد الطبيعية الجزائرية، خاصة وأن معظم هذه الشركات يبقى في ملكية الدولة الصينية. ونظرا لما تتوفر عليه الجزائر من حقول نفط غنية (95% من اقتصادها يقوم على الصادرات النفطية) فقد أصبحت أول وأهم سوق للصين في مجال النفط،⁵ لاسيما وأن الصين أضحت في السنوات الأخيرة، وبسبب نموها السريع، أكبر مستهلك عالمي للنفط بعد الولايات المتحدة الأمريكية.

ونظرا لاتفاقيات التبادل التجاري التي أبرمها المغرب مع كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وغيرهما من الدول العربية، فإن الشركات الصينية وبالخصوص

¹ Belkacem IRATNI, *The Strategic Intersets of the Maghreb States*, op. cit., p.49.

² David HAROZ, "China in Africa: Symbiosis or Exploitation", *Fletcher Forum of World Affairs*, Vol.35, Issue2, Summer 2011, p.68.

³ Chris ALDEN & Faten AGGAD-CLERX, *Chinese investments in Algeria and Egypt*, African development bank (AFDB), 2012, p.3.

⁴ Belkacem IRATNI, *The Strategic intersets of the Maghreb States*, op. cit., p.51.

⁵ Eugenia PECORARO, *China's Strategy in North Africa; New Economic Challenges for the Mediterranean Region*, Institut Universitari d'Estudis Europeus, EUGOV Working paper, N°26, Barcelona, November 2010, p.12.

وحدات الانتاج التي توجد في المنطقة تستفيد من تسويق منتجاتها ليس فقط في السوق المحلية، ولكن أيضا في الأسواق الأوروبية والأمريكية والعربية، مستغلة في ذلك التسهيلات القائمة.¹ ولعل هذا الأمر يتعزز أكثر في ظل وجود مؤشرات توحى بأنه ثمة رغبة أكيدة لتوطيد وتقوية العلاقات الثنائية بين كل من الصين والاتحاد الأوروبي، الشيء الذي سيضمن بطبيعة الحال موقعا استراتيجيا للصين في منطقة البحر الأبيض المتوسط بصفة عامة.²

إن الصين تستأثر بحصة مهمة من التجارة والاستثمار على مستوى المنطقة،³ إذ بالإضافة إلى حضورها الاقتصادي المتنامي بشكل ملحوظ في الجزائر،⁴ فإن انفتاح المغرب على كل من الصين وروسيا مؤخرا يشي بأن المنطقة المغاربية ستتحول إلى منطقة جيوسياسية صينية-روسية، التي سيسجل فيها البلدان لنفسهما حضورا معتبرا جنبا إلى جنب مع القوى الدولية التقليدية المتنافسة على بسط نفوذها في المنطقة. بيد أن علاقات الاتحاد الأوروبي بالدول المغاربية يبدو أنها ستبقى هي الأقوى والأكثر فعالية لاعتبارات عديدة. هذا ما سنتطرق إليه في الصفحات القادمة من هذه الدراسة.

¹ Eugenia PECORARO, *China's Strategy in North Africa; New Economic Challenges for the Mediterranean Region*, op, cit., p.11.

² نفس المرجع، ص. 6.

³ Chris ALDEN & Faten AGGAD-CLERX, *Chinese Investments in Algeria and Egypt*, AFDB, 2012, p.3.

⁴ Thierry PAIRAULT, *China's Economic Presence in Algeria*, C.C.J Occasional Papers, N°1, January 2015, p.4.

الفرع الثاني: أهمية المنطقة في الجغرافيا السياسية الأوروبية

بحكم ثقل التاريخ وعامل الجغرافيا تحتل المنطقة المغربية مكانة خاصة في أجندة السياسة الخارجية الفرنسية (أولا)، وكذا في السياسة الخارجية الإسبانية (ثانيا).

أولا: فرنسا والمنطقة المغربية

ترتبط فرنسا بعلاقات تاريخية عريقة ومتميزة مع شمال إفريقيا، حيث تحتل هذه المنطقة مكانة معتبرة في أجندة السياسة الخارجية الفرنسية، وتعتبر إدارة "الشؤون المغربية" في الإتحاد الأوروبي من "الشؤون الداخلية" لفرنسا، لاسيما وأن البلدان الثلاثة -المغرب والجزائر وتونس- تبقى اليوم من أهم شركاءها في الضفة الجنوبية للمتوسط، بعد أن كانت بالأمس من أهم مستعمراتها في المنطقة.¹ ولقد ظل هذا الإرث الكولونيالي عاملا محددًا في رسم وتوجيه السياسة المتوسطية لفرنسا خصوصا وللإتحاد الأوروبي بصفة عامة.²

ويمكن تكثيف أهمية المنطقة المغربية ومركزيتها في الإدراك الإستراتيجي الفرنسي منذ عهد الجنرال "دوغول" في عدة أبعاد؛ فعلى المستوى الجيوسياسي يُعدّ المجال المغربي منطقة حيوية بالنسبة لأمن واستقرار القارة الأوروبية، لكونه بوابة القارة الإفريقية وأيضا لاحتلاله طول الواجهة المتوسطية الجنوبية. ومن هذا المنطلق، لا يمكن تصور قيام الأمن والاستقرار في جنوب المتوسط دون إعطاء الأولوية لهذه المنطقة الاستراتيجية الحساسة. كما أن المنطقة تحتوي على مواد أولية استراتيجية (الغاز، البترول، الفوسفات..) بالغة الأهمية بالنسبة للإقتصاد الأوروبي عامة والفرنسي بصفة خاصة، وهذا ما يفسر الحرص الفرنسي على الحفاظ على هذا المجال كمنطقة نفوذ أساسية، التي إذا ما أضيفت إلى المؤهلات الإقتصادية والعسكرية الفرنسية ستشكل بالفعل عاملا رئيسيا

¹ Bochra SETTOUTI, *La Diplomatie Francaise et Les Intérêts Méditerranéens Maghrébins*, thèse de Doctorat, Université Nancy2, France, 2008, p. 311.

² نفس المرجع، ص. 12.

لتنشيط الدور الدولي لفرنسا. أما على المستوى الإقتصادي، فتتجلى أهمية المنطقة في كون فرنسا تحتل المرتبة الأولى على مستوى الشراكة والاستثمار في الدول المغربية، وهي مكانة تسعى للحفاظ عليها في مواجهة المنافسة الأجنبية القوية، خاصة الأمريكية منها والآسيوية.¹ ففرنسا تعتبر بمثابة الشريك الإقتصادي الأول للمغرب، حيث بلغ حجم المبادلات التجارية بين البلدين سنة 2012 ما يقدر بـ 8 ملايين يورو، وتعتبر أيضا بمثابة الزبون الأول للمغرب، حيث استوعبت 22,6 في المائة من المنتجات المغربية. كما تعتبر فرنسا أول مستثمر مباشر في المغرب، إذ تمثل 51 في المائة من الاستثمارات المباشرة التي تستقبلها المملكة. ويبلغ عدد الشركات الفرنسية العاملة بالمغرب 750 تشغل أكثر من 80 ألف مستخدم، وتوجد ضمنها أكبر المجموعات الإقتصادية الفرنسية.²

كما يبقى الحضور الإقتصادي لفرنسا في الجزائر معتبرا كذلك، حيث تُعدّ أول مستثمر في هذا البلد خارج قطاع المحروقات، وتتواجد في الجزائر أزيد من 200 مؤسسة فرنسية التي تُوفّر 7000 منصب شغل. وحسب البنك الجزائري، فقد تطورت الاستثمارات المباشرة الفرنسية في سنة 2005 من 74 إلى 140 مليون دولار، هذا بالإضافة إلى كون المبادلات التجارية بين البلدين ما فتئت تعرف نموا ملحوظا، حيث ترتفع الصادرات الفرنسية بوتائر مضاعفة.³ وتمثل فرنسا الشريك الإقتصادي الأول لتونس أيضا، فهي أول مُورد لها بنسبة 16,3 في المائة من إجمالي الواردات، وأول مستورد منها بنسبة 28,7 في المائة من إجمالي الصادرات. كما تعدّ فرنسا المستثمر الأجنبي الأول في تونس حيث توجه 90 في المائة من الاستثمارات إلى المجال الصناعي، موفرة بذلك 4000 فرصة عمل، هذا بالإضافة إلى كون الشركات الفرنسية أو

¹ صوفية بن يحيى، المغرب في السياسة الخارجية الفرنسية منذ 1981، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة، جامعة محمد الخامس، الرباط، 2000، ص ص. 96-97.

² نفس المرجع، ص. 114.

³ Bochra SETTOUTI, *La Diplomatie Francaise et Les Interets Mediterraneens Maghrebins*, op. cit., p. 194.

ذات مساهمة فرنسية تنشط في تونس بنسبة 40 بالمائة من مجموع الشركات الأجنبية.¹

ويعتبر شمال إفريقيا في المنظور الفرنسي منطقة ذات عمق إستراتيجي مهم بالنسبة للقضايا الأمنية والدفاعية الأوروبية، لاسيما مع انتشار الإضطرابات الأمنية وتنامي ظاهرة الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة والهجرة غير النظامية وكذا تصاعد وتيرة سباق التسلح القائم في المنطقة وبالأخص بين الجزائر وجارتها الغربية. كما أن النمو الديموغرافي وما ينجم عنه من مشاكل كالبطالة والهجرة يشكل مصدر قلق لدول الضفة الجنوبية للمتوسط على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وخاصة في حالة حدوث أي نزوح هجروي جماعي محتمل من الشمال إلى الجنوب إثر أي اضطراب ما يحدث مستقبلا في دول شمال إفريقيا.² كما أن خصوصية الارتباط الفرنسي المغربي يعززها، أيضا، العنصر أو البعد الإنساني الذي يجعل من باريس "عاصمة مغربية بامتياز" نظرا لكثافة الجالية المغربية المقيمة بها، إضافة إلى وجود نسبة هامة من الفرنسيين في المغرب والجزائر، وهذا ما يجعل الرأي العام الفرنسي أكثر اهتماما بما يقع داخل هذه الدول ومن ثم أكثر تنبعا للسياسة المغربية لفرنسا نظرا لتأثر الساحة الفرنسية الداخلية بأي تحول يطرأ على الساحة المغربية.³

وإلى جانب الأبعاد الجيوسياسية والأمنية والإقتصادية والإجتماعية، يضاف بعد تنافس فرنسا مع القوى الإقليمية و الدولية الأخرى في المنطقة، سواء في حقبة الحرب الباردة التي قسمت دول المنطقة إلى محورين، الأول - الذي تكون من المغرب وتونس وموريتانيا- اصطف إلى جانب القوى الغربية الليبرالية بينما الثاني -الذي شمل الجزائر وليبيا- انحاز إلى معسكر القوى الشرقية الاشتراكية بزعامة الإتحاد السوفياتي؛ أو في فترة ما بعد الحرب الباردة التي أصبح فيها شمال إفريقيا محل تنافس سياسي واقتصادي

¹ Bochra SETTOUTI, *La Diplomatie Francaise et Les Interets Mediterraneens Maghrebins*, op. cit., p. 195.

² Marc BONNEFOUS, "Réflexions sur une Politique Arabe", *Revue Défense Nationale*, n° 601, Aout-Septembre 1998, pp.45.

³ صوفية بن يحيى، المغرب في السياسة الخارجية الفرنسية منذ 1981، مرجع سابق، ص ص.97-98.

بين كل من الدول الأوروبية، والصين، والولايات المتحدة الأمريكية. ويشار في هذا الإطار، إلى أن فرنسا تتهج سياسة قائمة على إدارة موازين القوى بين مكونات المنطقة المغربية بالشكل الذي يحول دون بروز أية قوة إقليمية مهيمنة من شأنها أن تشكل خطرا على المصالح الفرنسية في المنطقة، مغاريا أو متوسطيا أو إفريقيا. ورغم التنافس القائم في الشمال الإفريقي بين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية فإن رهان التوازن الاستراتيجي في المنطقة يشكل أحد نقاط التقاطع والتوافق الفرنسي الأمريكي، وتحديدًا فيما يتعلق بالتعامل مع المغرب والجزائر باعتبارهما محور هذه التوازنات الإقليمية التي من المفروض أن تقوم حاضرا وأن تبقى قائمة مستقبلا في الساحة المغربية. غير أن فرنسا تبدو أكثر إستعدادا لتعزيز المركز التوازني للمغرب، ويتجلى ذلك، مثلا، من خلال الموقف الفرنسي من قضية الصحراء المغربية، حيث ظلت حليفا صلبا مدافعا عن مقاربة المغرب لهذا الملف، ووقفت في وجه كل المناورات الرامية إلى النيل من مصالحه في هذه القضية، وخاصة في بعض اللحظات الحرجة كما هو الأمر بالنسبة لمحاولة "جيمس بيكر" المبعوث الأممي الأسبق فرض مخططه في سنة 2004، والتهديد باللجوء إلى الفصل السابع لفرض الأمر الواقع على المغرب، أو فيما يتعلق، مؤخرا، بالمبادرة الأمريكية الرامية إلى توسيع اختصاص المينورسو، حيث كانت فرنسا، كعضو دائم في مجلس الأمن وعضو في مجموعة الصحراء، من المعارضين لتلك المبادرة.¹

وموازاة مع ذلك، فإن الموقفين المغربي والفرنسي ظلا يتفقان في كثير من القضايا التي تهم البلدين، كما هو الأمر بالنسبة للأوضاع في الساحل مثلا، حيث ساند المغرب التدخل الفرنسي لمحاربة الحركات الإسلامية المتشددة، بل وأكثر من ذلك قد سمح للطائرات العسكرية الفرنسية بعبور مجاله الجوي؛ أو فيما يتعلق بمعالجة الملف السوري؛ أو الملف النووي الإيراني الذي تتطابق حوله رؤى ووجهات نظر البلدين؛ أو فيما يخص الشراكة الأورومتوسطية بكل أبعادها، حيث تعتبر فرنسا من المدافعين عن مصالح المغرب

¹ صوفية بن يحيى، المغرب في السياسة الخارجية الفرنسية منذ 1981، مرجع سابق، ص. 113.

لدى الاتحاد الأوروبي.¹

وتتعامل فرنسا في الواقع مع دول المنطقة المغربية ثنائيا، لكن تحبذ أن تفعل ذلك في إطار علاقات جماعية، بمعنى إدراج السياسة الخارجية الفرنسية ضمن الإطار الإستراتيجي الأوروبي العام. ويرجع ذلك لعدة عوامل، نذكر منها:

- عدم قدرة فرنسا على تلبية متطلبات الانتشار الإقتصادي والدبلوماسي والاستراتيجي الفرنسي عبر مناطق النفوذ المستهدفة في العالم، مما يجعل الإطار الاقتصادي الأوروبي المشترك بديلا لتغطية هذا العجز الذي أثر سلبا على إستراتيجية التعاون الفرنسية مع شركائها التقليديين. وقد زادت المنافسة الأمريكية والآسيوية وحتى الأوروبية (ألمانيا-إيطاليا-إسبانيا) تهديدا للمواقع الفرنسية في مجالاتها الحيوية التقليدية، خاصة في القارة الإفريقية وخصوصا في الشمال الإفريقي؛

- حرص فرنسا على تجاوز حساسية التوترات في علاقتها الثنائية مع بعض الدول التي يربطها بها ماضي استعماري؛

- سعي فرنسا لتحقيق توازن مع الولايات المتحدة الأمريكية التي تتمتع بوسائل انتشار اقتصادية وعسكرية واستراتيجية أكثر قوة وفعالية؛

- محاولة إحتواء وتحبيد منافسة الدول الأوروبية لها في كثير من مجالات النفوذ، والرهان على تصدر الريادة الأوروبية في ظل تزايد جدية المنافسة الألمانية والإيطالية والإسبانية؛

- دعم الدول المغربية في مكافحة الإرهاب وإقامة شراكات أمنية متعددة وثنائية الأطراف. ويبرز هذا الاهتمام جليا من خلال إعلان فرنسا على لسان وزير الدفاع

¹ صوفية بن يحيى، المغرب في السياسة الخارجية الفرنسية منذ 1981، مرجع سابق، ص. 115.

عن مشروع مغاربي أوروبي للشؤون الأمنية، حيث صرح ذات مرة في تونس "أن بلاده تبحث عن إمكانية إقامة مركز أوروبي-مغاربي يعنى بالشؤون الأمنية والدفاعية، ويركز على محاربة الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير النظامية في المنطقة".¹

ثانيا: إسبانيا والمنطقة المغربية

منذ أواسط الثمانينات، ظلت سياسة "Global Policy" التي نهجتها إسبانيا إزاء المنطقة المغربية قائمة على أربع ركائز ودعامات؛ يتجلى أولها في إقامة علاقات مكثفة مع حكومات دول المنطقة وخاصة مع المغرب والجزائر وإلى حد ما مع تونس؛ ويتمثل ثانيها في خلق إطار للمصالح المشتركة في كل المجالات وذلك من أجل ترسيخ سياسة الاعتماد المتبادل بين الطرفين؛ أما ثالثها فيكمن في تشجيع الانفراج في العلاقات البينية للبلدان المغربية ودعم جهود الاندماج الإقليمي؛ بينما رابع هذه الركائز فيتمثل في توظيف آليات الإتحاد الأوروبي لخدمة أهداف الاستراتيجية الإسبانية في المنطقة.² بيد أن هذه المقاربة الدبلوماسية واجهت عدة مشاكل حالت دون تفعيلها، وعلى رأس هذه المشاكل استمرار التواجد الإسباني في كل من سبتة ومليلية وغيرها من الثغور المغربية المحتلة، حيث ظل ذلك يشكل حجر عثرة في وجه أية سياسة إسبانية تجاه بلدان شمال إفريقيا.³ ولعل الأزمة التي انفجرت بين المغرب وإسبانيا ما بين 2001 و2003 تعكس بعضا من أوجه الضعف هاته التي كانت تعترى تلك المقاربة.⁴ كما أن محدودية تحكّم وتأثير إسبانيا في دواليب الإتحاد الأوروبي شكلت، بدورها، عائقا في وجه استمرار تلك الاستراتيجية، لا سيما وأن فرنسا، وليس إسبانيا، هي التي تحدد، عموما، ملامح ومعالم

¹ صوفية بن يحيى، المغرب في السيادة الخارجية الفرنسية منذ 1981، مرجع سابق، ص. 115.

² Jordi VAQUER, *is left of Spain's Global Approach to the Maghreb?*, CIDOB Foundation, 2008, p.7.

³ نفس المرجع، ص. 10.

⁴ نفس المرجع، ص. 9.

سياسة الاتحاد المتوسطية. كما أن التناقضات التي تخترق مواقف إسبانيا لم تساعد على بناء ونجاح سياستها تلك في المنطقة المغربية؛ فمثلا، تدافع إسبانيا عن الاندماج المغربي بينما نجدها في الواقع تدفع في اتجاه نهج مقارنة متباينة إزاء شركاء الضفة الجنوبية وخاصة إزاء المغرب.¹ وظلت تعمد في الواقع إلى نهج سياسة التوازن مع بلدان المنطقة، لاسيما في ظل استمرار المنافسة الإقليمية بين المغرب والجزائر وكذا تجمد نزاع الصحراء المغربية.²

بكلية، يمكن القول أن المقاربة الاستراتيجية التي ظلت تنهجها إسبانيا تجاه المنطقة إلى حدود 2000، لم تكن يوما منسجمة مع الدعامات والأهداف التي أعلنتها في البداية، بقدر ما ظلت تطبعها في الواقع مفارقات جمة. ولا تتعامل مع بلدان المغرب الكبير كوحدة إقليمية كلية، بقدر ما نهجت وتنهج، في تعاملها، منطق التحالفات الثنائية الضيقة مع كل بلد على حدة، حسب الظروف والمتغيرات السياسية الطارئة والمتقلبة في المحيط الدولي والجهوي. وفي هذا الإطار، يختلف تعامل الجارة الشمالية مع بلدان المنطقة - وخاصة مع المغرب والجزائر - من التعاون في إطار الصراع إلى الصراع في إطار التعاون حسب ما يخدم أهدافها ومصالحها الخاصة. فالعلاقات الإسبانية المغربية يطغى عليها التوتر والصراع أكثر مما يطبعها الهدوء والتعاون، وذلك بسبب الخلافات السياسية حول القضايا الترابية وغيرها من الملفات الشائكة الأخرى. وحسب دراسة قام بها المعهد الملكي الإسباني فإن 87% من الإسبان يعتقدون أن حريهم القادمة سوف تكون مع المغرب وهذا بسبب الجغرافيا والتاريخ المشترك بين البلدين.³ إذ مازال هذا التاريخ يشكل عقدة حاضرة في أذهان الإسبان وحاضرة في السياسة الخارجية والأمنية الإسبانية، بل وما زالوا لحد اليوم يحتاطون من قوة الجيش النظامي المغربي و قوته

¹ Jordi VAQUER FANES, *What is left of Spain's Global Approach to the Maghreb*, op. cit., p.11 .

² نفس المرجع، ص.17.

³ عبد الرحمان مكاوي، "رسالة إلى الملكة صوفيا حول التحالف الإسباني الجزائري الجديد"، شؤون استراتيجية، العدد 2، دجنبر-يناير 2009، ص.18.

العسكرية.¹

وفي المقابل، تعتبر إسبانيا الجزائر "حليفا استراتيجيا"² على مستوى العمل الثنائي المشترك بشأن مواجهة القضايا والتحديات الأمنية بمختلف تجلياتها في المنطقة. وفي الواقع، فإن التقارب الاسباني-الجزائري لا يمكن مقارنته إلا في إطار السعي نحو إضعاف المغرب إقليميا وجهويا والنيل من وحدته الترابية. وفي هذا الإطار ظلت إسبانيا تدعم خيار "تقرير المصير" وتؤيد "الأطروحة الانفصالية" في مختلف المحافل الإقليمية والدولية، وخاصة داخل الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة.³ فإسبانيا تدرك أن القضية الترابية هي ثابت من ثوابت الأمة المغربية، ولذلك ترى أن الطريقة الوحيدة لمضايقة الملكية بالمغرب تكمن في نزاع الصحراء المغربية. ويشار إلى أنه مباشرة بعد أزمة جزيرة تورة التي نشبت في يونيو 2002، ازداد التقارب بين البلدين أكثر بتوقيع اتفاقية الصداقة وحسن الجوار والتعاون في نفس السنة، ولعل هذه الاتفاقية تتطوي على رسالة سياسية قوية مفادها أن مواقف إسبانيا والجزائر بصدد الصحراء تبقى واحدة وموحدة ضد الأطروحة المغربية.⁴ وفي مقابل مساندة إسبانيا للطرح الجزائري في نزاع الصحراء، تقدم الجزائر دعما مبدئيا لإسبانيا كلما طالبت باسترجاع صخرة جبل طارق أمام لجنة تصفية الاستعمار التابعة للأمم المتحدة، لكنها (أي الجزائر) تنهج سياسة أخرى عندما يتعلق الأمر

¹ Voir : Janvier JORDAN, *EL Maghreb en la politica de defensa espanola*, Archivo Central, Ciudad Autonoma de Ceuta, 2004, p.139.

² Louisa DRIS-AIT HAMADOUCHE y Dris CHERIF, "Argelia-España : unas relaciones de geometría variable", *Anuario Internacional CIDOB*, 2007, p.4.

³ بمجرد الإعلان عن الاتفاقية الإطار في صيغتها الأولى، والتي تتناغم مضامينها مع الحقائق التاريخية والقرائن القانونية التي تثبت سيادة المغرب على صحراءه، قامت بعض الأحزاب البرلمانية الإسبانية وبتعاون وتنسيق مع مثيلاتها الجزائرية بتأسيس لجنة تدعى "السلام للشعب الصحراوي" بهدف الترويج للأطروحة الانفصالية. وتحت الرئاسة الإسبانية ذاتها، تمت المصادقة بالإجماع على قرار مجلس الأمن المتضمن لمخطط جيمس بيكر في صيغته الثانية، وهو القرار الذي حظي بقبول الجزائر وصنيعته البوليساريو في مقابل تحفظ المغرب نظرا لما تضمنه من بنود وإجراءات تمس صميم السيادة الوطنية.

⁴ Bouchra BOUDICHICHE BOUCETTA, *Marruecos y Espana en la Politica de Seguridad del Mediterraneo*, Instituto de Estudios Hispano-LUSOS, primera Edition, Rabat, Diciembre 2008, p.129.

باستكمال المغرب لوحده الترابية، بتحرير سبتة ومليلية وغيرها من الجزر والشعور المحتلة.

إن التحالف الإسباني-الجزائري الجديد الذي جاء تحت غطاء معاهدة التعاون الاقتصادي والشراكة الأمنية في مكافحة تنظيم القاعدة هو في الواقع تحالف متعدد الأبعاد ضد المغرب بغية استنزافه وإضعافه، حتى لا يقوم هذا الأخير بالتفكير مرة أخرى في اتخاذ إجراءات ملموسة على أرض الواقع كالمسيرات أو الحروب لاسترجاع حقوقه التاريخية في الصحراء الشرقية، المنطقة الغنية بالنفط والمياه الجوفية، وتحرير مدن سبتة ومليلية والجزر الجعفرية المسلوقة، التي لا زالت تحت السيطرة الإسبانية. وإذا كانت الجزائر قد أنشأت دولة وهمية على أراضيها وأمدتها بكل الإمكانيات المادية والعسكرية والإعلامية للالتفاف حول مطالبة المغرب بصحراءه، فإن إسبانيا، هي الأخرى، ساهمت، بشكل أو بآخر، في دعم البوليساريو حتى لا ينظم المغرب مسيرة أخرى لتحرير الجيوب المستعمرة. فدعم إسبانيا لأطروحة الانفصال والتي لا زالت مستمرة وبأشكال مختلفة حتى اليوم هو عمل يخدم الاستراتيجية الجزائرية والإسبانية معا على المدى القريب والبعيد، ويهدف إلى فتح جبهات مختلفة ضد المغرب قصد محاصرته بل وتفكيكه إلى كيانات دولية صغيرة متصارعة. وتسعى إسبانيا، بذلك، إلى مساومة المغرب على مستعمراتها التي تحولت في الآونة الأخيرة إلى قواعد تموين أساسية للأسطول الأمريكي السادس في البحر الأبيض المتوسط. وبكلمة، يمكن القول أن جيران المغرب (إسبانيا والجزائر) يطبقان عليه النظرية العسكرية النابليونية المسماة باستراتيجية الكماشة la théorie de la tenaille¹.

وفضلا عن الرهانات والأهداف السياسية فإن إسبانيا، التي تنظر إلى منطقة شمال إفريقيا كفضاء جيو-طاقي، تربطها مع الجزائر مصالح اقتصادية. حيث تحرص على تأمين الحاجيات الطاقية الضرورية لاقتصادها الوطني، وتقوم بين شركات الطاقة في كلا

¹ عبد الرحمان مكوي، "رسالة إلى الملكة صوفيا حول التحالف الإسباني الجزائري الجديد"، مرجع سابق، ص. 17.

البلدين علاقات وثيقة،¹ كما تبلغ صادرات النفط الجزائري نحو إسبانيا نسبة مهمة.

وعلى المستوى الأمني والعسكري، تكتسي المنطقة المغاربية أهمية خاصة بالنسبة لإسبانيا، سواء لما تشكله من تحديات لأمنها أو لما تمنحه من فرص للتعاون بين الطرفين. ومع تطور مفهوم القوات المسلحة كأداة في يد السياسة الخارجية الإسبانية، أخذت هذه الأخيرة تسعى إلى تأسيس لجيوستراتيجيا عسكرية وطنية بأبعاد جهوية تمتد إلى دول الضفة الجنوبية. حيث تقوم هذه الأخيرة على الخطوط الرئيسية التالية:²

- تكثيف العلاقات مع دول المغرب الكبير مع احترام استقلالية هذه الأخيرة، وتحديد الارهاب كتهديد مشترك الأكثر خطورة بالنسبة للمنطقة بأكملها؛
- اعتبار كل من المغرب والجزائر شريكين استراتيجيين تتقاسم معهما مصالح حيوية في المجالات الاقتصادية والأمنية؛
- تقوية التعاون بين القوات العسكرية لدول حلف شمال الأطلسي وقوات الدول المغاربية في العمليات التي تتم تحت إشراف الحلف؛
- تعزيز تبادل المعلومات بين الطرفين في إطار محاربة الإرهاب والمخاطر الأمنية الجديدة؛
- منع انتشار أسلحة الدمار الشامل من خلال نزع السلاح النووي والحيولة دون امتلاكه وتخزينه في المنطقة؛
- تكثيف التعاون في إطار تدبير الأزمات وذلك من أجل تحسين القدرات لمواجهة العمليات الارهابية؛

¹ Aurelia Mane ESTRADA, *Africa del Norte : Su Importancia Geopolitica en el Ambito Energético*, Real Instituto Elcano, Documento de Trabajo, 12/4/2007, p.2.

² Ignacio Fuente COBO, "Las políticas de seguridad y defensa en el norte de Africa", in: *Evolucion Geopolitica del Norte de Africa: Implicaciones para Espana*, Centro Superior de Estudios Nacional, Documento de Seguridad y Defensa, N°10, Ministerio de Defensa, Junio de 2007, pp. 20-21.

- تكريس المراقبة الديمقراطية للقوات المسلحة وكذا الشفافية في مخططات وميزانيات الدفاع الوطني، وذلك في إطار إصلاح المنظومة الدفاعية.¹

إجمالاً، يمكن القول إن الهدف النهائي للاستراتيجية الإسبانية في المنطقة المغربية، يقتضي بناء فضاء صلب للأمن وقاعدة متينة للتعاون من أجل منع النزاعات وتدبير الأزمات، وهي القضايا التي يتعين على القوات المسلحة الإسبانية أن تلعب فيها دوراً أساسياً.²

¹ Ignacio Fuente COBO, "Las políticas de seguridad y defensa en el Norte de Africa", *op. cit.*, p.26.

² نفس المرجع، ص. 28.

المبحث الثاني: البيئة الإستراتيجية الإقليمية وسباق التسلح

كثيرة هي العوامل والمؤثرات التي تقف وراء تسعير سباق التسلح وتأجيج زخمه في المنطقة المغاربية، فعلاوة على العوامل ذات البعد الدولي التي أتينا على عرضها وتحليلها أعلاه في المبحث الأول، ثمة محددات ومؤثرات أخرى ذات أبعاد إقليمية تأتي في مقدمتها الخلافات الترابية والنزاعات الحدودية التي تقوم بين بلدان المنطقة وخصوصا منها النزاع الحدودي بين المغرب والجزائر وكذا النزاع المفتعل حول إقليم الصحراء المغربية. كما أن القواعد العسكرية المنتشرة هنا وهناك على مستوى شمال إفريقيا وغرب المتوسط عموم تشكل تهديدات محتملة للأمن والاستقرار في المنطقة المغاربية. ولاشك أن التحديات الناجمة عن تعقد البيئة الأمنية في منطقة الساحل والصحراء لها انعكاسات سلبية جمة كذلك على الجوار الإقليمي المغربي، الشيء الذي يدفع دولها إلى المزيد من التسلح لحماية نفسها ضد هذه المخاطر. وعلى جانب آخر، ثمة تحديات أمنية أخرى تنتصب في وجه دول المنطقة، كالإرهاب والإجرام المنظم والهجرة غير المراقبة وكذا التداعيات الأمنية والسياسية التي نجمت عن ثورات ما سمي بالربيع العربي. ويبقى من الأهمية بمكان، في هذا السياق ذاته، الإشارة إلى أنه لا يمكن تناول موضوع سباق التسلح في المنطقة دون استحضار ترابطه العلائقي مع الأبعاد والفضاءات الإقليمية الأخرى من غير الفضاء المغربي، خاصة وأن سباق التسلح يوظف من قبل السياسة الخارجية المغربية كسياسة لردع التقارب الجزائري-الاسباني من جهة والتقارب الجزائري-الإيراني من جهة أخرى، كما يوظف من طرف الجزائر أيضا لردع ومواجهة التحالف أو التحالفات التي يقيمها المغرب مع غيره من الدول العربية والخليجية بالخصوص.

للإحاطة بهذه العناصر البحثية، سنقسم هذه المبحث إلى شقين إثنين، حيث سنتناول في البداية التحديات والمخاطر الأمنية القائمة (المطلب الأول)، على أن نفصل ونحلل التحديات الأمنية عبر الوطنية الجديدة بعد ذلك (المطلب الثاني).

المطلب الأول: التحديات والمخاطر الأمنية القائمة

إن ظاهرة التسابق نحو التسلح بين الدول المغاربية تغذيها بالأساس عوامل سياسية وأخرى ذات طبيعة عسكرية (الفرع الأول)، كما تُعدّ المخاطر الأمنية الآتية في الساحل والصحراء من بين الأسباب التي تؤثر كذلك في تغذية هذه الظاهرة (الفرع الثاني).

الفرع الأول: النزاعات الترابية والتهديدات العسكرية

تعتبر الخلافات الحدودية أمّ الأسباب التي تقف وراء سباق التسلح بين المغرب والجزائر (أولاً)، كما أن تواجد القواعد العسكرية داخل أو بالقرب من المنطقة المغاربية يؤثر بدوره في تأجيج زخم هذه الظاهرة (ثانياً).

أولاً: النزاع الحدودي وقضية الصحراء المغربية

تعتبر النزاعات الترابية من أبرز الخلافات التي يمكن أن تؤدي إلى نشوب المواجهات العسكرية،¹ إذ في أي لحظة من لحظات تطور النزاع الترابي تهدد الدولة باللجوء إلى القوة والدخول في نزاع مسلح بالغ الخطورة. فالدولة وهي تحاول التأثير في الوضع القائم وكسب المعركة لصالحها فإنها قد تفعل ذلك بالقوة من خلال توظيف مختلف الأساليب العسكرية.² ولهذا السبب، نجد أن مصدر معظم الحروب التي اندلعت بين الدول منذ نهاية الحرب العالمية الثانية لم يكمن إلا في النزاعات التي تثور حول القضايا الحدودية.

وتكتسي مسألة الحدود أهمية بالغة في مجال القانون الدولي والدراسات المرتبطة بحقل العلاقات الدولية، وذلك لكونها تمثل - كما يذهب "شارل روسو" - عاملاً مهماً من عوامل السلم الدولي وأحد عناصر الاستقرار والأمن وحسن الجوار بين الدول المستقلة أو

¹ Paul HUTH, *Standing your ground: Territorial Disputes and International Conflict*, University of Michigan Press, United States of America, 1998, p.19.

² Krista WIEGAND, *Enduring Territorial Disputes: Strategies of Bargaining and Coercive Diplomacy*, Athens, Georgia, 2011, p.11.

الناشئة، الأمر الذي يجعل المساس بها بمثابة عدوان صارخ وإعلان للحرب.¹ كما أنّ الحدود تكتسي أهمية أخرى من حيث كونها تتحكم في أبعاد جيوسياسية عديدة تؤثر في مكانة الدولة على الصعيد الإستراتيجي. كما تؤثر بشكل مباشر على السياسة الخارجية، من خلال تأثيرها على عملية صنع واتخاذ القرار السياسي الخارجي.² في هذا الإطار، يمكن فهم ومقاربة واقع ومستقبل الخلافات السياسية بين المغرب والجزائر حول مسألة الحدود وقضية الصحراء المغربية، التي تعود أصولها إلى الاستعمار الذي أحدثت آثاره تغييرات جيوسياسية عميقة على مستوى خارطة المنطقة، مسّت إقليم وسيادة وحدود كل بلد على حدة.

ومن المعلوم أن المنطقة المغربية تقدم مثالا واضحا على ظهور مشاكل الحدود بين الدول كأحد مخلفات الاستعمار الذي عمل على استحداث حدود إدارية اصطناعية بين هذه الدول، أدت إلى بروز خلافات بل نزاعات حادة بينها بعد خروج المستعمر وقيام الدول المغربية ذات السيادة. ولعل النزاع القائم بين المغرب والجزائر يبقى أبرز حالة من حالات النزاع الحدودي في المنطقة، فالتصور المغربي ينطلق من مبدأ الحق التاريخي، بينما التصور الجزائري يقوم على مبدأ قدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار، وكلا الاتجاهان يعملان على تدعيم مشروعية موقفهما بالأدلة والأحكام المرتبطة باحترام السيادة والوحدة الترابية.³

وفي هذا الإطار، يركز المغرب لإثبات تبعية الأقاليم محل النزاع لمجال السيادة المغربية على عدة قرائن تاريخية وحجج قانونية لعل أبرزها اتفاقية للامغنية المبرمة بين فرنسا والمغرب بتاريخ 18 مارس 1845، وكذا نص الاتفاق الذي أبرمته المملكة مع

¹ ليلي نادي، العلاقات المغربية الجزائرية من 1962 إلى 2001، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام، جامعة محمد الخامس، الرباط، 2001-2002، ص. 11.

² رشيدة الشاب، المغرب في السياسة الخارجية الجزائرية، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام، جامعة محمد الخامس، الرباط، 2005-2006، ص. 12.

³ محمد رضوان، منازعات الحدود في العالم العربي مقارنة سوسيو تاريخية وقانونية، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 1999، ص. 86.

الحكومة الجزائرية المؤقتة في 6 يونيو 1961،¹ في حين ظلت الجزائر تدافع باستماتة عن الوضع القائم وهذا ما يتضح من خلال التصريح الشهير للرئيس "بن بلة" الذي أكد على أن "الجزائر واحدة وغير قابلة للتجزئة أو التقسيم من الغرب إلى الشرق"،² كما أكد في مناسبة أخرى وبصريح العبارة على "أن حدود الجزائر هي الحدود التي تركها الاستعمار".³ والأكثر من ذلك، هو أن الجزائر ترى أن الاعتداء على الأراضي الجزائرية هو اعتداء على مكتسبات الثورة الشعبية، ولذلك كان دفاعها عن الإرث الاستعماري وحدودها أثناء الاستقلال مرتبطا بالدرجة الأولى بالغيرة على فتوة الدولة الجزائرية، وبالحفاظ على منجزات الثورة، وبالدفاع عن الاستقلال الوطني.⁴ وعلاوة على إشكالية ترسيم الحدود بين البلدين، تتضاف أزمة إغلاق الحدود البرية البينية منذ سنة 1994، وهي القضية التي أزمّت أكثر العلاقات المغربية-الجزائرية وأثرت سلبا على المنطقة بأكملها شعوبا وحكومات، خاصة بعد إقدام البلدين في الآونة الأخيرة على تشييد جدارات عازلة وأسوار فاصلة بينهما على مستوى حدودهما، غرب الجزائر وشرق المملكة.

ومنذ اندلاعه لم يعرف نزاع الصحراء المغربية حلاً نهائياً بعد بالرغم من مرور ما ينيف عن عقدين من الزمن عن نهاية الحرب الباردة، وأصبح هذا النزاع الذي عمّر ما يقارب 40 سنة يصنف ضمن ما يسمى بالنزاعات المنسية *Forgotten conflicts* أو النزاعات الممتدة *Frozen conflicts*.⁵ في هذا الإطار، حافظت أطراف النزاع على مواقف مختلفة ومتباينة إزاء القضية؛ فالمغرب يعتبر الصحراء جزءاً لا يتجزأ من التراب الوطني للمملكة وواحد من الأقاليم الجنوبية لها منذ خروج الاحتلال الإسباني من الإقليم واسترجاعه إلى السيادة المغربية بمقتضى اتفاقيات مدريد. وهو الموقف الذي تدعمه حقائق

¹ محمد رضوان، *منازعات الحدود في العالم العربي مقارنة سوسيو تاريخية وقانونية*، مرجع سابق، ص.86.

² Paul BALTA, *Le Grand Maghreb des l'Indépendance à l'an 2000*, la Découverte, Paris, 1990, p.202.

³ محمد رضوان، *منازعات الحدود في العالم العربي: مقارنة سوسيو تاريخية وقانونية*، نفس المرجع، ص.89.

⁴ نفس المرجع.

⁵ Yahia H. ZOUBIR, "The Unresolved Western Sahara Conflict and Its Repercussions", *Journal of Middle Eastern and Islamic Studies*, Vol. 4, No. 2, 2010, p.85.

التاريخ وثوابت الجغرافيا التي تؤكدتها آراء وقرارات هيئة الأمم المتحدة، وعلى رأسها الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية الصادر في 16 أكتوبر 1975 الذي يشكل نقطة تحوّل مفصلية في التاريخ المعاصر لنزاع الصحراء المغربية.¹ كما تعززه، أيضا، الاستراتيجية الفعالة للنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية المحلية التي ما فتئ ينفجها المغرب في الإقليم، والتي تبقى من الضمانات الأكيدة لإنجاح تجربة الجهوية المتقدمة أو الموسعة التي يعمل على إرساء وتثبيت أسسها في المنطقة.²

أما الجزائر فقد تعاملت مع قضية تحرير المغرب لصحرائه بمعايير سياسة توازن القوى التي هي إحدى خصائص الواقعية السياسية، وأعلنت أنها ما تزال تعتبر القضية قضية استعمار في حاجة إلى تصفية. ونادت بالدعوة إلى تمتيع الساكنة الصحراوية بحق تقرير المصير الذي يعني حسب التصور الجزائري تمكين "جبهة البوليساريو" من الاستقلال بالصحراء لتصبح دولة سادسة في المنطقة المغربية. ورفضت الجزائر المشروع الأممي بشكل منهجي من خلال عرض 'جوانب الضعف والاختلال' فيه مع إبراز خدمته لمشروع الاندماج مع المغرب. فضلا عن عدم انسجامه مع عمل منظمة الأمم المتحدة في تصفية الاستعمار وتقرير المصير، فإن هذا المشروع يبخر - في نظر الجزائر - حق "جبهة البوليساريو" في الادلاء برأيها في عملية تعيين الهيئة التنفيذية، بالإضافة إلى عدم نصّه على انسحاب الدولة القائمة على الإدارة. كما اعتبرت أنّ المشروع لا يتسم بالمصادقية ما دام أنه ينص على احترام دستور الدولة القائمة بالإدارة (المغرب) في الإقليم، فضلا عن الخلط بين سكان الإقليم والشعب الصحراوي وإعطاء الأفضلية للسكان، وهو ما يعزز الأطروحة الاندماجية للإقليم في المغرب، ويرسخ ما تسميه زورا ب "الاحتلال" غير المشروع للأراضي الصحراوية حسب المذكرة

¹ Said SADDIKI, "The Western Sahara Dispute: A Moroccan Perspective", *Estudios Africanos*, No. 4, Colombia, Enero -Febrero de 2012, p.23.

² رشيد المرزكيوي، «احترام حقوق الإنسان ضمانة لتطوير الجهوية»، مداخلة في مؤتمر دولي منعقد بمعهد الدراسات الأفريقية بالرباط حول موضوع: "الامكانيات الاقتصادية والسياسية والثقافية للحكم الذاتي ومطابقتها للشرعية الدولية"، بتاريخ 9 أبريل 2011.

الجزائرية المرفوعة إلى الأمين العام السابق "كوفي عنان".¹

ولا شك أن موقف الجزائر هذا يعكس في العمق طموحها نحو إيجاد منفذ بحري في المحيط الأطلسي، وذلك لتحقيق ثلاث غايات؛ أولها امتلاك موقع استراتيجي يسمح لها باستغلال أمثل للثروات المعدنية التي تزخر بها المنطقة وخاصة منها مناجم الحديد وتصديره بأقل التكاليف نحو الخارج، وهو الاستغلال الذي لا يحق -في الواقع وفي منظور القانون الدولي- إلا للمغرب باعتباره صاحب الأرض؛² ثانيها يتجلى في خلق حاجز أو عائق جغرافي يمنع المغرب من التواصل مع باقي دول إفريقيا التي تشكل في آخر مطاف العمق الإفريقي للمملكة. أما الهدف الثالث فهو بمثابة خلاصة للهدفين الأول والثاني، ويتمثل في سعي الجزائر نحو إضعاف المغرب على الصعيد الإقليمي حتى يتسنى لها التفوق والهيمنة الاستراتيجية في الساحة الإقليمية.³

هكذا، أمست الجزائر واحدة من بين أهم الفواعل في قضية الصحراء المغربية، إذ ما انفكت تنتصر للأطروحة الانفصالية وتعمل جاهدة على دعم "البوليساريو" على الأصعدة الدبلوماسية والعسكرية، وغير ذلك من أوجه الدعم المادية والسياسية. ولاشك أن إدراك الدور الجزائري في هذه القضية يبقى بمثابة الكلمة المفتاح لمعرفة وسبر الأسباب والخلفيات التي تقف وراء انسداد عملية السلام الراكدة في المنطقة منذ ما يزيد عن عشر سنوات.⁴

¹ محمد بوبوش، تطورات قضية الصحراء في ظل التحولات الإقليمية والدولية، مركز الدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية، سلسلة التقارير المغربية 4، وجدة، 2014، ص ص. 121-122.

² رشيد المرزكيوي، «قضية الصحراء وإشكالية استغلال الثروات الطبيعية في القانون الدولي»، مداخلة في ندوة "قضية الصحراء : قراءة في المسار والمقاربات"، منظمة من طرف مركز الدراسات القانونية والاجتماعية، الحسيمة، بتاريخ 5 غشت 2016.

³ Said SADDIKI, "La Vision Algérienne du Droit à l'Autodétermination à l'Épreuve du Principe de Non-Ingérence dans les Affaires Intérieures des États", in : *Maroc- Algérie Analyses Croisées d'un Voisinage Hostile*, Centre des Etudes Internationales Karthala, paris, January 2011, p.151.

⁴ Mundy JACOB, "Algeria and the Western Sahara Dispute", *the Maghreb Center Journal*, Issue 1, Spring/Summer 2010, p. 2.

وبالرغم من وقف إطلاق النار بين الطرفين المتحاربين منذ شتبر 1991، فقد ظل التوتر قائماً بين المغرب والجزائر حول هذا النزاع المفتوح على جميع الاحتمالات، بما فيها اندلاع مواجهة عسكرية محدودة بينهما، سيما وأن الصدمات التي اندلعت منذ السبعينيات بين أطراف هذا الصراع تبين بجلاء أن هذا الأخير قام وسيبقى قائماً على العنف والقوة.¹ ولقد تولدت عن ذلك تداعيات سلبية مسّت بنية النظام الإقليمي المغربي وأثرت على مختلف مكونات وعلاقات هذه البنية. فبالإضافة إلى تأجيج زخم التوتر في العلاقات المغربية-الجزائرية، فقد تمّ تجميد اتحاد المغرب العربي، وتقليل فرص الإدماج الإقليمي، كما تسبّب في قيام التوتر بين الحين والآخر في العلاقات المغربية الإسبانية من جهة والعلاقات الجزائرية الإسبانية من جهة ثانية. كما أثر هذا النزاع كذلك على الأمن الإقليمي بعد أن أدّى إلى تسابق حاد نحو التسلح بين المغرب والجزائر اللذان أصبحت مبيعاتهما العسكرية المرتفعة تتمّ على حساب التنمية السوسيو-اقتصادية، هذا فضلاً عن تأثيره بشكل غير مباشر على حياة ومصير أزيد من 85 مليون مغربي بفعل إعاقة سبل التعاون الإقليمي في المنطقة، سيما فيما يتعلق بالتعاون الأمني ومحاربة الظاهرة الإرهابية عبر الوطنية.²

وإذا كانت المواجهات العسكرية المحدودة هي الشكل الأكثر تجريباً في علاقات الدول العربية على مستوى تعاملها مع خلافاتها الحدودية، فإن سيناريو قيام حرب كاملة بين الجارين المغاربيين، المغرب والجزائر، يبقى غير محتمل في المدى المنظور على الأقل، وذلك ببساطة لأن المصالح الاستراتيجية لكل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية من جهة، والتهديدات المشتركة التي سيواجهها البلدان إذا اندلع نزاع مسلح بينهما من جهة أخرى، تحول دون ذلك.³

¹ Annette LOHMANN, *Who owns the Sahara?, Old Conflicts, New Menaces: Mali and the Central Sahara between the Tuareg, Al Qaida and Organized Crime*, Friedrich-Ebert-Stiftung, Abuja, June 2011.p.6.

² نفس المرجع.

³ Raphaël LEFEVRE, "Morocco, Algeria and the Maghreb's cold war", *The Journal of North African Studies*, Vol. 21, No. 5, 2016, p.738.

ثانيا: التواجد العسكري الأجنبي في المحيط المغربي

إن تواجد القواعد العسكرية الأجنبية¹ وتمركزها فوق أو قرب التراب الوطني للبلدان المغربية يشكل تهديدا عسكريا محتملا لأمنها القومي وسيادتها الوطنية.² ومن المعلوم أن محيط هذه المنطقة تنتشر فيه قواعد عسكرية أمريكية وأوروبية عديدة: ففي إطار اهتمامها بالشرق الأوسط والبحر الأبيض المتوسط، أخذت السياسة الخارجية الأمريكية تتجه منذ النصف الثاني من سبعينيات القرن العشرين صوب شمال إفريقيا، من خلال تدعيم الوجود الأمريكي عن طريق مجموعة من القواعد في المتوسط، في إطار السعي نحو دعم وتعزيز الجناح الجنوبي للحلف الأطلسي، وكذا تعزيز السيطرة الأمريكية على منطقة الشرق الأوسط. وأصبح من اللازم لإحكام السيطرة على منطقة البحر الأبيض المتوسط ومنطقة الشرق الأوسط ضمان ولاء شمال إفريقيا لتوجهات السياسة الخارجية الأمريكية، لاسيما وأن الفضاء المتوسطي يشكل خصوصية متميزة وله أهمية استراتيجية كبيرة.³

¹ «القاعدة العسكرية الأجنبية هي قاعدة عسكرية موجودة جغرافيا خارج أراضي البلد الذي تشغل قواتها المسلحة القاعدة، وعادة ما تكون القاعدة العسكرية الأجنبية خلال تاريخ استخدامها وخاصة في وقت السلم موضع جدال، وموضع معارضة من طرف مناهضي العسكرة في الدولة المضيفة، وقد تنشأ وفقا لمعاهدات بين الطبقة الحاكمة في البلد المضيف وبلدا آخر يحتاج إلى إنشاء القاعدة العسكرية في هذا البلد، لأسباب متعددة عادة ما تكون استراتيجية أو لوجستكية»، انظر: اللواء طلعت أحمد مسلم، *القواعد العسكرية الأجنبية في الوطن العربي*، مركز دراسات الوحدة العربية، شؤون أمنية واستراتيجية (1)، بيروت، غشت 2011، ص ص 7-8.

² تتعدد الآثار السلبية للوجود العسكري الأجنبي على الأمن القومي العربي عموما؛ من ربط الأمن القومي بأمن دول أخرى، إلى إثارة النزاعات بين الدول المجاورة والعمل على استمرارها، إلى النزج بالأمة في استقطابات دولية، إلى جزها إلى صراعات نابعة من خارج الإقليم، إلى الضغط على الإرادة السياسية وتهديد أمن الدول العربية، إلى استنزاف موارد الأقطار العربية، إلى تشجيع الأقليات والنعرات الطائفية على التمرد والانفصال، وإضعاف الأمة العربية لصالح هذه الأمم، وإحباط الجهود النهضوية الحضارية العربية.. انظر: طلعت أحمد مسلم، *الوجود العسكري الأجنبي في الوطن العربي*، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1994، ص ص 225-245.

³ مونية رحيمي، *نزاع الصحراء المغربية في إطار السياسة الخارجية الأمريكية*، المطبعة السريعة، القنيطرة، 2010، ص. 227.

وبعد انتهاء الحرب الباردة لم يتوقف اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بحوض المتوسط وإنما حدث فقط تغيير في توجهها نحو المنطقة من خلال إعادة النظر في حجم تواجدها العسكري في المنطقة، وذلك بتركيز اهتماماتها الاستراتيجية على تأمين الحوض المتوسطي كـمجال للتحرك الأمريكي. أما بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر وما أفرزته من مضاعفات أمنية فقد أصبح التواجد العسكري الأمريكي أقوى في هذه المنطقة.¹

وعموماً، فإن المشهد العسكري في منطقة غرب المتوسط يتميز بالتواجد المكثف للقواعد العسكرية الأمريكية، ومنها:

-القواعد الأمريكية في البرتغال: التي تمثل الحلقة الاستراتيجية الأولى في سلسلة القواعد البحرية الأمريكية في المنطقة. ونذكر منها قاعدة "لاجيس فيلد" التي استعملت خلال حرب أكتوبر 1973 لإمداد إسرائيل بالأسلحة. و-القواعد الأمريكية بإسبانيا: وهي ثاني أكبر القواعد الأمريكية في حوض المتوسط، ونذكر هنا قاعدة "روتا" التي تعتبر محطة لخدمة الغواصات النووية، وتضم مطارا لاستخدام الطائرات المكلفة بالاستطلاع والمراقبة البحرية، وقاعدة "توريجون" الجوية شرق مدريد وهي ثاني القواعد الأمريكية في إسبانيا. و-القواعد الأمريكية في إيطاليا: التي يتركز النشاط العسكري الأمريكي بها في جزيرة نابولي. و-القواعد الأمريكية في المغرب: حيث يعود التواجد العسكري الأمريكي فيه إلى أربعينيات القرن الماضي، وظل هذا التواجد يتخذ في كل مرة طابعا مختلفا يتراوح بين السرية والعلنية. وقد تركز هذا الأخير خلال الحرب الباردة في مثلث سيدي يحيى وسيدي سليمان والقنيطرة.²

ويعتبر الأسطول الأمريكي السادس القوة الأمريكية الضاربة في البحر المتوسط، وتحدد مهمته في تعزيز مصالح الولايات المتحدة الأمريكية والحفاظ عليه كدرع عسكري

¹ أمينة الوزاني، شمال إفريقيا بين المشروع الأوروبي ومتوسطي ومشروع الشرق الأوسط الكبير، مرجع سابق، ص. 22.

² نفس المرجع.

لها لتأكيد قوتها البحرية والجوية في المنطقة.¹ ويشتمل هذا الأسطول في الأحوال العادية على غواصات نووية، ومجموعة حاملة طائرات، ومجموعة طوارئ برمائية. ويعتبر السلاح النووي أهم ركائز الترهيب المعتمدة في هذا الأسطول، وذلك لكون الغواصات وسفن السطح والطائرات التي يشتمل عليها قادرة على استخدام الأسلحة النووية وباقي أسلحة الدمار الشامل.²

وفي أبريل 2013، وافقت وزارة الدفاع الأمريكية على تشكيل قوة للتدخل السريع في شمال إفريقيا، وذلك على خلفية الانتقادات الموجهة للجيش الأمريكي وعدم تمكنه من إرسال أي قوات لموقع القنصلية الأمريكية ببينغازي عند تعرضها للهجوم في سبتمبر من نفس السنة، والذي راح ضحيته السفير "كريس ستيفنز" إلى جانب ثلاثة من الأمريكيين.

وتعمل القوات الأمريكية على تشكيل قوة من منتسبي البحرية لتكوين وحدة مكونة من 500 جندي مزودة بخدمات تمكنها من الوصول إلى أي منطقة في إفريقيا. وأكد مسؤولون أمريكيون أن المحادثات جارية مع الحكومة الإيطالية وعدد من دول أوروبا الجنوبية للوصول إلى اتفاق حول مكان القاعدة الأمريكية والتي على الأغلب ستكون في إيطاليا، وأوضحوا أن هذه القوة سيتم تزويدها بست طائرات من طراز "V-22" للانتقال السريع، وأسلحة خفيفة، وقذائف هاون، بالإضافة إلى معدات أخرى من شأنها أن تقوم بمهام الأمن، وحماية المنشآت الأمريكية، إلى جانب البحث عن المفقودين، وتقديم المساعدات الإنسانية. وفي هذا السياق، أوضحت بعض التقارير أن قوات أمريكية خاصة دخلت إلى "قاعدة أمشاش" العسكرية القريبة من مدينة "تساليت" في أقصى شمال شرق مالي، وهي القاعدة التي ليست سوى محطة أولى في إطار استراتيجية الانتشار الأمريكية على تراب الجارة الجنوبية للجزائر. الشيء الذي يشكل تهديداً للأمن واستقرار

¹ أمينة الوزاني، شمال إفريقيا بين المشروع الأورومتوسطي ومشروع الشرق الأوسط الكبير، مرجع سابق، ص. 24.
² خليل الناصري، السياسة الدفاعية للاتحاد الأوروبي والمجال المتوسطي، دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام، جامعة محمد الخامس، الرباط، 2004، ص. 142.

الأخيرة.¹

أما فيما يخص الجانب الأوروبي، فقد سعى الاتحاد ومنذ عام 2003 إلى تكوين قيادة عسكرية موحدة وقوة عمليات تحت مسمى "قوة الانتشار الأوروبي السريع" فضلا عن إحداث إدارة تسليح موحدة. ويشار في هذا الإطار إلى أن دول المنطقة المغربية سبق لها وأن انتقدت بعض مضامينها معتبرة إياها بمثابة قوة استعمارية مستقبلية،² خاصة وأنها تلعب دورا سياسيا يتمثل في التهديد باللجوء إلى القوة العسكرية،³ عندما يتعلق الأمر بمواجهة المخاطر الأمنية الجديدة في المنطقة، بما فيها مخاطر انهيار الدول والفساد وسوء الحكم وغياب السلطة.

وعلى المستوى الأوروبي دائما، نشير إلى أن التسلح الإسباني يمثل بدوره تهديدا عسكريا محتملا للأمن القومي المغربي بالخصوص نظرا للخلافات الحادة القائمة بين البلدين، بسبب المدينتين السليبتين وغيرهما من الثغور المحتلة. فإسبانيا ما فتئت تزيد في إنفاقها العسكري وتعزيز قوتها الدفاعية، ليس فقط بدافع التأهيل والتحديث والعقلنة للقوات المسلحة الإسبانية كما هو معلن في وثائق ميزانيات الدفاع الإسبانية،⁴ وإنما أيضا من باب الاستعداد لأي عدوان أو ردع لدول جنوب البحر الأبيض المتوسط، وضد المغرب أساسا، سيما وأن إسبانيا تعتقد أن كل الطرق تبقى مشروعة لحماية "إرثها الاستعماري" في المنطقة، ولو باللجوء إلى القوة المسلحة. وفي هذا الإطار، يجدر الذكر أن سياسة إسبانيا للحد من نفقاتها العسكرية لم تشمل الجيوش المتواجدة في سبتة ومليلية،

¹ عبد الشافي عصام محمد، "استراتيجيات متعثرة: القوى الكبرى ومعضلة الأمن في شمال إفريقيا"، *السياسة الدولية*، العدد 196، أبريل 2014، ص. 42.

² رشيد صالح، *المغرب والتفاعلات الجيوستراتيجية في غرب البحر الأبيض المتوسط*، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، ص. 30.

³ محمد إيديل، *التعاون المغربي الأورو متوسطي في المجال الأمني*، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، 2003-2004، ص. 16.

⁴ انظر:

Presupuestos Ministerio De Defensa (2005, pp.7-8/ 2006, pp.7-8/ 2007, pp.7-8/ 2008, p11/ 2010, p.10), Secreteria De Estado De Defensa, Dirección General de Asuntos Económicos, Oficina Presupuestaria, Espana.

فقد تم تقليص ميزانية الجيش بصفة عامة في إسبانيا من أجل تقوية الثكنات العسكرية في المدينتين.¹ ولذلك بلغت نسبة الجنود المتواجدين في المنطقتين ما بين 8 إلى 13 في المائة من مجموع الجيوش الإسبانية،² علما أن نسبة ساكنتيهما لا تشكل سوى 0.3 في المائة.³

وعلى جانب آخر، فإن روسيا أخذت، وباستمرار، تنتشر ومنذ سنتين سفنا حربية بالقرب من المياه الإقليمية الشمالية للمغرب والجنوبية لإسبانيا لمراقبة الدرع الصاروخي في روتا، حيث تهدف روسيا تاريخيا إلى الحصول على قاعدة مشتركة بين البلدين تكون محطة للسفن الحربية الروسية. وهذا حلم روسي قديم، إذ توجد مؤشرات على دور سوفياتي في الانقلابات التي شهدتها المغرب سنتي 1971 و1972، وهو دور غير معروف بما فيه الكفاية حتى الآن. ولقد طلبت موسكو تسهيلات عسكرية من الرباط، لكن الأخيرة ترددت، مما حدا بموسكو إلى تقديم الطلب نفسه إلى إسبانيا، التي حصلت منها على تسهيلات مؤقتة. هكذا رست في ميناء سبتة خلال الثلاث سنوات الأخيرة 51 قطعة حربية روسية، ما بين سفينة وغواصة وفرقاطة.⁴

¹ Karin Von HIPPEL, "Pressures in irredentist Disputes: the Spanish Army and its Hold on Ceuta and Melilla", *Journal of North African Studies*, Issue 2, 1996, p.169.

² يونس عطي الله، *سبتة ومليلية في إطار العلاقات المغربية الإسبانية*، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام، الرباط، 2006، ص.103.

³ نفس المرجع، ص. 104.

⁴ حسين مجدوبي، "تفكير المغرب في منح روسيا قاعدة عسكرية مشتركة في الأطلسي سيجعل الغرب يأخذ انشغالات الرباط بجدية في الصحراء"، *ألف بوست*، 16 ماي 2016، <<http://alifpost.com>> (تاريخ الاطلاع 20 يوليوز 2016).

الفرع الثاني: تعقد البيئة الأمنية في منطقة الساحل والصحراء

في هذا الفرع سنتناول تداعيات فشل وهشاشة الدولة في الساحل (أولاً)، ثم سنتحدث عما يشكله مشكل الاثنيات من انعكاسات سلبية على البيئة الأمنية الإقليمية (ثانياً).

أولاً: الدولة الفاشلة وتداعياتها الأمنية

إن أغلب المشكلات الأمنية في إفريقيا تعزى بالأساس إلى فشل دولة ما بعد الاستعمار Post-colonial State.¹ ويرجع فشلها هذا إلى عجزها التام على تمثيل مفهوم "الجماعة الوطنية"،² إذ مازال يطغى على الثقافة السياسية السائدة فيها الولاء للقبيلة أكثر ما يحكمها الولاء للوطن، كما أنها، أي الدولة، تبقى غير قادرة على ممارسة الحكم والسلطة الفعلية،³ وتظل بالتالي تفتقد لركن لا يقل أهمية عن الأركان الأساسية الأخرى المؤسسة لمفهوم الدولة كما هو متعارف عليه في الأدبيات السياسية الحديثة. إنه نموذج الدولة الفاشلة.

وبالرغم من اختلاف التعريفات الفقهية والاصطلاحية التي تناولت مفهوم الدولة الفاشلة Failed State، يبقى هناك اتفاق على بعض السمات الأساسية في جل الأدبيات الأكاديمية والسياسية التي درست هذا المفهوم. وفي هذا الإطار وجد "ستيوارت براون" أن جميع التعاريف الحالية تتمحور حول ثلاثة أبعاد مركزية للهشاشة وهي: الفشل في بسط السلطة وفي توفير الخدمات وفي الحفاظ على الشرعية.⁴

¹ Barry BUZAN & Ole WAEVER, *Regions and Powers, the Structure of International Security*, Cambridge University Press, New York, 2003, p. 220.

² نفس المرجع، ص. 127.

³ نفس المرجع، ص. 126.

⁴ انظر:

Overcoming Fragility in Africa: Forging a New European Approach, European Report on Development (2009), Robert Schuman Center For Advanced Studies & European University Institute, San Domenico di Fiesole, Belgium, 2009, p.16.

فعلى مستوى الحكم والسلطة، تؤكد بعض الدراسات أن الساحل الإفريقي يبقى فضاء "غير منظم" Sous-Administré ويعاني من "حكم سيء" Mauvaise Gouvernance وذلك بشكل دائم، بحيث تشكل عدم قدرة الدول على ممارسة أدوارها التنظيمية في مجموع التراب الوطني المعضلة الأساسية التي تغذي الاضطرابات الأمنية والنزاعات المسلحة في المنطقة. كما أن الصراع حول السلطة يساهم بدوره في زعزعة الاستقرار السياسي الذي غالبا ما يفضي إلى العديد من الانقلابات العسكرية داخل هذه الدول،¹ فضلا عن تغذيته للعنف الأهلي وغيره من مظاهر الاضطرابات والقلق الاجتماعية العسية عن الضبط والسيطرة من طرف هذه الأخيرة. كما أن نمط التطور المؤسسي في الدول الإفريقية في فترة ما بعد استقلالها السياسي قد ساهم إلى حد كبير في فشل المؤسسات وهشاشة الدولة في المنطقة، وذلك أساسا بفعل تأثير ترسبات الارث الاستعماري.²

وإذا كان لكل دولة وظائف أساسية تقوم بها كتوفير الأمن وتحقيق العدالة فضلا عن تقديم الخدمات الاجتماعية والاقتصادية الأخرى، فإن الحكومات القائمة في الساحل الإفريقي لا تقدر على القيام بهذه الوظائف وخاصة ما يتعلق بتوفير الأمن والأمان لمواطنيها الذين يرزخون تحت وطأة الكوارث الإنسانية وويلات الحروب والنزاعات الداخلية التي تقودها الجماعات المسلحة النشيطة في المنطقة، وهي الاضطرابات التي تشي بأن المنطقة تعيش على إيقاع معضلات أمنية خطيرة وحالة متقدمة من الانكشاف الأمني.

¹ Mehdi TAJE, *Enjeux Ouest Africains : Vulnérabilités et Facteurs d'insécurité au Sahel*, Club du Sahel et de l'Afrique de l'Ouest, Publication N°1, France, Aout 2010, p.4.

² انظر:

Vaincre La fragilité en Afrique : Une nouvelle approche européenne, Rapport européen sur le Développement 2009, Centre Robert Schuman pour les études avancées et Institut universitaire européen, San Domenico di Fiesole, Belgium, 2009, p.50.

كما يتجلى فشل دولة الساحل الإفريقي أيضا في عجزها على الاضطلاع بوظائفها ومهامها الاجتماعية، وهو الفشل الذي يعكسه إنتشار العديد من الأمراض المعدية والأوبئة المتنقلة على غرار الملاريا والسل والإيدز والإيبولا مؤخرا- التي تنتشر بمعدلات مرتفعة في هذه الدول الإفريقية. وزيادة على ذلك، فإن اللاأمن الغذائي الحاد وانعكاساته السلبية والخطيرة في المنطقة بات يرتبط ارتباطا شديدا بهشاشة الدولة في شقها الاجتماعي.¹

هكذا تفقد دول الساحل الإفريقي شرعيتها وتقلص مشروعيتها، وقد يصل بها الأمر مستقبلا إلى الانهيار التام إذا ما استمرت شروط إنتاج وإعادة إنتاج الفشل والهشاشة داخل البنى والأنساق السياسية والاقتصادية القائمة في هذه الدول. ولا يخفى أن حالة اللاأمن هاته تتجم عنها تكاليف بشرية واقتصادية واجتماعية باهضة تؤثر سلبا ويشكل كبير على الأمن الإنساني للمجتمعات الإفريقية المحلية، وهي التكاليف التي لا ينحصر مفعولها في نطاق الحدود الوطنية فقط بقدر ما يتعدى ليشمل أيضا دول الجوار، على اعتبار أن الدولة الفاشلة هي دائما "جار سوء" لجيرانها. وتشير التقديرات، في هذا الصدد، إلى أن 80 في المائة من تكاليف الفشل تتحمله البلدان المجاورة،² حيث يمكن للدول الهشة أن تحدث آثارا سلبية عابرة للحدود مثل انتشار الاضطرابات وعدم الاستقرار السياسي. ومما يساعد على ذلك أكثر انتشار أسواق السلاح في إفريقيا، خاصة وأن سهولة اختراق الحدود الوطنية تيسر تنقل الأسلحة والذخائر بين الدول،³ بل وبين الجماعات الارهابية التي تمثل الزبائن الرئيسية للأسلحة الصغيرة في المنطقة. كما تنشأ تأثيرات جار سوء أيضا عن تحركات اللاجئين وغيرها من التدفقات غير النظامية

¹ Vaincre La fragilité en Afrique : Une nouvelle approche européenne, Rapport européen sur le Développement 2009, op. cit., p.25.

² الحافظ النوبيني، "أزمة الدولة ما بعد الاستعمار في افريقيا: حالة الدولة الفاشلة"، مجلة المستقبل العربي، العدد 422، أبريل 2014، ص.69.

³ انظر: التغلب على الهشاشة في أفريقيا، التقرير الأوروبي حول التنمية لعام 2009، مركز روبرت شومان للدراسات المتقدمة والمعهد الجامعي الأوروبي، 2009، ص.29.

التي تنتج عنها تكاليف فادحة في الدول المستقبلية.¹

وحسب تقرير "مؤشر الدول الفاشلة"² لعام 2015، تم تصنيف دول الساحل الإفريقي ضمن قائمة الدول الأكثر فشلا وهشاشة، وذلك بناء على مجموعة من الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وما ينجم عنها من عدم استقرار وانهيار وتفكك وغير ذلك من المخاطر الأمنية التي لا تهدد الدول المعنية فقط بقدر ما تمتد تأثيراتها أيضا لتطال دول المناطق المجاورة. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن ليبيا، وعلى غرار دول الساحل والصحراء قد صُنفت حسب تقرير المؤشر السنوي لذات السنة، ضمن خانة الدول الأشد استشعارا بالخطر High Alert والإنذار بالتحول إلى الدرجة القصوى من الفشل، خاصة بعد ما عرفت من نزاع داخلي مسلح بالغ الخطورة.³ فإذا كان العجز على السيطرة والتحكم Ungovernability من أبرز مؤشرات الدولة الفاشلة، فإن ليبيا ما بعد الثورة أمست عاجزة كليا على إدارة ومراقبة حدودها البرية (2,500 km) والبحرية (1,250 km).⁴ ومنذ انهيار نظام القذافي لم تعد ليبيا قادرة على ضبط الأمن الداخلي ولا على احتكار استعمال القوة. فحماية أمن المجتمع أمست تضطلع بها الميليشيات وغيرها من التنظيمات المسلحة من غير المؤسسة الأمنية الرسمية، المنهارة أصلا.⁵ هذا بالإضافة إلى الافتقار والافتقار الشديد لمختلف عناصر البنية المؤسسية الأخرى التي يقوم عليها تنظيم الدولة. ولعل هذا الفشل المتعدد الأبعاد هو الذي أزم الوضع أكثر في

¹ انظر: التغلب على الهشاشة في أفريقيا، التقرير الأوروبي حول التنمية لعام 2009، مرجع سابق، ص.29.

² مؤشر الدول الفاشلة عبارة عن تقرير سنوي صادر عن "صندوق السلام" و"مجلة فورين بوليسي" في الولايات المتحدة وذلك منذ عام 2005، ويضم 178 بلدا، حيث يتم التصنيف بناء على مستوى الاستقرار وحجم الضغط الذي تواجهه البلدان المعنية. وتقاس هشاشة الدول بناء على معايير مختلفة، اجتماعية واقتصادية وسياسية. للمزيد حول الموضوع انظر:

J.J Messner, *Fragile States Index: fragility in the world, 2015, The Fund For Peace and Foreign Ploicy Magazine, Washington, 2015. p.17.*

³ نفس المرجع، ص.13-14.

⁴ Andrew ENGEL, *Libya as a Failed State: Causes, Consequences and Options*, Washington Institute For Near East Policy, Research Notes, No.24, November 2014, p.3.

⁵ نفس المرجع، ص.5.

ليبيا ليزج بها لاحقا في أتون حرب أهلية مريرة،¹ لعب فيها العامل القبلي دورا أساسيا وتفجرت فيها مختلف مظاهر الصراع السياسي، الذي تحركه الخلفيات الإثنية وتغذيه التناقضات الطائفية.

ثانيا: تطور مشكل الإثنيات وامتداداته الإقليمية

يعتبر العامل الإثني في المجتمعات الإفريقية من بين الأسباب الأساسية وراء إثارة الاضطرابات الاجتماعية، وزعزعة الاستقرار السياسي، وإعاقة التنمية الاقتصادية في المنطقة.² وتعتبر ظاهرة النزاعات الإثنية من أبرز الظواهر التي تتميز بها القارة الإفريقية، وتشير بعض الدراسات إلى أن معظم النزاعات التي عرفت إفريقيا منذ 40 سنة هي حروب أهلية ذات خلفيات إثنية ودينية،³ لكنها تتطوي أيضا على أبعاد اقتصادية.

وترتبط المنطقة بأغلب بؤر التوتر الإفريقية (الطوارق في مالي والنيجر، والصراعات والاضطرابات العرقية في كل من موريتانيا ودارفور والصومال، والصدمات الإثنية والقبلية في التشاد، والحرب الأهلية في بوركينافاسو، والصراعات الدينية الدامية بين المسيحيين والمسلمين في نيجيريا، والنزاع الليبي التشادي حول الشريط أوزو، والنزاع الحدودي بين نيجيريا والكاميرون حول شبه جزيرة باكازي... وغيرها).

وتتشب نزاعات وحروب أهلية بين الدولة وهذه الأقليات الإثنية المتمركزة في أقاليم معينة بهدف الانفصال أو على الأقل الحصول على حكم ذاتي موسع، أو تعديل بعض السياسات الحكومية في مجال توزيع الثروة والمشاركة السياسية. ولهذا يكون العامل الإثني

¹ Andrew ENGEL, *Libya as a Failed State: Causes, Consequences and Options*, op. cit., pp.8-9.

² Thomas BOSSUROY, "Déterminants de l'Identification Ethnique en Afrique de l'Ouest", *Afrique Contemporaine*, N°220, 2006/4, p.119.

³ Cristophe REVEILLARD, "Les Conflits de type infra-etatique en Afrique", *Géostratégiques*, n°25, 10/09, p.198.

عاملا أساسيا للاستقطاب الحاد داخل المجتمع، كما يسمح هذا العامل للقادة الإثنيين بتعبئة الموارد وحشد أبناء الجماعة الإثنية للقتال ضد النظام الحاكم أو ضد الجماعات الإثنية الأخرى المناوئة.¹

وإذا كان النزاع الإثني ظاهرة منتشرة في جل الأقطار الإفريقية تقريبا وإن تفاوتت في حدته من قطر لآخر، فإن قضية الطوارق تظل أبرز تجسيد للتحدي الذي تمثله الأقليات الإثنية لاستقرار الدولة الوطنية في القارة. وعموما تعد قضية الطوارق تركة استعمارية ملغومة يرجع تاريخها إلى استقلال كل من ليبيا 1951، والنيجر 1960، ومالي 1960، وبوركينا فاسو 1960 والجزائر 1962، عندما وجدت القبائل الطوارقية المتمركزة في الصحراء الكبرى نفسها مشتتة بين هذه الدول التي اتفقت على احترام مبدأ "عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار" المنصوص عليه في ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية. فالقضية، في العمق، تحركها عوامل وخلفيات إثنية وإن سعت في الظاهر إلى تحقيق أهداف ذات طبيعة سياسية واقتصادية.

ومع تطور نزاع الطوارق وتفاقم مآسيهم وأوضاعهم الاجتماعية، لجأت هذه الجماعة المتمردة، ومنذ نهاية الثمانينات وبداية التسعينيات، إلى خيار التنظيم المسلح، حيث قام الطوارق بتشكيل إطار من الشباب الطوارقي ذوي الخبرة في العمل العسكري، والذين تلقوا تدريبات عسكرية في ليبيا التي احتضنتهم ودعمتهم،² وانخرطوا لاحقا في مسلسل متقطع، لكنه طويل، من الاشتباكات والصدامات المسلحة مع القوات النظامية، المالية والنيجيرية.

¹ أحمد إبراهيم محمود، "الحروب الأهلية ومشكلة اللاجئين في إفريقيا"، *السياسة الدولية*، العدد 143، القاهرة، 2001، ص.51.

² Modibo KEITA, *La Résolution du Conflit Touareg au Mali et au Niger*, Groupe de recherche sur les interventions de paix dans les conflits intra-étatiques (GRIPCI), Note de recherche, N°10, Juillet 2002, p.9.

وفي الواقع، إن تداعيات نزاع الطوارق في المنطقة لا تعمق المعضلة الأمنية في مالي و فقط، بقدر ما تؤثر أيضا على الأمن القومي للدول المجاورة وخاصة منها دول شمال إفريقيا. فالجزائر معنية بتطورات تمرد أو معارضة الطوارق للسلطات المركزية في كل من مالي والنيجر، وذلك لأن هذا النزاع يحدث على امتداد حدودها الجنوبية من جهة، ومن جهة أخرى لكون سكان الطوارق يتواجدون ضمن التركيبة البشرية للمجتمع الجزائري أيضا، و هو الشيء الذي من شأنه أن ينقل عدوى النزاع إليها بسبب القرب الجغرافي والقرب الإثنية، وذلك من خلال تضامن إثني عابر للحدود يروم الدفاع عن قضايا قومية مشتركة من أجل تحقيق مطالب سياسية ولو على حساب أمن واستقرار الدول التي تحتضن هذه الأقلية الإثنية.

إن تنامي الحراك الإثني وتعاظم حدة النزاعات الإثنية في الساحل الإفريقي والصحراء الكبرى تنجم عنه آثارا أمنية سلبية تتعدى الحدود الإقليمية للدولة الأصل التي يقوم فيها النزاع لتشمل المجال الإقليمي بأكمله. ويمكن أن يحدث ذلك من خلال طرق وآليات متعددة، تحدها بعض الأبحاث والدراسات الأكاديمية في آليات الانتشار والعدوى بالإضافة إلى آلية التصعيد، كما هو واضح في الجدول الوارد في الصفحة الموالية.

إن انتقال الاضطرابات الأمنية من دول الساحل إلى المنطقة المغاربية من شأنه أن يعمق خطر الإنكشاف الأمني القائم في المنطقة بشكل كبير، ويزعزع بالتالي استقرارها عبر إنكفاء جذوة النعرات الإثنية التي تطفو إلى السطح بين الفينة والأخرى للمطالبة بالاستقلال والانفصال عن الدولة المركزية. ولقد أدركت الجزائر في هذا السياق أن الخطر الداهم إنما يكمن في سعي بعض طوارق مالي والنيجر إلى بناء أمة طوارقية قومية عابرة لحدود دول المنطقة.¹ وتتضاف إلى ذلك مخاطر سياسة التمييز التي تنهجها

¹ Belkacem IRATNI, *The Strategic Intersets of the Maghreb States, op., cit*, p.37.

موريتانيا إزاء قطاعات واسعة من الساكنة ذات العرق الأسود، و هي السياسة التي لن

أنماط انتقال النزاعات الإثنية عبر-الوطنية

المصطلح	عناصر التعريف	التهديدات المحتملة والكامنة
الانتشار DIFFUSION	-طريقة مباشرة للتجاوز والانتقال؛ -النزاع يتوسع انطلاقا من الداخل نحو خارج الحدود الوطنية، عبر إشراك عدد متزايد من الفواعل الدولية، وهي ظاهرة إقليمية بالأساس..	-نظرا للقرابة الإثنية القائمة بين أمازيغ شمال إفريقيا، فإن ذلك قد يشكل تهديدا للأمن القومي لدول المنطقة. ¹
العدوى CONTAGION	- طريقة غير مباشرة لتجاوز الحدود؛ -أعمال جماعة تلهم جماعة أخرى في بلد آخر، وغالبا ما يحدث ذلك على المستوى الإقليمي..	-إن تعامل الجزائر مع القضية الطوارقية يحركه دائما الخوف من عدوى هذه القضية على الجزائر ²
التصعيد ESCALADE	-مرحلة جديدة من تطور النزاع؛ -ازدياد حدة النزاع سواء عن طريق انتقال المواجهة من مستوى منخفض إلى مستويات متقدمة من العنف أو العداء الذي قد يؤدي إلى اندلاع حرب إثنية..	- يمكن اندلاع نزاعات إثنية وطائفية عنيفة ودامية بين مختلف الإثنيات المتواجدة في البلاد..

Source:

Oana TRANCA, "La Diffusion des Conflits Ethniques: une Approche Dyadique", *Revue Etudes Internationales*, Vol. 37, N°4, 2006, p.506.

تؤدي فقط إلى قيام تمردات عرقية و إنما أيضا إلى حدوث مناوشات مسلحة وغير مسلحة مع الجار السينغالي،³ بحكم الامتدادات العرقية القائمة بين موريتانيا والسينغال.

¹ Voir : Raphaël LEFEVRE, "North Africa's Berber question", *The Journal of North African Studies*, Vol.21, No.4, 2016, pp.545-549.

² Laurence Aida AMMOUR, *Understanding the Algerian Regional Diplomacy Machinery: the case of Mali Crisis*, *Europe's World*, December 6, 2012, p.3.

³ نفس المرجع، ص.34.

وثمة وقائع وأمثلة كثيرة لحدوث صدمات في موريتانيا بين الأفارقة السود والسلطات المركزية، مثل ما حدث في سنة 1968، وفي 1989، وهي الصدمات التي قادت إلى مناوشات مسلحة على الحدود مع السينغال أفضت إلى مئات من القتلى.¹ وبكلمة، يمكن القول أن الإثنيات الدينية والعرقية التي تؤثت المشهد العام في الساحل الإفريقي، لا تكون مبعث عدم استقرار وعامل اضطراب للأمن الداخلي للدول التي تتواجد فيها فقط، بل تمتد تداعياتها الأمنية خارج الحدود الوطنية لتؤثر سلبا على استقرار الأمن الإقليمي للدول المجاورة في المنطقة.

إن الأثر الانتشاري الذي يتولد عن النزاعات الاثنية تتزايد حدته وتتعد أكثر في ظل قيام تهديدات وتحديات أمنية عبر وطنية أخرى، كالارهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير النظامية وما إلى ذلك.

¹ Laurence Aida AMMOUR, *Understanding the Algerian Regional Diplomacy Machinery: the case of Mali Crisis*, op. cit., p.37.

المطلب الثاني: المنطقة المغربية والتحديات الأمنية الجديدة

تواجه المنطقة المغربية ظواهر أمنية عبر وطنية جديدة تتمثل في الظاهرة الارهابية والاجرام المنظم (الفرع الأول)، بالإضافة إلى التحديات التي تفرضها الهجرة غير النظامية (الفرع الثاني).

الفرع الأول: المخاطر الأمنية عبر الوطنية

سنسلط الضوء (أولا) على ظاهرة الارهاب والجريمة المنظمة، ثم نتطرق (ثانيا) إلى تأثيرات الهجرة غير النظامية على بلدان المنطقة المغربية.

أولا: الإرهاب والجريمة المنظمة

تعتبر المنطقة المغربية من أهم المناطق التي تنتشر فيها ظاهرة الارهاب بشكل لافت، وهي الظاهرة التي أمست تشكل إحدى أبرز المخاطر الأمنية التي تهدد أمن واستقرار هذه المنطقة خاصة وغرب المتوسط بصفة عامة. ولقد شهدت الساحة المغربية، منذ بداية التسعينيات على الأقل، حراكا "جهاديا" نشيطا للجماعات الارهابية في المنطقة، كان في البدء محليا قبل أن يتجاوز مدّه الحدود الوطنية ليصبح إرهابا عابرا للحدود، لا سيما بعد أن تضاعفت وتيرة عملياته وتشعبت علاقاته وتعددت ارتباطاته مع تنظيمات إرهابية عبر-وطنية، على رأسها «التنظيم العالمي للقاعدة» وما يسمى ب«تنظيم الدولة الإسلامية»¹ الذي يسعى إلى تشييد صرح خلافة عظمى يمتد نفوذها ليشمل الشرق الأوسط وإفريقيا وأوروبا وآسيا.²

¹ Richard BARRETT, Jack BERGER, Lila GHOSH, Daniel SCHOENFELD, Mohamed EL-SHAWESH, Patrick M. SKINNER, *Libya, Extremism, and the Consequences of Collapse*, The Soufan Group (TSG), January 2016, pp.12-13.

² Yonah ALEXANDER, *Terrorism in North Africa and the Sahel in 2014*, International Center for Terrorism Studies and the Potomac institute for policy studies, Sixth Annual Report, February 2015, p.6.

وإذا كانت المنطقة المغاربية تعجّ بشتى أشكال التنظيمات الارهابية فإن ما يسمى بتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي -التي حلت محل الجماعة السلفية للدعوة والقتال الجزائرية منذ سنة 1998- يبقى من أبرز هذه التنظيمات التي تهدد الأمن في المنطقة.¹ ومعروف أن هذا التنظيم يستلهم مرجعيته من إيديولوجيا "السلفية الجهادية" كما سطر أدبياتها التنظيم الأم منذ سنة 1988. ويتمثل هدفه الرئيسي في محاربة «أعداء الاسلام» والأنظمة العربية التي تستعبد وتضلل الشعوب في منطقة شمال إفريقيا والساحل الإفريقي.²

ويعتقد أنصار التنظيم أن الحكم ينتزع حصرا باستخدام القوة والسلاح وأن التشريع الإلهي لا يمكن أن يقوم إلا عن طريق "الجهاد" أو "الحرب المقدسة" كما تسميه الأدبيات الغربية.³ ويسعى هذا التنظيم إلى تدويل الجهاد ومساعدة الفروع الأخرى للقاعدة في العالم الإسلامي، في إطار السعي نحو إعادة بناء دولة يحكمها قانون الشريعة الإسلامية.⁴ ويتميز أتباع وأشياع تنظيم القاعدة بروح التضحية في سبيل خدمة المبادئ وتحقيق الأهداف حتى ولو اقتضى الأمر منهم استخدام الأسلحة الفتاكة.⁵ وبالفعل، فقد قام تنظيم القاعدة محليا بهجمات مسلحة عديدة كما تشير إلى ذلك بيانات "نظام تتبع الحوادث في جميع أنحاء العالم" (WITS). فمثلا، نفذ هذا التنظيم، ما بين 2006 و2010، ما لا يقل عن 50 هجوم مسلح Armed attacks، فضلا عن عدد كبير من التفجيرات Bombings والاعتداءات Assaults والعمليات الانتحارية Suicides في

¹ Jon ALTERMAN & others, *The Dynamics of North African Terrorism*, Center For Strategic & International Studies (CSIS), March 2010, p.3.

² Mehdi MEKDOUR, *Al Qaida au Maghreb Islamique : une menace multidimensionnelle*, Groupe de Recherche et d'Information sur la Paix et la Sécurité, Note d'Aalyse du GRIP, Bruxelles, Aout 2011, p.3.

³ Patrice GOURDINE, *Al Qaida au Sahara et au Sahel : Contribution à la Compréhension d'une Menace Complexe*, Diploweb, Mars 2012, p.18.

⁴ Mehdi MEKDOUR, *Al Qaida au Maghreb Islamique : Une Menace Multidimensionnelle*, op. cit., p.3.

⁵ Jeans-François DAGUZAN, *D'Al Qaida à AQMI, de la Menace Globale aux Menaces locales*, op. cit., p.3.

المنطقة.¹ ويزداد التخوف أكثر عند استحضار ما تشير إليه التقارير الغربية من كون هذه التنظيمات قد حصلت أو بتعبير أدق قد سطت على مختلف أنواع الأسلحة عقب النزاع الليبي الأخير، حيث تستغل الأوضاع المضطربة لضرب الأمن وتعميق اللاستقرار ليس فقط محليا ولكن على المستوى الإقليمي ككل.² وقد قاد الانهيار الأمني في ليبيا من جهة وما واجهته القاعدة في آسيا من نكسات من جهة أخرى، إلى إعطاء منطقة المغرب الكبير أهمية خاصة، وذلك أساسا لارتباطها مع الساحل وغرب إفريقيا،³ وغيرها من مناطق وجهات العالم.

وكما تمت الإشارة إلى ذلك أعلاه، فإن الظاهرة الإرهابية في شمال إفريقيا كانت ظاهرة محلية قبل أن تصبح من التهديدات العابرة للحدود Cross-borders threats بفعل ارتباطها بالتنظيمات عبر الوطنية وشبكات الإجرام المنظم العالمية، وبالأخص في الساحل الإفريقي أو في مناطق أمريكا اللاتينية. ويشار في هذا الصدد إلى أن الكثير من الذين قاموا بالعمليات "الجهادية" في الخارج ينحدرون من شمال إفريقيا؛ بدء بـ"الجهاديين" الذين قاوموا السوفييات في أفغانستان في الثمانينات، مروراً بتطور الخلايا الإرهابية في أوروبا في التسعينات، وليس انتهاء بتدفق هؤلاء "الجهاديين" إلى العراق وأفغانستان،⁴ بعد احتلالهما العسكري من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في بداية الألفية الجديدة، والتحاق العديد منهم للقتال في سوريا التي باتت تعيش على إيقاع نزاع مسلح لا هوادة فيه منذ السنوات الستة الأخيرة. هكذا، أخذ نشاط الخلايا الإرهابية ذات الأصل

¹ Jacques ROUSSELLIER, *Terrorism in North Africa and the Sahel: Al Qaeda's Franchise or Freelance*, Middle East Institute, Policy Brief, N°34, August 2011, p.5.

² Yonah ALEXANDER, *Terrorism in North, West, & Central Africa: From 9/11 to the Arab Spring*, International Center for Terrorism Studies and the Potomac institute for policy studies, Special Update Report, January 2012, p.8.

³ يوسف محمد الصواني، "التحديات الأمنية للربيع العربي: من إصلاح المؤسسات إلى مقاربة جديدة للأمن"، مجلة المستقبل العربي، العدد 416، أكتوبر 2013، ص.32.

⁴ أحمد المرابطي، "الظاهرة الإرهابية في شمال إفريقيا: محلية أم عالمية؟"، مجلة الأمن والدفاع العربي، العدد 3، بيروت، يونيو 2016، ص.14.

المغاربي يكتسي طابعا عالميا واضحا للعيان، لا سيما بعد ارتفاع حجم التفجيرات والاعتداءات التي نفذتها هذه الأخيرة في عدد من البلدان الأجنبية، العربية منها والغربية.¹

ومنذ أحداث 11 شتبر، شهدت هذه الظاهرة تناميا ملحوظا جدا وخاصة في الجزائر التي عرفت العديد من الأحداث الارهابية.² وخلال العشر سنوات الأخيرة، ارتفعت هجمات تنظيم القاعدة وغيره من التنظيمات الأصولية في المنطقة المغاربية والساحل بأكثر من 500% قياسا إلى ما كان عليه الأمر في بداية هذه الفترة. وهذا ما يتضح من خلال الرسم البياني أسفله الذي تبين معطياته أن منحى النشاط الارهابي في تصاعد مستمر وبشكل غير مسبوق، بعد أن انتقلت عدد الهجمات الارهابية التي شهدتها المنطقة من 21 هجمة في سنة 2001 إلى 230 في سنة 2013، حدثت 145 منها في ليبيا و61 في الجزائر.³ وفي نفس الإطار، صنف التقرير الخاص بمؤشر الإرهاب العالمي لسنة 2015، والذي يصدره معهد الاقتصاد والسلام الدولي، ليبيا في المرتبة التاسعة من أصل مائة وأربع وعشرين دولة، بينما احتلت الجزائر في المرتبة الرابعة والثلاثين.⁴

¹ للمزيد حول ارتباط الارهاب المحلي في المنطقة بالإرهاب عبر الوطني- تخطيطا وإعدادا وتنفيذا-، انظر: Anneli BOTHA, «Terrorism in Maghreb: The Transnationalisation of Domestic Terrorism», *Institute for Security Studies*, ISS Monograph Series, No 144, June 2008, pp.125-172, aussi, David H. GRAY and Erik STOCKHAM, «Al-Qaeda in the Islamic Maghreb: the Evolution from Algerian Islamism to Transnational Terror», *African Journal of Political Science & International Relations*, December 2008, pp.91-97.

² Yonah ALEXANDER, *Terrorism in North, West, & Central Africa: From 9/11 to the Arab Spring*, *op. cit.*, pp. 27-28.

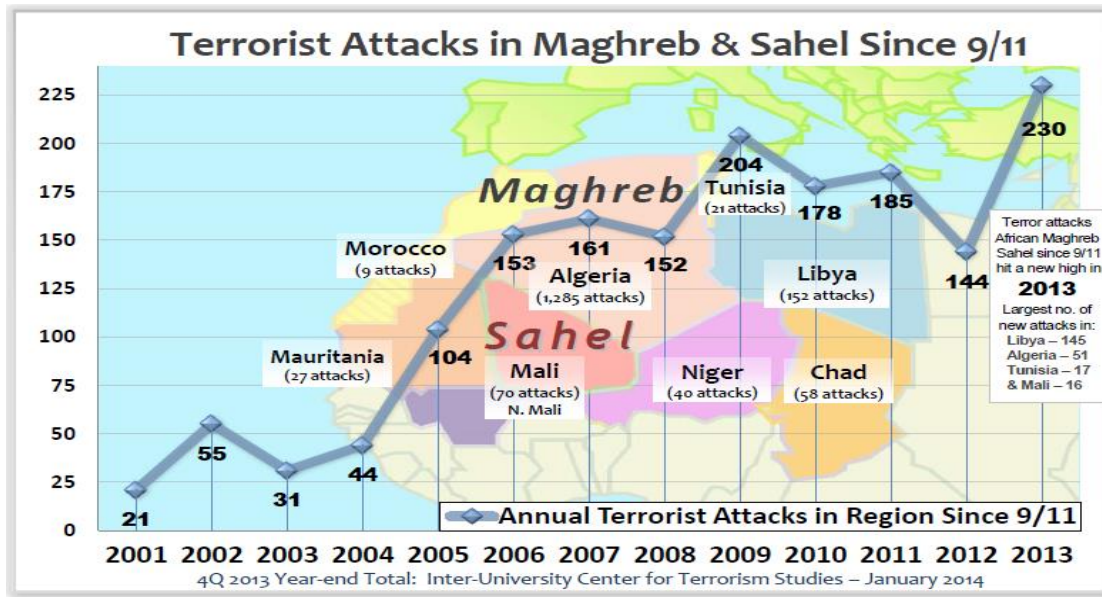
³ Yonah ALEXANDER, *Terrorism in North Africa and the Sahel in 2013*, International Center for Terrorism Studies and Potomac Institute for policy studies, Fifth Annual Report, United State of America, January 2014, p.2.

⁴ *Global Terrorism Index (2015): Measuring and Understanding the Impact of Terrorism*, Institute for Economics and Peace, November 2015, p.90.

وبلغة الأرقام والإحصائيات دائما، فقد شهد شمال إفريقيا بين سنتي 2011 و2014 ما يقدر بـ 1.105 هجمة إرهابية، استهدفت المصالح الحكومية (بنسبة 54%) والأهداف

الهجمات الإرهابية في المنطقة المغاربية والساحل الإفريقي

منذ أحداث 11 ستمبر



Source:

Yonah ALEXANDER, *Terrorism in North Africa and the Sahel in 2013*, International Center for Terrorism Studies and Potomac Institute for policy studies, Fifth Annual Report, United State of America, January 2014, p.4.

العسكرية (بنسبة 29,2%) والأهداف الأمنية (بنسبة 12,3%) والمصالح المدنية والخاصة (بنسبة 14,3%). وإذا كانت نسبة الهجمات الإرهابية في المنطقة قد مثلت 0,33 في المائة من مجموع الأحداث التي وقعت عبر العالم في سنة 2011، فإن هذه النسبة قدرت بـ 4,7 في المائة في سنة 2014،¹ الشيء الذي يشي بأن وتيرة التهديدات الإرهابية في تصاعد مستمر، ومن شأنها أن تزيد من حدة الاضطرابات الأمنية التي باتت تعرفها الساحة الإقليمية في الآونة الأخيرة.

¹ Fernando REINARES, *Recent Evolution of Terrorism in the Maghreb*, Royal Institute Elcano, 10 November 2015, p.2

إنّ خطورة "الفعل الجهادي" Jihadism Action تشتد وتحتد أكثر عندما نستحضر العلاقات التي تربط هذه الحركات الارهابية بشبكات الإجرام المنظم، محليا وعالميا. في هذا الإطار، تشير التقارير الأمنية الدولية إلى أن القاعدة تربطها علاقات مع عصابات من أمريكا اللاتينية شعارها "المخدرات مقابل الأسلحة" Drugs for Arms، حيث يتم التهريب عبر شبكات إرهابية قائمة في الساحل الإفريقي تضمّ من بين ما تضم أعضاء من "جبهة البوليساريو".¹ كما أن "تنظيم الدولة الإسلامية" يعمل هو الآخر على استغلال مختلف شبكات التهريب التي تنشط في السوق السوداء عبر ربوع البلاد.² هكذا، يقوم تحالف متين بين الارهاب والجريمة المنظمة وذلك من خلال ما تتيحه هذه الأخيرة من ممارسة لمختلف الأنشطة غير المشروعة،³ خاصة ما يتعلق منها بتنسيق عمليات تهريب البشر والهجرة غير النظامية.⁴

ثانيا: الهجرة غير النظامية للأفارقة

تعود جذور الهجرة غير النظامية من دول جنوب الصحراء نحو المنطقة المغاربية إلى بداية التسعينيات، إذ ساهمت التحولات التي عرفتتها السياسة الخارجية الليبية ما بين سنتي 1992 و 2000⁵ في تنامي التدفقات الهجروية نحو المنطقة، حيث أصبحت ليبيا منذ ذلك الوقت أهم دولة مستقبلة للمهاجرين القادمين من غرب إفريقيا والقرن الإفريقي

¹ Yonah ALEXANDER, *Terrorism in North, West, & Central Africa: From 9/11 to the Arab Spring*, op. cit., p.8.

² Richard BARRETT, Jack BERGER, Lila GHOSH, Daniel SCHOENFELD, Mohamed EL-SHAWESH & Patrick M. SKINNER, *Libya, Extremism, and the Consequences of Collapse*, op.cit., p13.

³ Mehdi MEKDOUR, *Al Qaida au Maghreb Islamique : Une Menace Multidimensionnelle*, op.cit., pp.8-9.

⁴ Voir:

Smuggling of migrants into, through and from North Africa, United Nations Office of Drugs and Crime (UNODC), New York, May 2010, pp. 11-74.

⁵ Charlotte KARAGUEUZIAN & Audrey-CHOUCANE, *Taking Africa's Irregular Migrants into Account: Trends, Challenges and Policy Options*, African Development Bank Group, Africa Economic Brief, Vol. 5, Issue 1, 2014, p.3.

بعد نهجها لسياسة تكثيف العلاقات مع دول جنوب الصحراء عقب فرض الحظر الدولي عليها في تلك الفترة.¹ ولم تعد المنطقة المغاربية في الآونة الأخيرة منطقة تصدير للهجرة غير النظامية نحو أوروبا فحسب، بقدر ما أصبحت أكثر فأكثر منطقة استقرار للمهاجرين غير النظاميين القادمين من دول الساحل و جنوب الصحراء. ولعل ما يشجع على ذلك أكثر:

* طول الشريط الحدودي الفاصل بين المغرب الكبير ومنطقة الساحل والصحراء الافريقية، الذي يجعل من الصعب مراقبة التدفقات الهجروية العابرة للحدود بما فيه الكفاية.

* قرب المسافة الفاصلة بين ضفتي حوض البحر الأبيض المتوسط؛ فالمغرب يبعد عن إسبانيا فقط ب 14 كلم، وتونس تبعد فقط ب 140 كلم عن مدينة سيسيليا، كما أن ليبيا لا تفصلها سوى مسافة قصيرة عن مالطا الإيطالية.²

وإذا كان أغلب المهاجرين غير النظاميين الوافدين إلى أوروبا عبر الضفة الشمالية للمتوسط ينحدرون من منطقة الساحل الإفريقي، فإن المنطقة أصبحت تستقبل مؤخرًا مهاجرين قادمين من مناطق ودول أخرى. وحسب المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة (ICPMD)، يشكل المهاجرون الأفارقة 35.000 من أصل مائة إلى مائة وعشرين ألف مهاجر غير نظامي نحو الضفة الجنوبية. أما بالنسبة للعوامل التي تدفعهم إلى الهجرة فتكمن، عموماً، في احتداد الاقتتال الدموي واحتدام الحروب الأهلية والإثنية وكذا الأوضاع الاجتماعية غير المستقرة بالإضافة إلى الركود الاقتصادي في إفريقيا الوسطى وغربها. وتضيف بعض الدراسات إلى هذه العوامل مشكل الاختلالات المناخية والتقلبات البيئية والطبيعية المتفاقمة التي تعرفها المنطقة.

¹ Hein DE HAAS, *Irregular Migration from West Africa to the Maghreb and the European Union: An Overview of Recent Trends*, International Organization for Migration (IOM), Geneva, 2009, p.15.

² Belkacem IRATNI, *The Strategic Intersets of the Maghreb States*, op. cit., p.39.

ويعتبر المغرب نقطة انطلاق رئيسية للمهاجرين إلى إسبانيا عبر المتوسط. ويمثل المهاجرون المنحدرون من جنوب الصحراء نسبة مهمة ومتزايدة من حجم الهجرة غير النظامية التي تنطلق من المغرب نحو أوروبا. وحسب تقديرات السلطات المغربية، بلغ عدد هؤلاء في شتبر 2014 فقط ما بين 25 ألف إلى 40 ألف مهاجر، وأغلبهم ينحدرون من الجنوب الإفريقي ويقيمون بدون أوراق الإقامة. ورغم كون البعض منهم يستقر للعمل في المغرب، فإن غالبيتهم يتخذون هذا الأخير مجرد محطة للعبور نحو الضفة الأخرى. ويُشار في هذا السياق إلى أن أغلب المهاجرين يعبرون إلى أوروبا بحرا عبر مضيق جبل طارق، أو عبر اقتحام السياجات الفاصلة بين المغرب وسبتة ومليلية. وفي السنوات الأخيرة، أخذ هؤلاء المهاجرون ينسقون ويدرسون خططهم بدقة بهدف الدخول الجماعي إلى سبتة ومليلية، حتى ولو استدعى منهم الأمر اللجوء إلى استعمال القوة ضد حراس الحدود.¹ كما أن البعض منهم يحاولون الاقتراب من المدينتين عن طريق السباحة خلف الأسلاك الشائكة، وذلك من خلال مغامرات لا تخلو من مخاطر جمة. فعلى سبيل المثال، قام حراس الأمن الإسبان في فبراير 2014 بإطلاق رصاصات مطاطية على مئات المهاجرين، الشيء الذي أدى بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى وفاة خمسة عشر مهاجرا.²

ولقد ارتفع مدّ الهجرة غير النظامية التي تتم عبر المنطقة المغاربية في سنة 2012، إذ تدفق، حسب دراسة التحليل السنوي للمخاطر (ARA) لسنة 2013، عدد كبير من المهاجرين من مختلف دول الساحل وجنوب الصحراء، من ضمنها غينيا، وساحل العاج، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ونيجيريا.³ وقد اتسم هذا المدّ الهجروي حسب الدراسة المذكورة بتنامي ملحوظ لسلوك طرق الهجرة البرية وذلك من خلال ارتفاع بلغ %113 ما

¹ Daveed GARTENSTEIN-ROSSS, Nathaniel BARR, George WILLCOXON and Norhan BASUNI, *The Crisis in North Africa: Implications for Europe and Options for EU Policymakers*, Netherlands Institute of International Relations, Clingendael Report, April 2015, p.44.

² نفس المرجع.

³ نفس المرجع.

بين سنتي 2010 و2012. وفي سنة 2013، ظل عدد المهاجرين غير النظاميين المتدفقين إلى سبتة ومليلية في ارتفاع مستمر، إذ ارتفع بنسبة 49% بالمقارنة مع السنة الماضية، لا سيما بعد قيام وكالات الحدود المغربية والأوروبية بتكثيف الجهود لفرض رقابة صارمة على الهجرة غير النظامية التي تتم عن طريق البحر. وفي أواخر عام 2014، استمرت تدفقات الهجرة نحو سبتة ومليلية في الارتفاع، حيث بلغت مستويات عالية لم تبلغها منذ عام 2012.¹

ولكون الآلاف المتدفقة من مهاجري جنوب الصحراء يستقرون في بلدان شمال إفريقيا في انتظار العبور نحو الضفة الأخرى، و لأنهم لا يجدون فرص الشغل المواتية لتغطية تكاليف المعيشة أثناء فترة تواجدهم داخل هذه البلدان، فإن ذلك غالبا ما يدفعهم إلى الانخراط بشكل منظم في مختلف شبكات السوق السوداء بل وحتى ارتكاب أعمال عنف وإرهاب ضد الساكنة المحلية، مثلما حدث في مدينة تمنراست جنوب الجزائر أوائل 1990، أو كما حدث مؤخرا في ليبيا حيث قامت صدامات مسلحة نجم عنها عدد كبير من الضحايا في صفوف المهاجرين الأفارقة، الذين يقدرون ما بين 750.000 و 1.3 مليون من أصل ساكنة تعدادها 5.5 مليون نسمة.²

إن ظاهرة التدفقات الهجروية غير النظامية صوب شمال إفريقيا عموما، ونحو المغرب خصوصا، ليست بظاهرة ظرفية ومؤقتة كما قد يبدو للبعض، بقدر ما هي مرشحة للتوسع أكثر في مدن البلاد، لاسيما وأن الأفارقة ينظرون إلى المغرب تماما مثلما ينظر المغاربة إلى الدول الأوروبية.³ غير أن استيطان "الرحل الأفارقة" القادمين من جنوب الصحراء في المناطق الهشة والمهمشة والأحياء الشعبية الفقيرة⁴ والأحراش والغابات الحدودية، من شأنه أن يوفر بيئة خصبة لتهديد أمن المواطنين بتعرضهم

¹Daveed GARTENSTEIN-ROSSS et al, *The Crisis in North Africa*, op. cit., p. 45.

²Belkacem IRATNI, *The Strategic Interests of the Maghreb States*, op. cit., p.39.

³Jennifer ELRICK, *Migration in Morocco*, Hamburg Institute of International Economics, Focus Migration Country Profile, N°16, Hamburg, February 2009, p.9.

⁴Alioua MEHDI, *La Migration Transnationale des Africains Subsahariens au Maghreb*, Institut Français de Recherche à l'Étranger (IFRE), Octobre 2005, p.10.

للأعمال غير المشروعة التي تقوم بها تجمعات وعصابات منظمة بين هؤلاء الأفارقة، كبيع المخدرات واحتراف النصب والاحتيال والاعتداء وقطع الطرق في وجه المارة والاتجار في الأسلحة الصغيرة واستعمالها أثناء المواجهات التي تتشب بين الجماعات الإفريقية نفسها، وغير ذلك. وجدير بالذكر في هذا السياق أن 80 في المائة من تدفقات الهجرة غير النظامية إلى أوروبا عبر شمال إفريقيا وليبيا خاصة، تتم بفضل التسهيلات والخدمات التي تقدمها تنظيمات الاتجار بالبشر والشبكات الإجرامية.¹

وجنبا إلى جنب مع العوامل المذكورة أعلاه، ساهمت الثورات العربية الأخيرة من جهة وعدم الاستقرار السياسي للأنظمة الحاكمة واهتزاز شرعيتها من جهة ثانية، في اندلاع فوضى عارمة دفعت بطوابير واسعة من المهاجرين واللاجئين إلى الهروب من ويلات الحروب الداخلية، بحثا عن الأمن والأمان في أوروبا عبورا من الضفة الشمالية للمتوسط. حيث أرغمت أساليب القوة والعنف المادي التي واجهت بها الأنظمة الحاكمة التظاهرات الشعبية في كل من ليبيا وسوريا، عددا كبيرا من السكان إلى النزوح داخليا بل وحتى خارج بلدانهم الأصلية. ففي سنة 2011 فقط، وحسب تقديرات الأمم المتحدة، وصل عدد اللاجئين الليبيين إلى الدول المجاورة - وخصوصا إلى مصر وتونس - أزيد من مليون لاجئ، هذا مع العلم أن هذين البلدين لم يتفرغا بعد من الترتيبات اللازمة لإعمار وإصلاح ما دمرته الأحداث الثورية داخليا، وبالأحرى أن تكون لهما القدرة على استيعاب التدفقات الهائلة من المهاجرين واللاجئين القادمين من ليبيا.

وإذا كانت دول الاستقبال غير قادرة على توفير الشروط والإمدادات المادية اللازمة لهؤلاء، فإن دول شمال إفريقيا سوف تواجه أزمة إنسانية وسيتسع نطاق عدم استقرارها أكثر، نتيجة للتدفقات الهجروية القادمة إليها من كل من سوريا وليبيا،² سيما وأن الحرب الأهلية التي اندلعت في هذه الأخيرة دفعت حوالي مليوني عامل رسمي إلى الهروب من

¹ Evie BROWNE, *Drivers of Irregular Migration in North Africa*, GSDRC Helpdesk Research Report, September 2015, p.11.

² Kinza ASIM, *The Questions of Maintaining Stability in the Post-Arab Spring*, DCMUN publications, 2014, p.3.

النزاع القائم وركوب أمواج الهجرة غير النظامية.¹

هكذا، كان تصدير الأسلحة نحو دول جنوب المتوسط، وخاصة نحو المغرب والجزائر وليبيا، يجد بعض مبرراته في مراقبة ومحاربة التدفقات الهجروية المكثفة،² سيما وأن الهجرة غير النظامية الآتية من دول الصحراء الكبرى نحو شمال إفريقيا وعبرها نحو الضفة الشمالية أصبحت ينظر إليها كمشكل أمني من قبل كل من دول العبور ودول الاستقبال،³ مبررة أمنيتها هذه⁴ بآثار وانعكاسات الهجرة غير النظامية الاجتماعية والاقتصادية والانسانية والأمنية العديدة والمعقدة.

¹ Hanspeter MATTES, *Domestic Security in the Maghreb: Deficits and Counter Measures*, German Institute of Global and Area Studies, GIGA Working Papers, N°186, January 2012, p.24.

² Simon Pierre BOULANGER MARTEL, *Transferts d'armes vers l'Afrique du nord : entre intérêts économiques et impératifs sécuritaires*, op. cit., p.18

³ Heis DE HAAS, *The myth of invasion: irregular migration from West Africa to the Maghreb and the European Union*, op. cit., p.2.

⁴ مفهوم الأمانة ظهر لأول مرة في مدرسة كوينهاجن، وتعني إضفاء الطابع الأمني على قضية ما وتحويلها إلى قضية أمنية بالشكل الذي يسمح للدولة أن تتهج سياسة استثنائية وقمعية بعيدا عن القيود والضوابط التي يجب أن ينضبط لها صناع السياسات العامة. وبذلك فإن أمانة الهجرة غير النظامية يعني تحويلها من قضية إنسانية بسبب فرار الأشخاص من ظروف اقتصادية وسياسية وأمنية صعبة، إلى قضية أمنية تهدد الوجود الحضاري والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للدول الأوروبية، الشيء الذي يستوجب معها اتخاذ مقاربات وتدابير ردعية وعقابية لمواجهتها.

الفرع الثاني: "الربيع العربي" والأمن المغاربي

لقد أثرت الثورات العربية الأخيرة سلبا على البيئة الأمنية في المنطقة المغاربية. في هذا الفرع، سنلقي نظرة على تداعيات سقوط النظام الليبي (أولا)، ثم سنتطرق للانعكاسات الأمنية للتحويلات العربية بصفة عامة (ثانيا).

أولا: سقوط النظام الليبي وتداعياته

تعرض تجربة ليبيا الانتقالية عدة عوائق وعقبات، يتمثل أبرزها في صعوبة بناء مؤسسات وهيكل الدولة؛ وكذا الحرب الأهلية وتداعياتها الأمنية؛ بالإضافة إلى معضلة الانقسامات المنطقية والطائفية والجهوية.¹ وأمام هذه المعوقات وغيرها، فإن ليبيا تبدو وكأنها تسير في اتجاه إعادة إنتاج نموذج اللادولة *Stateless State* الذي ورثته من فترة ما قبل-الثورة.²

ولقد أدت الثورة الليبية إلى تفكك المؤسسات الحكومية للدولة وانهيار منظومتها الأمنية، خاصة وأن القذافي سعى دوما إلى إضعاف المؤسسة العسكرية مقابل زيادة نفوذ ما سمي بالكثائب الثورية الخاصة التي أنشأها لحمايته ودرء خطر الانقلاب العسكري ضد نظامه. وبقي الجيش بعد الثورة ضعيفا ومنهكا بفعل الانشقاقات أولا وضربات حلف الأطلسي ثانيا، ولذلك أصبح غير قادر على فرض السلطة على الجماعات المسلحة وتوفير الأمن على الوجه المطلوب في المرحلة الانتقالية الراهنة.³ ونظرا لكون الجيش الليبي ما يزال في طور البناء ويفتقد للإمكانات العسكرية المناسبة كما يفترق للخبرة الأمنية اللازمة،⁴ التي ستمكنه من حماية أمن ليبيا، فإن هذا الفراغ الأمني استغلته

¹ Mohammed EL-KHATIRI, *State Building-Challenges in a post-revolution Libya*, Strategic Studies Institute, United State, October 2012, p.22.

² نفس المرجع، ص. 23.

³ Paul SALEM & Amanda KADLEK, *Libya's troubled transition*, The CARNEGIE Endowment for International Peace, June 2012, Washington, p.9.

⁴ Voir: *The Report on Libya Security Situation*, Ministry of Foreign Affairs & Ministry of Security and Justice, 19 December 2014, p.13.

مجموعة من التنظيمات المسلحة غير النظامية التي أضحت قوتها تتزايد بعد أن صارت أكثر تسلحا من الوحدات المسلحة النظامية نفسها.¹ ولعل ما يسهل تنامي هذه الظاهرة أكثر هو افتقار ليبيا اليوم لإستراتيجية واضحة لإصلاح قطاع الأمن بما في ذلك اتخاذ التدابير الملائمة لنزع السلاح وإعادة إدماج الثوار، وتدبير مسألة التسلح بصفة عامة.²

ولقد ألفت تطورات الأوضاع الداخلية في ليبيا بظلالها القاتمة على البيئة الأمنية لدول الجوار الإقليمي على عدة مستويات، خصوصا ما يتعلق منها بالمخاطر والتهديدات التي تشكلها تدفقات الأسلحة والتنظيمات الارهابية عبر الحدود المشتركة. فمن أهم تبعات الحرب على ليبيا الانتشار الواسع للأسلحة الخفيفة والثقيلة خارج الحدود الليبية،³ مثل منظومات الدفاع الجوي المحمولة، والصواريخ المضادة للدبابات، وصاروخ غراد وقذائف الهاون وغيرها.⁴ وهي الأسلحة التي سطت عليها الجماعات المسلحة غير النظامية التي أصبحت أكثر قوة وتأثيرا في ليبيا ما بعد الثورة، كما أشرنا إلى ذلك آنفا.⁵ وفي الواقع، فإن هذا الانتشار الواسع والسريع للأسلحة في المناطق غير المراقبة في ليبيا

¹ حسب تقرير حديث أعدّه مشروع «مسح الأسلحة الصغيرة» *Small Arms Suvey* -الذي يعتبر المصدر الدولي الرئيسي للمعلومات العامة عن جميع الجوانب المتصلة بالأسلحة الصغيرة- فإنه يمكن التمييز، عموما، بين أربعة من المجموعات المسلحة غير النظامية في ليبيا: «الكثائب الثورية» التي تمتلك خبرة قتالية كبيرة وتستحوذ على ما بين 75% و85% من الأسلحة الخارجة عن سيطرة الدولة، و«الكثائب غير المنظمة» وهي الكثائب الثورية التي انفصلت عن سلطة المجالس العسكرية المحلية في مرحلة ما بعد الحرب، و«كثائب ما بعد الثورة»، وقد ظهرت لملء الفراغ الأمني الذي خلفته هزيمة قوات القذافي، وبتزايد ظهورها وانتشارها بالأساس في الأحياء الموالية للحكومة، و«الميليشيات» التي تشمل مجموعات مسلحة مختلفة، بما فيها شبكات الإجرام والتنظيمات المتطرفة، وهذه الميليشيات لا تمثل إلا فئة صغيرة فقط من المجموعات المسلحة الفاعلة في الساحة الليبية. للمزيد حول الموضوع انظر:

Brian MCQUINN, *Armed Groups in Libya : Typology and Roles*, Security Assessment in North Africa & Small Arms Survey Research Notes, Number 18, June 2012, pp.2, 4.

² Mohammed EL-KHATIRI, *State Building-Challenges in a Post-Revolution Libya*, op. cit., p.21.

³ Voir: Brian MCQUINN, *After the Fall: Lybya's Envolving Armed Groups*, Small Arms Survey, Geneva, October 2012, pp.43-44.

⁴ Christopher S. CHIVVIS, Jeffrey MARTINI, *Libya after Qaddafi: Lessons and Implications for the Future*, RAND, 2014, p.8.

⁵ Andrew SOHN & Jack FROUDE, *Revolutionaries and Rebels: A case study of armed groups in post-Gaddafi Libya*, The Institute For Middle East Studies, The Elliott School of International Affairs & The George Washington University, May 2014, p.14.

قد أدى إلى تعبيد الطرق والمسالك لممارسة تهريب السلاح بسهولة أكبر، خصوصا عبر غرب وجنوب الحدود الليبية. وتشير تقديرات الأمم المتحدة، في هذا السياق، إلى أن القوات المسلحة الليبية قد حصلت أثناء قيام الثورة ضد نظام القذافي على ما بين 250.000 و 700.000 قطعة من الأسلحة النارية. وزيادة على التهديدات التي تشكلها الأسلحة الخفيفة والصغيرة على أمن ليبيا ما بعد الثورة، تمثل بقايا الأسلحة النووية الليبية، بدورها، تهديدا وخطرا ليس فقط على الأمن الليبي الداخلي، وإنما أيضا على أمن الدول المجاورة، خاصة وأن ليبيا لم تنته بعد من عملية تدمير مخازن أسلحتها الكيماوية. وفي هذا الإطار تشير منظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى أنه قد تم تدمير 50 في المائة فقط من مخزونات غاز الخردل إلى حدود الإطاحة بنظام القذافي. ولكون حدود ليبيا تبقى حدودا رخوة Porous borders وطويلة، فإن هذا الكم الهائل من الأسلحة السائبة أصبح يشكل تهديدا للمنطقة برمتها.¹

وفي نفس الإطار، فإن عدم وجود جيش وطني ليبي قوي قد عرض أمن ليبيا لاختراق الجماعات الإجرامية الدولية النشيطة في المنطقة، كما أن الجماعات الإرهابية مثل "تنظيم القاعدة"، عملت على استغلال البيئة المضطربة هاته لبناء معسكرات التدريب فوق التراب الليبي، وربط علاقات مع بعض الميليشيات القائمة بهدف الحصول على الأسلحة،² لاسيما وأن إخفاقات التنظيم العالمي للقاعدة في آسيا جعل الفرع المحلي لهذا التنظيم يلعب دورا مركزيا في المغرب العربي والساحل الإفريقي عبر تسويق "نزعة الجهاد" Jihadism وتأسيس فروع أخرى له في المنطقة.³ فما من شك أن الأزمة الليبية جعلت الوضع الأمني في المنطقة يصطبغ بطابع الهشاشة؛ ففناذية الحدود وتردي فاعلية الأجهزة الأمنية وتأهب القوى المعادية للثورة المضادة هي عوامل شجعت التنظيمات

¹ Andrew SOHN & Jack FROUDE, *Revolutionaries and Rebels: A case study of armed groups in post-Gaddafi Libya*, op. cit., p.32.

² Mohammed EL-kHATIRI, *State Building-Challenges in a post-revolutions Libya*, op. cit., p.21.

³ Laurence AIDA AMMOUR, *New Security Challenges in North Africa after the Arab Spring*, Geneva Center For Security Policy, GCSP Policy Paper, Geneva, 2012/4, p.3.

الإرهابية على تفعيل مخططاتها في هذا الفضاء الجغرافي، بعد التحاق عدد كبير من أعضاء تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي بالثوار الليبيين، وتسلسل عدد آخر إلى الأراضي التونسية بقصد القيام بأعمال تخريبية هناك. ويبدو جليا لدى بعض المختصين أن عناصر "تنظيم القاعدة" في المغرب الإسلامي دخلت مؤخرا في ما وصفوه بـ "مرحلة متقدمة من التسليح السريع" جراء تداعيات الأزمة الليبية وانتشار الأسلحة الثقيلة في المنطقة، وهو الشيء الذي جعل هذه المجموعة المسلحة تنتقل من الطابع الإرهابي العابر للحدود إلى حرب عصابات تقليدية أكثر استقرارا، وذلك على ضوء إمدادات عسكرية ثقيلة لعناصره. إن "تنظيم القاعدة" لم يكن يتوفر سوى على متفجرات وأسلحة خفيفة، لكنه أضحى يمتلك بعد نفاذه إلى ليبيا أنواعا عديدة من الصواريخ، التي أصبح من السهل الحصول عليها كلما تمكن الثوار من السيطرة على مخازن الأسلحة التي كانت في قبضة النظام الليبي. وعموما، يبقى من الواضح أن تداعيات الأزمة الليبية أمست تؤثر على استقرار منطقة شمال إفريقيا بشكل كبير خصوصا مع سهولة تهريب السلاح من ليبيا إلى البلدان المجاورة وكذلك تسلل الجماعات الإرهابية من وإلى ليبيا.¹

وبالإضافة إلى انتشار "تنظيم القاعدة" في ليبيا ما بعد الثورة، استغل تنظيم "الدولة الإسلامية في العراق والشام" (ISIS)، بدوره، هشاشة واختلال التوازنات الأمنية التي تشهدها البلاد، ليسجل لنفسه حضورا "جهاديا" لافتا وتأثيرا متناميا على مجالات واسعة من التراب الليبي، وذلك في أفق توسيع تواجده لبناء شبكة جهادية على صعيد القارة الإفريقية قاطبة. ولعل أول تواجد له الذي استرعى انتباه المجتمع الدولي كان في منطقة درنة، عندما قام "مجلس شورى شباب الإسلام" (IYSC) في أواخر سنة 2014 بإعلان دعمه و إقناع ساكنة المنطقة بمبايعة هذا التنظيم.² و ليس هذا المجلس وحده من بايع

¹ أحمد إدريس، الأزمة الليبية وتداعياتها الأمنية على منطقة المغرب العربي، مركز الدراسات المتوسطة والدولية، مجموعة الخبراء المغاربة، عدد 6، شتنبر 2011، ص.2.

² Daveed GARTENSTEIN-ROSS, Nathaniel BARR, George WILLCOXON and Norhan BASUNI, *The Crisis in North Africa: Implications for Europe and Options for EU Policymakers*, op. cit., p.15.

"تنظيم الدولة"، بل ارتبطت به كذلك 20 مجموعة متطرفة أخرى في المنطقة، حسب ما أوردته الوكالات المتخصصة في هيئة الأمم المتحدة.¹ ولقد قدرت الإدارة الأمريكية في بداية سنة 2016 تواجد ما لا يقل عن 6500 فرد مقاتل تابع ل تنظيم الدولة فوق التراب الليبي، بمن فيهم المقاتلين العائدين من كل من العراق وسوريا.²

إن هذه التنظيمات الارهابية، وخاصة ما يسمى ب"تنظيم القاعدة" و"تنظيم الدولة" وما لف لفهما ودار في فلكهما من جماعات محلية، اتخذت ليبيا معسكرا لتدريب المقاتلين وأرضية انطلاق لشن الهجمات على البلدان المجاورة،³ الأمر الذي بات يوجب زخم الاضطرابات ويزيد من منسوب التوتر ويهدد بالتالي أمن واستقرار هذه الدول، لاسيما في ظل التداعيات الأمنية للانتفاضات العربية التي ما فتئت ترخي بظلالها الثقيلة. وجدير بالذكر هنا أن بروز تنظيم "الدولة الإسلامية" كقوة متمامية نسبيا من شأنه أن يقوض الأمن في المنطقة، خاصة إذا استحضرنا مسألة المنافسة القائمة بين هذا التنظيم و"تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي" في إطار سعيهما لبسط الهيمنة والتأثير على الحركة الجهادية العالمية.⁴

ثانيا: الآثار الأمنية للتحويلات العربية

لقد ساهمت أحداث «الربيع العربي» في تقوية التأثير الايديولوجي وحتى المادي للجماعات الارهابية المحلية، كما ساعدت "تنظيم القاعدة" على توسيع بنياته في إفريقيا.⁵

¹ Yonah Alexander, *Terrorism in North Africa and the Sahel in 2014*, op. cit., p.6

² Richard WARE, *Libya : the consequences of a failed state*, Commons Briefing Paper no 8314, UK, 18 May 2018, p.11.

³ انظر:

Richard BARRETT, Jack BERGER, Lila GHOSH, Daniel SCHOENFELD, Mohamed EL-SHAWESH & Patrick M. SKINNER, *Libya, Extremism, and the Consequences of Collapse*, op.cit., p.5.

⁴ Daveed GARTENSTEIN-ROSS, Nathaniel BARR, George WILLCOXON and Norhan BASUNI, *The Crisis in North Africa: Implications for Europe and Options for EU Policymakers*, op. cit., p.16

⁵ Laurence AIDA AMMOUR, *New Security Challenges in North Africa after the Arab Spring*, op. cit., p.3.

ومنذ سقوط النظام في مصر انتشرت وتوسعت الأعمال الإجرامية بكثرة كما توسعت أيضا قاعدة المنتسبين لمذهب السلفية. وبوجه عام، يمكن حصر تداعيات التحولات العربية الأخيرة على الصعيد عبر-الوطني في ثلاث جوانب تهم المسائل الأمنية؛ تتجلى في دينامية الهجرة الدولية غير النظامية، والارهاب الدولي، بالإضافة إلى الجريمة العابرة للحدود الوطنية. ف فيما يتعلق بالهجرة، شهدت المنطقة حركية نشيطة ودينامية متعددة المسارات، تمثل ذلك في هجرة الليبيين-بمن فيهم ضباط الجيش- إلى تونس بسبب الحرب الأهلية القائمة، وكذلك هجرة ما يزيد عن 25.000 تونسي إلى إيطاليا. كما نشطت أيضا تجارة البشر التي لم تعد تعترضها عوائق تذكر بسبب الانسحاب المؤقت لقوات الأمن ومصالح الجمارك.¹ وتجدر الإشارة في هذا السياق أيضا إلى أن الحرب الداخلية في ليبيا قد أثرت سلبا على أوضاع المهاجرين الأفارقة وأرغمتهم على إعادة الانتشار في المنطقة، وذلك بفعل مضاعفات الأزمة الانسانية التي خلفتها هذه الحرب أساسا والتي دفعت ما يقارب مليوني عامل رسمي إلى خوض غمار الهجرة غير النظامية، وهو الأمر الذي عقّد الاضطرابات الأمنية وعمق من آثارها السلبية لاحقا في المنطقة المغاربية. وعلى جانب آخر، استغل "تنظيم القاعدة" الظروف المتمخضة عن التحولات العربية لتكثيف أعماله الارهابية في المنطقة، لاسيما وأن هذا الأخير هو الذي يقف وراء توزيع الأسلحة الصغيرة القادمة من دول جنوب الصحراء. كما أن الجريمة عبر الوطنية استفادت من العجز الأمني الذي خلفته هذه التحولات، وهذا ما يتجلى بوضوح في ارتفاع حجم التهريب والتزوير والسطو،² وغيرها من مظاهر الإجرام المنظم وغير المنظم التي طفت على السطح بشكل لافت أثناء وبعد الانتفاضات العربية الأخيرة.

وبالإضافة إلى ذلك، أمست المنطقة تواجه تحديات أمنية أخرى، منها ما يتعلق بإعادة تحريك بؤر التوتر والنزاع والبحث عن حل للأزمات المجمدة لعقود من طرف دول

¹ Laurence AIDA AMMOUR , *Nouveaux Défis Sécuritaires en Afrique du Nord après le Printemps Arabe*, Centre de Politique de Sécurité, Geneve, GCSP Policy Paper, 2012/4, p.2.

² Hanspeter MATTES, *Domestic Security in the Maghreb: Deficits and Counter Measures*, op. cit., pp.23-24.

المنطقة؛ ومنها ما يخص توسع دائرة اللأمن وتمددتها نحو شمال إفريقيا والساحل بعد تضاعف حجم الإجرام واستقواء شبكات الجهاد المحلية على امتداد ربوع المنطقة. فعلى مستوى إحياء النزاعات المجمدة في المنطقة، كان للربيع العربي عامة والحرب الداخلية في ليبيا خاصة، التأثير الواضح في انبعاث الهويات الإثنية وإعادة بروز القضايا الترابية ومطالب التمثيلية السياسية والعدالة الاجتماعية، و هي المطالب التي طالما ظلت تعبر عن نفسها في صمت وبشكل خفي.¹

وتجد إعادة انفجار النزاعات القديمة خلفياتها وجذورها في الدور الذي كان يضطلع به القذافي في الصحراء، حيث كان يوظف مختلف الأقليات المحلية في ليبيا والدول المجاورة لخدمة أهداف سياسته التي بقدر ما كانت أداة تهدئة كانت أيضا عامل تهديد، وهذا ما يتضح بجلاء في حالي الطوارق وقبائل التوبو الليبية: فإذا كانت المنطقة التي يتواجد بها الطوارق قد باتت تعيش على إيقاع من الاختلالات الأمنية منذ سنة 2007، فإن انتفاضة هذه القبائل في سنة 2012 تميزت عن سابقتها بحدة أشد وضراوة أعقد سواء من حيث قدراتها البشرية (آلاف من المقاتلين) والمادية (استعمال السلاح الليبي) وكذلك من حيث مطالبها ورهاناتها التي لم تؤكد على التنمية الاقتصادية فحسب، بقدر ما نادى أساسا بتقرير المصير وتأسيس دولة مستقلة. كما أن قبائل التوبو أخذت تطالب هي الأخرى بتمثيلية وازنة في المؤسسات الحكومية للدولة وبالخصوص في الوزارة المكلفة بالبتترول ووزارة الداخلية والوزارة الخارجية،² لا سيما وأن تمركزها في مناطق استراتيجية يعزز من قوتها التفاوضية، وذلك لتواجدها قرب حقول النفط من جهة، ومن جهة ثانية لكون توزيعها الجغرافي يخول لها التحكم كما تشاء في تدبير مشكل التدفقات غير المشروعة العابرة للحدود من شمال مالي إلى أوروبا عبر مصر وليبيا.³ وعلى مستوى

¹ Laurence AIDA AMMOUR, *Security Issues Emerging in the Maghreb and the Sahel after the Arab Spring*, European Institute of the Mediterranean, *IEMed Mediterranean Yearbook*, Barcelona, 2012, p.128.

² نفس المرجع، ص.129.

³ Laurence AIDA AMMOUR, *Les enjeux de sécurité émergents au Maghreb et au Sahel depuis le printemps arabe*, European Institute of the Mediterranean, *IEMed Mediterranean Yearbook*, Barcelona, 2012, p.142.

آخر، فقد توسعت في أعقاب الربيع العربي شبكات الإجرام المنظم، كما ظهرت أجيال جديدة من "الجهاد العالمي" التي تجد بيئة خصبة للانتشار والتوسع، خاصة وأن التغيرات السياسية العربية لم تكتمل ولم تستطع التغلب على الفساد والاستبداد كعاملين مغذيين لتعاظم وتفاقم الظاهرة الإرهابية. ولعل قيام ما يسمى بـ "الدولة الإسلامية"، التي نمت وتطورت داخل مخاض الثورات العربية، يبقى أبرز مثال على أن الإرهاب باق ما بقيت الأسباب التي تغذيه قائمة.¹

كما أفضت الثورات العربية إلى تدهور قوة ومؤسسات الدول في المنطقة؛ حيث اتخذت هذه الأخيرة شكل الدولة المتفككة *Disintegrating State*² التي يسود فيها البعد الإثني والقبلي الذي يعيق أي تحول سليم نحو بناء الدولة الوطنية، وشكل الدولة الضعيفة *Weakened State*³ التي تفشل في الاحتكار المشروع للعنف بمفهومه الفيبييري، كما اتخذت شكل الدولة الخائبة أو المخيبة *Disappointing State*⁴ وهي الدولة التي تخيب آمال شعبها على مستوى الاستجابة لانتظاراته على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها، ومثال ذلك بعض الأنظمة العربية التي خيبت تطلعات شعوبها من خلال ما أحدثته من إصلاحات دستورية شكلية ليس إلا.⁵ ولا شك أن هذه التحديات الجديدة أضحت تشكل بالفعل تهديدا ما انفكت تتزايد حدته على مستقبل الأمن والاستقرار السياسي لدول المنطقة في الآونة الأخيرة.

وبالإضافة إلى التداعيات الأمنية والسياسية للربيع العربي، نجمت عن هذا الأخير أيضا نتائج اقتصادية كان لها وقع سلبي على النشاط الاقتصادي لدول المنطقة

¹ Richard Barrett, *the Islamic State*, Soufan Group, November 2014, pp.11-12.

² Voir: Eberhard KIENL, *The Security Implications of the Arab Spring*, Geneva Center for Security Policy, GCSP Geneva Papers-Research Series, N°10, January 2013, pp.18-19.

³ نفس المرجع، ص. 20.

⁴ نفس المرجع، ص. 21.

⁵ نفس المرجع، ص. 22.

المغربية، التي انحدر نمو ناتجها المحلي من 4,2 في المائة سنة 2010 إلى 2,2 في المائة سنة 2011، وهي النسبة الأدنى خلال العشرية الأخيرة.¹ وفي الواقع فإن سوء الأحوال الاقتصادية قد ساهم ويساهم بشكل لا يستهان به في مضاعفة التحديات الأمنية وزيادة حدّة الأخطار التي كانت موجودة سابقا في المنطقة. وباستثناء ليبيا التي تتوفر على قدرات مالية تمكنها من الاستجابة لمتطلبات حياة السكان، فإن مصر وتونس تواجهان صعوبات كثيرة ومشكلات لا حصر لها على المستوى الاقتصادي. ورغم قيام أنظمة جديدة عقب الحراك الذي عرفته المنطقة العربية، فإنه لا يبدو في الأفق ما يبشر بحل مشكلات البطالة وبطء النمو وتزايد العجز في الميزانيات، وتزايد معدلات الإنفاق، وانخفاض الإيرادات وغير ذلك، وهو الأمر الذي دفع بكل من مصر وتونس إلى الاستدانة من الخارج، وأضاع على ليبيا فرص الاستفادة من عشرات المليارات من الدولارات في تحقيق الإعمار والتنمية.² ولا شك أن انهيار النظام الأمني العام في تونس ومصر وغيرهما من بلدان ما بعد-الثورة، سيُعيد الطريق أكثر أمام المنافسة الإقليمية بين المغرب والجزائر، وسيجعل من احتمال تطور الصراع السياسي بين البلدين إلى صدام أمرا قائما.³

بعد إلقاء نظرة على العوامل الدولية والإقليمية التي تؤثر في دينامية التسلح في الدول المغربية، سوف نسلط الضوء في الفصل الموالي على السياسات العسكرية لهذه الأخيرة مع التركيز على قدراتها التسليحية.

¹ Oliver MASETTI, Kevin KORNER, Magdalena FORSTER, Jacob FRIEDMAN, *Two Years of Arab Spring: Where Are We Now? What's Next?*, Deutsche Bank, DB Research, January 25, 2013, p.6

² يوسف محمد الصواني، "التحديات الأمنية للربيع العربي: من إصلاح المؤسسات إلى مقاربة جديدة للأمن"، مرجع سابق، ص.27.

³ Rasmus Alenius BOSERUP, Luis MARTINEZ and Ulla HOLM, *Algeria after the Revolts Regime Endurance in a Time of Contention and Regional Insecurity*, Danish Institute for International Studies, DIIS Report 2014, p.49.

الفصل الثاني: السياسات الدفاعية والتسليحية للدول المغربية

إن السياسة الدفاعية لدولة ما هي ذلك المخطط الشامل لكل ما يتعلق بوظيفة جهاز الدفاع الوطني، انطلاقاً من إدراكات وتصورات معينة لمصادر الأخطار الخارجية التي يعتقد أنها تهدد فعليا أو ضمنيا أمن وسلامة البلاد. وكل سياسة دفاع تتكون من أربع عناصر أساسية هي: افتراض وجود عدو عسكري، وأداة عسكرية، واستراتيجية عسكرية، بالإضافة إلى المجال الاستراتيجي الذي يتكون من التراب الوطني والمناطق التي تعتبر ذات صبغة حيوية بالنسبة للأمن القومي للدولة.¹

إن العقيدة العسكرية للجيش المغربي تركز بالأساس على مبدأ الدفاع عن سيادة الدولة ووحدتها الترابية، وبذلك فهي تتأسس على دعائم ومبادئ الواقعية الدفاعية، بحيث لا يسعى الجيش إلى تعظيم قوته أكثر مما يسعى إلى الحفاظ على مستوى هذه القوة حتى يتسنى له ردع أي اعتداء من طرف دول الجوار المعادي. كما أن القوات المسلحة الجزائرية تتبنى بدورها عقيدة الدفاع وإن كانت سياساتها الأمنية تحكمها نزعة عسكرية جلية وتؤمن بالسلاح كأهم ركيزة من ركائز القوة الوطنية للدولة.

وللتوسع أكثر في هذا الموضوع سنخصص (المبحث الأول) لإلقاء نبذة عن الجيوش المغربية وقدراتها العسكرية، بينما سندرس في (المبحث الثاني) السياسات العسكرية الداخلية والخارجية لكل من المغرب والجزائر.

¹ Pour clarifier un peu le terme "Défense", on peut citer les définitions suivantes : Pour Pac.Henri, «La Défense Nationale peut être définie comme le processus par lequel l'ensemble des moyens matériels, psychologiques et politiques dont dispose un pays sont coordonnés pour assurer en permanence et contre toutes les formes d'agression la sécurité du territoire» voir : H. Pac, **Le Système Stratégique International**, PUF, coll "Que sais-je", paris, 1997, p.34. Dans le même ordre d'idée, Maurice Megret soutient que la défense constitue «la totalité de la politique de l'Etat, considérée en vue de sa sauvegarde», voir : M. Megret, **La Défense Nationale**, Centre de Sciences Politiques de l'Institut Juridique de Nice, paris, 1998, p.147. Selon Charles Philippe David, «La politique de défense découle de la définition des objectifs nationaux des capacités militaires et diplomatiques dont un Etat se dote afin de remplir le rôle qu'il s'assigne sur la scène internationale » voir : C. P. David, **La guerre et la paix : approches contemporaines de la sécurité et de la stratégie**, Presses de Sciences Po, 2000, p.28... Ces définitions sont cités dans : Brahim SAIDY, "La Politique de Défense Marocaine : Articulation de l'Interne et de l'Externe", *Maghreb-Machrek*, N 202, Hiver 2009-2010. pp.115-131.

المبحث الأول : الجيوش المغاربية وقدراتها العسكرية

في إطار مقارنة موضوع سباق التسلح الجزائري-المغربي، وبعد معالجة العوامل التي تغذي هذه الظاهرة فيما تقدّم من صفحات هذه الأطروحة، سنتطرق في هذا المبحث للجيوش المغاربية من خلال استحضار واقعها الراهن وقدراتها العسكرية، حيث سنسلط الضوء في البداية على القوات المسلحة المغربية والجزائرية، نشأتها وتطورها وعددها، والمهام المنوطة بمختلف وحداتها البرية والجوية والبحرية. كما سنتناول في ذات السياق الجهود المبذولة من طرف الدولتين في إطار سعيهما نحو تحديث وتأهيل جيشيهما خلال السنوات القليلة الماضية.

ولرصد تطور الموازنات الدفاعية في هذه الدول، سندرس ما ينفقه ويخصه كل بلد من البلدين المعنيين لاقتناء السلاح وتعزيز ترسانته ومعدّاته القتالية، كما سنقف كذلك عند الواردات العسكرية والجهات التي يُستورد منها وحرص كل طرف على تنويع مصادر الحصول على الأسلحة.

وللتوسع في ذلك سنقسّم هذا المبحث إلى شقين، سنلقي لمحة على القوات المسلحة المغاربية في (المطلب الأول)، ثم سنتطرق لاتجاهات الإنفاق العسكري في دول المنطقة ووارداتها من الأسلحة في (المطلب الثاني).

المطلب الأول: نبذة عن الجيوش المغربية

سنلقي نظرة عامة على الجيش المغربي، تكوينه، وخصائصه، وتحديث وحداته (الفرع الأول)، ثم سنقف بعد ذلك عند الجيش الجزائري وإشكالية تأهيله (الفرع الثاني).

الفرع الأول: الجيش المغربي

سننتقل إلى القوات المسلحة الملكية (أولاً)، ثم سنتحدث، بشيء من التفصيل والتحليل، على تحديث وتأهيل وحداتها بعد ذلك (ثانياً).

أولاً: القوات المسلحة المغربية

تم تأسيس القوات المسلحة الملكية مباشرة بعد استقلال المغرب. وقد شكلت المغربية المجندين في الجيشين الفرنسي والاسباني من جهة، وجزء مهم من ضباط جيش التحرير المغربي من جهة ثانية، النواة الصلبة للقوات المغربية.¹

وتعتبر القوات المسلحة الملكية،² التي تم إنشائها في 14 ماي 1956 الجيش المحترف الوحيد في المنطقة المغربية، ولقد بلغ عدد الجيش المغربي سنة 2010 مائة وثمانية وتسعين ألف جندي. ويضم القوات البرية (175 000)، والبحرية الملكية ما

¹ Anthony H. CORDESMAN, *A Tragedy of Arms: Military and Security Developments in the Maghreb*, Praeger Publishers, United states of America, 2002, pp.88-89.

² On peut résumer les Décrets et Dahir relatifs aux Forces Armées Royales et aux Administrations de la Défense Nationale comme suit : "Dahir relatif à la création des Forces Armées Royales du 26 Juin 1956 complété par le Dahir du 08 septembre 1956 ; Organisation du pays en cas de guerre (décret royal du 05 septembre 1938) ; Organisation de la défense du Royaume (décret du 05 septembre 1967) ; la création de l'administration de la défense nationale en date du 21 aout 1979 en remplacement du Ministère de la Défense Nationale par Dahir du 15 aout 1972 ; création du Conseil Supérieur de la Défense Nationale le 02 novembre 1974 ; création de la Direction générale des études et de la ducumentation au sein de l'administration de la Défense Nationale par Dahir du 12janvier 1973, enfin, il faut signaler que L'administration de la défense nationale fut organisée par d'autres Décrets Royaux en date du 13 janvier 1983 et du 18 décembre 1989,.. " voir : Abdelhak El Merini, *L'Armée marocaine à travers l'histoire*, Dar Nachr Al Maarifa, Rabat-Maroc, 2014, pp.415-416.

يقدّر ب(7.800) والقوات الجوية الملكية (13.000) والحرس الملكي (23.000) والدرك الملكي (3.000)، علاوة على جيش احتياطي يقدر ب150 ألف¹ وإلى جانب ذلك، تقوم القوات شبه العسكرية والقوات المساعدة، التي يبلغ عددها 30.000 والتي تخضع لوصاية وزارة الداخلية، بمهمة دعم القوات المسلحة الملكية. وحسب تقرير 2015 الذي يصدره "المعهد الأمريكي Global Fire Power" المتخصص في الشؤون العسكرية، فإن القوات المسلحة الملكية تعتبر رابع القوى العسكرية العربية، بعد كل من مصر والجزائر والمملكة العربية السعودية. كما يحتل الجيش المغربي حسب ذات المعهد المرتبة 49 من أصل 109 جيش في العالم، بعدما كان مصنفا في المرتبة 65 على الصعيد الدولي في تقرير سنة 2014. ويعزى هذا التطور إلى الجهود الجبارة التي تبذلها الدولة المغربية على مستوى تجهيز وتحديث قواتها المسلحة بالمعدات العسكرية المتطورة وكذا بالموارد البشرية المؤهلة، بشكل يتلاءم مع الاحتياجات والتحديات الأمنية للألفية².

وتعتبر البحرية المغربية قوة كبيرة نسبيا في المنطقة³، وإن كان من الصعب أن ترقى إلى مستوى قوة بحرية متوسطة أو أطلسية⁴. ومن الشائع أن قدراتها الحربية محدودة، إذ ليس في استطاعتها أن تواجه البحرية الإسبانية، كما أن أية مواجهة لها مع البحرية الجزائرية سوف تعترضها صعوبات كبيرة وكثيرة⁵. وعموما، يمكن القول أن المغرب لا يملك تلك القوة البحرية المتطورة Blue-water navy التي تؤهلها لتلعب دورا ما في المحيط

¹ Said HADAD, *Des armées maghrébines appelées à se renforcer*, Institut de Relations Internationales et Stratégiques- Observatoire des Mutations Politiques dans le Monde Arabe, Février 2013, p.3.

² Global Fire Power, *2015 World Military Strength Rankings*, 2015 Report.

³ يملك المغرب 6 فرقاطات، وهي فرقاطة محمد السادس 701 من نوع "فريم"، وفرقاطة محمد الخامس 611 من نوع "فلوريال"، وفرقاطة الحسن الثاني 612 من نوع "فلوريال"، وفرقاطة طارق بن زياد 613 من نوع "سيغما"، وفرقاطة السلطان مولاي إسماعيل 614 من نوع سيغما، ثم فرقاطة علال بن عبد الله 615 من نوع سيغما.

⁴ Anthony H. CORDESMAN & Aram NERGUIZIAN, *The North African Military Balance: Force Developments and Regional Challenges*, Center for Strategic International Studies (CSIS), December 7, 2010, p.55.

⁵ Anthony H. CORDESMAN, *A Tragedy of Arms: Military and Security Developments in the Maghreb*, op. cit., p.97.

الأطلسي أو لتراقب مدخل البحر الأبيض المتوسط، إذ يبدو أنها مؤهلة فقط للدفاع عن المناطق الشاطئية. أما القوات الجوية فبالرغم من تأثرها بتبعات اللاستقرار السياسي الذي شهده المغرب أوائل السبعينيات وكذا المشاكل التي تخبطت فيها أثناء حربها ضد "جبهة البوليساريو"، فإنها تمكنت تدريجيا من حل وتجاوز هذه المشاكل التي واجهتها، كما اكتسبت مهارات كبيرة في استعمال بعض طائراتها الحربية.¹

ولقد تم تقسيم بنية القوات المسلحة بالمغرب إلى ثلاث مناطق رئيسية :

- قيادة الشمال: وهي القيادة التي تتكلف بمهمة الدفاع الوطني في المنطقة المتوسطية، حيث مايزال احتلال إسبانيا لسبتة ومليلية قائما.
- قيادة الجنوب: وهي القيادة التي تتواجد في المنطقة الجنوبية للدفاع عن الصحراء المغربية.
- قيادة الشرق: وهي القيادة التي تسهر على حماية الأمن الحدودي على مستوى الحدود المغربية-الجزائرية.²

ومن بين أهم خصائص تنظيم الجيش المغربي كونه جيش تربطه تبعية مطلقة للملك، إذ ينص ظهير 25 يونيو 1956 المؤسس للقوات المسلحة الملكية في فصله الأول على "أن توضع هذه القوات تحت سلطته المباشرة"³، وذلك لأن الجيش تحكمه علاقة ولاء تام لجلالته. و يظهر ذلك أولا من الإسم الذي يحمله، فهو لا يحمل إسم "القوات المسلحة المغربية" أو "الجيش الوطني المغربي" بل يعرف رسميا باسم "القوات

¹ Anthony H. CORDESMAN, *A Tragedy of Arms: Military and Security Developments in the Maghreb*, op. cit., p.98.

² Brahim SAIDY, *La Politique de Défense Marocaine : Articulation de l'Interne et de l'Externe*, op. cit., pp.123-124.

³ Voir le premier article du *Dahir n°1-56-138 du 16 Kaada 1375 (25 juin 1956) portant création des Forces Armées Royales*, publié dans : Bulletin Officiel N°2282, du 20 juillet 1956, p.765.

المسلحة الملكية".¹ وهناك ظهائر رسمية أخرى تنص على ولاء العسكريين للملك من بينها ظهير 27 ماي 1958، الذي ينص في فصله 28 على أن "ضباط القوات الملكية المسلحة يدينون بالولاء شخصيا لجلالتنا ويقسمون أماننا بالإخلاص في أداء واجبهم لخدمتنا وخدمة الوطن". من هنا يتبين أن الجيش هو الأداة العسكرية لحماية النظام المغربي الذي يجد سنده وعضده في القوات المسلحة. وفي هذا الإطار، صرح المرحوم الحسن الثاني بعد توليه العرش سنة 1961 بالقول "أنا لا أحكم والسيف في اليد، ولكن أحكم والسيف بجانبني... هكذا سنظهر أننا لسنا ضعفاء".²

أما الخاصية الأخرى التي يتميز بها الجيش المغربي هي أنه جيش غير ميسس. ففي الخطاب الذي ألقى في 3 يوليوز 1956 بمناسبة استقبال بعض رؤساء جيش التحرير وانضمامهم إلى القوات المسلحة الملكية، شدّد محمد الخامس على ضرورة انتفاء أي خلاف في الرأي داخل المؤسسة العسكرية مؤكدا على أنه "ليس من المعقول إطلاقا نشوب ذلك الخلاف في صفوف الجيش ما دام أن هدف الجيش هو مصلحة الوطن والملك ومهمته تكمن في خدمتهما".³ وهذا ما أعاد التأكيد عليه في خطاب آخر ألقى في 4 يوليوز 1958، بالقول "إن أكبر عون على أداء مهمته والنهوض بالأعباء العظيمة التي يطلب منه النهوض بها بقاؤه بمعزل عن الميدان السياسي وإقباله موحدا على خدمة المصلحة الوطنية العليا كما هو شأن الجيوش المنظمة الراقية". وبدوره، أكد الملك الحسن الثاني، عندما كان وليا للعهد في الذكرى الأولى لتأسيس القوات المسلحة الملكية، على أن "الحياد السياسي يجب أن يكون عقيدة للأخلاق العسكرية، ولا ينبغي أن يكون الجيش قاضيا أو حكما سياسيا".⁴ إجمالا، يمكن القول بأن الحرص على

¹ سعيد الصديقي، "تطور الجيش المغربي: عهدان ونهج واحد"، مركز الجزيرة للدراسات، 23 مارس 2015.

² Rachid EL HOUDIGUI, *La Politique Etrangère du Maroc sous le règne de Hassan II : Acteurs, enjeux et processus décisionnels*, Ed. L'Harmattan, Paris, 2003, p.43.

³ محمد شقير، *المؤسسة العسكرية بالمغرب: من القبيلة إلى العصرية*، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2008. ص.135.

⁴ سعيد الصديقي، "تطور الجيش المغربي: عهدان ونهج واحد"، مرجع سابق.

عدم تسييس الجيش المغربي قد أدى إلى تدعيم الطابع التقنوقراطي لهذه المؤسسة وإحجام أعضائها عن موالاة الأحزاب السياسية. فالطابع السياسي الوحيد الذي يمكن أن يتصف به الجيش يستمد أساساً من تعلقه بالعرش المغربي،¹ والانصياع التام لأوامره العسكرية.

وتتتمتع المؤسسة العسكرية منذ إنشائها بشرعية كبيرة ترجع بالأساس إلى عمقها التاريخي ووظيفتها في الدفاع عن المؤسسة الملكية والحدود الوطنية. ورغم أن القوات المسلحة الملكية قد ارتبطت تأسيسها باسترجاع المغرب لاستقلاله وسيادته، فإن المؤسسة العسكرية تبقى متجذرة في التاريخ السياسي المغربي. فالجيش قد ارتبط بنشأة الدولة وتطورها منذ ما قبل الفتح الإسلامي للمغرب وبقي ملازماً لها في مختلف مراحلها. فمن خلاله حافظت الأسر الحاكمة على استقلال البلاد وتمكنت من الدفاع عن حدوده الإقليمية، وبفضله استطاعت أن تتكون امبراطوريات امتدت إلى جنوب أوروبا وكذا شمال ووسط إفريقيا.² كما أن المؤسسة العسكرية هي الأداة الأساسية في الدفاع عن المؤسسة الملكية وحمايتها من كل التهديدات الداخلية والخارجية التي تحدق بها؛ فسلطات الحماية لم تستطع أن تملّي شروطها على السلطان المولى عبد الحفيظ وتوقيع معاهدة الحماية إلا بعدما انهارت المؤسسة العسكرية وتهاوت أمام الضربات المتتالية للجيش الفرنسي والاسبانية منذ حرب إيسلي وحرب تطوان.³ وتستمد هذه المؤسسة شرعيتها كذلك من كونها تعتبر الحامية للحدود الوطنية؛ فإذا كان الدستور ينص على أن الملك يعتبر الضامن للحدود الوطنية، فإن الجيش هو أدواته الرئيسية للدفاع عن حوزة البلاد، فتواجده على التخوم ومراقبته لمختلف ربوع التراب الوطني سواء على الصعيد البري أو البحري أو الجوي يؤكد الأهمية القصوى لهذه المؤسسة الوطنية.

¹ محمد شقير، المؤسسة العسكرية بالمغرب: من القبيلة إلى العصرية، مرجع سابق، ص. 145.

² نفس المرجع، ص. 146.

³ نفس المرجع، ص. 148.

وتستفيد القوات المسلحة المغربية من تكوين مهني مهم؛ فبالإضافة إلى الكلية العسكرية الملكية بمكناس، تتوفر على عدة مدارس ومراكز التكوين والتدريب المهنية في المجال العسكري،¹ كما يستفيد أفراد الجيش أيضا من دورات تدريبية في كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية.² وقد راكم الجيش المغربي تجربة مهمة واحترافية عالية خلال حرب الصحراء المغربية، الشيء الذي أكسبه على نحو كبير المواصفات الحديثة للجيش الأوروبية.³

ثانيا: تحديث الجيش المغربي

بعد التوتر الذي عرفته العلاقات المغربية-الاسبانية إثر إقدام إسبانيا على إعادة احتلال جزيرة ليلي في يوليوز 2002 من جهة، وكرد فعل على التجهيزات العسكرية المتطورة التي حصل عليها الجيش الجزائري من جهة أخرى، أطلقت القوات المسلحة المغربية برنامجا طموحا لتحديث أسلحتها ومعداتها الدفاعية. فعلى مستوى القوات الجوية، تمكن المغرب، وفي إطار "مشروع ASTRAC"، من تطوير 27 طائرة حربية من نوع إف1 تايجر، وهذا ما منح قيمة إضافية حقيقية للمقاتلات المغربية، من خلال تزودها ولأول مرة في تاريخها بقدرات قتالية جوية نوعية BVR،⁴ تسمح لها بمواجهة الخصوم باستخدام صواريخ جو-جو بعيدة المدى وضرب أهداف خارج نطاق الرؤية.⁵

¹ نذكر من بين هذه المدارس والمراكز ما يلي :

Académie Royale Militaire (Méknes) ; Ecole Royale du Service de Santé Militaire (Rabat) ; Centre d'Instruction Service Social des FAR (Rabat) ; Ecole Royale Militaire Lalla Meriem (Rabat) ; Ecole Royale Navale (Casablanca) ; Centre d'Instruction d'Artillerie des Forces Armées Royales (Fes) ; Ecole Royale de Cavalerie (Agadir) ...etc.

² Emilio Sanchez de ROJAS DIAZ, "Riesgos y Amenazas a La Seguridad y Defensa en el Maghreb", in : *Analisis y Evaluacion de la Estabilidad del Maghreb*, Monografias 133, Escuela de Altos Estudios de la Defensa, Ministerio de Defensa, mayo 2013, p.132.

³ Mustapha TOSSA, «Les Militaires dans le jeu politique au Maghreb»- Entretien avec Jean-Francois Daguzan, Maroc Hebdo International, n°343, 30 october, 1998, p. 23.

⁴ **BVR**, ça veut dire : Beyond Visual Range (au delà de la portée visuelle) désigne un type de combat aérien dans lequel les adversaires s'affrontent au delà de la portée visuelle, par missiles air-air à longue portée.

⁵ *Pour une Nouvelle Stratégie de Défense Intégrée du Maroc*, un document présenté par l'équipe de www.far-maroc.on.ma, sans date de publication, p.14.

كما عملت المجموعة الصناعية الفرنسية "THALES" على تزويد الجيش الجوي المغربي بمعدات متطورة تتيح له تبادل المعلومات التكتيكية بين مختلف وحداته،¹ وبأحدث نظم التدابير المضادة وبالأخص أجهزة الحماية الذاتية من نوع "PAJ-FA" التي تهدف إلى حماية المقاتلين ضدّ ضربات الصواريخ أرض-جو أو جو-جو.

وبالإضافة إلى ذلك، قامت القوات الجوية أيضا بتطوير مقاتلة "ميراج إف5" من خلال تزويدها بأحدث الرادارات وأجهزة التحذير وأنظمة الحرب الالكترونية. كما قامت بتطوير طائرات التدريب "ALPHA JET" عبر تحديثها بأجهزة الاتصالات والحماية المناسبة، وتجهيز عدد مهم من المروحيات بأجهزة الملاحة والحماية الذاتية الحديثة. كما عمل المغرب مؤخرا على اقتناء المروحيات الأمريكية المحاربة من طراز "شينوك" التي تضم ثلاث مروحيات للنقل العسكري، مرفقة بتجهيزات ومعدات تقنية متطورة.²

وبعد فشل صفقة اقتناء مقاتلة "رافال" الفرنسية بين المغرب وفرنسا، أو بالأحرى بعد عدول المغرب عن إتمام هذه الصفقة وإلغائها بسبب عدم التنسيق بين لجنة التسليح التابعة للجيش الفرنسي وشركة "داسو" المتخصصة في تصنيع هذا الطراز من الطائرات؛ أقدم هذا الأخير، وبعد عرض من الولايات المتحدة الأمريكية، على اقتناء أزيد من عشرين مقاتلة أمريكية من نوع إف 16، التي تسلم 4 منها سنة 2011. وتعتبر إف 16 حاليا عماد القوات الجوية الملكية لما تتسم به من مواصفات تقنية وتكنولوجية متطورة، تتجسد، بالأساس، في تعدد استخداماتها ووظائفها، ونمطيتها، وقابليتها للتطوير بالشكل الذي يستجيب للاحتياجات الراهنة والمستقبلية للقوات الجوية المغربية.³ وكما جاء في عقد الصفقة، فإن هذه المقاتلة المتطورة تسمح بتحديث الترسانة الجوية وتدعيم حاجيات الدفاع الجوي للمغرب بالاضافة إلى دعم التقارب العملياتي مع الولايات المتحدة الأمريكية و غيرها من بلدان حلف شمال الأطلسي. لكن رغم ذلك، فليس من شأن هذا

¹ Pour une Nouvelle Stratégie de Défense Intégrée du Maroc, op. cit., p.14.

² Voir: Morocco-CH 47D CHINOOK Helicopters, Defence Security Cooperation Agency (DSCA), News Release, Washington, October 26, 2009, p.30.

³ Pour une Nouvelle Stratégie de Defense Intégrée du Maroc, op. cit., p.17.

السلاح أن يخل بالتوازن العسكري في المنطقة.¹

بيد أنه، وبالنظر إلى ما تمتلكه القوات الجوية لدول الجوار وخاصة الجزائرية منها والاسبانية من قدرات حربية حديثة ومتقدمة، يمكن القول أن المغرب مازالت تواجهه على مستوى الدفاع الجوي تحديات وتهديدات لا يستهان بها من طرف خصومه في الساحة الإقليمية والجهوية؛ فالجزائر تمتلك مقاتلة "سوخوي-30" وكذا طائرة "ميغ - 29" التي تعتبر من أحدث الطائرات الروسية ومنافس قوي ل "إف-16" الأمريكية، وتتملك قدرات عملياتية فائقة وخطيرة. وخلال السنوات الأخيرة، أقدمت الجارة الشرقية للمغرب على اقتناء أول مقاتلة تفوق جوي من النوع "الثقيل" في المنطقة، "إس إي-300"، والتي تتميز بقابليتها لحمل 12 صاروخا مقابل 6 فقط بالنسبة للطائرة "إف-16"، كما تتميز بسرعتها الفائقة التي تصل إلى أكثر من 2000 كيلومتر في الساعة دون الحاجة إلى التوقف للتزود بالوقود أثناء الطيران.² وحتى على المستوى الكمي، فإن الترسانة القتالية الجوية للجزائر تفوق، حسب بعض المصادر، مثيلتها المغربية؛ فالجارة الشرقية تمتلك 51 مروحية عسكرية و113 طائرة مقاتلة من بينها 35 من نوع "ميغ - 29"، في حين يمتلك المغرب 19 مروحية و74 طائرة حربية من بينها 24 من نوع "إف-16".³ ومن جهة الشمال، يبقى التحدي جديا أيضا، خاصة وأن القوات الجوية الإسبانية تمتلك طائرة اليوروفايتر 2000 التي هي مقاتلة متعددة المهام ومزودة بأنظمة طيران متقدمة، وتتمتع بقدرة عالية على المناورة، وبإمكانها أن تحد، من الناحية العملية، من القدرات القتالية ل "إف-16"، وبالتالي تهديد القوات المسلحة المغربية.⁴

¹ Voir: Morocco F16C/D Block 50/52 Aircraft Support Equipment, Weapons, *Defense Security Cooperation Agency (DSCA), News Release, Washington, September 9, 2009, p.30.*

² *Pour une Nouvelle Stratégie de Défense Intégrée du Maroc, op. cit., p.18.*

³ Marco RENSMA, *Morocco strengthens its military muscles*, MEYS Emerging Markets Research, 19 May 2015, p.3.

⁴ *Pour une nouvelle stratégie de défense intégrée du Maroc, op. cit., p.19.*

يتضح من خلال ما أوردناه أعلاه، أن المغرب قد سعى، منذ صعود جلالة الملك محمد السادس إلى الحكم، إلى تجهيز وتقوية قدرات الطيران العسكري بأحدث الأسلحة والمعدات الدفاعية، إلا أنه، وفي سياق سباق التسلح القائم في المنطقة المغربية وغرب المتوسط عموماً، تبقى القوات الملكية الجوية في حاجة إلى برنامج تحديث ممتد في الزمن يتمشى وما يتطلبه منطق التوازنات العسكرية في المنطقة من جهة، وبسائر ما أمكن التقدم الحاصل على مستوى التقنية العسكرية والتكنولوجيا الحربية في العالم من جهة أخرى.

وعلى مستوى القوات البحرية، عمل المغرب على توسيع أسطولها البحري بهدف تعزيز مهمة مراقبة معبر جبل طارق وكذا المنطقة الاقتصادية الخالصة. مع ذلك، فإن البحرية الملكية المغربية مازالت تعرف خصائصاً في الغواصات والصناعة البحرية المحلية، كما تعرف أيضاً نقصاً على مستوى التدابير المضادة للألغام.¹ ولم يقتن المغرب سوى فرقاطات محدودة، مثل الفريم "FREMM"² التي تعد السفينة الحربية الأكبر التي يمتلكها هذا الأخير. وحسب مركز الدراسات الاستراتيجية للقوات البحرية التابع للجيش الفرنسي (CESM)، فإن اقتناء المغرب لهذه السفينة يأتي في إطار تنافسه مع الجزائر من جهة، كما يأتي في سياق سعي هذا الأخير نحو تقوية موقعه كحليف مهم للقوى الغربية،³ وتعزيز حضوره العسكري-الاستراتيجي في المضيق خاصة وغرب المتوسط بصفة عامة. ويشار إلى أن "الفريم" تتمتع بقدرات هجومية عالية بفضل تسليحها المتنوع والقوي الذي يتناسب مع دورها كفرقاطة متعددة المهام ومضادة للغواصات، والتي تعتبر من بين السفن الأكثر تطوراً على المستوى التقني في السوق العالمية. كما وقع المغرب مؤخراً على عقد لشراء ثلاث سفن حربية من نوع "SIGMA". وفي كل

¹ Bob NUGENT & Josh COHEN, *Mediterranean Dialogue Navies: Examination of the regions challenges*, AMI in the News, Navy Profile, 2013, p.74.

² Etienne Liffan, *Rivalité navale entre maroc et algerie*, *Revue Défense Nationale*, N°114, Paris, 2012, p.3.

³ Voir : *The Naval Forces of Maghreb*, Centre D'Etudes Stratégiques de la Marine, Brèves Marines, N°184, November 2015.

الأحوال، تبقى طلبات المغرب لتجهيز قواته البحرية محدودة، ولا ترقى إلى مستوى التعادل مع قدرات ونفوذ القوات البحرية المسلحة الاسبانية والبريطانية في حوض البحر الأبيض المتوسط. وإذا كانت الجزائر تشكل تهديدا بریا-جويا بالأساس للمغرب، فإن الأسطول المهم من الغواصات الحربية الذي تمتلكه، قد يشكل بدوره تهديدا جديا لمصالح المغرب، في الشرق كما في الشمال.¹ وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن المغرب قد باشر مؤخرا محادثات مع روسيا لاقتناء بعض الغواصات الحربية، التي سيعزز بها أسطوله البحري، خاصة وأن الغواصات الروسية هاته تتميز بفعالية كبيرة وجودة عالية، وتصنف ضمن الغواصات المتقدمة في العالم.

أما بالنسبة للقوات البرية، فقد عمل المغرب على تجديد الأسلحة والمعدات التي كانت موجودة، خاصة وأن الجزء الأكبر من الآليات والمدربات العسكرية قد تضرر كثيرا بعد المعارك الضارية التي خاضتها القوات المغربية ضد قوات "البوليساريو"، وأيضا نتيجة لتأثيرا الظروف الطبيعية الصعبة في المنطقة الصحراوية. وكانت آخر صفقة عقدها المغرب إلى حدود كتابة هذه الأسطر، هي صفقة دبابات "أبرامز" الأمريكية الشهيرة والتي تهتم 200 دبابة قتال رئيسية من طراز Abrams المعروفة بقدراتها الحربية الفائقة، وذلك في إطار برنامج المساعدات العسكرية الأمريكية.² ويشار إلى أن هذه الدبابات قد أثبتت فعاليتها في ساحات معارك تتوفر على تضاريس مشابهة للتضاريس المغربية.

وعموما، فإن القوات البرية المغربية التي تعدّ من بين أكبر الجيوش المغاربية بل والعربية عددا، قد أطلقت في السنوات الأخيرة خطة طويلة الأمد لتحديث مدرعاتها ومدافعها وكل تجهيزاتها العسكرية الأخرى التي تبقى في حاجة إلى تطوير مستمر كي تكون في مستوى مواجهة مختلف أنواع التهديدات والتحديات الأمنية المطروحة.³

¹ *Pour une Nouvelle Stratégie de Défense Intégrée du Maroc, op. cit., p.17.*

² *Kingdom of Morocco-MIAI Abrams-Tank Enhancement, Support and Equipment, Defense Security Cooperation Agency (DSCA), Washington, June 18 2012, p.30.*

³ Josef BAQUES, "La modernización del ejército de tierra de Marruecos : Datos e inferencias para una mirada estratégica", International Security Studies Group (Análisis GESI/7 , 2018), February 2018.

الفرع الثاني: الجيش الجزائري

سنلقي نظرة على القوات المسلحة الجزائرية (أولاً)، ثم سنتطرق بشيء من التفصيل والتحليل لرهان تحديثها وتأهيلها بعد ذلك (ثانياً).

أولاً: القوات المسلحة الجزائرية

يحتل الجيش الوطني الشعبي، الذي تأسس في 25 أكتوبر 1954 والذي يعتبر نفسه وريث جيش التحرير الوطني، مكانة محورية في النظام السياسي بالجزائر. وقد تعززت هذه المكانة أكثر منذ الانقلاب العسكري الذي قام به "الهوري بومديان" في يونيو 1965 ضد حكومة بن بلة.¹ وبعد أن عُين هذا الأخير رئيساً للمجلس الوطني للثورة أصبحت جبهة التحرير الوطني أداة في يد القوات المسلحة، التي ظلت إلى حدود اليوم هي السلطة الفعلية في البلاد،² وذلك لأن الجزائر ليست "دولة بجيش" بقدر ما هي "جيش بدولة".³

ولقد بلغ عدد القوات المسلحة الجزائرية سنة 2010 ما يقارب 147 000 فرد، بالإضافة إلى 150 ألف فرد احتياطي. ويتشكل الجيش الجزائري من قوات برية (127 ألف) وقوات جوية (14 ألف) وقوات بحرية (6 آلاف). أما القوات شبه العسكرية فتقدر بحوالي 187 ألف فرد.⁴ ولقد قسمت الحكومة الجزائرية البلاد في سنة 1984 إلى ست مناطق عسكرية رئيسية:

- الناحية العسكرية الأولى، التي توجد في شمال البلاد ببليدة في الجزائر العاصمة.

¹ Anthony H. CORDESMAN & Aram NERGUIZIAN, *The North African Military Balance: Force Developments and Regional Challenges*, op. cit., p.55.

² نفس المرجع، ص.48.

³ Anthony CORDESMAN, *The Military Balance in the Middle East*, Center for Strategic and International Studies (CSIS), Washington, D.C, 2004, pp.107-108.

⁴ Said HADAD, *Des armées maghrébines appelées à se renforcer*, op. cit., p.4.

- الناحية العسكرية الثانية، التي توجد بالقرب من الحدود الغربية مع المغرب بوهران.
- الناحية العسكرية الثالثة، التي تتمركز كذلك بغرب البلاد ببشار.
- الناحية العسكرية الرابعة، المتمركزة في جهة الشرق قبالة كل من ليبيا وتونس بورغلة.
- الناحية العسكرية الخامسة، المتمركزة كذلك في الشمال الشرقي بقسنطينة.
- الناحية العسكرية السادسة، الموجودة في جنوب البلاد بتمنراست.¹

وفي يونيو 2013، أعلنت السلطات العسكرية إحداث منطقة سابعة تتمركز في الحدود الجنوبية الشرقية.²

وما يجدر ذكره، في هذا السياق، هو أن الجزائر قامت في أعقاب الربيع العربي بمراجعة البنية الجغرافية لهذه القواعد من خلال استحداث منطقتين عسكريتين جديدتين: الأولى تابعة للمنطقة العسكرية الرابعة بورغلة التي تقوم فيها حقول نفط "حاسي مسعود" والتي شهدت في يونيو 2012 هجمات إرهابية على ثكنات الدرك، والثانية تابعة للمنطقة العسكرية السادسة بتمنراست التي تتواجد فيها قيادات ما يسمى بلجنة الأركان العملياتية المشتركة. وتبقى أهم المهام الموكولة لهاتين القاعدتين المستحدثتين هي السهر على مراقبة الحدود وكذا حقول الغاز والنفط من خلال أجهزة رادار إلكترونية متطورة.³

وإذا كانت مهام القوات البرية تتحصر في الدفاع عن الاقليم البري الوطني، فإن مهام القوات الجوية تنقسم إلى مهام عامة وأخرى خاصة. أما المهام العامة فتتمثل في الدفاع عن المجال الجوي الوطني، والمراقبة والحماية، والحرب الإلكترونية بالإضافة إلى

¹ Jean FRANCAIS DUGUZAN, *Le Dernier Rempart : Forces Armées Et Politiques de Defense au Maghreb*, op. cit., p.131.

² Laurence AIDA AMMOUR, *Evolution of Algerian Defence Policy*, Centre Français de Recherche sur le Renseignement, 2 September 2013, p.5.

³ نفس المرجع، ص. 6.

تقدير حجم التهديدات،¹ بينما تتمثل المهام الخاصة في ضمان التواجد العملياتي للقوات الجوية، والمساهمة في تحضير مخططات الدفاع مع أركان الجيش الوطني الشعبي وقيادات القوات الأخرى، والقيام بتدريب هذه القوات وتطويرها وتحديثها.²

وقد برزت القوات الجوية الجزائرية كقوة مسلحة حديثة نسبيا في أواسط السبعينات بعد المواجهة مع مثلتها المغربية في واقعة أمغالا. ويجدر الذكر أن هذه القوات منظمة على غرار النموذج الروسي وإن كانت مصر هي التي تدرّبها وباكستان هي التي تزودها بالريابنة والمشورة العسكرية. وتكمن مهمة القوات الجوية في الدفاع الجوي عن الجزائر ضد أي هجوم ما من طرف الدول المجاورة، وبناء على ذلك تتمركز أهم قواعدها في المناطق الحدودية مع المغرب (في بشار ووهران وتندوف) من جهة، والمناطق الحدودية مع ليبيا وخاصة في منطقة بسكرة، من جهة ثانية،³ بالإضافة طبعا إلى فروع لقواعد منتشرة في ربوع أخرى من البلاد.

وفي الواقع، لا تمتلك القوات الجوية الجزائرية أية خبرة قتالية مهمة، والتدريبات التي تقوم بها تبقى متواضعة وغير كافية، كما أن هذه القوات تبقى سيئة التنظيم وغير مؤهلة للقيام بعمليات الهجوم الواسعة النطاق ولا حتى بعمليات الدفاع الجوية. كما أن قدراتها على مستوى الحرب الالكترونية تظل غير فعالة، بل إنها تسير من السيء نحو الأسوء. ونظرا لرداءة مستوى الصيانة وللنقص الملحوظ في اليد المؤهلة، فإن بعض الطائرات الحربية تظل، من الناحية العملية، حبيسة مخازن الأسلحة.⁴ كما أن معظم صواريخ أرض-جو التي في حوزة الجيش تنتمي إلى تكنولوجيا السبعينيات، التي أصبحت اليوم

¹ بثينة عبد الغني، "القوات البرية فاعل أساسي في تأمين حدودنا"، مجلة الجيش (الجزائرية)، العدد2، نونبر 2012، ص.54.

² نفس المرجع، ص ص. 58-59.

³ Anthony H. CORDESMAN, *A Tragedy of Arms: Military and Security Developments in the Maghreb*, op. cit., p.155.

⁴ نفس المرجع، ص. 156.

بالية وتفتقر إلى أبسط المعايير والمواصفات التكنولوجية الحديثة.¹

وإذا كانت القوات البحرية الجزائرية تمتلك قوة عسكرية معتبرة وعددا مهما من السفن البحرية الحاملة للصواريخ المضادة ذات القدرات المعترف بها جهويا، فإن عددا من هذه السفن قد تجاوزه الزمن وأصبح غير مجهز بما فيه الكفاية. وعموما، تبقى القدرات العملياتية لهذه الأخيرة ودرجة استعدادها ونوعية تجهيزها ضعيفة، ولا تستطيع التصدي للضربات التي قد تأتي من السفن الحربية الغربية.² غير أنها سوف تتجاوز ذلك، إلى حد ما، بعد تنفيذ برنامج تحديث وحدات جيشها، كما سنرى ذلك لاحقا.

وفي الواقع، لم يراكم الجيش البري الجزائري أية تجربة قتالية مهمة ضد جيش نظامي آخر منذ الصدام العسكري الحدودي مع المغرب سنة 1963. كما أمسى هذا الأخير ميسا إلى حد كبير، ويستشري فيه الفساد على أعلى مستويات القيادة. وبات الجيش يستنزف طاقته في حلقة قضايا الأمن الداخلي أكثر مما يعمد إلى تطوير قدراته الحربية. والتدريبات التي يقوم بها الجيش يطبعها الجمود ويطغى عليها التكرار. كما أن أداء وفعالية العمليات والمناورات المشتركة تبقى ضعيفة، بل إن القيادات العليا، في حد ذاتها، تبقى مهزوزة بحكم ما تعرفه مختلف وحدات المؤسسة العسكرية من أعطاب واختلالات تنظيمية مركبة.³ ومن بين تجليات الأزمة التي تعترى الجيش كذلك التهافت على اقتناء أجيال جديدة من السلاح دون التمكن من معرفة واستيعاب كيفية اشتغالها، وبالتالي، العجز عن صيانتها واستعمالها أثناء التدريبات، وبالأحرى استخدامها عند مواجهة عسكرية ما ضد الجيوش النظامية الأخرى. ومن بين ما يضعف الجيش الجزائري أكثر كونه يُنظر إليه من قبل قيادته كقوة "شعبية" و "ثورية" و ليس كجيش

¹ Anthony H. Cordesman & Aram Nerguizian, *The North African Military Balance: Force Developments and Regional Challenges*, op. cit., p.33.

² Anthony H. CORDESMAN, *A Tragedy of Arms: Military and Security Developments in the Maghreb*, op. cit., p.158.

³ نفس المرجع، ص. 154.

بمواصفات وخصائص الجيوش الحديثة.¹ كما أن هذا الأخير الذي تركز فلسفته على قيم الوطنية والاشتراكية وإلى حد ما العلمانية، يرى أن الإسلام السياسي يمثل تهديدا جوهريا للجزائر،² الأمر الذي يفقده صفة المهنية والاحترافية، ويجعله، والحال هذه، أسير نزعة ايديولوجية ضيقة.

ورغم ما تستنزفه ميزانية الجيش من موارد كبيرة ومنذ عقود طويلة، فإن هذا الأخير لا يضطلع بدوره في حماية الأمن على الوجه المطلوب بقدر ما تقوم بهذا الدور في أغلب الأحيان القوات شبه العسكرية،³ وما إلى ذلك من المليشيات ومجموعات الدفاع الذاتي التي تم خلقها مع بداية التسعينات لمكافحة الظاهرة الارهابية.⁴ لكن بالرغم من الضعف الذي يعتريه، فإن الجيش الجزائري يبقى من الجيوش المهمة على مستوى المنطقة.⁵

ثانيا: تأهيل الجيش الجزائري

أولت الحكومة الجزائرية منذ استقلال البلاد عامة -ومع بداية الألفية الجديدة خاصة- أهمية خاصة لتحويل قواتها المسلحة إلى جيش محترف قائم على مبادئ التنظيم العسكرية الحديثة.⁶ و يجد برنامج تحديث القوات المسلحة الجزائرية خلفياته في عدة

¹ Anthony H. CORDESMAN, *A Tragedy of Arms: Military and Security Developments in the Maghreb*, op. cit., p.154.

² Florence GAUB, *Arab armies: agents of change? Before and after 2011*, EU Institute for Security Studies, Chaillot Papers N°131, March 2014, p.34.

³ Anthony H. CORDESMAN, *A Tragedy of Arms: Military and Security Developments in the Maghreb*, op. cit., p.155.

⁴ Carlos Jesus ECHEVERRIA, *The Algerian Armed Forces: National And International Challenges*, op. cit., p.11.

⁵ Fernanda FARIA et Alvaro VASCONCELOS, *La sécurité dans le nord de l'Afrique : equivoques et réalités*, Institut d'Etudes de Sécurité, Cahier de Chaillot n°25, septembre 1996, p.30.

⁶ William B. QUANDT, *Algerian Military Development: The Professionalization of a Guerrilla Army*, Rand, California, 1992, p.3.

اعتبارات، منها:

- التأثير القوي للمؤسسة العسكرية في الشؤون السياسية للبلاد.
- محاربة الجماعات الأصولية المسلحة.
- التنافس الإقليمي بين المغرب والجزائر.¹

ومن أجل تحقيق المهام المنوطة بهذه القوات، وفي إطار تنفيذ "برنامج تحديث الجيش الوطني الشعبي"، قامت القوات البرية بإدخال مجموعة من التقنيات العسكرية المتطورة ونظم التسلح الحديثة وغيرها من الوسائل التكنولوجية الحديثة، لتقوية قدرات الوحدات القتالية وتطوير أدائها أثناء المعارك البرية.² كما دفعت التحديات الجديدة والتزام الجيش بمسار الحوار مع حلف شمال الأطلسي ومبادرة "5+5" وكذا التعاون مع الجيوش الأجنبية، قيادة القوات الجوية إلى إعادة النظر في جهازها التكويني من أجل تكيف أفضل مع متطلبات البيئة الجديدة.³ وفي نفس السياق، حققت القوات البحرية الجزائرية قفزة نوعية بتنفيذها لتمرين ثنائية ومتعددة الجنسيات، وسعيها لإقامة عدة علاقات تعاون وشراكة مع قوات بحرية أجنبية.⁴

وسعيها منها نحو تجديد أسطولها البحري الذي تعود معظم تجهيزاته إلى سنوات الثمانينات، عمدت الجزائر منذ عام 2006 إلى اقتناء غواصات حديثة ومتطورة تسمح بالقيام بعمليات في أعالي البحار وردع أي هجوم من طرف القوات البحرية الأخرى.⁵ وفي هذا الإطار أيضا، تم تجديد آليات الأسطول البحري، السوفيتية الأصل، بفرقاطات و سفن حربية جديدة، أوروبية و صينية الصنع، ومروحيات بحرية، التي من

¹ SIPRI Yearbook (2009), *Armement, Disarmement and International Security*, Stockholm International Peace Research Institute, 2009, p.560.

² *L'Armée Nationale Populaire: Histoire et Mémoire du Cinquantenaire*, EL DJEICH, Juillet 2012, p.71.

³ نفس المرجع، ص.75.

⁴ نفس المرجع، ص.80.

⁵ Etienne LIFFRAN, *Rivalité navale entre maroc et algerie*, op. cit., p.3.

شأنها أن تضيف المزيد من الفعالية للقوات البحرية الجزائرية.¹

وتعتبر الفرقاطتان "ميكو 200" اللتان تم اقتناءهما من ألمانيا في مارس 2012 وفرقاطة إف 22 الصينية، أهم ما تم تدعيم به القوات البحرية في إطار برنامج التحديث والعصرنة. وعلى جانب آخر، عمدت القوات البحرية إلى اقتناء سفينة من طراز LPD المتخصصة في الإغاثة في حالات الكوارث والتي عوضت سفينة Polnocny التي تعود إلى الفترة السوفيتية. كما يجدر الذكر أن القوات البحرية الجزائرية ما فتئت تعمل على تمديد الخدمة العملياتية الافتراضية لمخزونها الواسع من الأسلحة البحرية السوفيتية، وبفضل برنامج تمديد فترة الخدمة للسفن والغواصات التي تمتلكها الجزائر حاليا سوف تتضاف على الأقل ما بين 10 إلى 30 سنة من الخدمة العملياتية لهذه الأخيرة. كما شمل برنامج التحديث أيضا الغواصات البحرية التي تم الحصول عليها في الحقبة السوفيتية، مثل غواصة "الحاج مبارك" وغواصة "الحاج سليمان".²

ويمكن القول، إجمالا، أن الجزائر أصبحت في ظرف زمني قياسي قوة بحرية مهمة إلى درجة أن مركز الدراسات الاستراتيجية للقوات البحرية التابع للجيش الفرنسي يرى أن البحرية الجزائرية أضحت تماثل القوات البحرية الإيطالية والإسبانية، بل وحتى الألمانية.³ وإذا كان المغرب يعتبر أن التسليح البحري للبحارة الشرقية يهدد التوازن العسكري القائم في المنطقة المغاربية، فإن الجزائر ترى أن تسليحها هذا يأتي في إطار التصدي للتبعات الأمنية للثورة الليبية، خاصة فيما يتعلق بالتخوفات المرتبطة بتنامي الهجرة والاتجار في المخدرات، وكذا التصدي للهجمات المحتملة ضد ناقلات البترول والسفن المدنية للجزائر. وحسب ذات المركز المذكور أعلاه، فإن البحرية الجزائرية احتلت

¹ Bob NUGENT & Josh COHEN, *Mediterranean Dialogue Navies: Examination of the regions challenges*, op. cit., p.70.

² نفس المرجع.

³ Voir *The Naval Forces of Maghreb*, Centre D'Etudes Stratégiques de la Marine, Brèves Marines, N°184, November 2015.

المرتبة 34th عالميا على مستوى الأساطيل البحرية الحربية في سنة 2014، في حين احتل المغرب الرتبة 40th، بينما تبوأّت البحرية التونسية في نفس السنة المرتبة 61th.¹

وعلى مستوى الدفاع الجوي، تسعى الجزائر، منذ سنة 2014، إلى اقتناء صواريخ "إس-400" التي تعتبر أكثر الصواريخ أرض-جو تطورا في العالم،² حيث يعد هذا الجيل الجديد والمتطور من صواريخ الاعتراض الروسية قادر على التصدي لجميع أنواع الطائرات الحربية، بما في ذلك طائرة الشبح الأمريكية الشهيرة بكون الرادارات لا ترصدها. كما تتصف منظومة الصواريخ "إس-400" (خلافا لسابقتها إس-300) بقدرتها على تدمير كافة أنواع الأهداف الجوية، بما فيها الصواريخ الممجنحة التي تحلق بمحاذاة سطح الأرض، وكذا اعتراض وتدمير صاروخ "كروز" الأمريكي الشهير، والطائرات صغيرة الحجم دون طيار، بل وتستطيع تدمير حتى رؤوس الصواريخ الباليستية بسرعة تبلغ 5000 متر في الثانية. ويؤكد الخبراء بأنه ليس بمقدور أي سلاح آخر القيام بذلك، لحد اليوم. ونظرا لهذه المواصفات الفذة والخصائص الفريدة التي تتمتع بها منظومة "إس-400"، يمكن القول أن الجزائر، بعد حصولها على هذه الصواريخ الروسية المتطورة ستخل، مرة أخرى، بالتوازنات العسكرية في المنطقة، وستدفع، بالتالي، الدول المغاربية، وبالخصوص جارتها الغربية، إلى زيادة إنفاقها الدفاعي ووارداتها العسكرية هي الأخرى، علما أن الجزائر تعد الدولة العربية الوحيدة التي تمتلك ثمان منظومات "إس-300" التي تسلمتها عام 2011، في إطار تحديث ترسانتها الحربية الجوية.

لكن رغم سعي الجزائر إلى تأهيل وتحديث جيشها بأسلحة متطورة ومعدات حربية مزودة بأنظمة تكنولوجية عالية ومتقدمة، فإنها لم تصل بعد إلى امتلاك جيش احترافي

¹Voir : *The Naval Forces of Maghreb*, Centre D'Etudes Stratégiques de la Marine, Brèves Marines, N°184, November 2015.

² Khidr ALI, «L'Algérie se dote du nec plus ultra de la défense anti-aérienne, le S400 », 21 Aout 2014, <<http://www.algerie1.com/actualite/lalgerie-se-dote-du-nec-plus-ultra-de-la-defense-anti-aerienne-le-s400/>>, (visité le : 21 Aout, 2015).

بقدر ما تقوم فيها فقط "مؤسسة سياسية مسلحة"¹، وذلك لأن احترافية الجيوش لا تقتضي تزويدها وتجهيزها بالأسلحة الحديثة فحسب، بقدر ما تستلزم أيضا وأساسا اشتغال مؤسسة الجيش في إطار ثقافة سياسية ديمقراطية في البلاد. وهذه الثقافة، كما يرى "صامويل فينر" في كتابه «الرجل على ظهر الحصان: دور الجيش في السياسة»²، لا تقوم إلا بقيام توافق مجتمعي مدني واضح على تداول السلطة السياسية واعتراف بقدر واسع من السيادة الشعبية. لكن الجيش الجزائري، على العكس من ذلك، لم يأت من أجل الدفاع عن مشروع المجتمع بقدر ما جاء ليضع حدودا للمجتمع المدني حتى يظل هو المصدر الوحيد للسلطة.³ ومن بين أهم المبادئ التي تتبني عليها الجيوش الاحترافية، بالإضافة إلى ضرورة قيام ثقافة سياسية ديمقراطية، نجد مبدأ الولاء للدولة أو الأمة؛ فكما يرى "زولتمان براني" في كتاب «الجندي والدولة المتغيرة»⁴، الصادر سنة 2012، فإنه بدون الحياد التام في علاقة المؤسسة العسكرية بإزاء مختلف مكونات النسق السياسي للدولة، لن يتأتى الدفع بعملية التحول الديمقراطي إلى الأمام، وذلك لكون تدخل الجيش في السياسة لا يخلو من مخاطر الانقلاب العسكري وزعزعة الاستقرار وتهديد السير العادي للمؤسسات الحكومية في البلاد.⁵

وإذا نظرنا إلى علاقة الجيش بالنظام السياسي الجزائري لوجدنا أن العسكريين هم الذين يتحكمون في زمام السلطة السياسية؛ فقد شكل "بومدين" مجلسا للثورة، وعلق الدستور، وحل المجلس الوطني، وأعطى للعسكر صلاحيات السلطات العليا التنفيذية منها والتشريعية والقضائية، ونتيجة ذلك، كان الحكم تسلطيا ولا شعبيا في ظل غياب معارضة

¹ Yassine BELKAMEL, *Military Regimes, Political Power and Human Rights Violations in Postcolonial Algeria*, PhD Thesis, University of Waikato, New Zealand, 2014, p.144.

² Samuel E. FINER, *The Man on Horseback: The Role of the Military in Politics*, NJ: Transactions Publishers, New Brunswick, 2002.

³ Lahouari ADDI, *L'Algérie et la Démocratie : Pouvoir et Crise du politique dans l'Algérie Contemporaine*, La Découverte, Paris, 1994, pp.53-54.

⁴ Zoltman BARANY, *The Soldier and the Changing State*, Princeton University Press, Princeton, 2012, p.46.

⁵ نفس المرجع.

سياسية فعلية وفعالة لنظام الحكم القائم. وقد استمر هذا النظام مغلقا وفاقدًا للمشروعية التي تبرره، وما إن كادت أول انتخابات تعددية أن تضع حدا له بعد الإصلاحات التي أقرها دستور 1989 حتى تدخل الجيش وبرز من جديد كسلطة ظاهرة هذه المرة، ليستمر في إدارة الحكم التسلطي واحتكار السلطة.¹ هكذا، تمثل إشكالية تسييس العسكر وعسكرة السياسة عائقا كبيرا في وجه دعم المسار المتعثر نحو الاحترافية لدى المؤسسة العسكرية الجزائرية، شأنه في ذلك شأن معظم الجيوش الإفريقية.²

ومن جهته، وضع "صامويل هنتغتون" في كتابه «الجندي والدولة» ثلاثة معايير يجب أن تتوفر وتجتمع في جيش ما حتى يرقى إلى مصاف الجيوش المحترفة أو الاحترافية؛ أول هذه المعايير الخبرة، وثانيها المسؤولية، وثالثها ما يسميه بالرابطة المهنية.³ وعلى ضوء هذه المعايير وغيرها يصعب إضفاء صفة "الاحترافية" على الجيش الجزائري، خاصة وأن مبدأ المسؤولية يقتضي حماية المجتمع وليس ارتكاب جرائم في حقه، ويقتضي أيضا محاسبة جنيرالات الجيش وضباطه على ما يقترفونه من تجاوزات وانتهاكات وليس حمايتهم بترسانة من القوانين مثل ما جسدت ذلك سياسة «المصالحة الوطنية»، التي لم تعمل إلا على تعزيز مكانة بل وهيمنة الجيش في المجتمع، بعد أن وفر قانون الوئام المدني نوعا من الحصانة لعدد واسع من الضباط وأفراد الأمن الذين ارتكبوا انتهاكات عديدة أثناء الحرب الأهلية التي شهدتها البلاد.⁴

¹ محمد حليم، ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر: الأسباب والآثار والإصلاح، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011، ص.128.

² Emile OUEDRAOGO, *Advancing Military Professionalism in Africa*, the Africa Center for Strategic Studies, ACSS, Washington, July 2014, pp.18-20.

³ نفس المرجع، ص.22.

⁴ Laurence AIDA AMMOUR, *The Algerian Foreign Policy on Western Sahara*, Bordeaux Institute for Political Sciences, 2013, p.8.

كما أن الجيش المحترف، حسب المعايير التي أوردناها أعلاه، لا بد أن يكون محكوماً بالرابطة المهنية كما يسميها "هنتغتون"، بما يعنيه ذلك من التحلي بالروح المهنية ومحاربة ثقافة الربع العسكري التي ما انفكت تستحكم وتستشري في المؤسسة العسكرية للجارة الشرقية. فكما سنرى لاحقاً في الفرع الذي يتعلق بالفساد المالي والسياسي للجيش، مازال كبار الضباط والجنيرالات يتعاملون مع صفقات التسلح كمورد مالي للإغتناء غير المشروع، حيث يتلقون خدمات وعمولات مالية خيالية على حساب جودة الأسلحة والحاجة الفعلية للبلاد.

إجمالاً، يمكن القول أن الجيش الجزائري يعيش مرحلة ما قبل-الاحترافية، ولذا فالجزائر، كما صرح بذلك الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، "مازالت تتطلع إلى بناء جيش مهني ومحترف"¹.

¹ Yassine BELKAMEL, *Military Regimes, Political power and Human Rights Violations in Postcolonial Algeria*, op. cit., p.143.

المطلب الثاني: اتجاهات الإنفاق العسكري في دول المنطقة

يخصص المغرب اعتمادات مالية كبيرة للتسلح (الفرع الأول)، كما ترصد الجزائر ميزانيات ضخمة لتجهيز وتطوير قواتها المسلحة (الفرع الثاني).

الفرع الأول: الإنفاق العسكري في المغرب

يشهد الإنفاق العسكري في المغرب ارتفاعا كبيرا (أولا)، كما تعرف وارداته من الأسلحة نموا ملحوظا (ثانيا).

أولا: نمو الإنفاق العسكري في المغرب

يعتبر المغرب قوة عسكرية مهمة في منطقة شمال إفريقيا بالرغم من كون قدراته تقل عن تلك التي تملكها الجزائر.¹ وإذا كان من الصعب تحديد حجم الإنفاق العسكري المغربي بالنظر لعدم كفاية ودقة البيانات الرسمية، فإن بعض التقارير الحديثة تشير إلى أن هذا الأخير يخصص ما بين 3% إلى 4% من الناتج الوطني الإجمالي لنفقاته العسكرية، وما بين 11% إلى 13% من حجم النفقات الحكومية العامة.²

ومن خلال تصفح وتفحص التقارير والأبحاث التي تصدرها المراكز الاستراتيجية الدولية المهمة بالشؤون العسكرية والتسلح الدولي يتبين أن المنطقة المغاربية، وبالخصوص المغرب والجزائر، قد خصصت ميزانيات هائلة لاقتناء الأسلحة التقليدية وتطوير مقدراتها ونظمها الدفاعية، سواء إبان أو بعد فترة الحرب الباردة. فخلال حرب الصحراء أنفق المغرب حوالي 4 مليار دولار على الأسلحة والتجهيزات العسكرية التي حصل عليها من فرنسا. وفي نفس الفترة أنفق ما يفوق عن 750 مليون دولار من أجل الحصول على معدات عسكرية متطورة من الولايات المتحدة الأمريكية. وجدير بالذكر أن

¹ Anthony H. Cordesman and Aram Nerguizian, *The North African Military Balance: Force Developments and Regional Challenges*, op. cit., p.55.

² نفس المرجع، ص.47.

ما حصل عليه المغرب من طرف هذه الأخيرة شكل نسبة مهمة من إجمالي المساعدات العسكرية الأجنبية للمغرب في تلك الفترة.¹

كما أنفق أيضا خلال تلك الحرب ما مقداره واحد مليار دولار على بقية العتاد العسكري الذي استورده من الدول الأخرى المصنعة للسلاح، وعلى رأسها الصين وجنوب إفريقيا وبعض الدول الأوروبية.² وعموما، فقد ساهمت مجموع هذه الصفقات العسكرية التي أبرمها المغرب آنذاك في تقوية القوات المسلحة المغربية والتأثير الإيجابي على مسار قضية الصحراء المغربية،³ إلا أنها في المقابل قد أثرت سلبا على التنمية الإقتصادية والإجتماعية والاجتماعية فضلا عن رفعها لعبء المديونية الخارجية.

غير أنه بعد انتهاء الحرب الباردة، أخذ معدل الإنفاق العسكري بالمغرب يعرف انخفاضا ملحوظا بفعل بروز جملة من التحولات السياسية والاستراتيجية التي شهدتها المنطقة، وعلى رأسها توقيع اتفاق وقف إطلاق النار بين المغرب و"جبهة البوليساريو" في إطار مخطط السلام الذي أعدته الأمم المتحدة،⁴ ولذلك لم تتفق المملكة طيلة السنوات الخمس التي تلت ذلك الاتفاق سوى مئات ملايين (دولار) معدودة على منظومته الدفاعية.⁵

لكن رغم انحدار معدلات التسلح في تلك الفترة، فإنها ستعود إلى نفس المستوى الذي كانت عليه في البداية وذلك منذ 1995، بعد أن بلغت في تلك السنة ما يقارب مليار

¹ Yahia ZOUBIR and William QUANDIT, *North Africa Transition: State, Society and Economic Transformation in the 1990s*, op. cit., p.214.

² *The Military Balance, The annual assessment of the military capabilities and defence economies*, International Institute for Strategic Studies, (IISS), London, 1987-1988, p.107.

³ *The Military Balance, the annual assessment of the military capabilities and defence economies*, (IISS), London, 2012, p.107.

⁴ Yahia ZOUBIR and William QUANDIT, *North Africa Transition: State, Society and Economic Transformation in the 1990s*, op. cit., p.218.

⁵ Voir: U.S Arms Control and Disarmament Agency, *World Military Experience and Arms Transfers*, 1988, pp.96-111.

ونصف دولار. وفي الفترة الفاصلة بين 1996 و 2004 استأثرت منطقة شمال إفريقيا بنسبة 45 في المائة من واردات السلاح إلى القارة الإفريقية، وهي الواردات التي استحوذ

الإنفاق العسكري في المغرب ما بين 2008 و 2018

(مليون دولار أمريكي)



Source :

[SIPRI 2018/sipri-military-expenditure-database-2008-2018](https://www.sipri.org/databases/military-expenditure-database-2008-2018) (visité le: 15/07/2018)

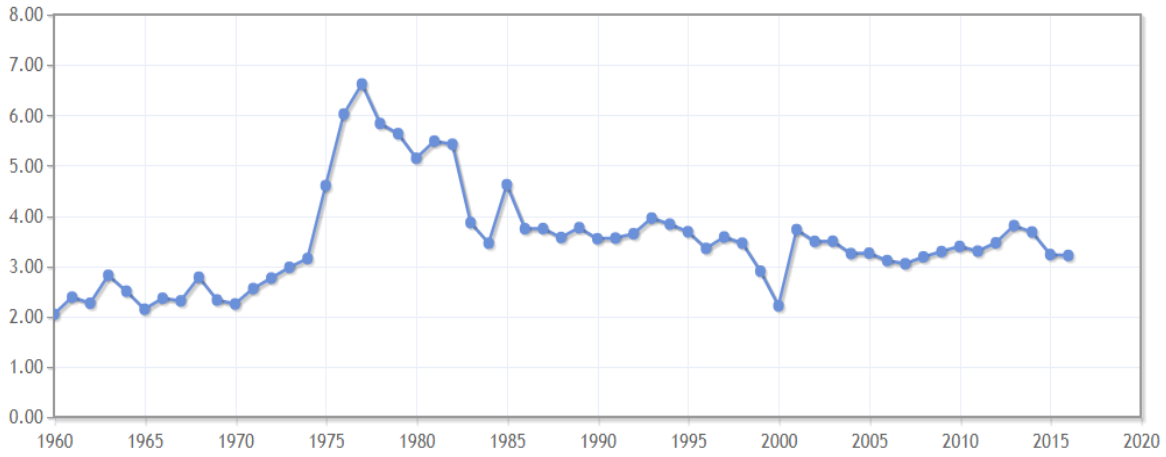
المغرب بمفرده على حصة كبيرة منها.¹ ومنذ سنة 2005 بدأ الإنفاق العسكري يرتفع من جديد، حيث بلغ سنة 2010 حوالي ثلاثة ملايين دولار، كما هو واضح في المبيان أعلاه. وبعد أن ضاعفت الجزائر إنفاقها العسكري عقب أحداث 11 شتنبر الإرهابية، قرر المغرب، الذي يرفض أية هيمنة للجزائر على المنطقة، رفع ميزانية تسلحه التي لم تمثل سوى نصف إنفاق جارتها الشرقية.² ولقد ارتفعت نفقاته العسكرية بعد ذلك بشكل ملحوظ، حيث وصلت إلى 3 ملايين و 612 مليون دولار سنة 2013، وانخفضت بشكل طفيف في السنوات اللاحقة، حيث بلغت سنة 2017 ثلاثة ملايين و 420 مليون دولار.

¹Luc MANPAEY, *Depenses militaires, productions et transferts d'armes*, Rapport du GRIP, 2006, p.3.

² نفس المرجع، ص.10.

وكرر فعل على التسلح المفرط Surarmement الذي ما فتئت تعرفه الجزائر منذ بداية الألفية الجديدة، سعى المغرب -الذي يرفض أي إخلال بالتوازن العسكري في المنطقة- إلى التزود بتكنولوجيا عسكرية متطورة وذلك بفضل دعمه من طرف المملكة السعودية.¹ وكما هو الحال بالنسبة لجارته الشرقية، فإن الإنفاق العسكري في المغرب بات يمثل نسبا مهمة من الناتج المحلي للبلد، فقد شكل في سنة 1977 ما يقارب (7%)؛

الإنفاق العسكري في المغرب (% من إجمالي الناتج المحلي)



Source:

<http://www.indexmundi.com/facts/morocco/military-expenditure> (visité le: 25/07/2018)

وفي 1987 (3,75%)؛ وفي 1997 (3,58%)؛ وفي 2007 (3,05%)؛ بينما بلغ في سنة 2016 (3,21%)، حسب المعطيات الواردة في المبيان أعلاه.

¹ Fanny LULZ, *Une Décennie de Frénésie Militaire : Dépenses Militaires au Moyen Orient Et en Afrique du Nord*, Groupe de Recherche D'Information Sur La Paix Et La Sécurité, Note d'Analyse du GRIP, 26 Février 2013, p.13.

سباق التسلح وآثاره على الأمن والتنمية في المنطقة المغربية

إن الميزانية المرصودة لقطاع الدفاع في المغرب تفوق الميزانيات المخصصة للقطاعات

توزيع الاعتمادات على بعض القطاعات الوزارية حسب الفصول فيما يتعلق بنفقات التسيير

الخاصة بالميزانية العامة (سنة 2015، بالدرهم)

الإعتمادات لسنة 2015	القطاعات الوزارية أو المؤسسات	الفصول
2 208 569 000	وزارة الاقتصاد والمالية	
378 490 000	- الموظفون والأعوان.....	1.2.1.1.0.13.000
	- المعدات والنفقات المختلفة.....	1.2.1.2.0. 13.000
183 340 000	وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية	
284 550 000	- الموظفون والأعوان.....	1.2.1.1.0.31.000
	- المعدات والنفقات المختلفة.....	1.2.1.2.0. 31.000
39 809 423 000	وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني	
4 42 369 000	- الموظفون والأعوان.....	1.2.1.1.0.10.000
	- المعدات والنفقات المختلفة.....	1.2.1.2.0.10.000
5 384 535 000	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	
2 840 000 000	- الموظفون والأعوان.....	1.2.1.1.0.11.000
	- المعدات والنفقات المختلفة.....	1.2.1.2.0.11.000
22 221 301 000	إدارة الدفاع الوطني	
5 375 010 000	- الموظفون والأعوان.....	1.2.1.1.0.34.000
	- المعدات والنفقات المختلفة.....	1.2.1.2.0.34.000
7 441 876 000	وزارة الصحة	
4 154 500 000	- الموظفون والأعوان.....	1.2.1.1.0.12.000
	- المعدات والنفقات المختلفة.....	1.2.1.2.0.12.000
178 461 000	وزارة السكنى وسياسة المدينة	
73 941 000	- الموظفون والأعوان.....	1.2.1.1.0.30.000
	- المعدات والنفقات المختلفة.....	1.2.1.2.0.30.000

المصدر:

المملكة المغربية، الجريدة الرسمية، النشرة العامة، العدد 6320، السنة الثالثة بعد المائة، 2 ربيع الأول 1436، الرباط،
24 دجنبر 2014، الصفحة. 8695.

الأخرى ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي، كما تبين الوثيقة المالية التي أوردناها أعلاه؛

إذ بلغ الإنفاق على المعدات والتجهيزات العسكرية أكثر من 5 مليون درهم برسم سنة 2015، وهو الاعتماد الذي يفوق اعتمادات كل من قطاع التعليم والصحة والسكن والتشغيل، ليس فقط في الميزانية السنوية المذكورة وإنما في جل السنوات المالية للمملكة. وإلى جانب ذلك، فقد شهد الإنفاق على موظفي إدارة الدفاع من جنيرالات وضباط وجنود وغيرهم ارتفاعا سنويا ملحوظا، بعد أن تضاعف أكثر من مرة ما بين سنة 2010 و 2015. ولعل ما يفسر هذا الإرتفاع الكبير هو الأجور الضخمة التي تتلقاها الشخصيات العسكرية الرفيعة في البلاد.¹

ثانيا: الواردات العسكرية المغربية

نظرا لعدم قيام صناعة عسكرية وطنية في البلاد يعتمد المغرب بشكل شبه كلي على استيراد الأسلحة من الخارج لتجهيز وتحديث قواته المسلحة. فقد تطورت مقتنياته العسكرية بشكل كبير خلال العشرين سنة الماضية، فما بين سنتي 1995 و 2004 اقتنى ما يقدر ب 726 مليون دولار من السلاح. وما بين 2005 و 2015 تضاعف هذا الحجم مرات ليصل 3,4 مليار دولار، ليصبح المغرب بذلك واحدا من أهم البلدان التي شهدت ارتفاعا قياسيا في وارداتها العسكرية خلال هذه الفترة، وصار يصنف اليوم ضمن الدول الأكبر استيرادا للسلاح في العالم.²

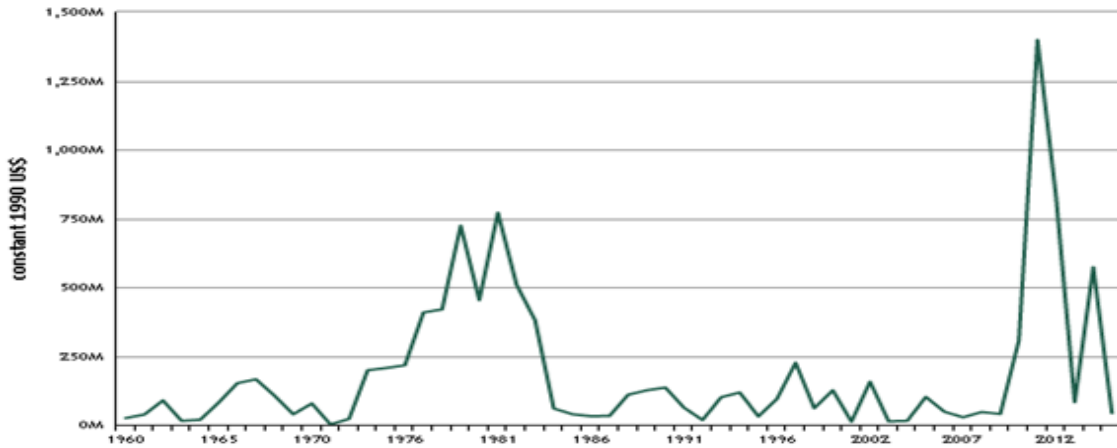
وعموما، فقط شهدت الواردات العسكرية في المغرب تطورا تراوح بين الارتفاع والانخفاض وذلك حسب الظروف السياسية والأمنية، الداخلية والخارجية، التي مرت وتمر بها البلاد. فعلى عكس الظروف العادية التي ينخفض فيها حجم السلاح الذي يستورد من الخارج، فإن تفاقم التوتر والاضطراب في البيئة الإقليمية المحيطة بالمملكة غالبا ما يدفع الجيش لرفع وارداته وحاجياته من الأسلحة، وهذا ما يوضحه بشكل جلي الرسم الذي أوردناه في الصفحة المقابلة. فمن خلاله يتضح أن واردات المغرب بدأت في

¹ Marco RENSMA, *Morocco Strengthen Its Military Muscles*, op. cit., p.5.

² نفس المرجع.

الارتفاع منذ سنة 1971 وهي السنة التي تزامنت مع أحداث محاولتي انقلاب الصخيرات في 10 يوليوز 1971 الذي لعب فيه الكولونيل "محمد عبابو" الدور الرئيسي، وانقلاب القنيطرة في 16 غشت 1972 الذي تورط فيه الجنرال "أوفقيير" والذي كان آنذاك وزيرا للدفاع ورئيسا للقيادة العامة للقوات المسلحة الملكية. فبعد أن كانت قيمة هذه الواردات تتحدد فقط في مليون دولار فقد بلغت 198 مليون دولار في سنة 1974، لتصل إلى 408 مليون دولار سنة 1977، ثم 723 مليون دولار في سنة 1979، لتبلغ في سنة 1981 ذروتها بعد أن وصلت 770 مليون دولار. وستنخفض هذه القيمة لاحقا لتصل إلى 62 مليون دولار عام 1991، وهي السنة التي تزامنت مع إعلان وقف إطلاق النار بين طرفي نزاع الصحراء، المملكة المغربية وجبهة البوليساريو الانفصالية. ولقد ارتفعت

تطور الواردات العسكرية المغربية (ما بين سنتي 1960 إلى 2015)



Source :

World Development Indicators (WDI), July 2016 (visité le: 29/07/2018)

أيضاً قيمة هذه الواردات في سنة 2003 بعد أن لجأ المغرب إلى اقتناء المزيد من العتاد الحربي، الذي يجد تفسيره، علاوة على اعتبارات ومتطلبات الأمن الخارجي للدولة، في ظهور جماعة «السلفية الجهادية» و«الهجرة والتكفير» والاعتداءات الإرهابية التي كانت

الدار البيضاء مسرحاً لها سنة 2003، والتفكيك المستمر للعديد من الخلايا الإرهابية، هذا بالإضافة إلى انخراط المغرب في الجبهة العالمية لمحاربة الإرهاب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

ومع بداية سنة 2010 بدأت هذه القيمة في الارتفاع من جديد لتبلغ أعلى مستوياتها على الإطلاق بعد أن وصلت ما قيمته مليار و398 مليون دولار في سنة 2011، سيما بعد اندلاع حركات احتجاجية ضخمة في بعض البلدان العربية، متأثرة بالثورة التونسية التي أدت إلى الإطاحة بعدة أنظمة في المنطقة.

وحسب الإحصائيات الحديثة التي قام بها معهد «سيبري» فإن واردات المغرب مثلت 18,1 في المائة من مجموع حجم الأسلحة المصدرة نحو شمال إفريقيا ما بين سنتي 2003 و2013.¹ وقد انتقل المغرب من المرتبة^e 69 إلى المرتبة^e 12 في قائمة المستوردين الكبار للسلاح في العالم، وذلك بعد أن تزايد حجم وارداته بنسبة 1460 في المائة.² ولكونه لا تقوم فيه صناعة عسكرية محلية، فإن المغرب تربطه علاقة تبعية للولايات المتحدة الأمريكية والبلدان الأوروبية في مجال التزود بالأسلحة، كما أنه يستفيد من دعم مالي سخي لبرامج تسلحه من قبل الدول الخليجية وبالخصوص من المملكة السعودية والإمارات العربية المتحدة.³ إلا أن المغرب وانسجاماً مع التوجه الجديد للسياسية الخارجية المغربية الرامي إلى توسيع العلاقات وتنويع الشراكات مع القوى الإقليمية والدولية دأب مؤخراً على الإنفتاح على أسواق جديدة للسلاح، وذلك سعياً منه لتخفيف حدة التبعية لهذه الدولة أو تلك من الدول التي يقوم فيه الإنتاج العسكري والصناعة الحربية.

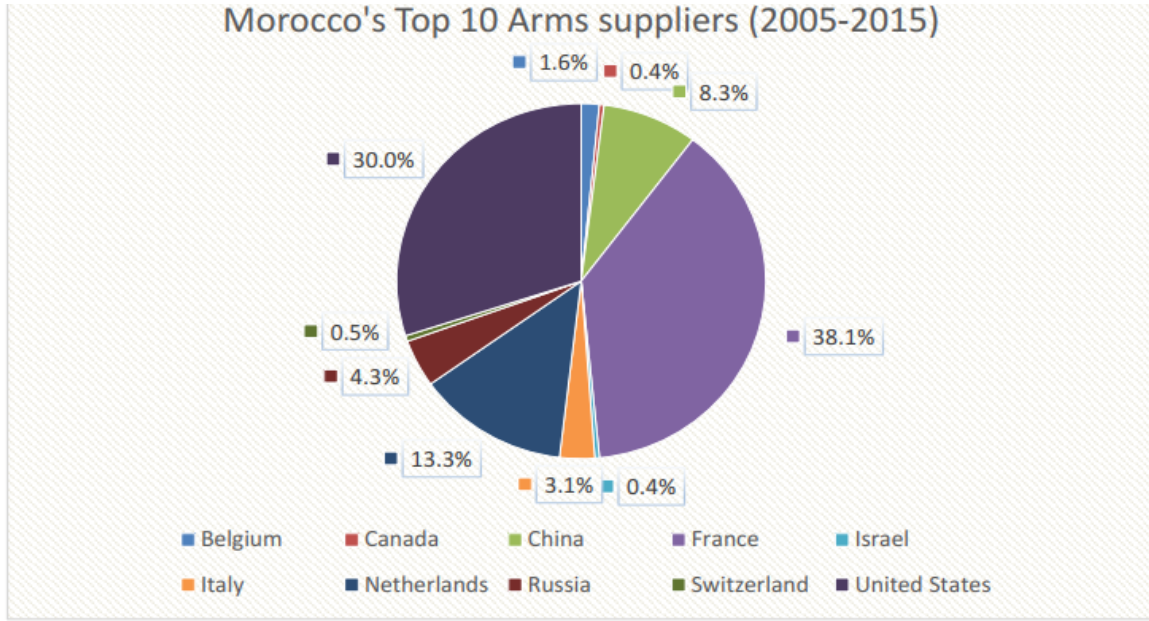
¹ Simon Pierre BOULANGER MARTEL, *Transferts d'armes vers l'Afrique du nord : entre intérêts économiques et impératifs sécuritaires*, op. cit., p.3.

² Paul HOLTOM, Mark BROMLEY, Pieter D. WEZEMAN & Siemon T. WEZEMAN, *Trends in International Arms Transfers*, 2012, SIPRI Fact Sheet, Stockholm International Peace Research Institute, mars 2013, p.4.

³ Brahim SAIDY, "La Politique de Défense Marocaine : Articulation de l'Interne et de l'Externe", op. cit., p.123

ومن خلال الرسم الذي أوردناه أسفله، يتبين أن فرنسا تستأثر بحصة الأسد من إجمالي صادرات السلاح التي وردت إلى المغرب ما بين 2005 و2015، حيث مثلت وارداته العسكرية من فرنسا 38,1% بالمئة، بينما احتلت صادرات الولايات المتحدة الأمريكية في نفس السنة 30 بالمئة، وهولاندا 13,3%، والصين 8,3%، وروسيا 4,3%، تليها إيطاليا بنسبة 3,1%، ثم بلجيكا بنسبة 1,6% بالمئة، وما تبقى يُوزع على كل من كندا وسويسرا وأوكرانيا. وعموما فقد شهدت واردات المغرب العسكرية خلال هذه الفترة ارتفاعا كبيرا لكن، مع ذلك، تبقى وارداته هاته أقل من مثيلتها الجزائرية.¹

أهم مزودي المغرب بالسلاح ما بين 2005 و2015



Source:

<http://armstrade.sipri.org/page/values.php>. (visité le: 31/07/2018)

وإذا كان معظم ما يرد من أسلحة إلى المغرب مصدره أمريكا وأوروبا، فإنه، أي المغرب، وبعد أن قرر تنويع شركاءه في الآونة الأخيرة وإبرامه لاتفاق مع كل من روسيا

¹Aude FLEURANT, Sam Perlo-FREEMAN, Pieter WEZEMAN & Siemon WEZEMAN, *Trends in International Arms Transfers*, Stockholm International Peace Research Institute, SIPRI Fact Sheet, 2015, p.4

الاتحادية بشأن الحماية المتبادلة للمعلومات المصنفة في الميدان العسكري التقني، وكذا اتفاق مع الصين بشأن التعاون في مجالات العلوم والتكنولوجيا والصناعات العسكرية، سيعزز قواته المسلحة أيضا بأسلحة حربية روسية وصينية، وستدخل هاتان الدولتان في منافسة مباشرة مع الدول الغربية حول أسواق السلاح المغاربية المحلية، وسيسخر الكل جميع الوسائل المتاحة للاستحواذ على حصة الأسد من السلاح الذي يحصل عليه المغرب وغيره من جيرانه، حتى يتأتى لها، أي للدول المنتجة والمصدرة للسلاح، توسيع إمكانيات النفوذ والتأثير أكثر في القارة الإفريقية عموما وإقليم شمال إفريقيا بصفة خاصة. وذلك لأن بيع السلاح يبقى أداة في يد السياسة الخارجية للدول المصدرة للتأثير على الدولة المستوردة.¹

إن الأسلحة المقتناة يمكن أن تساهم في تمتين أمن الدول المستوردة، لكن في المقابل يمكن لها أن تغذي التوترات الإقليمية، وعليه، فإن تصدير الأسلحة إلى المغرب والجزائر من شأنه أن يقوي قدرات البلدين لمواجهة المخاطر الأمنية عبر الوطنية، لكن يمكن له أيضا أن يساهم في تغذية التوتر بينهما،² خاصة في ظل قيام خلافات حادة بين الطرفين على مختلف المستويات والأصعدة.

¹ Simon Pierre BOULANGER MARTEL, *Transferts d'armes vers l'Afrique du nord : entre intérêts économiques et impératifs sécuritaires*, op. cit., p.15.

² نفس المرجع، ص. 19.

الفرع الثاني: الإنفاق العسكري في الجزائر

يشهد الإنفاق العسكري في الجزائر ارتفاعا كبيرا (أولا)، كما تعرف وارداتها من الأسلحة نموا ملحوظا (ثانيا).

أولا : تعاضم الانفاق العسكري الجزائري

منذ حرب الرمال (1963) ومعارك أمغالا (1975) وما أفرزته من حقائق سياسية وعسكرية جديدة، مرورا بإعلان مخطط "تحديث الجيش الوطني الشعبي" في سنة 1999 وإلى حدود اليوم، حرصت الجزائر على تخصيص ميزانيات مهمة لتحديث جيشها وتطوير ترسانتها الحربية، وذلك بشكل أصبح يؤثر بالسلب على التوازنات العسكرية في المنطقة المغاربية. فما بين 1975 و1990 أنفقت الجزائر 9 ملايين دولار على الأسلحة والتجهيزات العسكرية التي استوردتها من الإتحاد السوفياتي،¹ كما قام هذا الأخير في نفس الفترة بإرسال ألف إطار عسكري لتدريب الجيش الجزائري، وذلك كله في إطار تأمين شروط التبعية العسكرية للدولة السوفياتية.² وتجدر الإشارة، إلى أن جزءا مهم من هذا العتاد الحربي كانت تحوله الجزائر إلى جبهة "البوليساريو" التي مكنتها، إلى حد ما، من الدفاع عن نفسها ضد القوات المغربية. إذ لولا تلك الإمكانيات العسكرية لكان من الصعب عليها التحرك والقتال في ميدان الصحراء المغربية.³

وحسب معهد «سيبيري» فإن الجزائر ما فتئت تعرف تزايدا مطردا في إنفاقها على التسلح، وذلك على مر العقود الماضية. وتحت ذريعة برنامج التحديث، عمدت الجزائر في سنة 2001 إلى التوقيع على اتفاقية مدتها 10 سنوات للتعاون العسكري التقني مع روسيا، مزودها الرئيسي بالأسلحة، فارتفعت ميزانية الدفاع ب 13% في سنة 2002؛

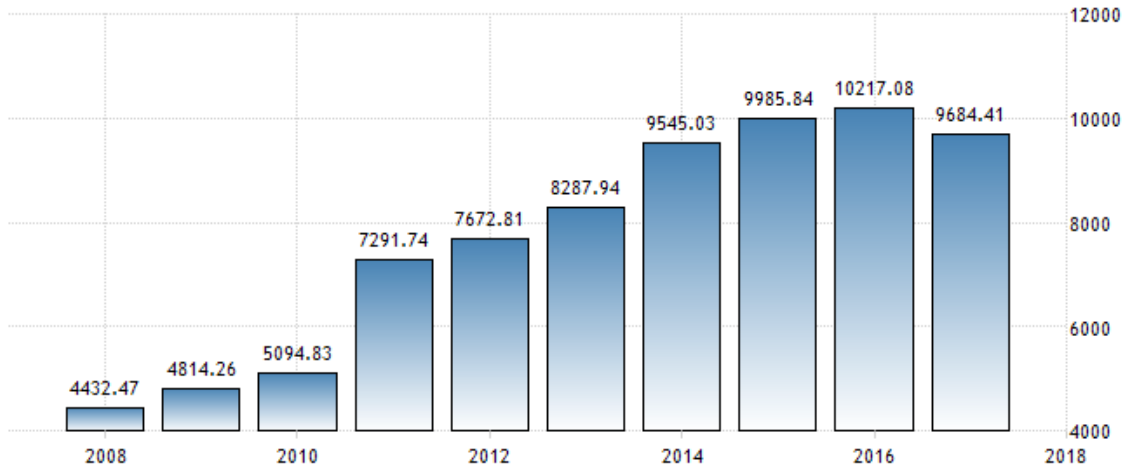
¹ Anthony H. CORDESMAN & Aram NERGUIZIAN, *The North African Military Balance: Force Developments & Regional Challenges*, op. cit., p.154.

² Yahia ZOUBIR & William QUANDIT, *North Africa Transition: State, Society and Economic Transformation in the 1990s*, op. cit., pp.215-216.

³ *The Military Balance-The Annual assesment of the military capabilities and defence economics*, International Institute for Strategic Studies (IISS), London, 1999, p.96.

مقارنة مع ما كانت عليه سنة 2000.¹ وحسب إحصائيات سيبري الواردة في المبيان أسفله، فقد قارب معدل الانفاق العسكري للجزائر خمسة ملايين دولار سنة 2009، وارتفع

الإنفاق العسكري في الجزائر ما بين 2008 و2018
(مليون دولار أمريكي)



Source:

SIPRI 2018/sipri-military-expenditure-database-2008-2018 (visité le: 15/07/2018)

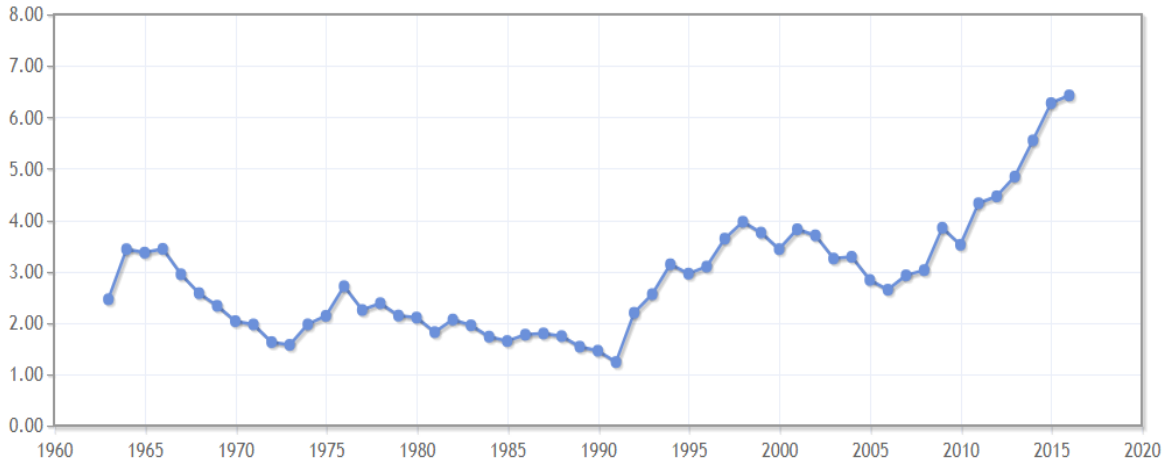
هذا المعدل تدريجيا ليصل في سنة 2013 إلى 8 ملايين و 287 مليون دولار، ثم استمر في الارتفاع إلى أن بلغ أزيد من عشرة ملايين دولار في سنة 2016، فأصبحت الجزائر بذلك أكبر الدول إنفاقا في المنطقة الافريقية.

وتشكل النفقات العسكرية في الجزائر حسب إحصائيات البنك الدولي لسنة 2017 نسبة مهمة من الناتج المحلي الإجمالي؛ فقد مثلت 2,96% سنة 1995، و 3,43% سنة 2000، و 2,5% سنة 2005، و 3,52% سنة 2010. أما في سنة 2015 فقد شكلت نسبة الإنفاق العسكري ما يقدر ب 6,27% من الناتج المحلي، كما هو واضح في المبيان

¹ SIPRI Yearbook (2009), Armaments, Disarmament and International Security, Stockholm International Peace Research Institute, 2009, p.560.

أسفله. هكذا تمتص النفقات العسكرية في الجزائر نسبة مهمة من الميزانية الحكومية، حيث بلغت %16,54 في المائة من إجمالي الإنفاق الحكومي سنة 2000، وارتفعت لتصل إلى %16,58 سنة 2005، واستمرت في الإرتفاع % 14,38 في المائة سنة 2010،

الإنفاق العسكري في الجزائر (% من إجمالي الناتج المحلي)



Source:

<http://www.indexmundi.com/facts/algeria/military-expenditure> (visité le: 25/07/2018)

بينما مثلت %16 في سنة 2015. وعموما فإن ميزانيات التسلح في الجزائر تستنزف الشيء الكثير من الإنفاق العام في الدولة، والإنفاق على القطاع العسكري في الجزائر غالبا ما يتم على حساب القطاعات المدنية وبالخصوص الاجتماعية منها والاقتصادية. فمن خلال المعطيات والأرقام التي يوردها الرسم في الصفحة المقابلة يتضح أن حصة قطاع الدفاع الوطني من الميزانية الحكومية الجزائرية تفوق جميع الاعتمادات المخصصة لتسيير القطاعات الأخرى؛ فقد خصص لقطاع الدفاع الوطني برسم سنة 2015 أكثر من بليون دينار جزائري، بينما الميزانية المرصودة لقطاع التربية الوطنية بلغت فقط 746 مليار وبضعة ملايين دينار، أما قطاع التعليم العالي والبحث العلمي فلم يتجاوز اعتماده 300 مليار و333 مليون دينار جزائري. كما أن الاعتمادات المالية

سباق التسلح وآثاره على الأمن والتنمية في المنطقة المغاربية

المخصصة الاجتماعية والاقتصادية الأخرى تبقى هي أيضا أدنى من ميزانية التسلح في البلاد؛ فقطاع العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي مثلا، لم تخصص له الجزائر سوى 234 مليار دينار، كما أن قطاع الصحة والسكن وإصلاح المستشفيات فلم يستفد

توزيع الاعتمادات في الجزائر برسم ميزانية التسيير لسنة 2015

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 78		9 ربيع الأول عام 1436 هـ 31 ديسمبر سنة 2014 م
الجدول (ب) توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2015 حسب كل دائرة وزارية		
البرامج (دج)	الدوائر الوزارية	
8.387.854.000	رئاسة الجمهورية	
3.618.099.000	مصالح الوزير الأول	
1.047.926.000.000	الدفاع الوطني	
549.809.342.000	الداخلية والجماعات المحلية	
31.196.709.000	التعاون الخارجية	
74.707.836.000	العدل	
92.615.093.000	المالية	
44.010.067.000	الطاقة	
5.314.058.000	الصناعة والمناجم	
255.101.097.000	الفلاحة والتنمية الريفية	
252.333.450.000	الجهاديين	
26.500.459.000	التعاون الدينية والأوقاف	
24.276.345.000	التجارة	
12.549.139.000	العمل	
21.144.492.000	الموارد المائية	
19.930.760.000	الأشغال العمومية	
22.600.480.000	السكن والمرام والمدينة	
746.643.907.000	التربية الوطنية	
300.333.642.000	التعليم العالي والبحث العلمي	
50.803.924.000	التكوين والتعليم المهنيين	
234.882.131.000	العمل والتشغيل والقسم الاجتماعي	
2.550.261.000	التهيئة العمرانية والبيئة	
25.789.795.000	الثقافة	
131.653.688.000	التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة	
276.609.000	العلاقات مع البرلمان	
381.972.062.000	الصحة والسكن وإصلاح المستشفيات	
14.158.870.000	السياحة	
26.282.691.000	الرياضة	
18.871.461.000	الاتصال	
3.985.130.000	البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال	
3.429.022.000	السياحة والصناعة التقليدية	
2.404.748.000	الصيد البحري والموارد الصيدية	
4.436.659.221.000	المجموع الفرعي	
536.219.273.000	التكاليف المشتركة	
4.972.278.494.000	المجموع العام	

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 78، بتاريخ 31 ديسمبر 2014.

سوى من 381 مليار و 972 مليون دينار. أما قطاع السكن والعمران والمدينة فرصد له فقط 22 مليار و 600 مليون دينار، بينما قطاع الثقافة فلم تخصص له برسم هذه السنة

المالية سوى 25 مليار و789 مليون دينار. والإستنتاج الأهم الذي يمكن أن نخلص إليه في إطار حديثنا عن توزيع الاعتمادات المالية على القطاعات الحكومية هو أن التسلح المفرط يؤدي إلى حرمان البلد من ثروات ضخمة وإمكانيات مادية مهمة، التي كان من المفترض أو من المفروض أن تسخر في سبيل خدمة التنمية، لاسيما وأن الجزائر ظلت -إذا استثنينا فترات تراجع أسعار النفط في العالم- تجني أرباحا وعائدات كبيرة من تصديرها للمحروقات إلى السوق الدولية.

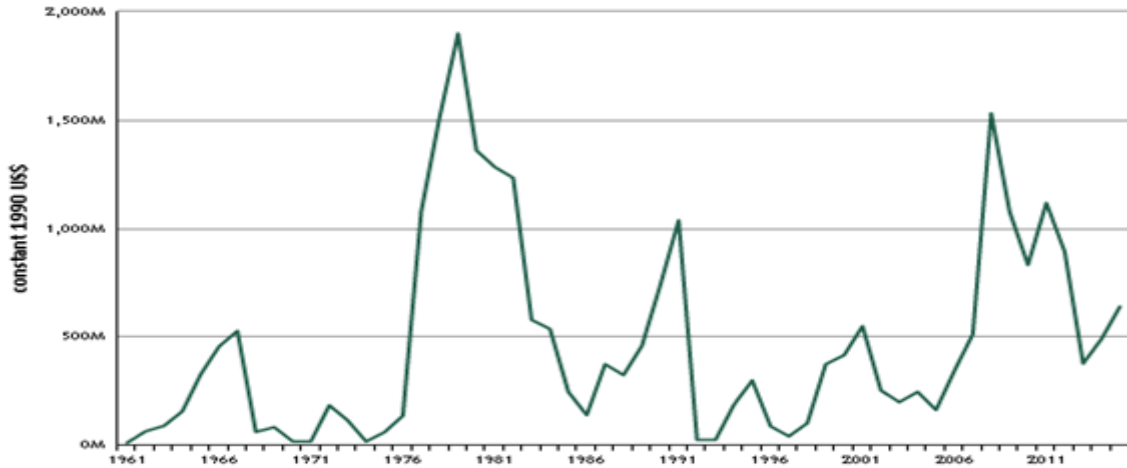
عموما، تبقى الجزائر، حسب التقارير الصادرة عن المعاهد الدفاعية المتخصصة، من أكثر دول العالم إنفاقا على التسلح، إذ باتت تحتل المراتب الأولى ليس فقط على الصعيدين الإفريقي والعربي وإنما أيضا على الصعيد الدولي. كما أنها تحتل دائما مراتب متقدمة في التقارير العالمية الخاصة بترتيب الدول على مستوى مؤشر العسكرة، الشيء الذي يشي بأنها ماضية في رفع إنفاقها الدفاعي حتى ولو كان ذلك على حساب برامج وأولويات ملحة، على رأسها محاربة الفقر والقضاء على البطالة.

ثانيا: الواردات العسكرية الجزائرية

إذا استثنينا الفترة التي تمّ فيها فرض الحصار على الجزائر ورفض الدول بيع السلاح لها بسبب أزمة الشرعية التي طالت نظامها السياسي في عقد التسعينيات، فإن الواردات العسكرية في هذا البلد عرفت تطورا ملحوظا طيلة العقود الماضية. وإذا كانت قيمة ما استورده من السلاح سنة 1974 لم تبلغ سوى 13 مليون دولار، فإن هذه القيمة أخذت ترتفع فيما بعد لتصل إلى مستويات عالية. وهذا المبيان أسفله يبين ذلك بشكل واضح. فقد ارتفعت واردات الجزائر من السلاح لتبلغ سنة 1977 ما قيمته مليار و77 مليون دولار، لتصل في سنة 1979 ذروتها بعد أن بلغت مليارا و898 مليون دولار، ثم بدأت بعد ذلك في الانحدار إلى أن وصلت سنة 1986 إلى 135 مليون دولار. غير أنها عادت لترتفع من جديد سنة 1991 حيث بلغت مليارا و35 مليون دولار. ومع بداية الألفية

الجديدة التي تزامنت وانطلاق الحرب الدولية على الإرهاب، ارتفعت نسبيا قيمة هذه الواردات لتبلغ 546 مليون دولار، ثم ارتفعت بشكل ملحوظ سنة 2008 لتصل مليار و529 مليون دولار (أمريكي).

تطور الواردات العسكرية الجزائرية (ما بين سنتي 1960 إلى 2015)



Source :

World Development Indicators (WDI), July 2016. (visité le: 29/07/2018)

لقد استطاعت الجزائر أن تزيح جنوب إفريقيا عن المرتبة الأولى إفريقيا على مستوى استيراد الأسلحة، وأصبحت السوق الجزائرية بذلك هي الأوسع والأكثر دينامية على الصعيد الإفريقي، مانحة فرصا كبرى للقوى الدولية المنتجة والمصدرة للسلاح. ولقد ظلت روسيا وأوكرانيا هما اللتان تزودان الجزائر بالتجهيزات العسكرية، بل إن روسيا وفرت لها تسهيلات مالية مهمة من أجل تشجيعها على اقتناء السلاح الروسي بعد أن ألغت ما كان في ذمة الجزائر من ملايين الدولارات من الديون العسكرية. وإلى جانب روسيا، أصبحت تنشط مؤخرا صناعات دفاعية أخرى في السوق الجزائرية،¹ لكن بالرغم من تنوع وتزايد عدد الشركات العسكرية التي تربطها علاقات تجارية مع الجزائر، فإن روسيا تبقى

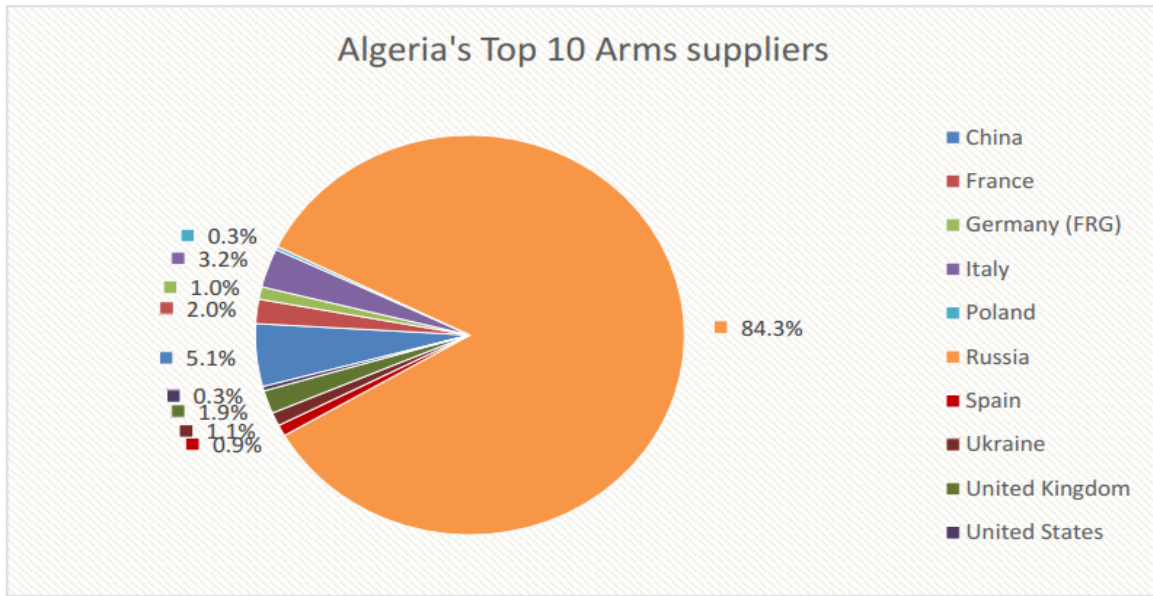
¹ انظر:

Defence and Security Opportunities in Algeria, UKTI Defence & Security Organisation and Uk Trade & Investment, 2011, p.4.

أهم شريك لها في هذا المجال، ولذلك فإن الجزائر التي تتبوأ المرتبة الثامنة في قائمة كبار الدول المستوردة للسلاح، تمثل وارداتها من الأسلحة الروسية نسبة مهمة،¹ قدرت ب 90% من واردتها ما بين 2003-2013. وفي هذا الإطار، جدير بالذكر أن الجزائر قد وقعت في مارس 2006 "عقدا مهما" خاصا بالتجهيز العسكري مع روسيا، مزودها التقليدي، كما أفضت المفاوضات بين البلدين في أبريل 2007 إلى إبرام ما وصف ب "العقد العسكري الأكبر مع روسيا ما- بعد فترة الاتحاد السوفياتي".²

وقد شرعت الجزائر منذ السنوات الأخيرة في تنويع مصادر تسليحها وتحديث قواتها المسلحة

أهم مزودي الجزائر بالسلاح ما بين 2005 و2015



Source :

<http://armstrade.sipri.org/page/values.php>. (visité le: 31/07/2018)

بنظم دفاعية جديدة، مستوردة أساسا من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وإيطاليا وفرنسا والسويد وإسبانيا وأوكرانيا والصين والولايات المتحدة، بالإضافة إلى جنوب إفريقيا وتركيا

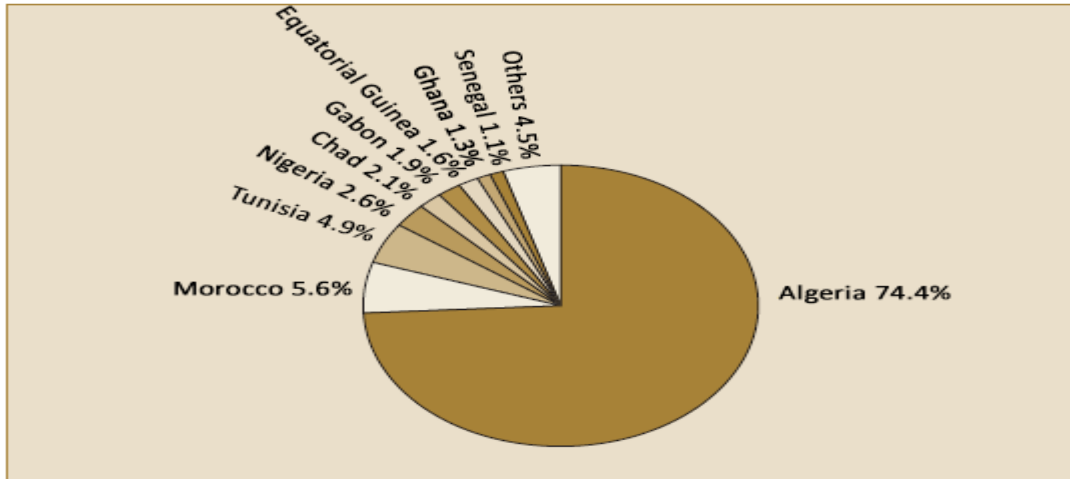
¹ Laurence AIDA AMMOUR, *Evolution of the Algerian Defence Policy*, op. cit., p.10.

² نفس المرجع.

وبعض بلدان أوروبا الشرقية.¹

وحسب الإحصائيات الحديثة التي قام بها معهد سيبري فإن واردات الجزائر مثلت 43,8 في المائة من مجموع حجم الأسلحة التقليدية المصدرة نحو شمال إفريقيا ما بين سنتي 2003 و2012² حيث تضاعفت قيمة وارداتها العسكرية خلال هذه الفترة بنسبة 270 في المائة خلال هذه الفترة، وأصبحت الجزائر تحتل المرتبة الثامنة بعد أن كانت في المرتبة الثانية والعشرين في قائمة المستوردين الكبار للسلاح في العالم³ وإذا

الصادرات العسكرية نحو القارة الإفريقية ما بين 2004-2008



Source:

Arms Transfers to Central, North and West Africa, SIPRI Background Paper, April 2009.

استثنينا بعض الدول الإفريقية مثل جنوب إفريقيا وأنغولا، فإن الجزائر تعد الدولة الأكبر إفريقيا على مستوى الإنفاق العسكري واستيراد السلاح. فحسب إحصائيات معهد سيبري،

¹ Laurence AIDA AMMOUR, *Evolution of the Algerian Defence Policy*, op. cit., p.10.

² Simon Pierre BOULANGER MARTEL, *Transferts d'armes vers l'Afrique du nord : entre intérêts économiques et impératifs sécuritaires*, op. cit., p.3.

³ Paul HOLTOM, Mark BROMLEY, Pieter D. WEZEMAN et Siemon T. WEZEMAN, *Trends in International Arms Transfers (2013)*, op. cit., p.4.

المنشورة سنة 2009، استأثرت الجزائر ما بين سنتي 2004 و2008 ب 74,4 في المائة من الحجم الكلي للصادرات العسكرية نحو كل من إفريقيا الوسطى وغرب وشمال إفريقيا. وهذا ما يوضحه الرسم البياني الذي أورده أعلاه.

كما تساهم الجزائر بنسبة عالية في الإنفاق العسكري العربي وتستأثر بحصة كبيرة من الصادرات العسكرية نحو الشرق الأوسط الكبير، محتلة بذلك مراتب أولى ضمن كبار مستوردي السلاح في المنطقة. ولقد صنف معهد سيبري، في إحصائياته لسنة 2015، الجزائر في المرتبة الثالثة بعد كل من الإمارات العربية المتحدة والمملكة السعودية، في الفترة الفاصلة بين سنتي 2005 و2014.¹

وبالموازاة مع ذلك، دأبت الجزائر على إبرام ما يسمى باتفاقيات الصفقة المتكافئة وخاصة مع دول مجلس التعاون الخليجي، غير أن نهج سياسة من هذا القبيل لا يخلو من مخاطر الفساد السياسي خاصة في بلد يستشري فيه الفساد بشكل كبير، وتشوب صناعته الدفاعية شوائب جمّة، ونقل الشفافية فيما يبرمه من صفقات وعقود دفاعية وعسكرية.²

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن دول شمال إفريقيا تبقى أقل شفافية فيما يتعلق بالإبلاغ عن إنفاقها على قطاع الدفاع عامة و اقتناء الأسلحة بصفة خاصة. كما أنها تشارك بصفة محدودة فقط في سجل الأسلحة التقليدية للأمم المتحدة، فالمتصفح لهذا السجل سيلاحظ أن الجزائر لم تبلغ ولو مرة واحدة عن وارداتها العسكرية منذ دخول القانون المنظم لهذه الآلية الأممية حيز التنفيذ.³

ويبقى أن نشير في الأخير إلى أنه رغم الثقل الذي تشكله القوات المسلحة الجزائرية في الساحة الإقليمية المغاربية ورغم ارتفاع حجم وارداتها من السلاح، فإن قدرتها على

¹ Laurence AIDA AMMOUR, *Evolution of the Algerian Defence Policy*, op. cit., p.11.

² نفس المرجع.

³ United Nations Office for Disarmament Affairs, *Assessing the United Nations Register of Conventional Arms*, op. cit., p.6.

استيعاب الأسلحة الحديثة والتكنولوجيا العسكرية تبقى محدودة.¹ ولكون الأسلحة المقتناة من الخارج تبقى رديئة أو على الأقل ناقصة الجودة وتصنف غالبا ضمن أدنى أنواع وأصناف الصادرات العسكرية الروسية، فإن الجزائر أخذت تتوجه نحو استيراد التكنولوجيا العسكرية الفرنسية والأمريكية، كما أشرنا إلى ذلك سابقا، لكن نظرا لعلاقات البلد الاستراتيجية مع روسيا فإن استبدال هذه الأخيرة بالدول الغربية ليس بالأمر الهين إطلاقا.²

¹ Anthony H. CORDESMAN, *A Tragedy of Arms: Military and Security Developments in the Maghreb*, op. cit., p.159 .

² نفس المرجع.

المبحث الثاني: السياسات العسكرية المغربية

سنسلط الضوء على تطور السياسات العسكرية والقوانين التنظيمية الخاصة بالقوات المسلحة في البلدين وكذا المذاهب الاستراتيجية التي توطر هذه السياسات (**المطلب الأول**)، على أن نتطرق بموازاة ذلك لبعض المسارات التي سارت عليها الدبلوماسية الدفاعية لكل من المغرب والجزائر. ومن المعروف في هذا الإطار أن الجيش المغربي شارك في عدة حروب في الفترة المعاصرة، كمشاركته إلى جانب الحلفاء في الحرب العالمية الثانية وحرب أكتوبر وحرب الرمال وحرب الصحراء وحرب الخليج الثانية وكذا مساهمته في العمليات العسكرية ضد اليمن مؤخرا، كما أن الجيش الجزائري ساهم بدوره في مختلف الحروب التي خاضتها جبهة البوليساريو ضد الوحدة الترابية لجارته الغربية كما شاركت قواته كذلك في حرب أكتوبر، بالرغم من عقيدتها الدبلوماسية التي تتبنى مبدأ عدم التدخل العسكري خارج حدود ترابها الوطني. غير أن هذا المطلب سيكرّس للحديث فقط عن مشاركات ومساهمات هذه القوات في العمليات والمهام الانسانية، وخصوصا تلك التي توطرها الأمم المتحدة في مختلف مناطق النزاعات التي تقوم هنا وهناك في ربوع القارة الافريقية وخارجها. كما سيعمل على رصد أبرز مظاهر التعاون العسكري لكل من المغرب والجزائر، في إطار علاقاتهما العسكرية مع مختلف دول العالم، الافريقية منها والعربية والأوروبية والأمريكية (**المطلب الثاني**).

المطلب الأول: تطور السياسات العسكرية

سنلقي نظرة على الملامح العامة للعقيدة العسكرية في المغرب (أولاً)، ثم سنسلط الضوء بعد ذلك على السياسة العسكرية الجزائرية ومذهبها الاستراتيجي (ثانياً).

الفرع الأول: العقيدة العسكرية المغربية

سنتناول تطور السياسة العسكرية في المغرب منذ الاستقلال مروراً بأحداث السبعينات ووصولاً إلى اليوم (أولاً)، على أن نتطرق بعد ذلك إلى المذهب الاستراتيجي الذي تقوم عليه هذه السياسة (ثانياً).

أولاً: تطور السياسة العسكرية المغربية

بعد حصوله على الاستقلال، أحدث المغرب في سنة 1957 "لجنة عليا للدفاع الوطني" تهدف إلى اطلاع جلالة الملك وحكومته على كل المسائل ذات الصلة بالسياسة الدفاعية للبلاد.¹ وتسعى هذه السياسة، حسب المادة الأولى من المرسوم الملكي الصادر بتاريخ 5 شتنبر 1967 والمتعلق بتنظيم الدفاع الوطني بالمملكة، إلى "ضمان الأمن والدفاع عن الوحدة الترابية للمملكة وحماية حياة الأفراد وممتلكاتهم، في كل وقت وتحت كل الظروف".² وتنص المادة الثانية من نفس المرسوم على أن "سياسة

¹ Le Haut Comité de Défense Nationale comprenait sous la présidence du Roi ou, en cas d'empêchement, sous la présidence de S.A.R le prince héritier : le prince héritier; le président du conseil; le ministre de la défense nationale; le ministre des affaires étrangères ; le ministre de l'intérieur; le ministre de l'économie ; le ministre des travaux publics. Les autres membres du gouvernement peuvent être appelés à siéger au Haut Comité pour les affaires qui intéressent leurs départements respectifs ainsi que le président du conseil national consultatif sur ordre du Roi, chaque fois est nécessaire, et au moins une fois par an. Le Haut Comité peut convoquer et entendre toutes personnes propres à l'éclairer dans ses délibérations. Il est aussi créé un secrétariat permanent du H.C.D.N, il dépend directement de Sa Majesté. voir : *Dahir n°1-57-331 du 15 rebia II 1377 (9 novembre 1975) portant sur la création de S.M. le Roi d'un Haut Comité de Défense Nationale.*

² *Décret Royal n°1185-66 du 30 jourmada I 1387 (5 septembre 1967) relatif à l'organisation de la Défense du Royaume, article (I).*

الدفاع تحدد خطوطها من طرف جلالة الملك في المجلس الوزاري"،¹ و"تحت سلطته السامية تتكلف وزارة الدفاع الوطني وهيئة الأركان العامة بتطبيق القرارات في مجال الدفاع والشؤون العسكرية".²

وعموما، يمكن التمييز بين أربع مؤسسات على مستوى صنع السياسة الدفاعية وإنتاج القرار العسكري بالمغرب، وهي هيئة أركان الحرب العامة والبلاط العسكري الملكي والمفتشية العامة للقوات المسلحة الملكية بالإضافة إلى وزارة الدفاع (سابقا).

وحسب المرسوم الصادر بشأن تحديد وظائف رئيس هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة الملكية، فإن مهام هذا الأخير تتحدد في:

- صياغة خطط التنظيم العسكري للمملكة.
- تحديد مهام القوات المسلحة الملكية، وبنيتها، وكيفية توزيعها.
- تحديد آليات اشتغال القوات المسلحة في أوقات السلم وأثناء العمليات العسكرية.³
- تزويد وزير الدفاع بالتوجيهات الضرورية من أجل وضع الخطط والبرامج المتعلقة بتجهيز وتطوير القوات المسلحة.⁴

وإلى جانب هيئة الأركان العامة، تقوم إدارة البلاط العسكري الملكي،⁵ التي تأسست بمرسوم في سنة 1968 بمهمة إعلام الملك وإطلاعه على كل المعلومات المتعلقة بالشؤون الدفاعية، بالإضافة إلى تقديم تعليمات و توجيهات في هذا المجال إلى كل

¹ Décret Royal n°1185-66 du 30 jourmada I 1387 (5 septembre 1967) relatif à l'organisation de la Défense du Royaume, article (2).

² Décret Royal n°1185-66 du 30 jourmada I 1387 (5 septembre 1967) relatif à l'organisation de la Défense du Royaume, article (3).

³ Décret Royal n°1185-66 du 30 jourmada I 1387 (5 septembre 1967) fixant les attributions du chef d'état-major général des Forces armées royales, article (3).

⁴ Décret Royal n°1185-66 du 30 jourmada I 1387 (5 septembre 1967) fixant les attributions du chef d'état-major général des Forces armées royales, article (1).

⁵ Pour savoir plus sur l'organisation et les missions de Maison Militaire Royale, voir : Décret n°781-67 du 9 moharrem 1388 (8 avril 1968) portant création et organisation de la Maison Militaire Royale, publié dans le B.O. n°2894, du 17 avril 1968, page.343.

الأجهزة المعنية بتنفيذها. ويلعب مدير هذه المؤسسة دور الوسيط بين الملك ومختلف مصالح القوات المسلحة الملكية، محتلا بذلك المرتبة الثانية في تراتبية اتخاذ القرار في المؤسسة العسكرية. وبدورها، تقوم المفتشية العامة للقوات المسلحة الملكية¹ بتزويد الملك بكل المعلومات التي تتعلق بأحوال وحدات الجيش وكذا مصالح الدرك الملكي.²

وحسب المرسوم الملكي الخاص بتحديد صلاحيات وزير الدفاع (سابقا)، فإن هذا الأخير كان "يمارس سلطته -تحت إشراف جلالة الملك- على مجموع القوات المسلحة الملكية"³ و"يشارك في وضع مخططات النظام العسكري للمملكة"⁴، كما أنه كان "مكلفا، تحت إمرة جلالته، بكل ما يتعلق بإدارة القوات المسلحة"⁵، بما في ذلك "إعداد وتحديد ميزانية الجيش ومتابعة تنفيذها"، وكذا "اقترح التنظيم الخاص بإدارة القوات المسلحة عند الضرورة"⁶. وعموما، لم تكن تضطلع 'وزارة الدفاع' إلا بأدوار ثانوية بالمقارنة مع تلك التي يقوم بها الملك والمفتشية العامة للقوات المسلحة، فهي لم تشارك في التشريع وإنما كانت تتدخل فقط عندما يتعلق الأمر بتنفيذ السياسات والقرارات، وذلك تناغما مع إرادة جلالته في تقنين التدخل الفعلي للحكومة في صنع السياسة الدفاعية.

ومباشرة بعد أحداث السبعينات، قام جلالته بإلغاء وزارة الدفاع وإحداث تغيير شامل في منظومة الدفاع للمملكة،⁷ حيث أصبح هو الذي يمارس مهام وزير الدفاع ورئيس

¹ Pour savoir plus sur l'organisation, le fonctionnement, les competences et les attributions des inspecteurs généraux, voir : Décret royal n°1187-66 du 30 jourmada I 1387 (5 septembre 1967) portant création de l'inspection générale des Forces Armées Royales et fixant les attributions des inspecteurs généraux, publié dans le B.O. n°2863, du 13 septembre 1967, page.1122.

² Décret royal n°1187-66 du 30 jourmada I 1387 (5 septembre 1967) portant création de l'inspection générale des Forces Armées Royales et fixant les attributions des inspecteurs généraux, article (3).

³ Décret Royal n°1185-66 du 30 jourmada I 1387 (5 septembre 1967) fixant la compétence et les attributions du ministre de la défense nationale, article (1).

⁴ Décret Royal n°1185-66 du 30 jourmada I 1387 (5 septembre 1967) article (2).

⁵ Décret Royal n°1185-66 du 30 jourmada I 1387 (5 septembre 1967) article (3).

⁶ Décret Royal n°1185-66 du 30 jourmada I 1387 (5 septembre 1967) article (4).

⁷ انظر :

Dahir n°1-72-258 du 9 rejev (19 aout 1972) Relatif à la Supression du Ministère de la Défense Nationale et des Fonctions de Major-Général et de Major-Ménéral Adjoint.

هيئة الأركان العامة. كما صار ولي العهد هو الذي يشغل مهام التنسيق بين مصالح القوات المسلحة الملكية. أما المؤسسات التمثيلية فلا تقوم بأية أدوار فعلية في هذا المجال،¹ وذلك لأن سياسة الدفاع المغربية هي سياسة غير عمومية (بما تحمله الكلمة من معنى).² فالحكومة لا تملك أية سلطة حقيقية فيما يخص الاستراتيجية العسكرية للدولة، على أساس أنها لا تقدم إلا استشارات تنظيمية محدودة في بعض الظروف الخاصة. ولا تملك أدنى رؤية، قصيرة كانت أو طويلة الأمد، حول السياسة الدفاعية أو كيفية اشتغال المؤسسة العسكرية المغربية. كما أن سلطة البرلمان في مجال الدفاع لا تتعدى الموافقة على ميزانية الجيش، التي يصوت عليها عادة بالاجماع. ورغم أنه يحق لأعضاء لجنة الخارجية والدفاع الوطني توجيه أسئلة شفوية أو كتابية في هذا المجال، فإنهم لا يملكون إلا معلومات عامة فقط حول السياسة الدفاعية، كما يسجل ذلك المركز الجهوي للأمم المتحدة حول السلم ونزع السلاح في إفريقيا.³

وجدير بالإشارة إلى أن الهدف الذي يسعى لبلوغه التغيير الذي قام به جلالته يتمثل بالأساس في إبعاد السلطات العسكرية عن التورط في شؤون الحياة السياسية. ولعل ما سهل أكثر مأمورية إبعاد الجيش عن السياسة هو الوضع في الصحراء المغربية الذي ظل يستوعب أكثر من 120 000 من أفراد القوات المسلحة، الأمر الذي جعل هؤلاء يقيمون بشكل دائم في الصحراء بعيدا عن مجريات الساحة السياسية في البلاد.⁴

¹ يُذكر في هذا الإطار أن السلطات العسكرية كانت قد أحدث "المجلس الوطني للأمن ذو المهام الاستشارية والذي كان يضم في تركيبته رؤساء الأحزاب السياسية.." انظر :

Jean François DAGUZAN, *Le Dernier rempart : Forces Armées et Politiques de Défense au Maghréb*, PUBLISUD, 1998, p.139.

² Brahih SAIDY, "Relations Civilo-Militaires au Maroc : le facteur international revisité", *Politique Etrangère*, 2007/3 Automne, p.597.

³ نفس المرجع، ص. 599.

⁴ Said HADAD, *Des Armées Maghrébines appelées à se Renforcer*, op. cit., p.4.

وبعد أن أصبحت وزارة الدفاع لاغية، ظل جلاله الملك يستأثر بجميع الشؤون المتعلقة بإدارة الدفاع الوطني وتنفيذ قراراتها،¹ كما ظل يستأثر بصلاحيات واسعة على مستوى التعيين في المناصب الوظيفية السامية الأمنية والعسكرية. ورغم إنشاء وزارة منتدبة لدى رئيس الحكومة مكلفة بإدارة الدفاع الوطني منذ حكومة 1997، فإن الاختصاصات المخولة لرئيس الحكومة وللوزير المنتدب في هذا الشأن هي مهام ممنوحة على أساس التفويض من الملك، ولا يعني ذلك أبدا تنازلا عن سلطاته العسكرية ولا تخليه عنها. ولا تملك الحكومة، كما أكدنا على ذلك أعلاه، أية سلطة مستقلة لاتخاذ القرار في الشأن العسكري والأمني.²

وكما في جميع الدساتير السابقة، فإن دور جلاله الملك، في ظل دستور 2011، ظل محوريا في تحديد مفهوم السياسة الدفاعية المغربية.³ فالملك هو القائد الأعلى للجيش ورئيس أركان الحرب أولا، ورئيس المجلس الأعلى للأمن المحدث بمقتضى الدستور الجديد ثانيا،⁴ ورئيس المجلس الوزاري الساهر على وضع التوجهات الاستراتيجية لسياسة الدولة والتداول في مشاريع النصوص المتعلقة بالمجال العسكري وإشهار الحرب ثالثا.⁵

إذا كانت هذه هي مدخلات السياسة العسكرية للمغرب، فإن أهدافها الكبرى تتمثل، علاوة على حماية الأمن، في الدفاع عن الوطن والوحدة الترابية.

¹ A. JAZOULI, "L'Administration de la Defense Nationale", *Revue Maroc-Europe*, N°7, 1994, p.281.

² سعيد الصديقي، "تطور الجيش المغربي: عهدان وجيش واحد"، مرجع سابق.

³ نفس المرجع.

⁴ Mustapha SEHIMI, "La Politique de Défense Actuelle du Maroc : Constance et Perspectives d'évolutions", in : *Evolutions des politiques de défense des pays du Maghreb au regard des évolutions géopolitiques récentes*, Fondation Méditerranéenne d'Etudes Stratégiques, France, 1993, p.131.

⁵ انظر: الفصل 49 من دستور المملكة المغربية (2011)، وزارة العدل، مركز الدراسات وأبحاث السياسة الجنائية بمديرية الشؤون الجنائية والعفو، سلسلة نصوص قانونية، شتبر 2011، العدد 19، ص ص.30-31 .

ثانيا: الدفاع كمذهب استراتيجي

في حدود الاطلاع على الوثائق التأسيسية للقوات المسلحة المغربية والنصوص القانونية المنظمة لها من ظهائر ومراسيم ملكية وغيرها من جهة، وتقييمنا العام لطبيعة ونوعية الأسلحة التقليدية التي يكتتيها المغرب من جهة ثانية، واستحضار لما خاضه الجيش من تجارب عبر التاريخ المغربي المعاصر، يمكن القول أن العقيدة العسكرية للمغرب هي **عقيدة دفاعية**، تتجسد أساسا من خلال وظيفة «الأمن» و«الدفاع عن الوحدة الترابية» للبلاد¹ ضد التهديدات التي تمثلها دول الجوار المعادي. ومعلوم أن التهديد الرئيسي يأتي من الجزائر التي سبق وأن عرفت علاقاتها مع المغرب مواجهة أو بالأحرى مواجهات حول القضية الترابية، سيما وأن نزاع الصحراء يشكل مسألة أولية في الاستراتيجية العسكرية المغربية.² أما التهديد الثاني فيتمثل في العلاقات المغربية الإسبانية- بما تحبل به من قضايا وخلافات- خاصة النزاع القائم بين البلدين حول الثغور المحتلة، وهو النزاع الذي يمكن أن يؤول إلى مجابهة عسكرية كما كاد أن يحدث سنة 2002 في جزيرة تورة.³

أما **الدفاع عن الوطن**، فيمكن توثيقه من خلال تدخل الجيش سنة 1956 من أجل الدفاع عن الحدودية الجنوبية، وتدخله سنة 1963 من أجل تصفية المشاكل مع الجزائر، وكذا قيامه سنة 1975 بتأطير عملية استرجاع الأقاليم الصحراوية من يد المستعمر.⁴ ولقد شكلت الوحدة الترابية أساس العقيدة الدفاعية للمغرب ليس فقط بعد حصول هذا الأخير على استقلاله السياسي وإنما على مرّ التاريخ الحديث والمعاصر للدولة المغربية.

¹ *Décret Royal n°1185-66 du 30 jourmada I 1387 (5 septembre 1967) relatif à l'Organisation de la Défense du Royaume, article (I).*

² Brahim SAIDY, "La Politique de Défense Marocaine : Articulation de l'Interne et de l'Externe", *op. cit.*, p.124.

³ نفس المرجع، ص.125.

⁴ إكرام مخلوفي، المؤسسة العسكرية وإشكالية ممارسة السياسة بالمغرب، رسالة لنيل دبلوم الماستر في القانون العام، جامعة عبد الملك السعدي، 2008، ص. 43.

بينما الدفاع عن الدولة فقد ظهر في شكل تدخل مباشر للجيش من أجل إخماد التمردات التي عرفت بها بعض كبريات المدن المغربية، وكذلك ما قامت به بعض كتائب جيش التحرير خصوصا في فترة ما بعد الاستقلال أثناء قيام صراع بين الملكية والقوى السياسية حول شكل ومضمون السلطة التأسيسية التي سيعهد لها بمهمة رسم شكل الدولة السياسي وتحديد فلسفتها السياسية.¹

وعلاوة على وظائف الدفاع التقليدية المنصوص عليها في الدستور، أوكلت المؤسسة الملكية للجيش دور الدفاع عن النظام السياسي ضد كل مؤامرة تحاك أو دسيسة تحبك ضد النظام الملكي. وقد شهد المغرب، في هذا السياق، وكغيره من الدول الحديثة العهد بالاستقلال، محاولات ومؤامرات عدة، مدنية وعسكرية: فالمؤامرات المدنية ابتدأت منذ 1960 حيث تم إحباط مؤامرة يوليو 1963، ومؤامرة مراكش في أكتوبر من نفس السنة، بالإضافة إلى قضية الفرق المسلحة على الحدود الجزائرية-المغربية في يونيو 1964 والتي أدت إلى اختفاء المهدي بنبركة سنة 1965، ثم 'مؤامرة مدريد' التي اكتشفها الجنرال المذبوح في شهر يناير 1970. أما المؤامرات العسكرية فتمثلت في المحاولات الانقلابية الفاشلة سنتي 1972 و1971، إضافة إلى الاضطرابات الشعبية التي أنتجتها هشاشة التوازنات السوسيو-اقتصادية، ومن أهمها اضطرابات 1960 و1965، واضطرابات 1981 و1984 وأحداث 1990.² وفي هذا الإطار، أبلت القوات المسلحة البلاء الحسن في الدفاع عن النظام وشكلت رادعا قويا لكل الطامعين في زعزعة السلطة السياسية.³

¹ إكرام مخلوفي، المؤسسة العسكرية وإشكالية ممارسة السياسة بالمغرب، مرجع سابق، ص.44.

² نفس المرجع، ص.45.

³ رشيد بنحقي، القوات المسلحة الملكية: من التأسيس إلى المساهمة في التنمية، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، 2003، ص.79.

وفي الواقع، فإن المغرب -الذي تميل سياسته العسكرية إلى نظرية الواقعية الدفاعية- يسعى، من وراء تسلحه إلى ضمان الأمن وتأمين وحدته الترابية دون أن يروم بالضرورة إضعاف أمن ودفاع جارتها الشرقية. بتعبير آخر، فإن المملكة المغربية تعمل على تعزيز قوتها العسكرية وترسانتها الحربية فقط في حدود حاجياتها الأمنية الضرورية، أي أنها، على عكس الجزائر، لا تسعى إلى تحقيق الهيمنة العسكرية في المنطقة بقدر ما تتدرج سياسة تسلحها في إطار الاستراتيجية الدفاعية العامة للدولة. ويأتي ذلك انسجاماً مع توجهات السياسة الخارجية المغربية التي لا تقوم على أساس القوة في التعامل مع القضايا الدولية والإقليمية، بل ترجح عادة الطرق السلمية والوسائل الدبلوماسية. وهذا ما عبر عنه المغفور له الحسن الثاني بقوله "كل القضايا يجب أن تعالج بالتشاور، والحرب في حد ذاتها ليست هدفاً". وهذا المبدأ نجده واضحاً في توجه الدبلوماسية المغربية سواء تعلق الأمر بالقضايا التي تهم المغرب مباشرة كالنزاع الجزائري المغربي في 1963، وفي معالجته لقضية الصحراء أو غيرها من القضايا الأخرى...¹ كما نجد نفس المبدأ لدى المغرب بصدد التعامل مع النزاع المثار حول قضية سبتة ومليلية، وهذا ما جسده الحسن الثاني رحمه الله بقوله: "كيف لي أن أفكر في حرب مع إسبانيا وأنا أريد أن أخلص علاقاتنا من سلبياتها من أجل مستقبل ودي وتعاوني، وكيف لي أن أفكر في الحرب وأنا على الأقل أعرف ميزان القوى العسكري بيننا، وهو ميزان مختل بشكل هائل لصالح إسبانيا".² و"أعتقد -يضيف الملك الراحل- أن تسوية المشكل ستكون بالضرورة تسوية سياسية ولا يمكن أن تكون أبداً تسوية عسكرية"¹ فالجيش المغربي أداة دفاعية، والقوة العسكرية لا يتم استخدامها إلا بعد استنفاد كل الحلول غير العنيفة.

¹ Alae BRITEL, *Le role de Sa Majesté Hassan 2, dans le processus de paix au proche orient*, Memoire de Fin d'Etudes au Cycle Supérieur de l'Ecole de l'Administration, Rabat, 1995, p.79.

² أحمد مهابة، "مشكلة سبتة و مليلية بين المغرب وإسبانيا"، *السياسة الدولية*، العدد 112، 1993، ص.110.

¹ بوغالب العطار، سبتة ومليلية: مغاربة تحت الإحتلال، دار النشر المغربية، 1996، ص. 391.

عموما، إن المغرب يتبنى النهج السلمي في تسوية النزاعات الإقليمية والدولية، وهو الاتجاه الذي يحكمه بالأساس المبدأ الدفاعي. ومن بين تجليات هذه المبدأ، بالإضافة إلى ما أوردناه أعلاه، بناء الجدار الرملي The Sand Wall¹ الذي أنشئ من طرف الجيش بهدف إحكام المراقبة وضبط الأمن وحماية الأقاليم الجنوبية التي كانت تتعرض لعمليات هجومية متوالية ومباغثة من طرف مقاتلي الجبهة الانفصالية. ولقد جاء بناء هذه الأداة العسكرية، أي هذا الجدار، لأغراض دفاعية صرفة.² والوظيفة الدفاعية لهذا الأخير أقر بها بشكل صريح قرار الأمين العام للأمم المتحدة الصادر في 26 أكتوبر 1998 الذي وصفه بـ"الحائط الرملي الدفاعي".³

وفضلا عن دور الدفاع عن الحدود ضد التهديد العسكري للبوليساريو، يضطلع الجدار بأدوار استراتيجية أخرى، لكنها لا تخرج عن إطار وظيفة الأمن والدفاع، يتعلق الأمر بتأمين الحدود الجنوبية من المخاطر التي تشكلها الجماعات الإسلامية المسلحة القادمة من منطقة الصحراء الكبرى، وبالأخص من موريتانيا وجنوب الجزائر وشمال كل من مالي والنيجر، علاوة على منع أو على الأقل تخفيف حدة التدفقات الهجروية غير النظامية القادمة نحو المنطقة. ولأن الدولة تعمل، حسب ما تقتضيه أدبيات الواقعية الدفاعية، على استثمار انتصارها العسكري سياسيا من خلال تعزيز قوتها التفاوضية إزاء العدو، فإن جدار الصحراء قد عزز فعلا أداء الجيش المغربي في الميدان ضد قوات "البوليساريو" ومكن، بالتالي، من تقوية مواقفه في المفاوضات بين الطرفين وجعل جبهة "البوليساريو" تقبل بحل التسوية السلمية.¹ و في ظل استمرار نزاع الصحراء المغربية

¹ الجدار الرملي هو جدار أنشأته القوات المسلحة الملكية بأمر من الملك الراحل الحسن الثاني بهدف مراقبة الحدود الجنوبية الشرقية، يمتد على طول 2720 كيلومتر، بارتفاع يصل ستة أمتار، وهو مزود برادارات رصد وكاميرات مراقبة متطورة، كما أنه محمي بجدار ألغام. ولقد بدأت أشغال بناءه سنة 1980 وانتهت في سنة 1987.

² Said SADDIKI, "The Sahara Wall: Status and Prospects", *Journal of Borderlands Studies*, 27 (2), September 2012, p.204.

³ Voir: *Report of the Secretary-General on the situation concerning Western Sahara [S/1998/997]*, 26 October 1998.

¹ Said SADDIKI, "The Sahara Wall: Status and Prospects", *op. cit.*, p.7.

وتلويح "البوليساريو" بين الفينة والأخرى بإمكانية العودة لحمل السلاح فإن الوظيفة الدفاعية للجدار الرملي ستبقى قائمة.¹ وفي هذا الإطار نفسه يأتي الجدار الذي شيده المغرب على حدوده مع الجزائر، والذي تتمثل أهدافه الاستراتيجية عموماً في حماية وتأمين المناطق الحدودية الشرقية من خلال التصدي لتسلل المهاجرين غير النظاميين والجماعات الإرهابية داخل التراب الوطني، بل أيضاً تحسباً لأي اعتداء قد تلجأ إليه الجزائر ضد المغرب، لاسيما بعد توالي المناوشات العسكرية والتجاوزات الأمنية المسلحة التي يقوم بها عناصر الجيش الجزائري قرب الأراضي المغربية.

¹ انظر: في هذا الصدد، تصريح سعيد الصديقي لجريدة العرب الالكترونية، العدد 9982، بتاريخ 20 يوليو 2015. <<https://alarab.co.uk>> (تاريخ الاطلاع 17/03/2016).

الفرع الثاني: العقيدة العسكرية الجزائرية

سنتناول تطور السياسة العسكرية في الجزائر والمحددات المتحكمة في صوغها (أولاً)، على أن نتطرق بعد ذلك إلى إلقاء نظرة على مبدأ عدم تدخل القوات المسلحة خارج ترابها الوطني (ثانياً).

أولاً: تطور السياسة العسكرية الجزائرية

نشأت وتطورت سياسة الدفاع الوطني خلال السنوات الأولى لاستقلال الجزائر. وتأسست بوجه عام على الأسس والمبادئ التي توجه السياسة الخارجية للبلاد مثل عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، ورفض الأحلاف العسكرية وأي شكل من أشكال الاحتلال. إذ شكلت هذه المبادئ لبنات مؤسسة في صرح سياسة الأمن والدفاع الجزائرية.¹

وساهمت مجموعة من العوامل في نشأة وتطور العقيدة الأمنية والعسكرية للجزائر. وكان لمحددات الايديولوجيا والتاريخ والجغرافيا أثر واضح في تشكيل ملامح هذه العقيدة وذلك منذ السنوات الأولى لاستقلالها: فقد رسمت الإيديولوجية الاشتراكية مبادئ وأهداف العقيدة الأمنية للجزائر لفترة تقارب ثلاثة عقود منذ الاستقلال، ولعل من أبرز تلك الأهداف مناصرة حركات التحرر في العالم ونصرة القضية الفلسطينية ودعم الصراع العربي مع اسرائيل، وتعزيز مكانة الجزائر كقوة إقليمية، وكذلك الاستعانة بالمؤسسة العسكرية أو الجيش الوطني الشعبي في جهودات التنمية الوطنية.¹ ولقد أثرت التحولات العالمية وحتى الداخلية للجزائر مع نهاية الثمانينات على التوجهات الايديولوجية، التي

¹ انظر:

"La Política de Defensa y de Seguridad: Perfil de País Algeria", in : *Claves Para Interpretar la Política Exterio Espanola y las Relaciones Internacionales en 2006*, Anuario Internacional CIDOB, 2007, p.537.

¹ صالح الزياني، "تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة"، مجلة المفكر، العدد 5، 2012، ص.291.

ظلت مرجعا مؤطرا للعقيدة الأمنية للجزائر لعدة عقود؛ فأحداث أكتوبر 1988 التي شهدت البلاد وضعت أمنها القومي أمام محك صعب، خاصة وأن البلد كان يمر بتحولات عميقة على المستويين السياسي والاجتماعي بالخصوص. وقد عبر الانفجار الداخلي الذي عرفته الجزائر بشكل واضح عن الوهن العميق الذي كان يعاني منه النظام ككل. وبحكم تزامن ذلك الانفجار مع تحولات هامة على المستوى الدولي كانهيار المعسكر الشرقي وأول إيديولوجيته لتحل محلها الإيديولوجية الليبرالية، فإن ذلك انعكس بشكل واضح على طبيعة الإيديولوجية التي ظلت مصدر إلهام للعقيدة الأمنية للجزائر منذ الاستقلال.¹

والى جانب العامل الإيديولوجي، ظل هاجس التاريخ حاضرا في رسم العقيدة الأمنية والدفاعية للجزائر. وتعد ثورة التحرير الوطني بأفكارها أحد أهم روافد هذه الأخيرة في فترة الاستقلال، حيث ساهمت هذه الثورة في رسم المشهد العام الذي ميز البلاد عقب دحر المحتل الفرنسي. هكذا خضعت عملية بناء الدولة وبناء عقيدتها الأمنية لهذا العامل التاريخي بشكل كبير. ورغم التحولات التي عرفتها الجزائر في ظل تنامي العولمة فإن هاجس التاريخ قد ظل حاضرا يطبع عقيدتها الأمنية.²

وينضاف إلى ذلك كله العامل الجيوسياسي، الذي يؤثر بدوره في رسم سياسة الدفاع الجزائرية، خاصة وأن الموقع الجغرافي يؤهل الجزائر لتلعب دور الفاعل الجهوي في المنطقة ويغذي بشكل كبير طموحاتها الإقليمية المغاربية والإفريقية، وإن كانت هذه الطموحات تواجه من جارتها الغربية في إطار التنافس الإقليمي القائمة بين البلدين. وفي هذا الإطار، يبقى النزاع مع المغرب كمحدد جوهري في تكوين العقيدة الدفاعية الجزائرية. هكذا قاد اعتقاد السلطات السياسية والعسكرية بأن تهديد الأمن الجزائري قد يأتي من الناحية البرية إلى مركزة قواتها الدفاعية في الجهة الغربية مع إيلاء الأولوية لتقوية قدراتها

¹ صالح الزياني، "تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة"، مرجع سابق، ص.292.

² نفس المرجع، ص.190.

البرية وكذلك الجوية.¹

وزيادة على المحددات والعوامل السالفة الذكر التي تساهم في رسم ملامح السياسة الدفاعية، هناك من يضيف أيضا العامل الديموغرافي؛ حيث يؤدي الانفجار الديموغرافي مع عدم الترشيح الجيد للموارد الاقتصادية، إلى غياب العدالة الاجتماعية وانتشار الفكر الراديكالي في صفوف الشباب الجزائري ودفعه إلى العمل من أجل التغيير العنيف والجذري للنظام السياسي القائم. ولذلك، صارت تقوية القوات المسلحة أمرا لا غنى عنه لضمان السلم الاجتماعي الداخلي في الجزائر، وذلك لكون تأمين شروط هذا الأخير هو الذي يضمن استقرار واستمرار حكم المؤسسة العسكرية.²

وكما أشرنا آنفا، فقد عرفت سياسة الأمن والدفاع الجزائرية منذ نهاية الحرب الباردة تطورا ملحوظا بفعل تأثير جملة من التحولات التي طرأت على الساحة الداخلية والخارجية. أما التطورات الداخلية المنشأ فقد تجلت في تنامي مدّ الارهاب الذي جعل القوات المسلحة تتكبد على مكافحته، خاصة بعد أن كشفت القوات الأمنية الأخرى عن محدودية قدراتها في مواجهة هذه الظاهرة. أما التطورات الخارجية فتمثلت بالأساس في انحلال حلف وارسو وإعادة تنظيم حلف شمال الأطلسي في البحر الأبيض المتوسط خاصة في جهته الجنوبية. وأمام هذه التحولات الطارئة، قامت السلطات الجزائرية بجملة من التدابير لتكييف سياسة الدفاع الوطنية مع تلك التحولات التي عرفتها المنطقة. فعلى المستوى الداخلي، شرعت في إعادة بناء وتحديث القوات المسلحة، مع خلق وحدات عسكرية متخصصة في مكافحة الإرهاب وكذا تخفيض عدد القوات المسلحة كمدخل نحو الاحترافية. أما التدابير التي قامت بها على المستوى الخارجي فأتخذت ثلاثة مظاهر؛ يتعلق المظهر الأول بتطوير دبلوماسيتها العسكرية وتنويع أشكال وعلاقات التعاون مع الدول لاسيما فيما يخص اقتناء الأسلحة، فيما يتمثل المظهر الثاني في التقرب إلى حلف

¹ "La Política de Defensa y de Seguridad: Perfil de País Algeria", in : *Claves Para Interpretar la Política Exterio Española y las Relaciones Internacionales en 2006*, op. cit., p.537.

² نفس المرجع.

الناو في إطار الحوار الأطلسي الذي بدأت المنظمة سنة 1994، إذ شكل انضمام الجزائر إلى هذا الحوار في 2000 ثورة على مبادئ سياسة الدفاع الجزائرية وذلك لكون حلف الناو بالنسبة لها كان بمثابة تجسيد للاستعمار الجديد والامبريالية. بينما يتجلى المظهر الثالث لتلك التدابير في انخراط القوات المسلحة الجزائرية في محاربة الإرهاب وحماية الأمن في منطقة الساحل والصحراء، وهي المبادرة التي أعلنتها الولايات المتحدة الأمريكية. وفي الواقع، إن هذه التدابير تعكس إعادة توجيه سياسة الأمن والدفاع، كما أنها تتم على نوع من التجاوب البرغماتي مع تغيرات وخصوصيات تلك الظرفية الدولية.¹

إن الجزائر تدرك اليوم أكثر مما مضى استمرار شروط عدم الاستقرار الإقليمي وتعي الطبيعة المتغيرة للتهديدات المتنامية في المنطقة، ولذلك فهي تخطط لرفع ترسانتها من الأسلحة التقليدية وتكثيف قدراتها العملياتية عبر تعزيز قواتها بالتجهيزات الدفاعية المتطورة من جهة، والعمل من جهة أخرى على تقوية بعض المبادئ مثل المرونة والمناورة والانتشار السريع والتنقل خارج الحدود في إطار التصدي للعمليات الارهابية وغيرها. هذه، إجمالاً، هي أهم الأولويات التي سنتكب عليها الجزائر لصقل عقيدتها العسكرية.¹

ثانياً: مبدأ عدم التدخل بين النص الدستوري والواقع

لا يمكن التعرف على ماهية المبدأ الاستراتيجي الذي تقوم عليه سياسة الدفاع الجزائرية دون النباش في ثنايا الإرث النظري للثورة الجزائرية من موانئ وطنية ونصوص مرجعية من جهة، وكذا الأدبيات الدستورية والقوانين الأساسية من جهة أخرى. ومن ضمن هذه الوثائق يطالعنا البيان الأول للثورة الجزائرية المنشور في 1 نونبر 1954،

¹"La Politica de Defensa y de Seguridad : Perfil de Pais Algeria", in : *Claves Para Interpretar la Politica Exterio Espanola y las Relaciones Internacionales en 2006*, op. cit., p.537.

¹ Laurence AIDA AMMOUR, *Evolution of the Algerian Defence Policy*, Centre Français de Recherche sur le Renseignement, op. cit., p.12.

والذي يتطلع إلى «حشد وتنظيم قوة الشعب الجزائري من أجل التحرر من أغلال النظام الإستعماري والاستقلال والسيادة»، وهو البيان الذي يعتبر من بين أمهات الوثائق التأسيسية للسياسة الدفاعية في الجزائر المعاصرة.¹ وانطلاقاً من النصوص التي تبنتها الجزائر رسمياً، سواء قبل أو بعد الاستقلال، يمكن أن نستكنه مجمل المبادئ المركزية التي تؤطر السياسة الخارجية والدفاعية للجزائر، وهي كالتالي:

- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والتأكيد على الوظيفة العسكرية الصرفة للقوات المسلحة الجزائرية.
- احترام حق الشعوب في تقرير المصير ودعم حركات التحرر الوطني.
- تطوير العلاقات القائمة على التعاون والصداقة والسلام مع دول العالم.²

وعلى مستوى النص الدستوري، ينصّ الفصل 28 من الدستور الجزائري على أن "دعم وتطوير الطاقة الدفاعية للأمة هي مهمة موكولة للجيش الوطني الشعبي. فالجيش يقوم بهذه المهمة بصفة دائمة من أجل حماية الاستقلال والدفاع عن السيادة الوطنية، حيث يبقى هو المكلف بضمان الوحدة الترابية على جميع الأصعدة البرية والجوية والبحرية". كما ينصّ الفصل 29 على "عدم لجوء الجزائر إلى الحرب التي من شأنها أن تمسّ بسيادة الدول أو حريات الشعوب الأخرى". ومن جهته يؤكد الفصل الواحد والثلاثون على مبدأ "عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول" المنصوص عليه في ميثاق منظمة الأمم المتحدة. وإجمالاً، يمكن القول أن مبدأ منع القوات المسلحة من التدخل خارج الحدود الوطنية يجد مصدره في التاريخ المعاصر للجزائر، حيث ظل مبدأ عدم الانحياز بمثابة مبدأ مؤسس وجوهري في سياستها الخارجية.¹

¹ Bouhania GOUI, *Is the Algerian Military mightier than the law?*, Arab Reform Initiative (ARI), June 2015, p.2.

² نفس المرجع، ص.3.

¹ Jean-Pierre-DUFAU, Rapport fait au nom de la Commission de la Defense Nationale et des Forces Armées sur le Projet de Loi (n°73) autorisant l'approbation de l'accord de coopération dans le domaine de la défense entre le Gouvernement de la République française et le Gouvernement de la République algérienne démocratique et populaire, Assemblée Nationale n°343, 7 Novembre 2012, p.7.

وإذا كان لهذا المبدأ بعض المزايا التي يتمثل أهمها في تشجيع حلّ وتسوية النزاعات الإقليمية بالطرق السلمية ودرء المشاكل التي قد يستتبعها فعل التدخل العسكري في هذه القضية أو تلك، فإن هذا الأخير لا يخلو من سلبيات عديدة، لعل أبرزها يتجلى في كون رفض توظيف القوات المسلحة خارج الحدود يحرم الدولة من إحدى أهم أدوات القوة الدبلوماسية والسياسية. فكما يرى الجنرال البروسي "كارل فون كلازفيتز" في كتابه "عن الحرب"، فإن الحرب في آخر مطاف هي سلوك سياسي أو بمعنى آخر هي امتداد للسياسة لكن بوسائل أخرى. ولهذا فإن مبدأ عدم التدخل من شأنه أن يعيق الفاعلية الإقليمية للجزائر وتطلعها نحو بسط نفوذها وامتلاك عناصر القوة الاستراتيجية المطلوبة على مستوى الساحة الجهوية. كما أن الامتناع عن توظيف القوات المسلحة خارج الحدود قد تتجم عنه انعكاسات أمنية في غير صالح الجزائر، مثل قيام التنظيمات الارهابية باستهداف مصالحها في دول الجوار وزعزعة أمنها وضرب استقرارها.¹

وعموماً، فإن هذا المبدأ أصبح اليوم محطّ خلاف ونقاش في الأوساط الدبلوماسية والعسكرية الجزائرية، وهو الخلاف الذي يعكس نوعاً من صراع الأجيال داخل مؤسسة الجيش بين من يرى ضرورة التشبث بالمقاربة التقليدية للدفاع التي يؤطرها المبدأ الدستوري القاضي بعدم التدخل العسكري في الشؤون الداخلية للدول من جهة، ومن يسعى إلى تبني عقيدة عسكرية واقعية تطبعها المرونة والتكيف مع الحقائق والمعطيات القائمة، وتتعامل مع كل حالة من الحالات المستجدة على حدة من جهة أخرى. غير أن هذا النقاش الداخلي الذي تعرفه المؤسسة العسكرية لم يرق بعد إلى مستوى المراجعة الفعلية لمبدأ عدم التدخل العسكري خارج التراب الوطني،¹ الشيء الذي يعكس استمرار ميول الجزائر للحلول السياسية في حل الأزمات الجهوية القائمة.²

¹ Geoff PORTER, "Questioning Algeria's Non-Interventionism", *Politique étrangère*, n°3, 2015, p.5.

¹ Laurence A. AMMOUR, *La Nouvelle Diplomatie Algérienne face à la complexité des défis de sécurité régionaux*, JFC Conseil, Janvier 2015, p.4.

² Geoff PORTER, "Questioning Algeri's Non-Interventionism", *op. cit.*, p.10.

في هذا الإطار، رفضت الجزائر التدخل العسكري في ليبيا، حيث صوتت ضد قرار الجامعة العربية (في مارس 2011) وسعت إلى تسخير منظمة الاتحاد الإفريقي في اتجاه تغليب الحل السياسي وليس العسكري للأزمة الليبية. وزيادة على ذلك، لم تعترف بالحكومة المؤقتة التي قامت في البلاد عقب التدخل العسكري لحلف الناتو. كما دافعت الجزائر، في العام ذاته، عن الحل السياسي للأزمة التي اندلعت في شمال مالي، انسجاماً مع إعتقادها بأن التدخل العسكري في الساحل ليس إلا سلوكاً نيو-امبريالياً في المنطقة من شأنه أن يشكل تهديداً لها ولغيرها بعد إخضاع هذه الأخيرة للهيمنة الفرنسية.¹

مع ذلك، وبالنظر إلى التعامل الجزائري مع ما يستجد من أزمات ونزاعات إقليمية وخاصة الإفريقية منها من جهة، وعضويتها بل وأدوارها القيادية في التجمعات والتكتلات الأمنية والدفاعية التي تأسست على مستوى منطقة جنوب الصحراء الكبرى من جهة أخرى، فإنه يمكن القول أن الجزائر ما فتئت تتراجع في الواقع عن مبدأ عدم التدخل العسكري الذي ظل يحكم، نظرياً ودستورياً، تعاملها وتفاعلها مع القضايا القائمة والمستجدة في دول الجوار. ويمكن أن نلمس تجليات هذه المرونة التي أخذت تعرفها السياسة الخارجية للجزائر من خلال تتبع السلوك الدبلوماسي للبلد على عدة أصعدة. فمثلاً، عند تدخل فرنسا عسكرياً في شمال مالي سنة 2013 سمحت الجزائر للطيران الفرنسي بالعبور فوق ترابها لتنفيذ عملياته العسكرية، ومن خلال دعمها هذا لفرنسا في التدخل ضد الجماعات الأصولية في مالي يُستشف أن الجزائر لم تعد تتعامل مع مبدأ عدم التدخل خارج ترابها الوطني بنفس الدرجة من الصرامة التي درجت عليها من قبل.¹ كما أن اتفاقية التعاون العسكري التي أبرمتها في ماي 2014 مع تونس توحى، بدورها، بأنه بإمكان السلطات الجزائرية أن تتعامل لاحقاً بمرونة أكبر مع هذا المبدأ في إطار مواجهتها

¹ Rasmus BOSERUP, Luis MARTINEZ & Ulla HOLM, *Algeria after the Revolts Regime Endurance in a Time of Contention and Regional Insecurity*, Danish Institute for International Studies, DIIS Report 2014, p.42.

¹ Geoff D. Porter, "Questioning Algeria's Non-Interventionism", *op. cit.*, p.10.

للمخاطر والتهديدات الأمنية العابرة للحدود.¹

ولقد بينت العمليات التي قامت بها الجزائر، في الآونة الأخيرة، أن تكييف العقيدة العسكرية التقليدية مع الواقع أمر ممكن خاصة عندما يكتسي التهديد القائم "طابع الخطورة".² ونذكر من بين هذه العمليات ما يلي:

- في ماي 2014، أرسلت الجزائر 3. 500 مظلي وكتيبة لوجستكية تتكون من 1. 500 فرد إلى ليبيا وذلك بتنسيق مع البحرية الأمريكية والقوات الخاصة الفرنسية المتمركزة في النيجر. وتكمن أهداف هذه المهمة في محاربة أعضاء "تنظيم القاعدة" في بعض الأماكن التي تعتبر مصدرا لنقل السلاح نحو تونس والجزائر، وكذا تدمير البنيات التحتية ومعسكرات التدريب للحركات الجهادية التي تتواجد في الجنوب الليبي. غير أن الجزائر لم تعلن عن هذه المهمة رسميا وذلك تقاديا لردود فعل الرأي العام الوطني الذي سيستهجن تحالف الجيش الجزائري مع الجيوش الأجنبية في حل الأزمات والقضايا الإقليمية.

- في غشت 2014، شهدت منطقة جبل شامبي التونسية عملية مشتركة، ساهمت فيها الجزائر ب 8000 فرد وتونس ب 6000 فرد، حيث قامت الجزائر بعبور الحدود التونسية بهدف ملاحقة الجماعات الإرهابية المتواجدة في هذه المنطقة. وتجدر الإشارة إلى أن هذه العملية تأتي في إطار اتفاقية محاربة الإرهاب الموقعة في سنة 2013، والتي تسمح للقوات الجزائرية بالتوغل في الأراضي التونسية عند الضرورة.¹

¹ Geoff D. Porter, "Questioning Algeria's Non-Interventionism", *op. cit.*, p.11.

² Laurence A. AMMOUR, *La Nouvelle Diplomatie Algerienne Face à la Complexité des Defis de Sécurité Regionaux*, *op. cit.*, p.5.

¹ نفس المرجع، ص. 6.

وإذا كانت الجزائر لطالما تذرعت بهذا المبدأ الدستوري لتبرير امتناعها عن المشاركة في الحرب على "تنظيم القاعدة" بمالي وغيره رغم الطلبات من أجل التدخل من طرف الدول الساحل المجاورة، فإن دورها في تأسيس بل وقيادة ما سمي بـ«لجنة الأركان العملياتية المشتركة»¹ التي تسعى إلى نشر القوات العسكرية في المنطقة،² ينهض دليلاً على أن الجزائر ما فتئت تسير بخطى واضحة نحو إعادة نظر فعلية، في أفق مراجعة رسمية، لمبدأ عدم التدخل الذي يبقى محكوماً بحسابات المصلحة أكثر مما هو مؤطر باعتبارات دستورية. والدليل على ذلك، بالإضافة إلى ما أوردناه أعلاه، هو أن الجيش الجزائري سبق له وأن قاتل مع الجيش المصري في حربه ضد إسرائيل، كما سبق وأن تدخل أيضاً في الصحراء المغربية منتصف فبراير 1976 عند إغارته على فيلق مغربي يتجاوز عدد عناصره الثلاثمائة فرد، فأسر ما يقارب 250 فرداً وقتل البقية الباقية أثناء هذه الهجمة العسكرية. كما تدخلت كتيبة أخرى من الجيش تتكون من 127 عسكري في التراب الصحراوي لمساعدة الفارين الصحراويين من المسيرة الخضراء التي نظمها الملك الحسن الثاني. هذا ويبقى المثال الأكثر تجسيدا لخرق الجزائر لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للمغرب خصوصاً، هو كونها تأوي فوق ترابها "جبهة البوليساريو"، وتوفر لها قواعدها العسكرية الخاصة والأسلحة التي تسمح لها بشن هجماتها على المملكة انطلاقاً من الأراضي الجزائرية.¹

¹ تضمّ "لجنة الأركان العملياتية المشتركة" (CEMOC)، التي تأسست سنة 2009 في مدينة تمنراست الجزائرية، كل من الجزائر ومالي والنيجر وموريتانيا. وتتمثل مهامها وأهدافها أساساً في ضمان الأمن الإقليمي في منطقة الساحل، من خلال تنسيق الجهود وتبادل المعلومات حول مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وما يتصل بها من التهديدات والمخاطر الأمنية عبر الوطنية في المنطقة. وبناء على تحليل المعلومات التي ترصدها وتجمعها خلية الاستخبارات التابعة لهذه اللجنة، تتولى قيادة أركان جيوش دول الساحل القيام بعمليات عسكرية ضد مواقع التنظيمات الإرهابية.

²Laurence A. AMMOUR, *Understanding the Algerian Regional Diplomacy Machinery: the Case of Mali Crisis*, op. cit., p.3.

¹ Said SADDIKI, *La Vision Algérienne du Droit à l'Autodétermination à l'Épreuve du Principe de Non-Ingérence dans les Affaires Intérieures des États*, op. cit., p.156.

المطلب الثاني: الدبلوماسية الدفاعية للدول المغربية

سنتناول في البداية مشاركة القوات المسلحة لكل من المغرب والجزائر في عمليات حفظ السلم عبر ربوع العالم (الفرع الأول)، على أن نتطرق فيما بعد لواقع التعاون العسكري لدول المنطقة (الفرع الثاني).

الفرع الأول: على مستوى حفظ السلام الدولي

سنلقي نظرة على إنجازات الدبلوماسية الانسانية للجيش المغربي (أولا)، ثم سنقف أيضا عند مشاركة الجيش الجزائري في المهام الأممية ذات الطبيعة الإنسانية (ثانيا).

أولا: الجيش المغربي والدبلوماسية الإنسانية

تساهم القوات المسلحة الملكية على نطاق واسع في عمليات حفظ السلام، حيث تنتشر أهم وحداتها العسكرية في ثلاث مناطق في العالم، وهي إفريقيا وأوروبا وآسيا.¹ وكان المغرب، حسب ما يذكره التاريخ المعاصر، من بين الدول الأوائل التي هبت وتهدت لتلبية نداء الإنسانية في أوقات الأزمات والحروب مساهمة منه في حفظ الأمن والسلم الدوليين، ليس فقط من خلال تقديم الإمدادات المادية والمساعدات الفنية وإنما أيضا عبر إرسال فيالق من الجنود التي غالبا ما تتموضع في صفوف القتال الأمامية.²

فعلى صعيد إفريقيا، راكم المغرب تجربة رائدة في عملية الأمم المتحدة في الكونغو (ONUC) ما بين يوليوز 1960 ويونيو 1964،³ و ذلك في سياق مهمة الحماية من تهديدات القوات المسلحة المتمردة و الحفاظ على الاستقلال السياسي للبلاد و وحدته

¹ Carlos Jesus ECHEVERRIA, *The Role of the Royal Armed Forces (FAR) in Modern Morocco*, Real Instituto Elcano de Estudios Internacionales y Estrategicos, 28/2/2003, p.16.

² Abdelhakim SOUIBAA, *Forces Armées Royales Et Gestion Des Crises*, Mémoire Pour l'Obtention du Master en Droit Public, Université Hassan 1^{er}, 2011, p.30.

³ Carlos Jesus ECHEVERRIA, *The Role of the Royal Armed Forces (FAR) in Modern Morocco*, op. cit., p.10.

الترابية. وجدير بالإشارة إلى أن الأداء العسكري للمغرب قد نال إعجاب القيادة العليا لقوات منظمة الأمم المتحدة في الكونغو، خاصة على مستوى مساهمة هذا الأخير في وضع نواة تأسيس الجيش الكونغولي وإسهام ضباطه أيضا في إعادة هيكلة جهاز الشرطة في إحدى جهات البلاد.¹ كما ساهم المغرب كذلك في عملية الأمم المتحدة في أنغولا (UNAVEM II) ما بين 1989 و1996،² وذلك في إطار مساعدة الحكومة الأنغولية و"حركة الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا" على تنفيذ اتفاقيات السلام بعد ما شهدته البلاد من سنوات طوال من الحرب الأهلية.

وفي الصومال، ساهمت القوات المسلحة الملكية في عمليتي الأمم المتحدة الأولى (UNOSOM) والثانية (UNOSOM)؛ حيث شاركت ما بين أبريل 1992 ومارس 1993 في مراقبة وقف إطلاق النار في موقاديشيو وكذا توفير الحماية للمساعدات الإنسانية ومختلف إمدادات الإغاثة الأممية الأخرى. كما ساهم جنودها في إطار فرقة التدخل الموحدة (UNITAF) في دجنبر 1992. وفي ذات الإطار، ساهمت القوات المغربية في العملية الثانية ما بين مارس 1993 ومارس 1995،¹ وهي العملية التي انكبت، بالإضافة إلى المهام المذكورة أعلاه، على مصادرة الأسلحة غير المرخصة وإزالة الألغام والعمل على إعادة تشكيل قوة الشرطة وهيكل الدولة.

عموما، قدم الجنود المغربية تضحيات جسام في إطار "إعادة الأمل" وفي سبيل خدمة الإنسانية في الصومال، وهو الأمر الذي اعترف به السيد "بطرس بطرس غالي"، الأمين العام للأمم المتحدة في تلك الفترة.²

¹ Abdelhak EL MERINI, *L'Armée marocaine à travers l'histoire*, Dar Nachr Al Maarifa, Rabat-Maroc, 2014, p.446.

² Carlos Jesus ECHEVERRIA, *The Role of the Royal Armed Forces (FAR) in Modern Morocco*, op. cit., p.10.

¹ نفس المرجع، ص ص 16-17.

² Abdelhak El MERINI, *L'Armée marocaine à travers l'histoire*, op. cit., p.446.

وبعد أن تم التوصل إلى اتفاقية لوقف أعمال القتال في جمهورية الكونغو الديمقراطية في 1999، وبعد أن توسع وامتد نطاق المهمة الأممية (MONUC) سنة 2000 ليشمل مراقبة تنفيذ وقف إطلاق النار والمساعدة في تنفيذ اتفاقية السلام وغير

المشاركة المغربية في عمليات حفظ السلام في إفريقيا

القارة	تاريخ الانتشار	عمليات حفظ السلام
إفريقيا	يوليوز 1960-يونيو 1964	عملية الأمم المتحدة في الكونغو (ONUC)
إفريقيا	أبريل 1992-مارس 1993	بعثة الأمم المتحدة في الصومال 1 (ONUSOM I)
إفريقيا	مارس 1993-مارس 1995	بعثة الأمم المتحدة في الصومال 2 (ONUSOM II)
إفريقيا	ماي 1991-فبراير 1995	بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا 2 (UNAVEM II)
إفريقيا	فبراير 1995-يونيو 1997	بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا 3 (UNAVEM III)

Source

Ahmed El Morabety , Contemporary Arab "Evolution of Moroccan defence diplomacy", Affairs, Vol.10, Issue 2 , 2017, p. 246.

ذلك؛ ساهم المغرب بدوره في هذه العملية، بإرساله أزيد من مئة جندي إلى شرق البلاد في 2001 للسهر على تنفيذ المهام الانسانية إلى جانب قوات القبعات الزرق التابعة للأمم المتحدة.¹ كما ساهم أيضا سنة 2004، في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (ONUC I) لتقديم الدعم لعملية السلام الشاملة، لا سيما فيما يتعلق بنزع السلاح وتقديم المساعدات الانسانية والطبية.²

وبالإضافة إلى ذلك، قامت وتقوم القوات المسلحة الملكية بمهام من طبيعة أخرى في إفريقيا وغير إفريقيا، نذكر منها، على سبيل المثال، مساهمتها إلى جانب القوات

¹ Abdelhak El MERINI, *L'Armée marocaine à travers l'histoire*, op. cit., p.468.

² نفس المرجع، ص. 469.

السينغالية في عملية محاربة ظاهرة التلوث في جنوب البلاد؛ وتقديمها المساعدات الانسانية والتقنية للنيجر في 2005 لمكافحة انتشار الجراد؛ ومساعدتها للشعب الفلسطيني في غزة عقب العدوان الاسرائيلي في 2008 بتقديمها لأطنان من المواد الغذائية والمساعدة الطبية العسكرية منها والمدنية،¹ وغير ذلك من المهام التي اضطلع بها أفراد القوات المسلحة المغربية على مستوى إدارة عمليات الكوارث الطبيعية، من إغاثة وإنقاذ وإمداد وتمويل بهدف التقليل من الخسائر المادية والبشرية الناجمة عنها.²

وعلى جانب آخر، فقد ساهم المغرب خارج القارة الافريقية في عدة مهام أممية، من بينها "مهمة الأمم المتحدة في كمبوديا" (UNTAC) ما بين غشت 1992 ويونيو 1993. لكن تبقى أهم تجربة له -خارج أرض إفريقيا- تلك التي خاضها في أوروبا، وبالتحديد في البلقان تحت إشراف الأمم المتحدة وبعد ذلك تحت إشراف منظمة حلف شمال الأطلسي، سواء في مهمة "القوة التنفيذية للسلم في البوسنة والهرسك" (IFOR) أو في "قوة إرساء الاستقرار في البوسنة والهرسك" (SFOR)، بالإضافة إلى مساهمته في قوات حلف الناتو لحفظ السلام في كوسوفو (KFOR).¹ وجدير بالذكر، في هذا السياق، أن المغرب قد أبان من خلال مشاركته في تدبير الأزمات في أوروبا عن الرغبة الأكيدة في تطوير علاقات تعاون عسكرية فعالة مع كل من حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي.²

وفي إطار "عملية تحقيق الاستقرار في هايتي" (MINUSTAH) سنة 2004، ساهمت المملكة في توفير البيئة الأمنية في البلاد ودعم العملية السياسية فيها من خلال المشاركة في مراقبة تنظيم انتخابات حرة وإقامة المؤسسات الديمقراطية، وذلك تجاوبا

¹ Abdelhak El MERINI, *L'Armée marocaine à travers l'histoire*, op. cit., p.470.

² Abdelhakim SOUBA, *Forces Armées Royales Et Gestion Des Crises*, op. cit., pp.58-75 .

¹ Carlos Jesus ECHEVERRIA, *The Role of the Royal Armed Forces (FAR) in Modern Morocco*, op. cit., p.17.

² Mokhtar MARSOU, "The Participation of the Moroccan Royal Armed Forces in Operation ALTHEA", in : *5th International Seminar on Security and Defence in the Mediterranean*, Fondation CIDOB, Barcelona, Espana, December 2006, p.53.

منها مع ما يمليه واجب التضامن والدفاع عن القيم العليا للإنسانية.¹

وفيما يلي جدول توضيحي موجز لأهم عمليات حفظ السلم التي شاركت فيها القوات المسلحة المغربية في أوروبا وآسيا وأمريكا، سواء تحت لواء حلف شمال الأطلسي أو تحت إشراف منظمة الأمم المتحدة.

مشاركة المغربية في عمليات حفظ السلام خارج إفريقيا

القارة	تاريخ الانتشار	عمليات حفظ السلام
أوروبا	دجنبر 1995-دجنبر 1996	عملية القوة التنفيذية للسلم في البوسنة والهرسك (IFOR)
أوروبا	دجنبر 1996-دجنبر 2004	قوة إرساء الاستقرار في البوسنة والهرسك (SFOR)
آسيا	مارس 1992-سبتمبر 1993	السلطة الانتقالية للأمم المتحدة في كمبوديا (APRONUC)
أمريكا	نونبر 2004-مارس 2006	بعثة الأمم المتحدة في هايتي (MINUSTAH)

Source

Ahmed El Morabety, *Contemporary Arab "Evolution of Moroccan defence diplomacy", Affairs, Vol.10, Issue 2, 2017, p. 247*

وعموما، فإن المغرب يحتل مراكز متقدمة في تصنيف الدول الأكثر مشاركة في حفظ السلم ومساهمة في عمليات السلام خارج وداخل القارة الإفريقية، وذلك بفضل مجهوداته الجبارة التي يبذلها على مستوى إدارة الأزمات والنزاعات الأهلية التي تشهدها ربوع هذه القارة بالخصوص.¹

¹Abdelhak El MERINI, *L'Armée marocaine à travers l'histoire, op. cit.*, pp.469-470.

¹Mounir ZEROUAL, *Le role du Maroc dans la gestion des conflits en Afrique*, Mémoire de DESA, Université Mohamed 1^{er}, Oujda, 2002, pp.5-35. Voir aussi: Badiaa BEN HAMMADI, *Le Maroc et les opérations de maintien de la paix*, université Mohamed1^{er}, Oujda, 2002, pp.14-26.

ثانيا: الجيش الجزائري والدبلوماسية الإنسانية

لقد ساهمت الجزائر في عدة مهام وعمليات حفظ السلم في العالم، حيث شاركت القوات العسكرية الجزائرية تحت إشراف منظمة الأمم المتحدة أو في إطار الاتحاد الأفريقي في حل وتسوية العديد من الحروب والنزاعات المسلحة في القارة الأفريقية. في هذا الإطار، شارك الجيش الوطني الجزائري في مهمات إنسانية في كل من أنغولا والبوسنة والهرسك وكمبوديا وكرواتيا وهايتي،¹ وكذا أثيوبيا والكونغو الديمقراطية وغيرها.²

ولقد تمثلت أول تجربة للمشاركة الجزائرية في مهمة "المراقبة لمنظمة الأمم المتحدة في أنغولا" ما بين يناير 1989 ويناير 1991، إذ ساهم أفراد من الجيش في مراقبة إعادة نشر القوات الكوبية شمال البلاد وكذا انسحابها الشامل والتدريجي من الأراضي الأنغولية، طبقا للمخطط المتفق عليه بين الطرفين.³ وقد قامت الجزائر، في إطار هذه المهمة، بإرسال 16 ضابطا بصفة ملاحظ عسكري جزائري إلى الميدان للمساهمة في مراقبة انسحاب القوات الكوبية من أنغولا. ولم تتوقف مشاركة الجيش الوطني الشعبي عند هذا الحد، بل أعقبتها مهام أخرى في المرحلة الثانية من "المراقبة الأممية بأنغولا" التي باشرت عملها يوم 30 ماي 1991، بهدف مراقبة إجراءات الإتفاقية بين الأطراف الأنغولية المتنازعة، المتعلقة بمراقبة تطبيق وقف إطلاق النار، تمهيدا لضمان السير الحسن للإنتخابات، حسب الاتفاق المبرم بين حكومة البلاد و"الإتحاد الوطني من أجل الإستقلال الشامل لأنغولا".⁴

¹ Carlos Jesus ECHEVERRIA, *Cooperation in peacekeeping among the Euro-Mediterranean armed forces*, Institute for Security Studies, Chaillot papers No 35, February 1999, p. 12.

² Carlos Jesus ECHEVERRIA, *The Algerian Armed Forces: National and International Challenges*, Real Instituto Elcano de Estudios Internacionales y Estrategicos, Working Papers, n°8, 2004, p.19.

³ Carlos Jesus ECHEVERRIA, *Cooperation in peacekeeping among the Euro-Mediterranean armed forces*, op. cit., p.12.

⁴ انظر: ج. إسماعيل وحكيمة أوقاسي، "مساهمة الجزائر في عمليات حفظ السلم"، مجلة الجيش، العدد3، أبريل 2013، ص.166.

وبعد انتهاء هذه المهمة في فبراير 1995، تم الشروع في تنفيذ العملية الثالثة لمراقبة مسار تطبيق بروتوكول "لوساكا" الموقع بين الحكومة الأنغولية و"الاتحاد الوطني من أجل الإستقلال الكامل لأنغولا"، بتاريخ 20 نونبر 1994 والتي انتهت في فبراير من سنة 1997. وقد وضعت الجزائر تحت تصرف منظمة الأمم المتحدة عشرين ملاحظا عسكريا، في إطار هذه العملية.

وبعد أنغولا، كان للجزائر من خلال أفراد جيشها الوطني حضورا مميزا في إطار المهام الأممية لحفظ السلم في كمبوديا، حيث شاركت بأكبر قدر من القوات والملاحظين العسكريين في كل من "المهمة التحضيرية للأمم المتحدة في كمبوديا" من دجنبر 1991 إلى فبراير 1992، ثم في "السلطة المؤقتة للأمم المتحدة في كمبوديا" التي باشرت مهامها ابتداء من فبراير 1992 إلى غاية أكتوبر 1993، وهما المهمتان اللتان أشرفت عليهما الأمم المتحدة لتسيير المرحلة الانتقالية السياسية لكمبوديا، والتي عرفت في هذه الفترة واحدة من أعنف الحروب الأهلية في العقود الأخيرة، دامت أكثر من عشرين سنة.¹

ولقد سجل أفراد الجيش الجزائري حضورهم من خلال تواجد ثمانية عشر ملاحظا عسكريا ومائتين وثمانية فرد بين ضابط وضابط صف من الدرك الملكي، ساهموا خلال سنتين في عملية إعادة الأمل والسلم في كمبوديا بعد ويلات الحرب الأهلية التي عانت منها هذه الأخيرة.

ولقد قام الجيش الجزائري بمهام التنظيم والإشراف على عمليات نزع السلاح من أيدي الجماعات المسلحة وتأمين وصول المساعدات الإنسانية للاجئين وحماية ممتلكات الدولة ومؤسساتها الاستراتيجية كالمطارات، إضافة إلى المساهمة في إعادة تشغيل المؤسسات الاقتصادية. وإلى جانب هذه المهام العسكرية والإنسانية سهر أفراد الجيش الوطني على تنظيم ومراقبة السير الحسن للعملية الانتخابية التي وضعت البلد في المسار

¹ ج. إسماعيل وحكيمة أوقاسي، "مساهمة الجزائر في عمليات حفظ السلم"، مرجع سابق، ص. 167.

الصحيح قصد الخروج من الأزمة.¹

وعلى جانب آخر، سجّل الجيش الجزائري حضوراً آخر في بلاد هايتي من خلال تجنيد ضباطه في مختلف المهام الأمنية التي تنشط في هذا البلد. ولقد شارك ضابطان من الجيش بصفة ملاحظ عسكري في "مهمة الأمم المتحدة لمراقبة الانتخابات بهايتي" في الفترة الممتدة من نونبر إلى دجنبر 1990، وذلك في سياق تدهور الأوضاع الأمنية والسياسية في البلاد. بعد ذلك، قامت الجزائر بوضع 15 عنصراً من الدرك الوطني تحت تصرف المهمة الأمنية بهايتي في الفترة الممتدة بين فبراير 1995 وغشت 1996، بهدف المساهمة في ضمان حماية المدنيين والمنشآت الاستراتيجية وتدريب الجيش وإنشاء جهاز مستقل للشرطة وتكوين عناصرها وتمهيد الظروف لتنظيم انتخابات حرة ونزيهة.¹

كما ساهمت الجزائر بفعالية من أجل إعادة السلم والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث جاء تدخلها في سياق معقد من النزاعات والخلافات الإقليمية التي فرضت على أطراف النزاع (جمهورية الكونغو الديمقراطية وأنغولا وناميبيا ورواندا وأوغندا وزيمبابوي) توقيع اتفاق لوساكا بزامبيا لوقف إطلاق النار في يونيو 1999. ومن أجل الإبقاء على الاتصال والتعاون مع كل أطراف النزاع أنشأ مجلس الأمن "مهمة الملاحظة في جمهورية الكونغو الديمقراطية" بتاريخ 30 نونبر 1999.² وفي إطار هذه المهمة الأمنية، قامت الجزائر بإرسال واحد وخمسين ملاحظاً عسكرياً للسهر على احترام وقف إطلاق النار وتطبيق اتفاقية لوساكا. ومن جهة أخرى، وبهدف تدعيم وتعزيز مسار السلم الأممي في المنطقة، أنشأت منظمة الوحدة الإفريقية آنذاك (الاتحاد الإفريقي حالياً) مهمتها الخاصة تحت مسمى "مهمة الربط" متكونة من لجنة عسكرية

¹ ج. إسماعيل وحكيمة أوقاسي، "مساهمة الجزائر في عمليات حفظ السلم"، مرجع سابق، ص. 167.

¹ Carlos Jesus ECHEVERRIA, *The Algerian Armed Forces: National and International Challenges*, op. cit., 19.

² ج. إسماعيل وحكيمة أوقاسي، "مساهمة الجزائر في عمليات حفظ السلم"، مرجع سابق، ص. 167.

مختلطة بتاريخ 1 نونبر 2000، وهي المهمة التي شاركت فيها الجزائر بخمسة ضباط من أفراد الجيش الوطني الشعبي. وبعد إقدام الأمم المتحدة على توسيع صلاحيات وأهداف مهمة حفظ السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والذي أفضى إلى ظهور "مهمة الأمم المتحدة من أجل الاستقرار بجمهورية الكونغو الديمقراطية"، ظل أفراد الجيش الجزائري يتواجدون في الميدان ويعملون بجدّ في سبيل تحقيق الاستقرار وإرساء السلم في المنطقة.

كما لعبت الجزائر أيضا دورا محوريا في حلّ النزاع المعقد الذي شهدته منطقة القرن الإفريقي بين أثيوبيا وإريتريا، حيث أفضت الوساطة بين الطرفين إلى التوقيع على "اتفاق الجزائر" سنة 2000، والذي أقر بوقف العنف بين الأطراف المتنازعة. وبعد إقرار مجلس الأمن في يونيو 2000 "مهمة الأمم المتحدة بأثيوبيا وإريتريا" سجّل أفراد الجيش الوطني الشعبي منذ البداية حضورا قويا في إطار السهر على احترام الاتفاق وتطبيقه على أرض الواقع.

وبعد استحداث "عملية الأمم المتحدة ببورندي" من طرف الأمم المتحدة في ماي 2004 من أجل دعم ومرافقة الجهود الرامية لتحقيق السلم والاستقرار والمصالحة الوطنية في البلاد، سجلت الجزائر مشاركة مهمة في هذه العملية. ولعل أهم ما ميّز مشاركتها هاته هو تعيين العميد الجزائري "بوسبحة علي"، في فبراير 2005، في منصب قائد مساعد لقوات الأمم المتحدة ببوروندي بطلب من الأمين العام للأمم المتحدة.

وفي الواقع، لم تنحصر مشاركة الجزائر في عمليات حفظ السلم تحت مظلة منظمة الأمم المتحدة فقط، بل ساهمت لمرات عديدة في هذا النوع من العمليات تحت إشراف الإتحاد الإفريقي. وقد ساهم الجيش الوطني في إطار الإتحاد في "مهمة الكشف" بكل من الكونغو وبروندي وأوغندا في سنة 1999، بالإضافة إلى مشاركتها في "مهمة الملاحظة العسكرية للإتحاد الإفريقي بدارفور بالسودان" ابتداء من 2004 إلى غاية 2006.¹

¹ ج. إسماعيل وحكيمة أوقاسي، "مساهمة الجزائر في عمليات حفظ السلم"، مرجع سابق، ص.170.

الفرع الثاني: على مستوى التعاون العسكري

سنتناول علاقات التعاون العسكري للمغرب (أولاً)، ثم سنعرج على العلاقات العسكرية الجزائرية بعد ذلك (ثانياً).

أولاً: العلاقات العسكرية المغربية

منذ حصوله على الاستقلال، أقام المغرب علاقات تعاون عسكري وأمني ثنائي ومتعدد الأطراف مع عدة دول في العالم، أبرزها الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وإسبانيا بالإضافة إلى بعض الدول العربية. وعلاوة على سعيه نحو ضمان مصادر التزود بالسلاح، فإنّ المغرب يهدف، من خلال علاقاته هاته، وبالخصوص مع جيوش حلف الناتو، إلى تأهيل¹ وتحديث² القوات المسلحة المغربية، فضلاً عن تطوير التقارب العملياتي Interoperability مع هذه الجيوش عبر تبادل الخبرات والتجارب.³

ويعود التعاون العسكري الثنائي المغربي-الأمريكي إلى فترة الحرب العالمية الثانية، بعد اصطفاف المغرب إلى جانب الحلفاء ودعمه للقوات الأمريكية والبريطانية. وفي سنة 1942 سمحت المملكة بإقامة أول قاعدة بحرية أمريكية في القنيطرة،⁴ وبعدها عمل الأمريكان على تشييد ثلاث قواعد عسكرية في كل من «النواصر» و«بن غرير» و«سيدي سليمان»، وذلك في سنة 1952.⁵ وفي نفس الوقت عمل الطرفان على توقيع مجموعة من الاتفاقيات من أجل تسهيل استعمال الولايات المتحدة الأمريكية لهذه القواعد في إطار مواجهة انتشار الشيوعية في المنطقة إبان فترة الحرب الباردة. وفي مقابل ذلك،

¹ Brahim SAIDY, *Le Dialogue méditerranéen de l'OTAN avec les pays du Maghreb : Les limites d'une approche de projection de sécurité*, Editions universitaires européennes, 2012, pp. 246-247.

² نفس المرجع، ص. 253.

³ نفس المرجع، ص. 258.

⁴ Jean François DAGUZAN, *Le Dernier Rempart ? Forces Armées et Politiques de Défense au Maghreb*, op. cit., p. 99.

⁵ Richard PARKER, "la politique des Etats Unis au Maghreb" in : *Maghreb : les années de transition*, Masson, Paris, 1990, pp.366-367.

عملت هذه الأخيرة على تقديم مختلف أشكال الدعم الإقتصادي والمساعدة العسكرية للمغرب، وكذا توفير التدريبات العسكرية لقواته المسلحة،¹ في سياق حربه مع البوليساريو في إقليم الصحراء المغربية. وقبل انطلاق المسيرة الخضراء في نونبر 1975، أرسل البنتاغون في أواخر 1973 وفدا عسكريا رفيع المستوى إلى المملكة بغرض الوقوف عن قرب على الإحتياجات الدفاعية لهذا الأخير في تلك الفترة المضطربة التي كان يمرّ بها.² هكذا، استفاد أثناء حرب الصحراء بملايين من الدولارات الأمريكية على شكل مساعدات عسكرية،³ وهي المساعدات التي ساهمت، وبشكل كبير، في تقوية القوات المسلحة الملكية وحسم معارك الحرب فيما بعد لصالح المملكة.

وبعد نهاية الحرب الباردة ظلّ المغرب حليفا قويا للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة. وتجد هذه العلاقة القوية مبرراتها في عدة اعتبارات، على رأسها تأييد المغرب ومساندته لكل 'مبادرات السلام' التي تقودها أمريكا في الشرق الأوسط، ودعم الملك الراحل الحسن الثاني للمصالح الأمريكية في المنطقة وفي غير المنطقة. وبعد أحداث 11 سبتمبر، كان المغرب ضمن الدول العربية الأولى التي نددت بهذه الأحداث الإرهابية، وبعد أن أصبحت "الحرب على الإرهاب ضمن الأولويات التي تتطرح على أجندة السياسة الخارجية الأمريكية، تطور دعم المملكة لأمريكا أكثر فأكثر وذلك في إطار تمثين التعاون الثنائي بين الطرفين لمحاربة 'النزعة الجهادية' التي أخذت آنذاك تتنامى في المنطقة".⁴ وبسبب مجهوداته المبذولة في سبيل محاربة الإرهاب، منحت واشنطن للمغرب وضع "الحليف الرئيسي خارج حلف الناتو" عام 2004، وهو الوضع الذي يخول له الاستفادة من امتيازات خاصة، منها أولوية التزود والحصول على الأسلحة

¹ Festus Ugboaja OHAEGBULAM, "Ethical Issues in U.S. Policy on the Western Sahara Conflict", *Mediterranean Quarterly*, Volume 13, n 4, 2002, p.88.

² Jean Francois CLEMENT, "le conflit du Sahara Occidental" in *Transfert d'armements et conflits locaux*, Institut Français de Polemologie, Paris, N°40, 1986, p.92.

³ Yahia H. ZOUBIR and Stephen ZUNES, "United States Policy in the Maghreb" in : Yahia H. ZOUBIR, *North Africa in Transition; State, Society, and Economic Transformation in the 1990s*, University Press of Florida, 1999, p.234.

⁴ Yahia H. ZOUBIR, "The United States and the North African imbroglio: Balancing Interests in Algeria", *op. cit.*, p.190.

والمشاركة في برامج الدراسات والأبحاث التي تهتمّ الدفاع، وأيضا الاستفادة من برامج القروض التي تمنحها الحكومة الأمريكية من أجل اقتناء المعدات العسكرية.¹ وعموما، يستفيد المغرب من أمريكا سواء قبل أو بعد حصوله على هذا الوضع المتميز من عدة برامج وخدمات عسكرية، نذكر منها بالخصوص برنامج المساعدة العسكرية² وبرنامج التكوين والتدريب العسكرية.³

وعلى جانب آخر، يقيم المغرب علاقات تعاون عسكري ثنائي مع عدة بلدان من أوروبا الغربية. وفي هذا الإطار، تشكل اتفاقية التعاون في مجال الدفاع الموقعة في 27 شتنبر 1989 بين المغرب وإسبانيا الإطار القانوني الذي ينظم مختلف أنشطة التعاون الثنائية بين البلدين، بدءا بتنظيم المناورات المشتركة ووصولاً إلى بيع المعدات الدفاعية ومرورا بتبادل البعثات وتنظيم اللقاءات العسكرية الرفيعة المستوى. ويمكن القول أن التعاون المغربي-الإسباني في هذا الميدان هو إحدى الجوانب الواعدة في علاقتهما الثنائية بصفة عامة.⁴

وتعتبر إسبانيا المزود التقليدي للقوات المسلحة المغربية بالأسلحة،⁵ إذ خلال الربع الأخير من القرن الماضي زودت البحرية الملكية بسفن حربية ظلت تعتبر ولسنوات من بين أهم البوارج الحربية للمملكة. ورغم سعي هذا الأخير منذ السنوات القليلة الماضية إلى تنويع مصادر تسلحه، فإن إسبانيا مازالت تصنف ضمن أهم مزوديه بالأسلحة. وفي

¹ *Moreocco-US Strategic Dialogue : Consultation, Cooperation, Progress*, Moroccan American Center for Policy, 2012, p.3.

² في إطار برنامج المساعدة العسكرية، استفاد المغرب من 8,982 مليون دولار سنة 2011، و 8 مليون دولار سنة 2012، و 8 مليون دولار سنة 2013، و 7 مليون دولار سنة 2014.

³ في إطار برنامج التكوين والتدريب العسكرية، استفاد المغرب من أكثر من مليون دولار سنة 2004، وتقريبا مليوني دولار في 2012.

⁴ Carlos Jesus ECHEVERRIA, "La politica arabe y mediterranea de Espana, la cooperacion entre Espana y los paises Maghreb en materia de defensa", *Revista CIDOB d'AFERS INTERNACIONALES*, n°79-80, Espana-Barcelona, diciembre 2007, pp.74-75.

⁵ Miguel Angel ROMEO NUNEZ, *5+5 Initiative-Mediterranean security: shared security*, Instituto Espanol de Estudios Estrategicos (IEEE), Framework Document, 07/2012, p.10.

هذا السياق تمّ في نونبر 2006 إبرام عدة عقود لتزويد الجيش المغربي بشتى أنواع التجهيزات العسكرية.¹ ومن جهة أخرى، يرتبط المغرب بروابط وعلاقات دفاعية متميزة مع فرنسا التي تعتبره "شريكا متميزا".² وتعتبر اتفاقية التعاون التقني-العسكري الموقعة في 11 أكتوبر 1994 هي الإطار القانوني الذي يؤطر هذه العلاقات العسكرية الثنائية بين البلدين. ولتحقيق أهداف هذه الاتفاقية، يعمل الطرفان على تطوير الدراسات العسكرية العليا والمشاركة في الندوات التي ينظمها المعهد العالي للدفاع الوطني بفرنسا، وكذا مساعدة المغرب على استقبال أكبر عدد ممكن من الضباط الأجانب وبالخصوص الضباط الأفارقة في مدارسها العسكرية، ودعمه أيضا في تحديث قواته الدفاعية.³

وبالموازاة مع التعاون على المستوى الثنائي، ثمة أطر وقنوات أخرى لتصريف التعاون الدفاعي متعدد الأطراف، خصوصا على مستوى الشراكة المتوسطة (مسار برشلونة)، والحوار المتوسطي المنظم في إطار حلف الناتو، بالإضافة إلى مبادرة الأمن والدفاع في المتوسط التي تمّ إطلاقها من قبل وزارة الدفاع الفرنسية في 27 يوليوز من سنة 2004.⁴

كما تعتبر فرنسا أهم مزود بالعتاد العسكري للمغرب، حيث يستأثر هذا الأخير بحصة الأسد من الواردات العسكرية نحو المنطقة كما سبق وأن أشرنا إلى ذلك في الصفحات السالفة من هذه الدراسة. وتجدر الإشارة إلى أن المغرب تربطه علاقات تعاون في هذا

¹ Carlos Jesus ECHEVERRIA, "La politica arabe y mediterranea de Espana La cooperacion entre España y los paises del Maghreb en materia de defensa", in : *La politica arabe y mediterranea de Espana, op. cit.*, p.76.

² Voir: Le projet de Loi n°3276, autorisant l'application de l'accord entre le Gouvernement de la République française et le Gouvernement du Royaume du Maroc relatif au statut de leurs forces, p.7.

³ في هذا الإطار، وسعيًا منه لبيسط نفوذه على منطقة الساحل وإفريقيا عموما، يخرط المغرب بكثافة في تدريب ضباط الدول الإفريقية، مثل السنغال وموريتانيا وتشاد ونيجيريا، بل ومن دول أبعد عنه جغرافيا كالكونغو وغينيا واليابون وجمهورية إفريقيا الوسطى. انظر:

Carlos Jesus ECHEVERRIA, *The Role of the Royal Armed Forces (FAR) in Modern Morocco, op. cit.*, pp.16-17.

⁴ نفس المرجع، ص ص 7-12.

المجال أيضا مع دول أوروبية أخرى، مثل إيطاليا والبرتغال وبلجيكا وغيرها،¹ لكنها تبقى في كل الأحوال علاقات متواضعة ومحدودة.

كما يرتبط المغرب كذلك بعلاقات تعاون دفاعي متينة مع بعض الدول العربية، وبالخصوص مع المملكة السعودية والإمارات العربية المتحدة. ففي 15 دجنبر 2015 وقع مع السعودية اتفاقية عسكرية تهدف إلى تطوير التعاون العسكري والتقني بين البلدين،² في مجالات التدريب، والمنتجات العسكرية، والمساعدة الإمدادية والتموينية، وتبادل الزيارات، ونقل التقنية العسكرية وغيرها.³ وبشأن نقل التقنية العسكرية، نصت الاتفاقية أعلاه على أن الطرفين يوافقان على توفير المعلومات الفنية وتقنيات التصنيع اللازمة لإجراء جميع مستويات الصيانة على الأسلحة الحربية والبحوث العسكرية المتبادلة بينهما، كما يشجع كل طرف قطاع الصناعة في بلده على إقامة مشاريع مشتركة لتجميع المنتجات العسكرية أو تصنيعها في بلد الطرف الآخر.

كما أن المملكة المغربية لا ولم تتوان في إرسال قواتها المسلحة إلى هذه المنطقة كلما طلب منها الدعم العسكري من هذه الدول لمواجهة التنظيمات الجهادية أو الدخول في تحالف ضد قوات بلد آخر، مثلما حدث في حرب الخليج ضد العراق وما حدث في 2014 ضد اليمن. كما أن المغرب يعتبر عضوا في التحالف الإسلامي العسكري الذي أعلن عنه في 15 ديسمبر 2015 بقيادة المملكة السعودية، والذي يهدف إلى العمل من أجل التنسيق العسكري العملياتي لمواجهة الإرهاب وردع التنظيمات الإرهابية. وفي إطار تطوير وتعزيز علاقاته الثنائية مع الإمارات العربية كذلك، أصدر الملك في 19 فبراير 2015 ظهيرا ملكيا خاصا بتنفيذ الاتفاقية الموقعة بين المغرب والإمارات سابقا بشأن التعاون على مستوى السياسة الأمنية و الدفاعية، والتصنيع العسكري، والتمارين

¹ Jean François DAGUZAN, *Le Dernier Rempart ? Forces Armées et Politiques de Défense au Maghreb*, op. cit., p.100.

² انظر المادة (1) من الإتفاقية المذكورة.

³ انظر المادة (2) من الإتفاقية المذكورة.

العسكرية المشتركة.¹

وفي إطار سياسة توسيع العلاقات وتنويع الشراكات التي بدأ ينفجها، على الأقل منذ العقد الجاري، وقع المغرب في مارس 2016 اتفاقا مع حكومة روسيا الاتحادية بشأن الحماية المتبادلة للمعلومات المصنفة في الميدان العسكري والعسكري التقني، كما أبرم مع الصين كذلك اتفاقية خاصة بالتعاون في مجالات العلوم والتكنولوجيا والصناعات الدفاعية العسكرية في ماي 2016، وذلك في إطار ما أسفر عليه الإعلان المشترك بين المملكة المغربية والصين لإقامة شراكة استراتيجية بين البلدين في نفس السنة.

ثانيا: العلاقات العسكرية الجزائرية

ترتبط الجزائر بعلاقات تعاون عسكري ثنائي مع عدة دول وقوى وتكتلات إقليمية، على رأسها الدول الأوروبية وبلدان الكتلة الشرقية سابقا، بالإضافة إلى علاقات عسكرية متعددة الأطراف في إطار الإتحاد الإفريقي أو في إطار مبادرة 5+5 دفاع، وكذا التعاون مع حلف الناتو في إطار "الحوار المتوسطي".

فعلى مستوى التعاون العسكري الجزائري-الفرنسي، تعتبر اتفاقية التعاون العسكري التقني التي وقعتها الجزائر مع فرنسا في 8 أبريل 1966 الإطار القانوني للعلاقات الثنائية في هذا المجال.² ومع اختيار الرئيس "بومديان" الإتحاد السوفياتي كأقرب شريك وأهم مزود له بالأسلحة أخذت مساهمة فرنسا في بناء القوات المسلحة الجزائرية تتخفف، وبعد رحيل هذا الأخير في دجنبر 1978 تقلصت العلاقات العسكرية التقنية بين البلدين إلى حدودها الدنيا ولم يستفد، والحال هذه، إلا عدد قليل فقط من ضباط الجزائر في المعاهد و الأكاديميات الفرنسية. و بعد وصول الرئيس " الشاذلي بن جديد" إلى

¹ انظر :

La Convention relative à la coopération militaire entre le gouvernement du Royaume du Maroc et le gouvernement de l'Etat des Emirats Arabes Unies, Bulletin Officiel, N°6344, 28 jomadaI 1436 (19 mars 2015).

² Jesus Carlos ECHEVERRIA, *The Algerian Armed Forces: National And International Challenges*, op. cit., p.15.

السلطة سنة 1979، حاول أن يبتعد شيئاً ما عن السوفيات مقابل التوجه نحو إعادة بناء علاقات في هذا المجال مع فرنسا سنة 1981، هكذا تم إبرام اتفاقية للتعاون في ميدان الدفاع في 21 يوليوز 1983، وذلك لمدة 15 سنة. وفي سنة 1991، كانت تداعيات حرب الخليج الثانية وبداية ظهور التصدّعات الأمنية والقتال السياسية في الجزائر هي السبب وراء تأخير وإلغاء العديد من المبادرات في هذا المجال، وهو الشيء الذي قاد البلدين إلى الدخول في علاقات باردة لاسيما بعد رفض فرنسا تلبية طلبات الجزائر لاقتناء الأسلحة،¹ احتجاجاً منها على الإستعمال غير المشروع لهذه الأسلحة ضد المدنيين في الحرب الأهلية التي كانت قائمة في البلاد آنذاك. ورغم التقدم الحاصل في إعادة تطبيع علاقات التعاون العسكري بين الطرفين في الآونة الأخيرة، فإن فرنسا ظلت تمنح الأولوية للمملكة المغربية.²

وعلى جانب آخر، بدأت العلاقات الأمنية والدفاعية مع إسبانيا بتوقيع اتفاقية تعاون في دجنبر 1989 تضمنت خططا خاصة بتبادل المعلومات والتدريبات المهنية، وكان من المتوقع أن يتوسّع أكثر نطاق هذه الاتفاقية في السنوات اللاحقة، لكن الأزمة الداخلية التي عرفتتها الجزائر حدت من هذا الطموح.³ وفي 15 يونيو 2008، وقّع الطرفان اتفاقية في مجال الأمن ومحاربة الإرهاب والجريمة المنظمة، وهي الاتفاقية التي تنص على التنسيق بينهما على أساس محاربة مختلف أشكال الجرائم، من إرهاب وتجارة في السلاح والمخدرات واتجار في البشر وتبييض الأموال والجريمة السيبرية والهجرة غير النظامية. ويتم هذا التعاون عموماً عن طريق تبادل المعلومات بخصوص التنظيمات الإجرامية والجماعات الإرهابية.⁴ وفي نفس إطار التعاون على مستوى الدفاع، تنص اتفاقية "الصدّاقة وحسن الجوار والتعاون" الموقعة بين الطرفين في الثامن

¹ Carlos Jesus ECHEVERRIA, *The Algerian Armed Forces: National And International Challenges*, op. cit., p.15.

² نفس المرجع.

³ نفس المرجع.

⁴ المادتان 1 و 2 من الاتفاقية الموقعة في يونيو 2008 بين إسبانيا والجزائر بشأن الأمن ومحاربة الإرهاب والجريمة المنظمة.

من أكتوبر 2008، جاء توقيعها في سياق احتداد الأزمة بين المغرب وإسبانيا عقب محاولة إعادة احتلال هذه الأخيرة لجزيرة ليلي- على: "تعهد الطرفين على تطوير التعاون بين قواتهما المسلحة، وذلك من خلال إيلاء اهتمام خاص لتبادل الخبرات وتنظيم دورات تكوين مختلفة. كما أن هذا التعاون يرمي إلى إيجاد وتطوير برامج مشتركة في مجال بحث وإنتاج نظم التسلح، عن طريق تبادل المعلومات التقنية والتكنولوجية بشكل يسدّ حاجيات الطرفين في هذا المجال. كما تعهد الطرفان المتعاقدان كذلك بتبادل التجارب على مستوى عمليات المساعدة الإنسانية وحفظ السلم في المنطقة".¹

ولقد ظلّ الاتحاد السوفيتي أهمّ بلد تتعامل معه الجزائر في هذا المجال، خصوصا فيما يتعلق باستيراد الأسلحة والتجهيزات العسكرية، حيث تبقى أبرز المعدات الحربية والنظم الدفاعية التي تتوفر عليها الجزائر اليوم ذات أصل روسي-سوفيتي بالرغم من مزاحمتها في ذلك من طرف بعض الدول التي كانت محسوبة على الكتلة الشرقية وخاصة سلوفاكيا وأوكرانيا وبلغاريا. هذا ويضاف إلى ذلك العدد الكبير من الضباط الذين درسوا وتدرّبوا في المراكز والأكاديميات العسكرية السوفياتية الذي يقدره البعض بحوالي 3.500 ضابط جزائري مقارنة مع 100 فقط ممن درسوا في المعاهد والكليات الفرنسية والبريطانية والأمريكية.²

وبالرغم من كون روسيا الاتحادية ودول أوروبا الغربية من جهة وجمهورية الصين الشعبية من جهة أخرى أهم شركاء القوات المسلحة الجزائرية - خاصة على مستوى التزويد بالأسلحة والتدريب والتعاون التقني-، فإن انفتاح الجزائر على البلدان الأخرى تبقى مسألة ذات أهمية خاصة في سياستها الخارجية والأمنية والدفاعية.³ وفي هذا الإطار،

¹ راجع تصدير معاهدة الصداقة وحسن الجوار والتعاون المبرمة بين إسبانيا والجزائر في 8 أكتوبر 2008.

² Carlos Jesus ECHEVERRIA, *The Algerian Armed Forces: National And International Challenges*, op. cit., p.16.

³ نفس المرجع، ص.17.

يجدر الذكر أن الجزائر تربطها علاقات تعاون عسكري متنوعة، لكنها محدودة، مع بلدان مغربية وإفريقية وعربية وغيرها. فعلى المستوى المغربي، وقعت في سنة 1975 اتفاقية تعاون عسكري مع ليبيا. وفي 21 نونبر 2001 أبرمت اتفاقية مماثلة مع تونس، وهي الإتفاقية التي تسعى إلى التعاون الثنائي على مستوى مراقبة الحدود الهشة المشتركة بينهما، سيما فيما يتعلق بتحركات فروع القاعدة في المنطقة.¹ وعلى الصعيد الإفريقي، فإن الجزائر، التي هي عضو فاعل في منظمة الاتحاد الإفريقي، تساهم بشكل فعال في مجال التعاون العسكري من خلال مجلس الأمن والسلم الذي أنشئ طبقا للمادتين الخامسة والسادسة من الميثاق المؤسس للاتحاد الإفريقي، كما تساهم في القوة الإفريقية الجاهزة (FAA) المستحدثة من قبل الاتحاد عقب تزايد بؤر التوتر وتفاقم الأزمات بالقارة الإفريقية. وتشارك في لواء شمال إفريقيا بوضع أفراد عسكريين مؤهلين ومختصين تحت تصرف منظمة الاتحاد الإفريقي، وكذا توفير هياكل لاستقبال التجهيزات والمعدات الخاصة بهذا اللواء.²

وعلى المستوى القاري دائما، تساهم قوات الدرك الوطني في منظمة قوات الدرك الإفريقية (OGA) التي أنشئت سنة 2003 ومقرها داكار. وتعتبر هذه المبادرة بالنسبة لقوات الدرك الجزائري خطوة كبيرة على صعيد مكافحة الجريمة وكذا التعاون في مجال تكوين الضباط في مختلف المعاهد. أما ما يتعلق بالتعاون العسكري الجزائري في منطقة الساحل الإفريقي فيتم عبر ما يسمى بلجنة الأركان العملياتية المشتركة (CEMOC) التي تم إنشائها في تمراست بتاريخ 21 أبريل 2010، والتي فرضتها النظرة المشتركة للجزائر وبعض الدول الإفريقية للتهديدات الأمنية التي تلقي بظلالها على منطقة الساحل الصحراوي. ولا تكتفي الجزائر بتقديم الوسائل المادية والتجهيزات لمختلف آليات اللجنة، بقدر ما تضع أيضا وسائل قتالية تحت تصرفها، مثل شتى أنواع مروحيات المناورة

¹Carlos Jesus ECHEVERRIA, *The Algerian Armed Forces: National And International Challenges*, op. cit., p.18.

² مليكة آيت عميرات وبوجليدة أمال، "التعاون في إفريقيا: رؤية مشتركة لمواجهة التهديدات الأمنية"، مجلة الجيش (الجزائرية)، العدد3، أبريل 2013، ص ص.218-219.

والقتال وكذا طائرات المراقبة الجوية المجهزة بأحدث التقنيات، وذلك في إطار مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.¹

أما التعاون الجزائري مع الدول العربية اليوم فيبقى كما يبدو محدودا،² ومحكوما بالتجاذبات والتقاطبات الإقليمية السياسية منها والأمنية والعسكرية التي يكون المغرب طرفا فيها، إذ أن كل تحالف يتحدد بتحالفه النقيض بالضرورة، خاصة وأن المنطقة تعيش على إيقاع منافسة إقليمية حادة بين المغرب والجزائر منذ عقود من الزمن.

وعلى جانب آخر، التحقت الجزائر بمبادرة الحوار المتوسطي لمنظمة حلف الناتو في مارس 2004، حاملة مساهمة نوعية في جهود المجموعة الدولية التي واجهت، منذ بداية الألفية الثالثة، تحديات متعددة الأشكال وذات طبيعة مركبة ومختلفة. وفي إطار التعاون مع هذه المنظمة، تم إنشاء لجنة وزارية مشتركة على مستوى وزارة الشؤون الخارجية، ولجنة متابعة الحوار المتوسطي على مستوى وزارة الدفاع الوطني في ماي 2000 وضعت تحت سلطة رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي. ومن خلال هذا التعاون تستفيد الجزائر من التكنولوجيا المستعملة من قبل قوات الحلف في التحديث والتأهيل المهني للقوات المسلحة، كما يستفيد طلاب المدارس العسكرية الجزائرية من التكوين في مختلف الدراسات الأمنية المعاصرة. وجدير بالذكر أن التعاون العسكري يركّز بالدرجة الأولى على تحسين قدرات قوات البلدان المشاركة مع قوات الناتو عبر المشاركة في تدريبات عسكرية متنوعة، على أن تكون مهمة مكافحة الإرهاب هي الأولوية الرئيسية في هذا التعاون. ومنذ انضمام الجزائر إلى "مبادرة 5+5"، شارك الجيش الجزائري في العديد من المناورات في المتوسط، وهو التعاون الذي دفع بالأطراف المعنية إلى مضاعفة الجهود على مستوى تنفيذ تمارين مشتركة في إطار التنسيق العملي بين جيوش الضفتين و تمكينها من التدخل المشترك، في حالات الضرورة.

¹ مليكة آيت عميرات وبوجليدة أمال، "التعاون في إفريقيا: رؤية مشتركة لمواجهة التهديدات الأمنية"، مرجع سابق، ص. 219.

² نفس المرجع، ص. 203.

وعموما، فإن المجالات المحددة في إعلان النوايا لوزراء الدفاع سنة 2004 تشكل أبرز الأولويات بالنسبة للجزائر في هذا التعاون، ويتعلق الأمر بالمراقبة البحرية في حوض المتوسط لمواجهة المخاطر والتهديدات في المنطقة مثل الإرهاب العابر للحدود، والقرصنة البحرية، والتفريب، وكذا التلوث البحري. كما يخص التعاون أيضا الأمن الجوي في حوض المتوسط للحد من المخاطر والأضرار الناجمة عن الإرهاب الجوي. وفي مجال الدراسات الاستراتيجية، كانت الجزائر أول بلد يقود قطب البحث ل "المركز الأورو-مغاربي للبحث والدراسات الاستراتيجية" حول موضوع الهجرة غير النظامية في الجهة الغربية للمتوسط.¹ وتجدر الإشارة في الأخير إلى أن العلاقات العسكرية الجزائرية-الأمريكية أخذت تتنامى هي الأخرى، لاسيما وأن أمريكا تنتظر من الجزائر أن تلعب دورا قويا في حماية الأمن في الشمال الإفريقي ومنطقة الساحل والصحراء بصفة عامة.²

بعد تسليط الضوء على المحددات العامة، الإقليمية منها والدولية، التي تؤثر في تشكيل التوازنات العسكرية في المنطقة المغاربية، ودراسة مختلف العوامل المؤثرة في سباق التسلح المغاربي، سوف نتطرق في المحور الثاني من هذه الأطروحة إلى الآثار والانعكاسات السلبية لهذه الظاهرة على الأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وطنيا ومغاربيا.

¹ مليكة آيت عميرات وبوجليدة أمال، "التعاون في افريقيا: رؤية مشتركة لمواجهة التهديدات الأمنية"، مرجع سابق، ص.203.

² Martina LAGATTA, Ulrich KAROCK, Manuel MANRIQUE & Pekka HAKALA, *Algeria's underused potential in Security Cooperation in the Sahel Region*, European Union- Directorate-General for External Policies, June 2013 , p.15.

القسم الثاني: آثار السباق نحو التسلح في المنطقة المغاربية

يشكل الإفراط في التسلح تهديدا واضحا لأمن واستقرار شعوب ودول شمال إفريقيا، خاصة مع إخلال الجزائر المستمر بالتوازنات العسكرية في المنطقة بفعل فرط تسليحها وإنفاقها العسكري. وفي هذا السياق يخبرنا تاريخ العرب المعاصر بأن التفوق العسكري لدولة ما على الدول المجاورة لها غالبا ما يؤدي إلى تسعير التوتر وتعزيز إمكانية اللجوء إلى استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، في إطار البحث عن حل للأزمات والنزاعات القائمة والعالقة بينها.

وفي الواقع فإن التسلح الذي تتجاوز نفقاته سقف الحاجيات المعقولة للدولة لا يؤثر على الأمن القومي بمفهومه التقليدي فقط، بل تمتد آثاره السلبية لتشمل أيضا مختلف جوانب الأمن الجديدة السياسية منها والاقتصادية والاجتماعية، إذ تبقى العلاقة بين الإنفاق العسكري والإنفاق الاجتماعي أو التنموي علاقة عكسية، وهي العلاقة التي تتمثل في معضلة "السلاح مقابل الخبز" ويعبر عنها في الأدبيات الأكاديمية بتكلفة الفرصة البديلة Opportunity Cost، سيما وأن النفقات العسكرية تمتص نسبا مهمة من الناتج الوطني الإجمالي وتستحوذ على حصة كبيرة من النفقات العامة للدولة.

ولدراسة تكلفة الفرص الضائعة هذه، سنخصص (الفصل الأول) لآثار سباق التسلح السلبية على الأمن المغاربي، على أن ندرس في (الفصل الثاني) انعكاساته على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة.

الفصل الأول: الانعكاسات السلبية لسباق التسلح على الأمن المغربي

ينعكس سباق التسلح سلبا على الأمن الاقليمي في المنطقة المغربية، سواء على مستوى الأمن التقليدي أو على مستويات الأمن غير التقليدي، وسواء على الصعيد المحلي أو على الصعيد القومي. فالإنفاق على التسلح يساهم في هدر الموارد الطبيعية والاقتصادية كما أن انتشار السلاح وتدفعه عبر الحدود يؤدي إلى تقويض الأمن الحدودي للدول المغربية، خاصة في ظل تنامي النزاعات المسلحة الداخلية والحروب الأهلية في دول الجوار الافريقية. كما أن سياسة التسلح المفرط التي تنهجها هذه الدول تعمل على تعطيل الأمن الجماعي الاقليمي، من خلال الحيلولة دون خلق آلية دفاع مغربية مشتركة وكذا ترجيح القوة في حل النزاعات الترابية والخلافات السياسية التي تنور بين دول المنطقة. هذا بالإضافة إلى كون سياسات التسلح المنتهجة من قبل هذه الدول وما يرافقها من تقاطبات وتجاذبات على المستوى الجهوي والدولي، لا تساهم إلا في تعميق أزمة الأمن العربي، وتؤدي حتما إلى تشتت المواقف وتباعد الرؤى حيال القضايا العربية.

وعلاوة على الانعكاسات السلبية للتسلح على الأمن التقليدي، فإن هذا الأخير يؤثر أيضا على مختلف مستويات الأمن غير التقليدي، السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها من جوانب ومناحي الحياة الإنسانية الأخرى.

ولدراسة أثر أو آثار التسلح المغربي على الأمن في المنطقة، سنسلط الضوء في (المبحث الأول) على الآثار الممكنة على مستوى الأمن بمفهومه التقليدي، على أن نخصص (المبحث الثاني) لبسط وتحليل هذه الآثار على مستوى الأمن غير التقليدي.

المبحث الأول: آثار سباق التسلح على الأمن التقليدي

يربط المقترح التقليدي للأمن بين الأمن القومي والقدرة العسكرية للدولة على الدفاع عن نفسها ضد الأخطار الداخلية والخارجية التي تهددها، المحلية منها والاقليمية والدولية. كما يحيل هذا المقترح أيضا على ضرورة تأمين الموارد المادية بغية ضمان الحاجيات الاقتصادية لشعبها. ويتضمن الشق العسكري للأمن كل ما يتصل بالمجهود الحربي للدولة في إطار استعدادها للدفاع عن وحدتها الترابية ومصالحها الحيوية والاستراتيجية، في حين يعني الشق الاقتصادي الحفاظ على الموارد القومية وعدم هدرها واستنزافها لما تشكله من أهمية قصوى في دعم وتقوية عناصر القوة الوطنية للدولة. بيد أن سباق التسلح الذي انخرطت فيه دول المنطقة المغاربية أخذ ينعكس بالسلب على مختلف جوانب الأمن بمفهومها الضيق، لاسيما وأن تسلح هذه الدول بات يستنزف موارد وثروات طائلة.

لمعالجة هذه الآثار السلبية، سنتطرق في **(المطلب الأول)** لتأثير التسلح على جوانب الأمن القومي للدولة، حيث سنركز بالأساس على الجانب العسكري وكذا أمن الموارد وأمن الحدود باعتبارهما من أهم عناصر الأمن القومي، على أن نتناول في **(المطلب الثاني)** أثر التسلح ومساهمته في تقويض وإضعاف الأمن المغاربي خاصة والأمن العربي بصفة عامة.

المطلب الأول: التسلح المغاربي وسؤال الأمن القومي

لمعالجة آثار التسلح المفرط على الأمن القومي في المنطقة المغاربية، سنتطرق لتجليات هذه الآثار على الصعيد المحلي (أولاً)، ثم سنتحدث عن انعكاسات ذلك على الصعيد القومي (ثانياً).

الفرع الأول: على الصعيد المحلي

سنرى في البداية كيف يساهم الإنفاق العسكري في هدر الموارد الطبيعية والاقتصادية (أولاً)، ثم سنتطرق لما يشكله التسلح على الأمن الحدودي من مخاطر جراء التدفقات غير المشروعة التي تتم عبر الحدود (ثانياً).

أولاً: التسلح وأمن الموارد¹

توظف عائدات النفط في الدول ذات الاقتصاديات الريعية- في اقتناء السلاح وتطوير قدرات الأجهزة الأمنية بهدف حماية النظام من التهديدات الداخلية والخارجية. فالدول التي يقوم اقتصادها على النفط غالباً ما تميل إلى استغلال عائداته المهمة في بناء برامج عسكرية وإبرام عقود طويلة الأمد لشراء الأسلحة،² وهذا ما يستدعي اقتطاع جزء كبير من الإيرادات المالية التي تحصل عليها الدولة، مما يؤدي أوتوماتيكياً إلى انخفاض الموارد المخصصة للقطاعات المدنية.³ إن نهج سياسية النفط مقابل السلاح تخدم أهدافاً غير الأهداف الاقتصادية،⁴ بل إن القوة العسكرية لبعض الدول الإفريقية، كليبيا

¹ يعتبر أمن الموارد من أهم عناصر الأمن القومي للبلاد التي أوردتها الكتاب الصادر باللغة الإنجليزية سنة 2008 تحت عنوان "الأمن القومي: الضرورات والتحديات" لصاحبه الباحث الهندي "باليري". وللتوسع أكثر في مفهوم أمن الموارد، انظر:

Prabhakaran PALERI, *National Security : Imperatives and Challenges*, Tata McGraw-Hill Publishing Company, New Delhi, 2008, pp.172-179.

² Clayton K. S. CHUN, *Do Oil Exports fuel Defence Spending?*, Strategic Studies Institute (SSI), February 2010, p.20.

³ نفس المرجع، ص. 21.

⁴ Philip NAUWELAERTS, "Military Budgets, Underdevelopment and Dependency", *Africa Focus*, Vol.5, N°1-2, 1990, p.14.

مثلاً، تم بناءها أساساً بفضل عائدات النفط المرتفعة. وفي هذا الإطار، يتبين أن منحى عائدات الموارد الطبيعية ومنحى الإنفاق العسكري في الدول المغاربية تربطهما في

الإنفاق العسكري وعائدات الموارد الطبيعية في الدول المغاربية (1988-2012)

Country	Military expenditure	GDP Growth	GDP per capita (in dollars)	Coal (in dollars)	Forest (in dollars)	Mineral (in dollars)	Natural gas (in dollars)	Oil (in dollars)
Algeria	1,7	2,56	1903.71	0.000	0.155	0.081	10.934	12.667
Morocco	4.1	4.01	1391.70	0.003	0.213	1.047	0.012	0.005
Libya	...	4.32	6924.94	...	0.039	0.000	2.681	36.966
Tunisia	2.3	4.16	2271.48	...	0.185	0.356	0.758	3.376

Source :

Hamid E. ALI & Omnia A. ABDELLATIF, "Military Expenditures and Natural Resources: Evidence from Rentier States in the Middle East and North Africa", *Defence and Peace Economics*, October 2013, p.2.

الغالب علاقة طردية، فكلما ارتفع الأول يرتفع معه الثاني، والعكس صحيح.¹ وهذا ما يبينه الجدول أعلاه.

وفي هذا الإطار، فقد توصلت دراسة بريطانية حديثة، التي اعتمدت على الأرقام والإحصائيات الواردة في تقرير البنك الدولي لسنة 2013، إلى أنه ثمة علاقة ذات دلالة إحصائية واضحة بين عائدات الموارد الطبيعية والطاقة من جهة، والنفقات العسكرية من جهة أخرى. فمثلاً، يؤدي ارتفاع عائدات القطاع الغابوي بنسبة 1% فقط إلى ارتفاع الإنفاق العسكري بنسبة تقدر ما بين 2,5 إلى 3,2 في المائة، كما أن ارتفاع عائدات

¹ Hamid E. ALI & Omnia A. ABDELLATIF, "Military Expenditures and Natural Resources: Evidence from Rentier States in the Middle East and North Africa, *op. cit.*, p.19.

النفط بنفس النسبة يؤدي إلى زيادة الإنفاق على التسلح بنسبة تتراوح بين 0,05 إلى 0,07 في المائة. وبالنسبة للبلدان التي تتوفر في نفس الوقت على النفط والغاز الطبيعي، مثل الجزائر، فإنها تعتمد بالدرجة الأولى على النفط لتمويل وارداتها من السلاح، حيث أن الدول المستوردة لهذا المورد الطاقى تبقى، في الغالب، نفسها التي تصدر الأسلحة، فتجدها تقوم بمقايضة السلاح مقابل الموارد النفطية.¹

في هذا الإطار نفسه، فإن الجزائر -التي تعتبر رابع أكبر منتج للنفط الخام في إفريقيا وسادس أكبر منتج للغاز في العالم، والتي تساهم إيراداتها الغازية والنفطية بنسبة 60% من حجم الناتج الإجمالي المحلي و 90% من مداخيل الميزانية الحكومية- يعتمد إنفاقها العسكري بالأساس على هذه العائدات الطاقية التي تعتبر العمود الفقري للاقتصاد الجزائري.² و عوض أن تسخر هذه الأموال في سبيل النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، يقوم النظام بتوظيفها لتقوية أجهزته الأمنية، بل وشراء ولاءها.³ كما يستفيد ضباط وجنود الجيش الجزائري بفضلها من امتيازات مادية كبيرة عند إبرامهم لصفقات وعقود شراء الأسلحة.⁴

وفي الواقع، تشكل الجزائر حالة إمبريقية حية للفرضية التي تقيم علاقة عكسية بين الموارد الطبيعية والإنفاق العسكري، فعلاوة على كون محددات هذا الأخير تبقى ذات أبعاد سياسية، هناك عامل آخر مهم يفسر تزايد النفقات العسكرية في هذا البلد وهو العامل الذي يتمثل في ارتفاع العائدات النفطية. ولقد بينت نتائج الدراسة التي قام بها كل

¹ Hamid E. ALI & Omnia A. ABDELLATIF, "Military Expenditures and Natural Resources: Evidence from Rentier States in the Middle East and North Africa", *op. cit.*, p.2.

² Sam Perlo-FREEMAN & Jennifer BRAUNER, "Natural Resources and Military Expenditure: The Case of Algeria", *The Economics of Peace and Security Journal*, Vol.7, n°1, 2012, p. 15.

³ Gianni DEL PANTA, «Why did not authoritarian regime fall in Algeria?», Paper presented at the ECPR Graduate Conference 3-5 July 2014, University of Innsbruck, Panel of Challenges of Political Transition in the Middle East: Internal and External factors and Actors, 2014, p.19.

⁴ نفس المرجع، ص.20.

من "بيرلو فريمان" و"جينفر برونر" أنه ثمة علاقة ذات طبيعة إحصائية هامة بين عبء التسلح وعائدات البترول في الجزائر.¹ وكشفت هذه الدراسة عن أربع سبل يمكن من خلالها للنفقات العسكرية أن تؤثر سلبا على الموارد الأولية: أولها يرتبط بالأثر الربعي لهذه الموارد؛ إذ نظرا لكونها، أي الموارد، تعتبر مصدر دخل لا يخضع للضرائب فإن ذلك يفسح المجال أمام الدولة كي توظف مداخلها بسهولة في اقتناء الأسلحة؛ ثانيها، عندما تكون الموارد الطبيعية محل نزاع فإن النفقات العسكرية تسخر إما لتمويل النزاع القائم و/أو التصدي للهجوم على مصادر استخراج هذه الموارد؛ وثالثها يتعلق بقلة الشفافية على مستوى تدبير مداخل الموارد الأولية التي يمكن أن تستغل في الإنفاق العسكري خارج الرقابة الرسمية؛ ورابعها هو أن النظام يستغل هذه الموارد لتعزيز قوته العسكرية بهدف تدعيم موقعه والحفاظ على السلطة،² لاسيما وأن الأنظمة الربعية في الدول النامية -مثل الجزائر- غالبا ما تكون ذات طبيعة سلطوية.³

وارتباطا بالموضوع، سجل المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية (IISS) في تقريره سنة 2012 أن إنفاق الجزائر على التسلح قد تزايد بنسبة 44 في المائة سنة 2011 وهو التزايد الذي تزامن مع ارتفاع ملحوظ في أسعار البترول. وحسب ذات المعهد فإن «الدول المصدرة للبترول وخاصة تلك التي تعرف تدهور البيئة الأمنية تستعمل مداخل صادراتها من المحروقات من أجل مواصلة الزيادة في نفقاتها العسكرية، وإن كان ذلك على حساب متطلبات الأمن الاجتماعي».⁴ ولعل ما يؤكد ذلك، وبصورة أكثر وضوحا، اتفاق الجزائر مع روسيا على إنفاق جزء من ثروتها النفطية والغازية على السلاح الروسي وخاصة طائرات من نوع MIG وغيرها من المعدات العسكرية الحديثة مقابل

¹ Sam Perlo-FREEMAN & Jennifer BRAUNER, "Natural Resources and Military Expenditure: The Case of Algeria", *op. cit.*, p. 19.

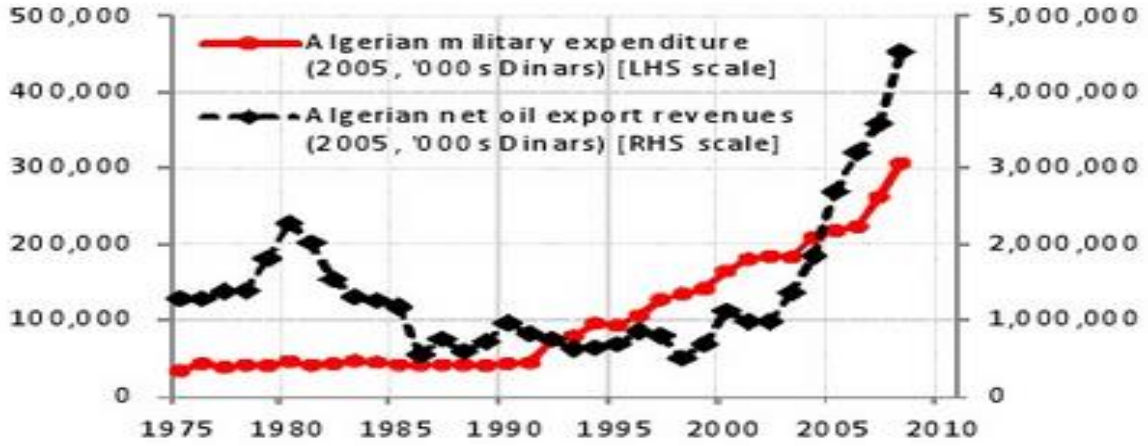
² Nasser AL-MAWALI, "Do Natural Resources of Rentier States promote Military Expenditures?", *International Journal of Economics* 03, 02, 2015, pp.62-63.

³ Clayton K. S. CHUN, *Do Oil Exports fuel Defence Spending?*, *op. cit.*, p.9.

⁴ Hamza HAMOUCHENE, Mika Minio-PALUELLO, Kevin SMITH & Emma HUGHES, Reinforcing Dictatorship: Gaz and human rights abuses in Algeria, *Platform & Algeria Solidarity Campaign*, February 2014, p.11.

تمكين روسيا من الحق في الحصول على استغلال احتياطات حقولها من الغاز والبترول من قبل شركاتها الكبرى وخاصة الشركة النفطية العملاقة LUKOIL وشركة Gazprom الغازية.¹ وتوخيا لتقريب أفضل لتأثير عائدات النفط على النفقات العسكرية

مداخل النفط والإنفاق العسكري بالجزائر



Source:

Sam Perlo-FREEMAN & Jennifer BRAUNER, "Natural Resources and Military Expenditure: The Case of Algeria", *The Economics of Peace and Security Journal*, Vol.7, n°1, 2012, p. 3.

بالجزائر، أدرجنا الرسم البياني أعلاه، الذي من خلاله يتبين أن عائدات البترول متغير إحصائي ذو تأثير واضح على ارتفاع النفقات العسكرية في الجزائر، إذ يلاحظ أن منحى الإنفاق العسكري يسير في اتجاه مواز لمنحى مداخل البترول، وذلك على الأقل منذ سنة 1992 تاريخ بداية الصراع بين النظام الجزائري و الحركة الإسلامية عقب تدخل الجيش لإلغاء نتائج الانتخابات التشريعية. ولقد استمر الإنفاق العسكري يسير بنفس الوتيرة المرتفعة طيلة فترة الحرب الأهلية التي شهدتها البلاد، بل وظل مرتفعا حتى بعد نهاية تلك الفترة بسبب ما تطلبه برنامج تحديث الجيش وتأهيله الذي تم الإعلان عنه في بداية الألفية الجديدة. وفي الواقع ما كان للإنفاق العسكري أن ينحو بتلك الوتيرة المتزايدة لولا

¹ Carmen GENTILE, *Algeria Trades Oil rights for Russian Arms*, The International Relations and Security Network, 20 April 2006.

تزايد وتعاضم عائدات الثروة النفطية في البلاد،¹ لكن جدير بالإشارة، في المقابل، إلى أن استغلال هذه الوفرة المالية في شراء الأسلحة قد أدى إلى تقليص إمكانيات الحكومة لتطوير التنمية الاقتصادية، خاصة عقب انخفاض أسعار النفط في أوساط الثمانينات، كما هو مبين في الرسم أعلاه، وهو الأمر الذي سيساهم لاحقاً وبقوة في تفاقم المشاكل الاقتصادية والاضطرابات السياسية في البلاد.²

إن الجزائر هي الدولة الأكثر إنفاقاً على قواتها المسلحة، حيث توظف عائدات النفط المرتفعة في اقتناء أسلحة حربية ومعدات عسكرية متطورة، الأمر الذي ورت المغرب في خوض سباق عسكري حاد رغم موارده وإمكانياته المحدودة، وذلك لأن تخوفات الدول المجاورة لتلك التي تصدر النفط تجد مبرراتها بالأساس في «توقع التهديد الذي قد يصدر من الدولة النفطية الجارة التي تتسلح بشكل مفرط، الشيء الذي يدفعها هي الأخرى إلى رفع وتبرير نفقاتها العسكرية، بغض النظر عن محدودية إمكانياتها وقدراتها المادية».³

¹ Sam Perlo-FREEMAN & Jennifer BRAUNER, "Natural Resources and Military Expenditure: The Case of Algeria", *op. cit.*, p. 19.

² Yahia H. ZOUBIR, *North Africa in Transition: State, Society, and Economic Transformation in the 1990s*, *op. cit.*, p.217.

³ Clayton K. S. CHUN, *Do Oil Exports fuel Defence Spending?*, *op. cit.*, p. 12.

ثانيا: التسلح وأمن الحدود¹

بعد سقوط نظام القذافي أصبح الإرهاب وتهريب السلاح يشكلان أبرز التهديدات التي تنتصب في وجه الأمن الحدودي لدول المنطقة،² وأصبحت ليبيا المنفذ الرئيسي لدخول الأسلحة إلى دول الجوار لاسيما في ظل تدهور المؤسسة الأمنية الليبية وضعف مراقبة الحدود. ويفضل تهريب السلاح تمكنت الكتائب المسلحة المنضوية تحت لواء التنظيمات الإرهابية من تقوية قدراتها العسكرية، فأصبح "تنظيم القاعدة" في المنطقة أكثر قوة بعد حصوله على صواريخ متقدمة وعتاد حربي متطور فضلا عن كميات كبيرة من الذخائر والمواد المتفجرة، وغيرها من الأسلحة الفتاكة التي لم يكن يمتلكها من قبل.³

وقد ارتفع حجم هذه التهديدات أكثر بعد أن أصبحت ليبيا "سوقا مفتوحا لجميع أنواع الأسلحة" التي وقعت في يد التجار والمليشيات بل وحتى المدنيين الذين شرعوا في مقايضة السلاح بالوقود والغذاء، خاصة وأن الحرب التي عرفتها البلاد زجت بالشعب الليبي في أتون أوضاع اجتماعية واقتصادية جد صعبة. ولكون الحدود الليبية تتقاطع مع حدود كل من الجزائر وتونس، فإن أمن هاتين الدولتين بات يعرف تحديات مباشرة بسبب تدفق السلاح. ففي تونس، تتم أغلب عمليات تهريب الأسلحة عبر المعبر الحدودي

¹ يعتبر أمن الحدود من أهم عناصر الأمن القومي للبلاد التي أوردتها الكتاب الصادر باللغة الإنجليزية سنة 2008 تحت عنوان "الأمن القومي: الضرورات والتحديات" لصاحبه الباحث الهندي باليري. ومن أبرز المشاكل والقضايا التي تثار بخصوص أمن الحدود، كما يحددها الكتاب، نجد: التجارة في السلاح والاتجار في البشر وتهريب المخدرات وإطلاق النار عبر الحدود وما يتصل بذلك من المخاطر التي تشكلها الجماعات الأصولية والحركات الارهابية العابرة للحدود وغيرها من التحديات الأمنية التي يفرضها التماس الحدودي والتجاوز الجغرافي بين الدول. وللتوسع أكثر في مفهوم أمن الحدود انظر:

-Prabhakaran PALERI, *National Security: Imperatives and Challenges*, op. cit., pp.193-206.

² Querine HANLON & Matthew HERBERT, *Border Security Challenges in the Grand Maghreb*, United States Institute of Peace, 2015, p.26.

³ Adriaan DIRVEN, *Controlling Illegal Arms Circulation Within the Maghreb Region*, Turkish International Model United States, The 13th Annual Session of the TIMUN, Turkey, 2006, p.5.

الليبي "راس أجدير" أو عبر الجنوب، كما أنه ثمة معلومات أخرى تؤكد حصول جماعات إرهابية في غرب تونس أيضا على أسلحة ومواد متفجرة قادمة من ليبيا.¹

ولقد ساهم النزاع الليبي في تشجيع تسلل واختراق المهاجرين واللاجئين للحدود الليبية-التونسية وما يرافق ذلك من نقل السلاح الناري ومختلف أنواع الذخائر والأسلحة الخفيفة. وفي هذا السياق بات الحرس الحدودي يعثر ويشكل دائم على عربات مملوءة بالمسدسات والبنادق التي تعبر الحدود من ليبيا إلى تونس.² وإذا استحضرننا العدد المرتفع للاجئين عبر هذه الحدود - ما بين 200 و 400 لاجئ في اليوم - سيتضح بأن حجم الأسلحة النارية التي يهربها هؤلاء نحو تونس يبقى مرتفعا بشكل كبير.³

وفي الجزائر، تم العثور مؤخرا على عدة مخابئ للسلاح والذخيرة في جنوب ووسط البلاد. حيث تم ما بين أبريل وماي 2016 فقط اكتشاف وتدمير 58 ملجأ ومخبأ للأسلحة الحربية المتدفقة إليها عبر الحدود الليبية والمالية،⁴ مثل قاذفات صواريخ ويندقيات رشاشة وقذائف مضادة للدبابات ومدافع تقليدية الصنع ومسدسات من نوع كلاشنكوف وقنابل يدوية دفاعية وهجومية، بالإضافة إلى كميات كبيرة من المواد المتفجرة.⁵

¹ Querine HANLON & Matthew M. HERBERT, *Border Security Challenges in the Grand Maghreb*, op. cit., p.27.

² Moncef KARTAS, *On the edge ? Trafficking and Insecurity at the Tunisian-Libyan Border*, Small Arms Survey, Geneva, December 2013, p.23.

³ نفس المرجع.

⁴ Matt SCHROEDER, *Missing Missles : The Proliferation of Man-Portable Air Defence Systems in North Africa*, Small Arms Survey, Security Assesment in North Africa Issue Brief, N°2, June 2015, p.6.

⁵ للمزيد حول هذا الموضوع، يراجع البيانات التي أصدرها الجيش الجزائري خلال هذه السنة وبالخصوص : البيان الصادر بتاريخ (20-05-2016) والبيان الصادر في (10-05-2016) والبيان الصادر في (07-05-2016) والبيان الصادر في (17-04-2016) والبيان الصادر في (11-04-2016) والبيان الصادر في (-04-05-2016)، وهذه البيانات يمكن الاطلاع عليها كاملة على الموقع الالكتروني الرسمي لوزارة الدفاع الوطني الجزائرية.

وعلى جانب آخر، أضحت المواجهات بين عناصر الجيش الجزائري وشبكات تهريب السلاح في الجنوب الشرقي للبلاد متكررة ومعتادة. فحسب شهادات السكان القاطنين في جنوب "تمنراست" فإن حجم السلاح المهرب من ليبيا- نحو المنطقة قد ارتفع بشكل كبير خلال السنتين أو الثلاث سنوات الأخيرة. وبالإضافة إلى معبر الجنوب

طرق تهريب السلاح من ليبيا إلى كل من تونس والجزائر



Source:

Moncef KARTAS, On the edge ? Trafficking and Insecurity at the Tunisian-Libyan Border, Small Arms Survey, Geneva, December 2013, p.41.

الشرقي فإن الأسلحة المهربة من ليبيا تتجه كذلك نحو مناطق الشمال الشرقي للجزائر حيث ينشط تنظيم القاعدة الإسلامي، كما تتجه في بعض الأحيان أيضا إلى منطقة

القبائل،¹ وهو الشيء الذي يثير مخاوف أكثر وأكبر لدى السلطات الجزائرية خاصة وأن هذه المنطقة تعيش على إيقاع واحدة من أخطر الأزمت التي تواجهها الجزائر في السنوات الأخيرة، بعد تنامي ملحوظ للاحتجاجات والأصوات المنادية بالانفصال عن الوطن الأم وتأسيس حكومة قبائلية مستقلة. كما تشير التقارير، من جهة أخرى، إلى أن عمليات تهريب الأسلحة عبر الحدود المغربية-الجزائرية أخذت في الإرتفاع أيضا رغم عدم حدوثها بصفة منتظمة.² ومع تعقد دينامية تدفق الأسلحة الليبية خارج الحدود الوطنية ارتفعت حوادث العنف المسلح خلال النصف الثاني من سنة 2011 على مستوى الحدود الليبية-التونسية، كما ارتفع عدد الصدامات المسلحة بين السلطات الليبية-الجزائرية أيضا، وذلك منذ سنة 2012.³

وأمام ما تعرفه الأشرطة الحدودية من تدفق غير مسبوق للسلاح أخذ دور الجيش الجزائري ينشط أكثر في قضايا أمن الحدود، وأخذت الجزائر تميل إلى تبني المقاربة العسكرية في إطار مواجهتها للتحديات التي تعرفها هذه الأخيرة.⁴ ولقد تعززت هذه الاستراتيجية أكثر في سنة 2014 بعد إحداث وتوسيع المناطق العسكرية على الحدود الجزائرية. غير أن اللجوء إلى هذه الأساليب العنيفة غالبا ما يدفع المهربين إلى التسلح بدورهم ومواجهة حراس الحدود بالقوة،⁵ الشيء الذي يسهم في إشعال فتيل التوتر وإذكاء شرارة الاضطرابات الأمنية في المناطق الحدودية. وفي هذا السياق، نشير إلى أن عناصر من الجيش الجزائري تقدم بين الفينة والأخرى على إطلاق الرصاص على المواطنين المغاربة بالمناطق المقابلة للشريط الحدودي بين البلدين، حيث تبقى حجتها في ذلك ما تسميه الاختراق «غير الشرعي» والدخول «غير القانوني» للمغاربة

¹ Querine HANLON & Matthew M. HERBERT, *Border Security Challenges in the Grand Maghreb*, op. cit., p.27.

² Moncef KARTAS, *On the edge? Trafficking and Insecurity at the Tunisian-Libyan Border*, op. cit., p.41.

³ نفس المرجع، ص. 35.

⁴ Querine HANLON & Matthew HERBERT, *Border Security Challenges in the Grand Maghreb*, op. cit., p.30.

⁵ نفس المرجع، ص. 30.

إلى الأراضي الجزائرية. وفي غياب إحصائيات رسمية حول ضحايا الرصاص الجزائري تشير تقديرات غير رسمية إلى أن ما لا يقل عن 60 مواطن مغربي سقطوا على الحدود المغربية الجزائرية رميا بالرصاص منذ 1996 إلى يومنا هذا، كان آخر هذه العمليات إطلاق النار على مدنيين مع إصابة أحدهم بجروح بليغة يوم 17 أكتوبر 2014.¹

هكذا، جعلت الديناميات الأمنية المعقدة التي تعرفها المنطقة المغربية حدود دولها عرضة لمخاطر عديدة، لا سيما وأن بعضها -تونس وليبيا ومالي- قد عرفت ثورات وحروب أهلية في السنوات الثلاثة الأخيرة، كما أن النيجر وموريتانيا لا تتمتعان إلا بقدرات ضئيلة فقط لمراقبة حدودها الطويلة والمضطربة.²

¹ هذه المعطيات تم استقائها بتصرف من يومية المساء (المغربية)، المنشورة بتاريخ 8 شتبر 2015.

² Querine HANLON & Matthew M. HERBERT, *Border Security Challenges in the Grand Maghreb*, op. cit., p.31.

الفرع الثاني: على الصعيد القومي

سنتناول تأثير التسلح على التجزئة القطرية (أولا)، على أن نتطرق بعد ذلك لمدى تأثير التبعية العسكرية على السيادة الوطنية للدول محل الدراسة (ثانيا).

أولا: التسلح وتعميق التجزئة القطرية

بالإضافة إلى الخلافات والنزاعات المثارة حول القضايا الترابية في العلاقات المغربية-الجزائرية ثمة دوافع أخرى تفسر الثقة المفقودة بين البلدين منذ الإستقلال؛ مثل تباين التوجهات السياسية والاقتصادية لهذين النظامين، ونزوع كل واحد منهما نحو الهيمنة الجهوية، وتحسين مواقعه في العلاقات التي تربطه بمختلف فواعل الجماعة الدولية. كما أن سباق التسلح والصفقات العسكرية المبالغ فيها التي ما فتئ يقوم بها كل من المغرب والجزائر في سياق مواجهة التحديات الأمنية والحيلولة دون قيام أية قوة عسكرية أو نووية محتملة، يبقى بدوره من العوامل التي تساهم في صناعة الخوف وتغذية أجواء عدم الثقة في المنطقة،¹ وبالتالي تعميق التجزئة القطرية وعرقلة أية خطوة في اتجاه إعادة بناء اتحاد المغرب العربي الكبير.

وتعود الجذور والإرهاصات الأولى لهذه البلقنة إلى بداية الستينيات عندما تبين طموح الجزائر المستقلة في التحول إلى «قوة تقدمية إقليمية» تساند حركات التحرر وترتبط مصيرها بمصير الأنظمة المناهضة للإستعمار، في مقابل تصورهما لكل من المغرب وتونس كـ«قوى رجعية» تعيق بناء الصرح المغاربي والوحدة العربية باصطفافهما إلى جانب القوى الغربية «الإمبريالية».² هكذا حالت وتحول هذه الحساسية الإيديولوجية للطبقة السياسية الجزائرية دون تحقيق أية وحدة مغاربية، لاسيما وأن هذا المنطق جعل

¹ Voir: *Argelia. ¿Otra Potencia Nuclear?*, ISPE, N° 398, Novembre 2004, p.7.

² Abdelhamid BENKHATTAB, "La Culture Politique des Dirigeants Algériens : la Tentation du Leadership", in : *Maroc-Algérie, Analyses croisées d'un voisinage hostile*, Editions KARTHALA, 2011, p.59.

دول المنطقة بين خيارين إثنين؛ إما الإبقاء على واقع اللامغرب وإما القبول باتحاد مغاربي تحت هيمنة الطغمة العسكرية الجزائرية.¹ وفي مقابل التعامل مع المغرب ك«ملكية فيودالية»، يتعامل المغاربة مع الجزائر ك«دكتاتورية عسكرية»² بالنظر للمكانة المحورية التي يحتلها الجيش في تراتبية صنع القرار في البلد.

وفي إطار هذه العلاقات الصراعية التي تحركها نوايا عدائية تتفاقم مشاعر عدم الثقة ويسود التوجس المتبادل بين الجارين، مما يدفع كل واحد منهما إلى خلق مشاكل وقلقل للآخر، في إطار السعي نحو فرض رؤاه السياسية وتصورات الإستراتيجية وتأمين شروط الهيمنة الجهوية.³

ويمكن القول أن زيادة الواردات من الأسلحة إلى المنطقة قد زادت من توتر العلاقات بين المغرب والجزائر، وعسرت بالتالي تحقيق "الوحدة المغاربية" التي بقيت حبرا على ورق منذ توقيع معاهدة مراكش 1989. ففي الواقع يبقى التخوف من اختلال التوازن الاستراتيجي بين الدول المتنافسة بفعل النزاعات القائمة والشكوك المتبادلة هو الذي يدفع هذه الدول دفعا للمزيد من الإنفاق العسكري وتسريع عجلة سباق التسلح،⁴ الشيء الذي يوجب زخم وحدة هذه الخلافات بل ويؤدي أحيانا إلى نشوب مواجهات عسكرية بين هذه الدول كما وقع في حرب الرمال (1963) وحرب أمغالا (1975)، علاوة على خوض حروب بالوكالة كتسليح ودعم الجزائر للجبهة الانفصالية في إطار سعيها نحو بلوغ الهيمنة الجهوية في غرب شمال إفريقيا و معارضة كل المساعي المغربية الرامية إلى

¹ Abdelhamid BENKHATTAB, "La Culture Politique des Dirigents Algériens : la Tentation du Leadership", *op. cit.*, p.42.

² نفس المرجع، ص.59.

³ Houria ALAMI M'CHICHI, *Le Conflit Maroc-Algérien : Une Rivalité d'Ordre Stratégique*, Mémoire pour l'Obtention du Diplôme d'Etudes Supérieures Approfondies en Relations Internationales, Université Hassan II, Casablanca, 2005, pp.83-84.

⁴ *Economic and Social Consequences of the Arms Race and Military Expenditures*, Department of Disarmament Affairs, Report of the Secretary-General, UN Publication, United Nations, New York, 1983, p.52.

استكمال وحدته الترابية،¹ تخوفا منها من إعادة بناء المغرب الكبير الذي سيغطي كل تراب شمال إفريقيا بما في ذلك إقليم الصحراء.² وبحكم موقعه المهيمن في النسق السياسي للدولة، يسعى الجيش الجزائري دائما إلى التأثير على صناع القرار من أجل الإبقاء على نفس الموقف الرسمي من نزاع الصحراء، الذي يبقى العامل الأساس في الاضطراب وعدم الإستقرار وبالتالي المزيد من التشرذم والبلقنة على مستوى دول المنطقة المغاربية.³

وفي الواقع ليست الجزائر وحدها من قدّم ويقدمّ الدعم العسكري والمالي والدبلوماسي لـ"جبهة البوليساريو"، فقد عمل معمر القذافي، من جهته، وبكل ما أوتي من قوة، على تسليح وتدريب مقاتلي الجبهة خلال مواجهاتها مع الجيش المغربي، سيما وأن ليبيا كانت تعتبر في تلك الفترة من أهم القوى العسكرية في المنطقة المغاربية. هكذا وبعد الاعتراف الليبي بـ"الجمهورية الصحراوية" في تاريخ 15 أبريل 1980، أعلن المغرب قطع علاقاته الدبلوماسية مع الدولة الليبية في مقابل لجوء القذافي إلى الدعم المالي لعدد من الدول الإفريقية الضعيفة من أجل كسب مسانبتها لما يسمى بـ"الجمهورية الصحراوية". وخلال هذه الفترة دافع القذافي دونما جدوى عن "ميثاق ضد الإمبريالية" الذي يشمل كلا من الجزائر وليبيا وموريتانيا وما يسمى بـ"الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية" من أجل عزل المغرب وتحقيق "الوحدة العربية" التي يسعى إليها. كما أن إغراءات خلق كيانات سياسية واسعة قوّت رغبة القذافي في توحيد جميع القبائل الصحراوية من تشاد إلى موريتانيا تحت إمرته.¹

¹ Michael D. Jacob, *Hegemonic Rivalry in the Maghreb: Algeria and Morocco in the Western Sahara Conflict*, Master's Thesis, University of South Florida, January 2012, p.34.

² Ian O. LESSER, *Security in North Africa : Internal and External Challenges*, RAND, 1993, p.53.

³ Claude MONIQUET, *The Polisario Front: A Destabilizing Force in the region that is still active*, European Strategic Intelligence and Security Center, October 2008, p.19.

¹ مونية رحيمي، "آفاق تسوية نزاع الصحراء الغربية بعد القذافي"، مركز الجزيرة للدراسات، 19 دجنبر 2011.

وبفعل سياسة التفرقة هاته التي انتهجها القذافي في تلك الفترة، برزت في المنطقة وبصورة أكثر وضوحا محاور وتقاطبات قطرية متباينة ومتباعدة. فعندما تم توقيع "معاهدة الإخاء والوفاق" بين الجزائر وتونس سنة 1983 للاحتماء من التهديد الذي تشكله القوات المسلحة الليبية، ارتفع الإنفاق العسكري الجزائري من 797 مليون دولار سنة 1982 إلى مليار و168 مليون دولار سنة 1983،¹ ولعل قيام هذا التحالف الدفاعي الثنائي وارتفاع حجم الإنفاق على التسلح هو الذي دفع حالا إلى تعميق التجزئة في صفوف بلدان المنطقة، بعد أن أقدمت كل من المملكة المغربية والجمهورية العربية الليبية الاشتراكية سنة 1984 على تأسيس "الإتحاد العربي الإفريقي" وما استتبعه ذلك من رفع إنفاقهما العسكري وتعزيز قدراتهما القتالية. والغريب في الأمر هو أن الكولونيل الليبي "مسعود عبد الحفيظ" الذي كان مسؤولا عن تزويد البوليساريو بالسلاح هو نفسه الذي بعثه القذافي إلى المغرب لطمأننته بإيقاف الدعم الذي كانت تقدمه ليبيا للجبهة وتطبيع العلاقات معه في أفق الإتحاد الذي انبثق عن إعلان وجدة.²

ولقد كانت الجزائر من أكثر وأكبر الدول المعارضة لقيام هذا "الإتحاد" الذي اعتبرته تكريسا لسياسة المحاور في المنطقة المغربية، وهذا ما أوضحه الرئيس "الشاذلي بن جديد" في تصريح أكد فيه أن "الإتفاق المغربي الليبي هو محور يبعثر الجهود ولا يجمع الصفوف، ويبتعد عن تطلعات بلداننا إلى وحدة أصلية... نحن لا نؤمن بسياسة المحاور لأنها تتناقض مع المصالح الحقيقية لبلادنا... ولكننا نؤمن بالتعاون والتكامل وبحسن الجوار الإيجابي كوسيلة فعالة توفر المناخ الملائم للسير في طريق تحقيق الوحدة". وقد رد العاهل المغربي على هذه الإدعاءات في خطاب العرش بتاريخ 3 مارس 1985، قائلا: "ويسرنا اليوم أن نؤكد مرة أخرى أن الإتحاد العربي الإفريقي الذي أرسينا أساسه ووضعنا إطاره لا يعادي أحدا ولا يقوم على حساب أي قطر من الأقطار أو أية دولة من

¹Andrew T. H. TAN, *A Global Arms Trade: A Handbook*, Routledge, New York, 2014, p.105.

² George JOFFE & Emanuela PAOLETTI, *Libya's Foreign Policy: Drivers and Objectives*, The German Marshall Fund of the United States, Mediterranean Papers Series, Washington, 2010, p.36.

الدول، ولم يكن القصد من تأسيسه أن ينشئ محورا لمناورة أو مناهضة جهة من الجهات، بل كانت الغاية المتوخاة منه أن يؤلف ويجمع لا أن يفرق ويشتت".¹ وجدير بالإشارة، في ذات سياق التقاطبات والمحاور ذات الطابع العسكري التي أحدثت في المنطقة، إلى أن المغرب كان قد سبق له وأن وقع مع موريتانيا "معاهدة للدفاع المشترك" في 13 ماي 1977، بعد أن تمكن هو من الجزء الشمالي من إقليم الصحراء واستيلاء موريتانيا على الجزء الجنوبي منها. وهي المعاهدة التي أثارت بشدة حفيظة الجارة الشرقية للمغرب ودفعت بها إلى تكثيف عملها العسكري بجانب مقاتلي "جبهة البوليساريو" في المنطقة الصحراوية، الشئ الذي ضيق أكثر من سبل تحقيق التكامل والوحدة في مقابل توسيع دائرة التجزئة القطرية. وكان من نتائج هذا كله تعقيد العلاقات البينية بين مكونات الإتحاد لاسيما وأن قيام هذه المحاور والتقاطبات على مستوى المغرب العربي الكبير قد جاء في تزامن مع مناخ دولي خاص تحكمه وتتحكم فيه الحسابات السياسية والإستراتيجية للحرب الباردة.

ومع التحولات التي عرفتها اليوم الأنظمة السياسية القائمة في المنطقة وما نتج عنها من تغيرات في سلم التوزيع الإقليمي للقوة وخاصة بعد انهيار نظام معمر القذافي، أصبح العسكر في الجزائر هو الجهة الوحيدة التي تعرقل الوحدة الإندماجية وتعترض على إعادة تطبيع العلاقات مع المغرب أو في أحسن الأحوال تريدها أن تكون علاقات محدودة فقط،² وذلك من خلال سعي الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" إلى إعادة إنتاج السياسة «البومديانية» تجاه المملكة،¹ ومحاولة إضعاف نفوذها واستنزاف مواردها المهدورة في شراء السلاح، سيما في ظل اختلال التوازنات العسكرية بشكل واضح وفاضح لصالحها وعلى حساب باقي مكونات المجموعة الإقليمية المغربية.

¹ مونية رحيمي، "آفاق تسوية نزاع الصحراء الغربية بعد القذافي"، مرجع سابق.

² Adel Abdel SABOUR, "Activating the Maghreb Union: New Incentives and Old Disruptors", *African Perspectives*, Volume 10, Issue 36, 2012, p.39.

¹ Rachid EL HOUDIGUI, "L'Algérie et le Sahara occidental: Esquisse d'un jeu géopolitique à somme nulle", in: *Maroc-Algérie, Analyses croisées d'un voisinage hostile, op. cit.*, p.118.

ثانيا: التبعية العسكرية والسيادة الوطنية

لقد كشف معهد «سيبيري» عن كون ما يقارب 25 في المائة من مديونية الدول النامية مصدرها الواردات العسكرية،¹ وذلك لأن استيراد السلاح هو الذي يفاقم عبء الديون الخارجية بسبب ارتفاع تكاليف الأسلحة من جهة، ومن جهة أخرى لكون الموارد المادية المتاحة تحول إلى أنشطة غير منتجة.² ونظرا لكون الإنفاق العسكري يهدر بشكل كبير الموارد ويعيق توظيف عائداتها في الاستثمارات والتنمية الاقتصادية، فإن ذلك يحول حتما دون توفير ما ستسد به القروض العسكرية وفوائدها، هكذا تصبح تبعية الدول المستوردة للدول المصدرة أكثر حدة. وتتعد هذه العلاقة التبعية أكثر عندما تقوم القوى الكبرى -المصدرة للسلاح- بتوظيف المساعدة العسكرية كأداة لفرض الهيمنة وآلية لممارسة التأثير على الدول المستوردة.³

في هذا الإطار، فإن بلدان شمال إفريقيا التي ترتبط بنيويا بالقوى الدولية الأجنبية، الغربية منها والشرقية، تخضع، علاوة على التبعية السياسية والاقتصادية، لتبعية عسكرية وأمنية شبه تامة. وتتخذ هذه الأخيرة عدة صور؛ أهمها برامج الدعم، والمعونة العسكرية، وكذا صفقات الأسلحة المتنوعة. ويعدّ المغرب من أكبر المستفيدين من المساعدات الأمريكية في هذا المجال، فمن خلال برنامج التمويل العسكري الأجنبي استفاد على التوالي من 9 مليون دولار سنة 2010، و 8,982 مليون دولار في سنة 2011، و 8 مليون دولار سنة 2012، و 7 مليون دولار في سنة 2014.¹ وإلى جانب هذا الأخير، يقدم برنامج التعليم والتدريب العسكري الدولي للمغرب منحا وتدابير

¹ Philip NAUWELAERTS, "Military Budgets, Underdevelopment and Dependency", *op. cit.*, p.7.

² نفس المرجع، ص. 19.

³ Patricia SULLIVAN & Brock TESSEMAN, *US Military Aid and Recipient State Cooperation*, Foreign Policy Analysis, 2011/ 7, p.279.

¹ انظر:

The secretary of State, *Congressional Budget Justification for Foreign Operations*, United States of America, Fiscal Year 2010-2014.

مهمة، حيث استفاد من 904 مليون دولار سنة 2000، و1,898 مليون دولار سنة 2012. ولقد وفر هذا البرنامج في نفس السنة تداريب مهنية لفائدة 40 ضابط مغربي في معاهد وجامعات الدفاع الوطني التابعة للولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بقيمة 1.71 مليون دولار.¹ كما تستفيد الجزائر بدورها، منذ إطلاق ما سمي بالحوار من أجل التدريب ورفع المستوى العسكري للجيش الجزائري، من مساعدات متزايدة انتقلت من 0,9 مليون دولار سنة 2009 إلى 1,2 مليون دولار سنة 2013.²

وما يجدر ذكره في هذا الإطار هو أن هذه المساعدات والمعونات تؤدي، علاوة على مراكمة الديون العسكرية التي تتضاف لتعمق أزمة المديونية الخارجية العامة، إلى فرض تبعية عسكرية من خلال تسويق "النموذج الحربي الأمريكي" ونظمه وتوجهاته من جهة، وجلب المستشارين التقنيين للإشراف على ما تم الحصول عليه من الأسلحة في إطار التمرن على استعمالها وصيانتها، من جهة أخرى. هذا فضلا عن فرض نمط الحياة والقيم الديمقراطية الأمريكية.³ فالمساعدة العسكرية أصبحت الأداة السياسية الأكثر أهمية لدى الدبلوماسية الأمريكية لبسط النفوذ السياسي والهيمنة الاستراتيجية؛¹ إذ في مقابل التزويد بالأسلحة وتوفير التداريب العسكرية تضمن واشنطن كامل الولاء الدبلوماسي والاستراتيجي لتوجهاتها من طرف الدول المستفيدة، وذلك لأن أهم رهان سياسي يسعى لبلوغه مصدر السلاح هو التأثير على دوائر صنع القرار في السياسة الخارجية للدولة المستوردة.²

¹ Michal Joy CANTRELL, *Morocco: A model for Military-Military assistance*, Small Wars Journal, June 10, 2014, pp.1-2.

² Alexis ARIEFF, *Algeria: Current Issues*, Congressional Research Service, United States of America, November 2013, p.16.

³ Bonn International Center for Conversion, *Security sector reform in Algeria*, BICC working paper, Bonn Germany, 2010, p.2.

¹ William H. MOTT, *United States Military Assistance: An Empirical Perspective*, Greenwood Press, United States of America, 2002, p. 24.

² Andrew J. PIERRE, *The Global Politics of Arms Sales*, Princeton University Press, New Jersey, UK, 1982, p.15.

وبالفعل، فقد ظل المغرب، الذي ما فتئ يستفيد من كل أشكال المعونة العسكرية، يدعم بقوة وبصطف دائما إلى جانب جميع مبادرات ومواقف السياسة الخارجية الأمريكية من القضايا الاقليمية والدولية، سواء إبان أو بعد فترة الحرب الباردة.¹ كما أن سياسة المساعدة العسكرية وتصدير السلاح التي كان ينفذها الاتحاد السوفيتي تجاه الدول النامية كانت تسعى بالأساس إلى فرض التبعية والهيمنة السياسية على الدول التي تتعامل معها.² وبنفس المنطق، وفي إطار تأمين شروط التبعية، عملت روسيا، التي تربط بين احتياجاتها الطاقية وصادراتها العسكرية إلى إفريقيا، على إلغاء 7,5 مليار دولار من الديون العسكرية السوفيتية للجزائر التي تعود إلى فترة الحرب الباردة، مقابل التزام هذه الأخيرة، من خلال عقود طويلة الأمد بين الطرفين، بشراء دبابات وطائرات مقاتلة وسفن حربية روسية متطورة. كما أقدمت روسيا في نفس الوقت على إلغاء أربعة ملايين من الديون العسكرية الليبية التي ترجع إلى الفترة السوفيتية، مقابل التزام ليبيا باقتناء الأسلحة الحربية الروسية لتطوير ترسانة قواتها المسلحة. ولعل هذا هو واحد من الأسباب التي تقف وراء اعتراض روسيا على قرار التدخل العسكري في ليبيا عام 2011.¹

وفي نفس الإطار فإن الصادرات العسكرية الفرنسية نحو الدول المستوردة ليست مجرد أرقام ومعاملات تجارية فحسب بقدر ما تشكل أيضا أداة للسياسة الخارجية والدفاعية الفرنسية،² فإذا كانت فرنسا تعتبر أن المنطقة المغربية أصبحت تكتسي أكثر مما مضى أهمية سياسية واستراتيجية، فإن تطوير هذه الصادرات، وخاصة في مجال الدفاع، يبقى أولوية بالنسبة لها سيما و أن هذا القطاع يساهم بنسبة 1/3 من حجم التجارة

¹ Moroccan American Center for Policy, *Moroccan-US Strategic Dialogue: Consultation, Cooperation, Progress*, 2012, p.7.

² Chindy CANNIZZO, *The Gun Merchants, Politics and Policies of the Major Arms Suppliers*, Pergamon Press, Second Edition, 1982, p.55.

¹ Keir GILES, *Russian Interests in Sub-Saharan Africa*, Strategic Studies Institute & U.S Army War College Press, July 2013, p.23.

² Voir : *Rapport au Parlement 2014 sur les exportations d'armement de la France*, Ministère de la Défense (2014), Aout 2014, p.8.

الخارجية للدولة.¹ إذ تبقى هذه الأخيرة، أي الصادرات، أساسية لتغطية تكاليف الإنتاج العسكري والتغلب بالتالي على محدودية الميزانية المرصودة للدفاع.² وإذا كانت المعايير التي حددتها «القواعد الأوروبية المشتركة التي تنظم مراقبة الصادرات العسكرية» الصادرة في دجنبر 2008 تؤكد، من بين ما تؤكد عليه، على شرط «احترام حقوق الانسان والقانون الدولي لحقوق الانسان من قبل الدولة المستوردة»،³ فإن هذا الشرط يمكن أن يتحول إلى ذريعة في يد الدول المصدرة كي تتدخل، بشكل أو بآخر، في الشؤون الداخلية والسيادية للمغرب بمبرر «عدم استعمال الأسلحة المقتناة في الحدود المتفق عليها» أو بدعوى أن «أجهزة الأمن المغربية قد تعمل على نقل هذه الأسلحة إلى إقليم الصحراء واستعمالها في ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان داخله».⁴

وتجدر الإشارة إلى أنه على العكس من السلع الأخرى فإن واردات السلاح تأخذ طابعا استراتيجيا وسياسيا خاصا؛ فمصادر السلاح تكشف عن درجة التحالف أو الولاء بين المورد والمستورد، كما أن الحاجة للتدريب والصيانة والتجديد تخلق علاقات خاصة بين البائع والمشتري تختلف عن مثيلاتها عندما يتعلق الأمر بالسلع الاقتصادية الأخرى. هكذا تعتبر تجارة السلاح المنفذ الرئيسي لممارسة النفوذ من قبل الدول الكبرى على الدول الصغرى.¹ كما أن تسديد فواتير الحساب لا يكون بالضرورة بواسطة العملة النقدية، ولكن هناك وسائل أخرى على شكل تسهيلات وتنازلات وامتيازات سياسية تتمتع بها الدولة المنتجة.² غير أن التبعية العسكرية لا تتوقف عند حد التأثير على التوجهات السياسية والدبلوماسية للدولة و فقط، بقدر ما تمتد لتشمل أيضا توجهات مؤسسة الدفاع

¹ Rapport au Parlement 2014 sur les exportations d'armement de la France, op. cit., p. 8.

² نفس المرجع، ص.9.

³ Voir : le 2eme critère du POSITION COMMUNE 2008/944/PESC DU CONSEIL DE L'UNION EUROPÉENNE du 8 Décembre 2008, définissant des règles communes régissant le contrôle des exportations de technologie et d'équipements militaires, publié dans Journal officiel de l'Union européenne Français, L 335/99.

⁴ Poitevin CEDRIC, "Vendre des Armes Européennes au Maroc: La Position Commune de l'UE à l'épreuve", Revue Belge de Droit International, Vol 2010, N°1, 2010, p.118.

¹ عبد الرزاق الفارس، السلاح والخيز: الانفاق العسكري في الوطن العربي، مرجع سابق، ص.387.

² Amin HEWEDY, Militarization And Security in the Middle East: its Impact on Development and Democracy, op. cit., p. 156.

الوطنية خاصة فيما يتعلق بسياسة التسلح. وكما أشرنا إلى ذلك آنفا، فإن المركبات الصناعية العسكرية العالمية تلعب في هذا الإطار دورا مهما في التأثير على السياسات الدفاعية للدول النامية، بحيث تدفع هذه الأخيرة إلى عقد المزيد من صفقات التسلح، كما تنهج سياسة الإبقاء على بؤر التوتر والاضطراب مشتعلة في الأقطار المستوردة للسلاح، بل وتعمل على تسعيرها وتأييدها بهدف ضمان السوق الاستهلاكية لمنتجات صناعاتها الحربية، خاصة الأجيال المتقادمة منها.

المطلب الثاني: التسلح المغربي وسؤال الأمن الجماعي

يؤثر سباق التسلح بالسلب على الأمن الجماعي في المنطقة (أولاً)، كما يساهم أيضاً في إضعاف منظومة الأمن العربي التي تبقى أصلاً هشّة (ثانياً).

الفرع الأول: تعطيل الأمن الجماعي الإقليمي

يساهم سباق التسلح ضمناً في الحيلولة دون بناء آلية دفاعية مغربية مشتركة (أولاً)، كما أن التسلح المفرط يشجع على ترجيح القوة في حل النزاعات الإقليمية القائمة (ثانياً).

أولاً: إعاقة الدفاع المغربي المشترك

جاء في نص المعاهدة المنشئة للاتحاد المغربي أن الدول الأعضاء تسعى إلى جعل شمال إفريقيا «منطقة السلم والأمن»¹ وتتص المادة الرابعة عشرة من هذه المعاهدة المبرمة بتاريخ 17 فبراير 1989، على أن «كل اعتداء تتعرض له دولة من الدول الأعضاء يعتبر اعتداء على الدول الأخرى». غير أن هذا المقتضى يختلف عن غيره من المقتضيات التي نجدها في الاتفاقيات الدولية والإقليمية في هذا المجال، إذ لم يشر نص المعاهدة إلى الآليات القانونية والمادية لأجراً هذا التضامن الجماعي والمساعدة المتبادلة من أجل رد هذا الاعتداء، فمثلاً، المعاهدة المنشئة لحلف الناتو تنص في مادتها الخامسة على أن رد العدوان الخارجي الذي تقوم به الدول الأعضاء في المعاهدة يرتبط بممارسة حق الدفاع الشرعي المنصوص عليه في المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة. وفي نفس السياق، تنص المادة السابعة والعشرون من معاهدة الدفاع العربي المشترك-المبرمة في 13 أبريل 1950- في فقرتها الثانية على أنه لكل دولة من الدول الأعضاء في منظمة الجامعة العربية الحق في الدفاع الشرعي عن نفسها قبل الإقدام عن

¹ Mustapha SEHIMI, "La Sécurité en Méditerranée Occidentale : Une Approche Maghrébine", in : Alvaro VASCONCELOS, *Européens et Maghrébins : une solidarité obligée*, Editions KARTHALA, Paris, 1993, p.33.

أية خطوة نحو الدفاع الجماعي. وبالإضافة إلى عدم نصها على الدفاع الشرعي الجماعي بصفة صريحة ومباشرة، فإن معاهدة مراكش لم تشر كذلك إلى ضرورة تسوية النزاعات بالطرق السلمية كما هو متعارف عليه في وثائق وأدبيات منظمة الأمم المتحدة، بل إنها لم تتطرق أصلاً إلى «العدوان الذي قد ينشأ فيما بين الدول الأعضاء نفسها».¹

ومن جانب آخر، تنص المادة الخامسة عشرة من هذه المعاهدة على أن «تتعهد الدول الأعضاء بعدم السماح بأي نشاط أو تنظيم فوق ترابها يمس أمن أو حرمة تراب أي منها أو نظامها السياسي. وتتعهد، أيضاً، بالامتناع عن الانضمام إلى أي حلف أو كتل عسكري أو سياسي يكون موجهاً ضد الاستقلال السياسي أو الوحدة الترابية للدول الأعضاء الأخرى»، وهذا ما يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمبدأ احترام سيادة الدول وسلامة أراضيها المنصوص عليه في معظم النصوص القانونية الإقليمية والدولية. ومن الواضح أن هذه المقتضيات دافعت عليها بالدرجة الأولى تونس بحكم ما يفرضه الجوار الجغرافي مع ليبيا، وكذلك المغرب في مواجهتها مع الجزائر الداعمة للجبهة الانفصالية.¹ إلا أن تطور العلاقات المغربية-المغربية، والمغربية-الجزائرية بالخصوص، حال دون تنزيل مقتضيات هذه المادة على أرض الواقع.² وعموماً يمكن القول أن «الأمن الداخلي»، وفق نص المعاهدة، يقصد به فقط «سيادة» و«استقلال» الدول الأعضاء، بيد أن الواقع يقتضي ضرورة التنصيص والتأسيس ل«مقاربة مشتركة وشاملة للأمن الإقليمي».³

وكما رأينا ذلك فيما سبق، فقد شكلت الاتفاقيات الأمنية الثنائية والمنفردة بين دول شمال إفريقيا عائقاً كبيراً في وجه بناء صرح دفاعي مشترك خاصة و تحقيق الوحدة

¹ Mustapha SEHIMI, "La Sécurité en Méditerranée Occidentale : Une Approche Maghrébine", *op. cit.*, p.35.

¹ نفس المرجع، ص. 33.

² Carlos Jesus ECHEVERIA, *The Role of the Royal Armed Forces (FAR) in Modern Morocco*, *op.cit.*, p.12.

³ Mustapha SEHIMI, "La Sécurité en Méditerranée Occidentale : Une Approche Maghrébine", *op. cit.*, p.34.

المغربية بصفة عامة. ففي مارس 1983 تم توقيع "معاهدة الإخاء والوفاق" بين الجزائر وتونس، وهي المعاهدة التي جعلت كل من المغرب وليبيا يشعران بنوع من التهديد، مما دفع بهما إلى إقامة "الاتحاد العربي الإفريقي" الذي انهار على كل حال بعد عامين فقط من قيامه. كما أن معاهدة الإخاء والوفاق لم تستمر بدورها، لأن الجزائر لم تكن ترغب ربما في التضامن بصفة إلزامية مع تونس التي كانت في خلاف مع ليبيا، كما أن تونس بدورها لم تكن ترغب في الوقوف إلى جانب الجزائر في نزاعها مع جارتها الغربية بسبب مشكلة الصحراء المغربية.¹

إن دول المنطقة لم تسع يوماً إلى بناء أداة دفاعية مغربية مشتركة بقدر ما كانت تعمل بانفراد وتميل دائماً إلى الارتباط بالتزامات عسكرية وأمنية ثنائية مع العديد من الدول الإفريقية؛ في هذا الإطار، وقعت ليبيا اتفاقية تعاون عسكري مع الموزمبيق (سنة 1982)، واتفاقية عسكرية مع كل من اثيوبيا وجنوب اليمن (سنة 1981)، بالإضافة إلى اتفاقية دفاعية مع السودان (سنة 1976).¹ كما أن موريتانيا ظلت تعتبر عضواً في اتفاقية عدم الاعتداء والمساعدة في مجال الدفاع التي تجمع عشرات من دول غرب إفريقيا (سنة 1977)، وهي الاتفاقية التي تسعى إلى ضمان الأمن والسلم من خلال منع النزاعات، وتسوية الخلافات بالطرق السلمية والمساعدة العسكرية في حالة الاعتداء.²

وفي إطار مجلس السلم والأمن الإفريقي التابع للاتحاد الإفريقي، بادر وزراء دفاع كل من الجزائر وتونس وليبيا ومصر -باستثناء المغرب وموريتانيا- إلى تشكيل «قوة عسكرية

¹ صبيحة بخوش، اتحاد المغرب العربي: بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص.149.

¹ Mary-Lucy DUMAS, "Les politiques de Défense des Etas du Maghreb", in: *Méditerranée Occidentale : sécurité et coopération*, Fondation pour les études de défense nationale, Mai 1992, p.209.

² Barry MAMADOU, *La prévention des conflits en Afrique de l'Ouest*, KARTHALA, Paris, 1997, p.208.

شمال افريقية لحفظ السلام والاستقرار»¹ وذلك بطرابلس صيف سنة 2006. ولاشك أن غياب أو تغييب المغرب وموريتانيا، يعكس، في العمق، عدم وجود الإرادة الحقيقية لدى هذه الدول في إرساء سياسة أمنية مشتركة وبناء آلية دفاعية إقليمية موحدة، وبشي بأن مثل هذه المبادرات ترمي إلى تحقيق أهداف أخرى خفية غير الأهداف التي تتعلق بخدمة السلم والأمن في المنطقة المغاربية والإفريقية بصفة عامة، ولا يستقيم فهم كل ذلك دون استحضار تطلعات ليبيا إلى لعب دور استراتيجي في القارة الإفريقية سيما بعد عقد من الحصار والعزلة الدولية من جهة، وكذا الضغوط التي تمارسها الجزائر قصد تطويق نفوذ المغرب من جهة أخرى، من خلال السعي نحو تأمين شروط هيمنتها الأمنية والعسكرية والسياسية والدبلوماسية.

وفي نفس السياق، عملت الجزائر في الآونة الأخيرة على إقصاء غير مبرر للمغرب من المشاركة في المؤتمر الإقليمي حول التعاون لمحاربة الإرهاب في منطقة الصحراء والساحل، الذي انبثقت منه «لجنة الأركان العملياتية المشتركة» في مارس 2010، وذلك رغم تأكيد وزير الخارجية الجزائري السيد "مراد مدلسي" على أن «الجزائر تبقى واعية بأهمية التنسيق بين جميع دول المنطقة»، وكذلك رغم «إبداء المغرب رغبته في المساهمة الفعالة في هذه المبادرة»¹.

وإجمالاً، يمكن القول أن سعي الدول المغاربية إلى إبرام اتفاقيات ثنائية مع الدول الأخرى في المجالات الأمنية والدفاعية من جهة، وانخراطها بشكل منفرد ودون أي تشاور فيما بينها في اتحادات وشراكات وتكتلات إقليمية موازية كمنتدى دول الصحراء والساحل والقيادة الجديدة لشمال إفريقيا التابعة للاتحاد الإفريقي من جهة ثانية، يؤكد في

¹ عنتر يوسف، «الأمن المغاربي المشترك، ضرورة ملحة و عوائق جمة»، أشغال ندوة دولية حول صعوبات وآفاق تفعيل اتحاد المغرب العربي، كلية الحقوق بوجدة، 16-17 أبريل 2009. ص.246.

¹ Badr Jalal KACIMI, "L'implication de l'Algerie dans l'affaire du Sahara : Une stratégie hégémonique sur fond de crise interne" in : *Maroc-Algérie, Analyses croisées d'un voisinage hostile*, KARTHALA, 2011, p.83.

الواقع فكرة انعدام الإرادة السياسية الحقيقية لتفعيل الاتحاد المغربي ووضع منظومة أمنية موحدة.¹ كما يتم أيضا على أن الدول المغربية تبقى أسيرة السياسات الأمنية القطرية ويعيدة كل البعد عن تجسيد فكرة الأمن الجماعي Collective Security، وذلك يرجع ربما إلى كون الثقافة الأمنية السائدة في المنطقة تبقى محكومة بأدبيات وضوابط المقاربة التقليدية للسيادة.²

وفي كل الأحوال، فإن بناء نظام أمني إقليمي في ظل التوتر الذي يحكم العلاقات المغربية لا ينبغي النظر إليه كأداة عسكرية ذات مهام دفاعية، بل على الأقل كأداة سياسية لبناء الثقة Confidence-building بين المغرب والجزائر من جهة، وأداة للتعاون ضد الإرهاب من جهة ثانية، وقناة لتنسيق السياسات الأمنية الوطنية وتقديم الرؤى والتصورات الموحدة في علاقتها مع الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو من جهة ثالثة.¹

ثانيا: ترجيح القوة في حل النزاعات الإقليمية

بقدر ما يختل ميزان القوة العسكرية بين طرفي سباق التسلح بقدر ما تقل فرص تسوية النزاعات القائمة بينهما بالطرق السلمية وتزداد في المقابل احتمالات لجوء الطرفين إلى استخدام القوة المسلحة لحل هذه الأخيرة، وذلك لكون الوسيلة العسكرية تبقى من أهم أدوات تنفيذ السياسة الخارجية للدول. غير أن طريقة استعمال القوة من الطرفين المتسابقين في الساحة الإقليمية ليست واحدة، فقد تستخدم كأداة هجومية ذات أهداف توسعية، كما قد تستخدم كأداة دفاعية كما هو الحال بالنسبة للمملكة المغربية التي لا تلجأ إلى استخدام القوة إلا إذا اضطرتها الظروف إلى ذلك، إما دفاعا عن النفس ضد

¹ Mary-Lucy DUMAS, "Les politiques de Defense des Etas du Maghreb", *op. cit.*, p. 209.

² Abdennour BENANTAR, "NATO, Maghreb and Europe", *Mediterranean Politics*, Vol 11, No2, July 2006, pp.167-168.

¹ Frédéric VOLPI, *Transnational Islam and Regional Security: Cooperation and Diversity between Europe and North Africa*, Routledge, 2008, p.46.

الهجوم الموجه إليها أو دفعا للتهديد الذي يستهدف مصالحها والذي لا تجدي معه الوسائل الأخرى المسخرة لتنفيذ سياستها الخارجية.

وفي هذا الإطار، ومن خلال تتبع مسار المناوشات والصدامات المسلحة بينها وبين المغرب، يتبين أن عقيدة الجزائر تحكمها، على خلاف هذا الأخير، نزعة هجومية أكثر مما هي دفاعية في تعاملها مع القضايا الحدودية والنزاعات الترابية في المنطقة المغربية. فالطبقة السياسية الجزائرية يحكمها منطق حربي ثابت يقوم على أساس أن كل خلاف سياسي مع الآخر يقود الجيش بالضرورة إما إلى الانتصار وإما إلى الموت في سبيل القضية.¹ وكما يذكر التاريخ، فإن القوات المسلحة الجزائرية هي التي شنت الهجوم في البداية على المغرب في حرب الرمال في 8 أكتوبر 1963، وهو الهجوم الذي دفع الطرفين إلى الدخول في حرب مفتوحة دامت لمدة لأسابيع، سعت من خلالها الجزائر إلى محاولة اقتحام السيادة الإقليمية للمغرب وفرض علاقات قوى جديدة في المنطقة. وفي معركة أمغالا الأولى التي وقعت أواخر يناير 1976، كان الجيش الجزائري، أيضا، هو أول من بدأ الغارات على هذه البلدة الصحراوية مستعينا بمليشيات الجبهة الانفصالية وانطلاقا من الأراضي الموريتانية. وأمام الخسارة الفادحة التي تكبدتها القوات الجزائرية، سيعمل "الهوري بومدين" من أجل إعادة الاعتبار لقواته المنهزمة على تقديم الدعم لمقاتلي البوليساريو بالعتاد والسلاح، إذ لم تمض سوى أسابيع فقط من الموقعة الأولى حتى شن هؤلاء، وهم مدججون بأحدث الأسلحة الجزائرية الروسية الصنع، هجوما كبيرا في فبراير من نفس السنة على القوات المغربية في موقعة عرفت بمعركة أمغالا الثانية.

وفي الواقع، يبقى اختلال التوازنات العسكرية لصالح أطراف على حساب أخرى في منطقة ما من أبرز العوامل التي تساعد على نشوب الحروب الإقليمية، وهذا هو الشأن على سبيل المثال بالنسبة للنزاعات المسلحة العربية-العربية؛ فحرب الخليج الثانية أتت

¹ Lahouari ADDI, "L'armée, la nation et l'Etat en Algérie", *Confluences Méditerranée*, N°29, Printemps 1999, p.40.

في سياق ارتفاع غير مسبوق في النفقات العسكرية لدول المنطقة، فحسب الوكالة الأمريكية لمراقبة التسلح ونزع السلاح (ACDA) فإن الشرق الأوسط استورد ما بين 1992-1994 ما يقدر بـ34 مليار دولار من الأسلحة، أي ما يعادل 43% من حجم الإنفاق العسكري العالمي. وقد استأثرت دول الخليج بـ70% من مجموع الواردات العسكرية نحو المنطقة.¹ ولقد استخدمت إيران تفوقها العسكري في احتلال الجزر الإماراتية الثلاثة، والتمسك بها، كما تدخلت عسكرياً للقضاء على الثورة في ظفار في سلطنة عمان، ورفعت من كثافة وجودها في مدخل الخليج. وبالمثل، قام العراق باستخدام قوته العسكرية الجبارة في خلافاته مع الكويت التي كان يأمل أن يضمها كلها إلى أراضيه، والاستيلاء على جزيرتي "وربة" و"بوبيان" الكويتيتين الاستراتيجيتين لأهميتهما بالنسبة إلى البحرية العراقية. أما السعودية فقد استخدمت تنامي قوتها العسكرية في تزعم باقي دول الخليج لحماية أمنها القومي وكذلك أمن تلك الدول الصغيرة الحجم، الغنية بمواردها النفطية.¹

كما كان من الطبيعي أيضاً أن يقود التنافس على تكديس الأسلحة في الخليج إلى اندلاع حرب بين قوتين من أهم القوى العسكرية في المنطقة وهما العراق وإيران، ولم يكن طرفا الحرب وحدهما من يعزز ترسانته العسكرية يومياً بأحدث تكنولوجيات التسليح الغربية والشرقية على حد سواء، بل لجأت كل من السعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت إلى تعزيز قدراتها العسكرية الدفاعية بشكل مبالغ فيه خلال الثمانينات من القرن العشرين.² من هنا يتبين حجم تأثير سباق التسلح على اندلاع الحرب وكذا تأثير الحرب على تطوير برامج التسلح، وبالخصوص عندما يتعلق الأمر بالدول العربية.

¹ US Arms Control and Disarmament Agency, *World Military Expenditures and Arms Transfers 1995*, Washington, April 1996, pp.10-13.

¹ عصام نايل المجالي، تأثير التسلح الإيراني على الأمن الخليجي منذ الثورة الإسلامية 1979، رسالة لنيل الماجستير في العلاقات الدولية، جامعة مؤتة، الأردن، 2007، ص.38.

² نفس المرجع.

إن سباق التسلح المحموم الذي انخرطت فيه الدول المغاربية والذي يختل فيه ميزان القوة العسكرية بشكل صارخ لصالح الجزائر، إنما هو أمر يساهم بشكل أو بآخر في تهديد الأمن الإقليمي، لاسيما إذا استحضرننا كون السياسة الخارجية الجزائرية قد نشأت وتكونت معالمها في أتون الحرب، وظل الجيش هو الذي يتحكم في آليات صنع قرارات السياسة الخارجية، وذلك في إطار ثقافة سياسية لا يطبعها إلا العداء للأخر جهويا ودوليا، على الأقل منذ العقود الأولى من استقلال البلاد.¹ وهذا بالذات هو ما يعكسه العداء المتواصل الذي يكنه الجيش الجزائري للمغرب منذ هزيمته أمام القوات المسلحة المغربية سنة 1963. ونظرا لتطرف هذه السياسة العدائية، فإن الرئيس الجزائري إذا لم يخضع للجيش وبذعن لتعليمات ضباطه التي تحكم وتتحكم في صنع السياسات العامة في البلاد فإن مصيره سيكون لا محالة إما الاغتيال أو الإقالة. فمثلا، عندما بادر الرئيس "الشاذلي بن جديد" إلى إقامة علاقات جيدة مع المغرب سنة 1985، قام الجيش بإفشال مبادرته هذه متذعرا بملف النزاع الحدودي وقضية الصحراء. وفي سنة 1992، كذلك، اعترض الجنرال "خالد نزار" على ما أبداه الرئيس "محمد بوضياف" من مواقف إعادة التطبيع والمصالحة إزاء المغرب، معتبرا أن سياسته هاته تعكس نوعا من التخلي عن السيادة.¹ وبكلمة، فإن السياسة الخارجية في الجزائر تبقى مجالا محفوظا للمؤسسة العسكرية، ورغم الأدوار المشبوهة والغامضة التي اضطلع بها الجيش خلال فترة الحرب الأهلية التي شهدتها البلاد، فإن هذا الأخير ما زال يحتفظ لنفسه بالهيمنة القوية والتحكم الكبير في صنع كل السياسات،² ومنها السياسة الخارجية.³

¹ Laurence AIDA AMMOUR, *The Algerian Foreign Policy on Western Sahara*, Bordeaux Institute for Political Sciences, 2013, p.6.

¹ نفس المرجع، ص. 6.

² نفس المرجع، ص. 8.

³ راجع في ذلك عبد الله بالحبيب، *السياسة الخارجية الجزائرية في ظل الأزمة 1992-1997*، دار الرابطة للنشر والتوزيع، 2012، ص. 152.

إن السياسة الخارجية الجزائرية تحركها "عقيدة ثورية" تسعى من خلالها إلى تصدير الثورة نحو الحركات التحررية في إفريقيا والعالم العربي وآسيا وأمريكا اللاتينية.¹ ولكن الجزائر قد خاضت حربا قاسية لانتزاع حقها في تقرير المصير، فإنها كرست سياستها هاته من أجل إعطاء هذا الحق لجميع الشعوب المكافحة بما في ذلك ساكنة إقليم الصحراء المغربية. ومنذ استقلالها ظلت تطالب في إطار الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية (الاتحاد الإفريقي حاليا) بمنح الاستقلال لما تسميه بـ "الشعب الصحراوي"، وهذا ما ظلت تؤكد عليه تصريحات المسؤولين الجزائريين بشكل مستمر: ففي تصريح للرئيس الجزائري "هواري بومدين" في 19 يونيو 1975 قال "إننا نؤكد من جديد أن الجزائر ليس لها أطماع ترابية أو إقليمية في إقليم الصحراء، لكنها لن تتخلى عن مبادئها السياسية ومن حقها أن تتادي بمبدأ تقرير المصير"، وفي تصريح آخر قال: "إذا كنا نناهض الاستعمار، فكيف إذا كان هذا الاستعمار موجود على حدود بلادنا، فالجزائر تعبر بهذا عن سياستها المناهضة للاستعمار".¹ وسيرا على نفس النهج، عملت الجزائر منذ وصول عبر العزيز بوتفليقة إلى الحكم على تجنيد نفسها من أجل الدعاية بكون المغرب 'دولة استعمارية' تحتل الصحراء، وأن البوليساريو تعد حركة تحرير تصارع من أجل استقلال هذا الإقليم. واعتبار الجزائر أن البوليساريو تشكل حركة تحرير يعني التسليم بأن المغرب يعد بلدا 'يستعمر الصحراء'.²

وبهذا المنطق، اندفعت الجزائر نحو تصعيد عسكري داخل المناطق الصحراوية، وقام حكامها بإنشاء كتائب مسلحة في مخيمات تندوف أطرها ضباط جزائريون وزودوها بأسلحة ثقيلة وخفيفة من مدخرات جيشهم، ثم تسللوا منها إلى منطقة أمغالا القريبة من

¹ Martin STONE, "The Angony of Algeria", *Journal of Public and International Affairs*, June 1998, pp.230-231.

¹ بن عامر تونسي، تقرير المصير وقضية الصحراء الغربية، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1987، ص.266.

² المصطفى ربيعي، موقع قضية الصحراء في العلاقات الدولية للمغرب: إسبانيا والجزائر نموذجا، بحث لنيل الماستر في القانون العام، جامعة الحسن الأول، سطات، 2010/2011، ص.144.

الحدود الموريتانية في 27 يناير 1976، الأمر الذي دفع إلى قيام معارك ضارية بين "جبهة البوليساريو" والقوات المغربية. كما استفادت كذلك البوليساريو من الدعم الليبي، إذ بفضل هذه المساعدة استطاعت أن تتوفر على معدات عسكرية عصرية واستطاعت أن تستعمل تقنيات متطورة، مكنتهم من التواجد والانتشار بالعديد من النقط داخل الصحراء،¹ وهو الدعم الذي يعكس في أحد جوانبه التفوق العسكري لليبي في جوارها الإقليمي، حيث كانت تمتلك قوات مسلحة ضخمة، أوكلت لها مهام كبرى، تتمثل أساسا في العمل على تحقيق الوحدة العربية الشاملة، وتشكيل اتحاد إفريقي يضم ليبيا وبعض الأقطار الإفريقية، بالإضافة إلى تحرير العالم العربي ومساندة الحركات الثورية.¹

بكلمة، يمكن القول أن استمرار السباق العسكري في المنطقة المغاربية على نفس الوتيرة، وتكريس الفوارق العسكرية والإبقاء على واقع اللاتوازنات الاستراتيجية القائمة، من شأنه أن يؤدي إلى المزيد من التوتر وعدم الإستقرار في علاقات بلدان المنطقة، وسيعمل على تحييد العلاقات السلمية في مقابل تسييد دبلوماسية القوة على الساحة الإقليمية والجهوية، وهو الشئ الذي يجعل من قيام الصدمات والمواجهات العسكرية المحدودة أمرا ممكنا في أي وقت وإن كان قيام الحرب - بما تحمله الكلمة من معنى - مسألة غير واردة.

¹ المصطفى ربيعي، موقع قضية الصحراء في العلاقات الدولية للمغرب: إسبانيا والجزائر نموذجا، مرجع سابق، ص.144.

¹ محمد برماني، الإستراتيجية العسكرية العربية، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة الحسن الثاني، عين الشق، الدار البيضاء، 1998. ص.446.

الفرع الثاني: إضعاف الأمن الجماعي العربي

يساهم سباق التسلح المغاربي في إعاقة وإضعاف الأمن العربي (أولاً)، وكذا في تشتت المواقف وتباعدتها إزاء القضايا العربية (ثانياً).

أولاً: إعاقة النظام الأمني العربي

إنّ النظر إلى البلدان المغاربية كنظام فرعي في إطار نظام إقليمي عربي كلي، يقتضي من الناحية المبدئية إخضاع الأمن المغاربي لمتطلبات الأمن القومي العربي حتى وإن لم تكن الجامعة العربية يوماً مرجعاً عملياً لحماية الأمن الجماعي للدول المغاربية في الواقع،¹ إذ لم يسبق أن نظر مجلس الأمن العربي في النزاعات والخلافات المثارة بين أقطار المنطقة المغاربية بغرض حلها وتسويتها الفعلية، ولا الدفاع الجدي عن أمنها ضد الاعتداءات والتهديدات الأمنية الأجنبية التي تهدد سلامة أراضيها وتستهدف سيادتها الوطنية.

ويجد النظام الأمني العربي سنده المؤسسي وإطاره المرجعي في ثلاث وثائق أساسية؛ حيث يستند على ميثاق جامعة الدول العربية (مارس 1945)،² ومعاهدة الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي (أبريل 1950)،³ وكذا النظام الأساسي لمجلس السلم والأمن

¹ Fernanda FARIA & Alvaro VASCONCELOS, *La Sécurité dans le Nord de l'Afrique : Equivoques et Realités*, Institut d'Etudes de Sécurité, Cahier de Chaillot N°25, Septembre 1996, p.17.

² ينصّ ميثاق جامعة الدول العربية في مادته الخامسة على قاعدة منع اللجوء إلى القوة لفض النزاعات بين دولتين أو أكثر من دول الجامعة، مؤكداً على احترام الاستقلال والسيادة الوطنية. كما تشير المادة السادسة إلى الدفاع المشترك لرد العدوان، حيث تنص على أنه "إذا وقع اعتداء من دولة على دولة من أعضاء الجامعة أو خشي وقوعه، فللدولة المعتدى عليها أو المهتدة بالاعتداء أن تطلب دعوة المجلس للانعقاد فوراً. حيث يقرر المجلس التدابير اللازمة لدفع هذا الاعتداء ويصدر القرار بالإجماع، وإذا كان الاعتداء من إحدى دول الجامعة فلا يدخل في حساب الإجماع رأي الدولة المعتدية".

³ تتكون معاهدة الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي من ثلاثة عشر مادة. وتتعلق المواد الستة الأولى كلها بشؤون الدفاع.

العربي (مارس 2006).¹ ومن المعلوم أن معاهدة الدفاع العربي المشترك - التي ولدت من رحم نكبة 1948- جاءت لتعويض الخلل الذي لوحظ في ميثاق الجامعة العربية فيما يخص الأمن القومي، حيث تضمنت مبدأ التضامن الجماعي في دفع المخاطر الأجنبية والدفاع عن أمن وسلامة الدول العربية ضد أي اعتداءات خارجية قائمة أو متوقعة، ودعت هذه الأخيرة، أي دول العرب، إلى إعداد وتوحيد سياساتها وخططها الدفاعية، في أفق إنشاء قوة عسكرية عربية مشتركة وموحدة. غير أنّ سجل الأنشطة التي قامت بها الجامعة العربية في مجال حفظ الأمن والسلم العربيين خلال فترة الحرب الباردة تبقى في مجملها متدنية، حيث تدخلت بنجاح في ستة نزاعات فقط من أصل سبعة وسبعين نزاعاً التي عرفتها المنطقة.¹ وبعد نهاية هذه الفترة، لم تعد الجامعة تنشط على مستوى حل النزاعات القائمة بما فيها النزاع الإسرائيلي-اللسطيني والأزمات التي عرفتها وتعرفها منطقة الخليج، ويعزى ذلك، في الكثير من جوانبه، إلى مرونة القوانين المنظمة للتعاون العسكري بين أعضاء المنظمة التي لا تتضمن الالتزامات والتدابير الملزمة،² كما يرجع ذلك أيضاً وأساساً إلى الأزمات الداخلية والصراعات الإقليمية والنزاعات البيئية المحترمة التي تشهدها دول الجامعة، والتي تحول دون إرساء سياسة أمنية ودفاعية عربية موحدة.

وفي هذا الإطار، فإن العلاقات الصراعية والعدائية التي تحكم الدول المغاربية -على مرّ عقود من الزمن- وما نتج وينتج عنها سياسياً وعسكرياً من تحالفات وتحالفات مضادة في المنطقة، لم تؤدّ إلى إعاقة مشروع الدفاع المغاربي المشترك فحسب، بل

¹ تمّ التوقيع على هذا النظام من قبل الدول الأعضاء كافة خلال الجلسة الختامية لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة بالخرطوم بتاريخ 2006/3/29. ويهدف مجلس السلم والأمن العربي، وفقاً لقانونه الأساسي، إلى الوقاية من النزاعات التي تنشأ بين الدول العربية، وإدارتها وتسويتها في حال وقوعها، وإلى متابعة ودراسة وتقديم توصيات إلى مجلس الجامعة العربية بشأن التطورات التي تمسّ الأمن القومي.

¹ Dace WINTHER, *Regional Maintenance of Peace and Security Under International Law: The distorted mirrors*, Routledge, 2014, p.136.

² نفس المرجع.

ساهمت وتساهم أيضا، بشكل أو بآخر، في الحيلولة دون إقرار استراتيجية عسكرية قومية في مستوى الأخطار والتحديات التي تواجهها الساحة العربية. فمثلا، عند إعلان السعودية تشكيل "التحالف العسكري الإسلامي" في 15 دجنبر 2015،¹ لم تتضمن الجزائر إلى هذا الحلف الذي انخرطت فيه باقي الدول المغاربية ودعمته بشكل واسع، بالرغم من كونها (أي الجزائر) من أكبر الدولة الإسلامية ومعنية بشكل كبير بالظاهرة الارهابية، ليس فقط لأنها من الدول المتضررة من تداعياتها بشكل لافت، بل أيضا لما راكمته من تجربة إقليمية مهمة واكتسبته من خبرة لا يستهان بها في مكافحة هذه الظاهرة.

ورغم أن جيشها يعد أحد أبرز الجيوش العربية وأهمها، لم تتخرط الجزائر في مشروع إنشاء القوة العربية المشتركة، حيث طالبت بحل جميع النزاعات المسلحة في الدول العربية أولا، مثل اليمن، وسوريا، وليبيا، وغير ذلك من المشاكل العربية-العربية العالقة. وبغض النظر عن الخلفيات والأسباب التي تقف وراء عدم وجود الجزائر ضمن قائمة الدول المكونة لهذا التحالف الدفاعي العربي، وسواء هي التي امتنعت عن المشاركة أو أنها لم تتلق الدعوة أصلا، فإن غيابها هذا سيؤثر بدون شك على واقع ومسار هذا التحالف، ويؤثر بالتالي على وحدة النظام الأمني العربي المفترضة، خاصة إذا تطورت علاقات الجزائر مع إيران وحلفاءها إلى مستوى تشكيل تحالف أمني وعسكري مواز للتحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية. وإذا استحضرننا تطور الصراع المحتدم القائم بين المذاهب الدينية والعقدية في العالم العربي، فإن هذه التحالفات والتحالفات الموازية أو المضادة، التي أشرنا إليها أعلاه، من شأنها أن تقود الأطراف المتصارعة

¹ هو حلف عسكري إسلامي مقره الرياض، كان يضم عند نشأته -35- دولة إسلامية بقيادة المملكة العربية السعودية، وبالإضافة إلى هذه الأخيرة، يضم الحلف كل من مصر والإمارات وباكستان والمغرب والبحرين وبنغلاديش وبنين وتركيا وتشاد وتوغو وتونس وجيبوتي والسنغال والسودان وسيراليون والصومال واليابون وغينيا وفلسطين وجزر القمر وقطر وساحل العاج والكويت ولبنان وليبيا والمالديف ومالي وماليزيا وموريتانيا والنيجر ونيجيريا واليمن. ويهدف هذا التحالف إلى دحر الفكر الارهابي المتطرف، ومحاربة الإرهاب ومجابهة التنظيمات الإرهابية.

حول القوة والنفوذ في المنطقة، حاضرا أو مستقبلا، إلى حرب مذهبية وطائفية خطيرة لن تعمل سوى على مزيد من التفكيك للوطن العربي وإضعاف أمنه القومي وتعميق الأزمات التي تتخر أقطاره. وبعد اندلاع النزاع السوري وما آلت إليه تداعياته على المستوى الإقليمي، وعلى خلاف مواقف جل الدول المغاربية والعربية الأخرى، فإن الجزائر اصطفت إلى جانب النظام على حساب الشعب السوري، بعد أن عبرت عن دعمها له وقيام ضباطها بزيارات عسكرية رسمية إلى سوريا لتقديم الخدمات والتعاون على محاربة أصوات المعارضة وقمع الانتفاضات الشعبية السورية.

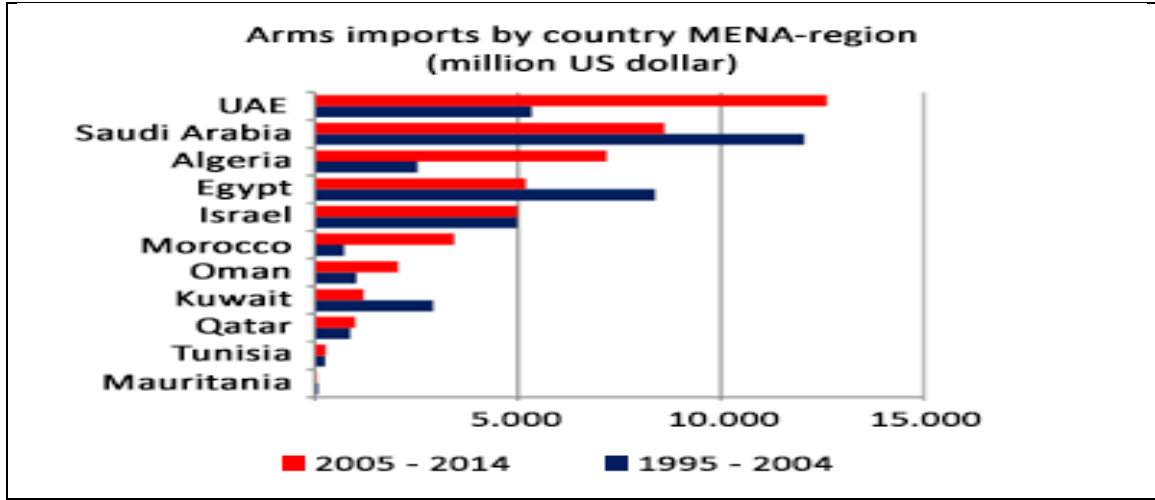
من هنا يتضح أنه ليس ثمة توافق بين دول المنطقة فيما يتعلق بتحديد مصادر التهديد التي تهدد الدول العربية، ومن ثم أمنها القومي ككل، باعتبار ذلك أساسا ضروريا لبناء نظام عسكري وأمني موحد لهذه الدول. كما أنه ليس ثمة إجماع استراتيجي عربي على الغايات والأهداف العليا المشتركة وعلى آليات ووسائل تحقيقها، وأيضا عدم توفر الإرادة السياسية العربية لتفعيلها. ومما يساهم في إعاقة النظام الأمني العربي أيضا اللاتوازنات العسكرية بين دول المنطقة وعدم ضبط التسلح فيها.¹

وارتباطا بواقع اختلال موازين القوة العسكرية على مستوى الدول العربية، يمكن القول أنه رغم إنشاء إدارة «الحد من التسلح والأمن الإقليمي» في قطاع «الأمن القومي العربي» التابع لقطاعات الأمانة العامة لجامعة الدول العربية سنة 2002 -والتي تهدف عموما إلى «الحفاظ على المواقف والحقوق والمكتسبات العربية في المحافل الدولية والإقليمية فيما يخص موضوعات الحد من التسلح ونزع السلاح النووي وتحقيق التوازن العسكري وعدم الدخول في سباق التسلح»- فإن الدول المغاربية تبدو وكأنها تعيش على إيقاع أجواء حرب غير معلنة بفعل ما تعرفه من تسابق محتدم نحو التسلح، شأنها في ذلك شأن جل الدول العربية الأخرى التي تتفق ميزانيات كبيرة لاقتناء الأسلحة الحربية، التقليدية منها وغير التقليدية. وهذا ما يتناقض جوهريا مع ما نصّت عليه هذه «الإدارة»

¹ محمد الحاج مسعود، نظرية الأمن القومي العربي: قراءة في الفكر الاستراتيجي العربي المعاصر، مرجع سابق، ص.238.

المحدثة من طرف جامعة الدول العربية.¹ وكما يتبين من خلال الرسم أسفله، فإن الجزائر بل وحتى المغرب يحتلان مراتب أولى عربيا على مستوى استيراد السلاح. وإذا

الواردات العسكرية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا¹



كانت أغلب دول المنطقة تتجه نحو تطبيع العلاقات مع إسرائيل، فإن هذه الأسلحة المستوردة لا تستخدم غالبا إلا في الحروب والنزاعات التي تقوم بينها؛ مثل الحرب الليبية-التشادية التي استعملت فيها ليبيا مختلف الدبابات والمدافع والطائرات الحربية الهجومية؛ والحرب العراقية-الكويتية التي وظف فيها الجيش العراقي شتى أصناف سلاحه

¹ بل ثمة من يذهب إلى أن الجزائر قد سعت إلى امتلاك الأسلحة النووية مباشرة بعد انهزام العراق في حرب الخليج الثانية، ويتعزز ذلك من خلال وجود ثلاثة مؤشرات أساسية: أولها، قيام مفاعلين نوويين في البلاد، الأول يقوم على التكنولوجيا الأرجنتينية في مدينة درارية، والثاني يوجد في عين وسارة التي تبعد ب 250 كلم عن الجزائر العاصمة، وثانيا، تأكيد مصادر استعلامية غربية لمعلومات تثبت وجود مفاعل نووية وذلك في غضون تنامي التخوف الدولي من أسلحة الدمار الشامل في العراق والدول الأخرى، وثالثها، وجود كميات كبيرة ومهمة من اليورانيوم في الهوكر جنوب الجزائر. ورغم أن الجزائر قد وقعت على معاهدة منع الانتشار النووي، فقد ظلت المخاوف متنامية، خاصة عند المغرب الذي يثيرها أحيانا بسبب التوترات الإقليمية القائمة بينهما. للمزيد حول الموضوع انظر:

Bruno TERTRAIS, *After Iran: Prospects for Nuclear Proliferation in North Africa*, Non-Proliferation Education Center (NPEC), 30 August 2010 – revised 17 October 2011, pp.15-27.

¹ Marco RENSMA, *Morocco Strengthens its Military Muscles*, op. cit., p.2.

الجوي من مقاتلات سوخوي وميغ وميراج وغيرها؛ وكذا الحرب في الصحراء المغربية التي لعب فيها السلاح الجوي المغربي دورا مهما في حسم المعركة لصالح المملكة. كما أن السلاح الذي تحصل عليه هذه الدول يستعمل كذلك في الحروب أو الصراعات المسلحة الداخلية، على اختلاف أسبابها ومظاهرها ومساراتها من حالة إلى أخرى، كما هو الحال بالنسبة للصراع الداخلي الذي شهدته الجزائر في بداية التسعينيات عقب تدخل الجيش لمنع تأثير الإسلاميين في مسار الانتخابات، أو النزاع المسلح الذي أمتت تعرفه ليبيا في فترة ما بعد سقوط نظام القذافي.

إجمالا، يمكن القول إن تباين الرؤى المغاربية بخصوص تصورها وتقديرها للقضايا السياسية العربية الكبرى المعاصرة، وخاصة ما تعلق منها بالنزاعات المسلحة التي باتت تعيش على إيقاعها في الآونة الأخيرة من جهة، وتغليب النزعات القطرية والمصالح المحلية الضيقة على حساب متطلبات الأمن القومي العربي المشترك من جهة ثانية، والإفراط في الإنفاق على التسلح مقابل التفريط في التنمية الإقتصادية من جهة ثالثة، كلها عوامل تساهم، ضمن عوامل وأسباب أخرى، في الحيولة دون بناء نظام أمني موحد واستراتيجية دفاعية مشتركة في المنطقة العربية.

ثانيا: تباعد المواقف حيال القضايا العربية

لعبت دول المنطقة المغاربية، وبالأخص المغرب والجزائر، أدوارا مهمة ومؤثرة في الساحة السياسية الإقليمية، حيث ساهمت من جهتها في تسوية النزاعات المثارة بين الدول العربية وكذا حلحلة الخلافات التي تقوم أحيانا بين العرب والدول الغربية.¹ غير أن تباعد الهوية بين مكونات الاتحاد المغاربي بسبب ما يقوم بينها من خلافات حادة بل وسباق محموم نحو التسلح قد أدى إلى تشرذم صفها، وتشتت مواقفها التي من المفروض أن تكون موحدة، أو على الأقل متقاربة إزاء القضايا النزاعات التي تعرفها الساحة العربية.

¹ Muhammad FAOUR, *The Arab World after the Desert Storm*, U.S Institute of Peace Press, Second printing, Washington, 1995, p.80.

في هذا الإطار، كشفت حرب الخليج الثانية عن عدم وحدة تصورات ومواقف الدول المغاربية حيال القضايا العربية، إذ عندما اجتمعت دول الجامعة العربية عقب احتلال العراق للكويت سنة 1990 للتصويت على القرار الذي بادرت إليه المملكة العربية السعودية، اتخذت دول المنطقة مواقف متباينة إزاء هذه القضية؛ فبينما صوت المغرب لصالح القرار وشارك بقواته في التحالف الذي قاده المملكة السعودية والولايات المتحدة الأمريكية،¹ صوتت ليبيا ضد القرار، بينما امتنعت الجزائر عن التصويت، في حين لم تحضر تونس أصلا إلى ذلك الاجتماع الذي انعقد في القاهرة. أما بالنسبة لموريتانيا فقد حضرت لكنها سجلت تحفظات على القرار فلم تصوت ولم تمتنع. وإذا كان الرأي العام المغاربي قد عبر عن تعاطف واسع مع العراق ورفض إطلاقا نشر القوات العسكرية الغربية في هذا الربع من المنطقة العربية، فإن الأنظمة المغاربية لم تبذل أي مجهود يذكر في سبيل تنسيق مواقفها إزاء هذه القضية العربية.¹

كما برزت خلافات الدول العربية ومن بينها الدول المغاربية -أيضا- في سياق التحولات المتسارعة التي شهدتها الشرق الأوسط عموما وانطلاق مفاوضات السلام خصوصا، والتي أدت إلى إفراز معطيات جديدة في المنطقة العربية تركزت على فكرة تطبيع العلاقات مع إسرائيل. فإذا كانت كل من الجزائر وليبيا قد التزما الحياد فإن تونس والمغرب اتجها نحو ربط علاقات معينة مع الدولة الاسرائيلية. وفي 17 شتنبر 1995 فتح مكثبي اتصال بين المغرب وإسرائيل وهو المكتب الذي أغلق سنة 2000 بعد انتفاضة الأقصى. وفي يناير 1996 أعلن في اجتماع ثلاثي لوزراء خارجية كل من تونس والولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل عن اتفاق بين تونس وهذه الأخيرة لإقامة مكثبين لرعاية المصالح بين الدولتين. وعلى هامش مؤتمر برشلونة في نونبر 1995 أعلن

¹ حيث أرسل الملك الراحل الحسن الثاني إلى المنطقة كتبية عسكرية تتكون من 1,200 جندي إلى المملكة السعودية و 5,000 جندي إلى الإمارات العربية ، للمزيد انظر :

Ian O. LESSER, *Security in North Africa : Internal and External Exchanges*, op. cit., p. 25.

¹ Yahia H. ZOUBIR, *North Africa in Transition : State, Society, and Economic Transformation in the 1990s*, op. cit., p. 178.

عن تبادل التمثيل الرسمي بين موريتانيا وإسرائيل، وذلك بعد توقيع اتفاق تعترف فيه موريتانيا بهذا الكيان وتعلن فيه عن رغبتها في ربط علاقات معها.¹

إن هذا التقارب المغاربي-الإسرائيلي رفضته ليبيا بقوة وسارعت إلى شجبه وخاصة منه التقارب الموريتاني الإسرائيلي، الشيء الذي نجم عنه غلق سفارة البلدين في كل من ليبيا وموريتانيا لمدة سنتين، بل وقد وصل الأمر إلى سحب ليبيا اعترافها بموريتانيا كدولة عربية. وعلى الرغم من كل المساعي التي أسفرت عن عودة العلاقات بينهما في مارس 1997 إلا أن هذه الخلافات تركت آثارا سلبية على مسيرة الإتحاد المغاربي، إذ سرعان ما تجدد الخلاف بينهما، لاسيما بعد أن اتهمت موريتانيا ليبيا بأنها وراء تمويل رئيس موريتانيا السابق "ولد هيدا الله" للإطاحة بنظام "معاوية ولد سيدي أحمد الطايح"، ورفضت بالتالي الحضور إلى القمة الاتحادية التي كانت تُحضرها ليبيا في 2003، كما تجددت الاتهامات بينهما أيضا في عام 2005.¹

ومما زاد الخلاف بين الطرفين تفاقما هو أن موريتانيا تمادت أكثر في علاقاتها مع إسرائيل؛ ففي أكتوبر 1998 قام وزير الخارجية الموريتاني بزيارة 'تل أبيب' التي التقى فيها رئيس الوزراء الإسرائيلي 'بنيامين نتانياهو"، حيث جاءت تلك الزيارة تحديا لقرارات جامعة الدول العربية القاضية بوقف التطبيع مع إسرائيل بسبب تدهور الوضع الأمني في فلسطين وتعثر مسار السلام في الشرق الأوسط. وتماديا في هذا النهج أقامت موريتانيا في أكتوبر 1999 علاقات دبلوماسية كاملة مع إسرائيل حيث أصبح بعدها تبادل الزيارات أمرا عاديا. ولم تحافظ موريتانيا على علاقاتها بإسرائيل من الناحية الشكلية فقط بل اتضحت هذه العلاقات ضمنا أيضا، حيث تبين ذلك من خلال رفضها لقرارات إدانة إسرائيل في الاجتماعات العربية. ولعل ما يفسر توطد هذه العلاقات هو المصلحة المشتركة القائمة بينهما، و من ذلك أن إسرائيل تقدم المشورة للرئيس الموريتاني من خلال خبراء

¹ صبيحة بخوش، اتحاد المغرب العربي: بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية، مرجع سابق، ص.376.

¹ نفس المرجع، ص.377.

عسكريين إسرائيليين، في مقابل تغاضي موريتانيا عن طمر النفايات النووية الاسرائيلية في أراضيها بل والسماح لها بإجراء تجارب نووية صغيرة في الصحراء الموريتانية.¹

وليس بعيدا عن هذا السياق، يجدر الذكر أن ليبيا، على عكس الدول المغاربية الأخرى، لم تتحمس للمشاركة في حرب أكتوبر، بل وقد هاجم القذافي الرئيسيين "حافظ الأسد" و"السادات" لفرضهما عزلة عليه، مصرحا بأن هذه الحرب "ليست حربه"، ذلك أن الحرب التي يدعو إليها هو يجب أن تستهدف ليس فقط استرجاع الأراضي المحتلة، بل أيضا طرد اليهود الذين استوطنوا فلسطين بعد 1948.¹ وفي مقابل ذلك، قدم كل من المغرب وتونس والجزائر مساعدات عسكرية مهمة ودعمًا دبلوماسيا واسعا لصالح هذه القضية العربية.²

وبعد قيام الأزمة الليبية مؤخرا وما أفرزته من تداعيات على منطقة المغرب العربي الكبير، تضاربت أيضا مواقف دول المنطقة في التعامل معها: فبينما استند كل من الجزائر وموريتانيا على مقتضيات ميثاق الاتحاد الإفريقي، اعتمد المغرب، لتبرير موقفه، على الجامعة العربية ثم الأمم المتحدة والقوى الغربية المتدخلة عسكريا، وشارك في الاجتماعات الدولية الخاصة بالأزمة الليبية التي ترى أن حلّ هذه الأخيرة لن يكون إلا في إطار الحسم العسكري. أما الجزائر فنادت بالحلّ السلمي وانتقدت التدخل ولم تشارك في الاجتماعات الدولية وساندة المبادرة الإفريقية (وقف إطلاق النار، وحماية المدنيين، والشروع في حوار يجمع كل الأطراف الليبية). كما كان رأي موريتانيا هي الأخرى هو الحل السياسي. بينما تونس وإن كانت تتقاسم وبقية جيرانها المبدئين الجوهريين المتمثلين في ضرورة إيجاد حل سياسي للأزمة واحترام الوحدة الترابية لليبيا، فإن تونس الانتقالية

¹ صبيحة بخوش، اتحاد المغرب العربي: بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية، مرجع سابق، ص.377.

¹ محمد شقير، المؤسسة العسكرية بالمغرب: من القبيلة إلى العصرية، مرجع سابق، ص.269.

² نفس المرجع.

ظلت حذرة في تعاملها،¹ سيما وأنها أمست مجبرة بحكم الجوار على تحمل أعباء تفوق طاقتها، والمتمثلة أساسا في وصول طوابير من اللاجئين الليبيين والأجانب المقيمين في ليبيا إلى أراضيها، إضافة إلى تهديدات عسكرية مباشرة متجلية في تسلل عناصر من قوات القذافي لأراضيها، زد على ذلك على مخاطر تهريب الأسلحة.

وفي الآونة الأخيرة، تباينت مواقف الدول المغاربية كذلك من المشاركة في تحالف "عاصفة الحزم" الذي قاده المملكة العربية السعودية ابتداء من يوم 26 مارس 2015 في اليمن ضد الحوثيين والقوات الموالية للرئيس السابق "علي عبد الله صالح"؛ فقد شارك المغرب عمليا في العمليات العسكرية الجوية من خلال طائراته المرابطة في الإمارات. وبأني موقفه هذا انسجما مع تصوراته السياسية التي تتطابق مع رؤى وتصورات أغلب الأنظمة القائمة في الساحة العربية، كما أن تونس تفهمت، من جهتها، دواعي هذه الحملة العسكرية، مما يعني مساندتها لها وإن لم تشارك فيها. وهو الموقف الذي ينسجم مع الدبلوماسية التونسية التقليدية التي كانت دائما في توافق مع دول الخليج لا سيما مع المملكة العربية السعودية. وبدورها ساندت موريتانيا "عاصفة الحزم" التي اعتبرها رئيسها محمد ولد عبد العزيز "عملا عربيا مشتركا".¹

في مقابل ذلك، نجد أن الجزائر تحفظت بل ورفضت صراحة المشاركة في تلك العمليات العسكرية وذلك لعدة دواعي واعتبارات؛ منها ما يتعلق بالعقيدة العسكرية التقليدية للجزائر التي تتحفظ -دستوريا- في استعمال القوة العسكرية لحل النزاعات الدولية، حيث تجسد ذلك مرات كثيرة في العالم العربي، مثل رفضها لحرب الخليج الثانية وغزو العراق، والضربات العسكرية الدولية ضد ليبيا، ورفضها لاستعمال القوة العسكرية ضد سوريا؛ ومن جهة أخرى منها ما يتعلق بخصوصية الدبلوماسية الجزائرية التي باتت

¹ أحمد ادريس، الأزمة الليبية وتداعياتها على منطقة المغرب العربي، مركز الدراسات المتوسطة والدولية، مجموعة الخبراء المغاربة، عدد 6، شتبر 2011، ص.6.

¹ سعيد الصديقي، الدول المغاربية وعاصفة الحزم: بين الدعم والتحفظ، مركز الجزيرة للدراسات، 8 أبريل 2015.

تتشغل وترتكز بشكل كبير على القارة الافريقية لاسيما جنوب الصحراء، في مقابل تحركها المحدود وحضورها الضعيف على الساحة العربية. كما أن طبيعة العلاقات الجزائرية الإيرانية ما بعد نظام الشاه من جهة، والموقف السياسي الضمني للجزائر من أنظمة الخليج من جهة أخرى، باعتبارها حليفة قوية للمغرب في المنطقة، عوامل تفسّر، هي الأخرى، تحفظ الجزائر من المشاركة في هذه العملية العسكرية.¹

¹ سعيد الصديقي، الدول المغاربية وعاصفة الحزم : بين الدعم والتحفّظ، مرجع سابق.

المبحث الثاني: آثار سباق التسلح على الأمن غير التقليدي

علاوة على تأثير الإفراط في التسلح على الجوانب التقليدية للأمن فإنه يؤثر أيضا على الأمن بمفهومه غير التقليدي، وذلك لكون هذا المفهوم لم يعد ينحصر فقط في توفر الدولة على القوة العسكرية والقدرة على المواجهة والتصدي للأخطار والتهديدات العسكرية القائمة والمحتملة، بقدر ما امتدت دلالاته لتشمل أبعادا أخرى تجعل من الإنسان محور السياسات الأمنية.

في هذا الإطار، فإن سباق التسلح بين المغرب والجزائر ما فتئ يؤثر سلبا على مختلف أبعاد الأمن التي تهتم الإنسان في المنطقة، الاقتصادية منها والتنمية والسياسية والاجتماعية وغيرها. ولأن الجوانب المتعلقة بما هو اقتصادي وتنموي خصصنا لها فصلا كاملا من هذه الأطروحة، فإننا في هذا المبحث سنعالج تأثير التسلح المغربي على الأمن السياسي من خلال التطرق للتهديدات التي تستهدف الاستقرار والديموقراطية وتمس الكيان السياسي للدولة في المنطقة من جهة، كما سندرس أيضا آثار الإفراط على التسلح على الأمن الاجتماعي المتعلق بتأمين سلامة أفراد المجتمع وحمايتهم من الأخطار المختلفة التي تحدق بهم.

بناء على ذلك، سندرس في **(المطلب الأول)** تأثير التسلح على الأمن السياسي باعتباره أحد أهم ركائز الأمن الإنساني كما رأينا أعلاه، على أن نتناول بعد ذلك أثر التسلح على أمن الأفراد وأمن المجتمعات في هذه الدول **(المطلب الثاني)**.

المطلب الأول: تأثير التسلح على الأمن السياسي

ينتج عن التسلح المفرط هيمنة نزعة عسكرية على النظام السياسي القائم في الدولة (أولاً)، الشيء الذي يؤثر سلباً على المسار الديمقراطي فيها (ثانياً).

الفرع الأول: الجيش والسلطة في الجزائر

يحتل الجيش مكانة محورية في النظام السياسي للجزائر، فهو بمثابة السلطة الفعلية التي تصنع السياسات العامة في البلاد، الداخلية منها والخارجية (أولاً)، ونظراً لقلّة الشفافية في مؤسساتها العسكرية، تصنف الجزائر ضمن الدول الأكثر فساداً في قطاع الدفاع (ثانياً).

أولاً: نظام سياسي عسكري

من المتعارف عليه في أغلب الأنظمة السياسية المعاصرة أن الدول هي التي تقوم بتشكيل جيوشها لحماية أمنها وسلامتها، لكن في الجزائر نجد العكس، حيث أن المؤسسة العسكرية هي التي سهرت على إنشاء الدولة.¹ ويجد ذلك تفسيره وتبريره بالأساس في مكانة الجيش ومحوريته في بنية النظام السياسي للدولة الجزائرية، فقد شهدت الجزائر منذ استقلالها ثمان حالات لانتقال السلطة تمت كلها تحت سيطرة الجيش، سواء عن طريق الانقلابات العسكرية؛² أو عن طريق تقلد الجيش السلطة مباشرة في صيغة مجلس عسكري أو قيادة جماعية؛ أو عن طريق انتخابات تنافسية يتم التدنر بها فقط لإضفاء الشرعية، كما هو الحال بالنسبة لعبد العزيز بوتفليقة الذي جاء أو جيئ به إلى الحكم بعد انتخابات شكلية أيدتها وباركتها المؤسسة العسكرية. ويُشار في

¹ بوطيب بن ناصر، "المؤسسة العسكرية والسياسة في الجزائر"، مجلة الديمقراطية، العدد 52، أكتوبر 2013، ص.8.

² للمزيد حول العلاقة بين الاتفاق العسكري والانقلابات العسكرية، انظر :

Paul COLLIER & Anke HOEFFLER, *Military Spending and the Risks of Coups d'Etats*, Center for the Study of African Economies, Departement of Ecomomics, Oxford University, March 2007, pp.2-32.

هذا السياق إلى أن الظاهرة العسكرية في الجزائر واكبت نشوء وتطور القوات المسلحة للبلد منذ أن كانت مجرد منظمة خاصة تابعة لحزب الشعب الجزائري¹، ثم عندما أصبحت أداة أساسية في معركة الاستقلال باسم جيش التحرير الوطني، ثم عندما صارت بعد الاستقلال الجيش الرسمي للجزائر حيث أطلق عليها 'الجيش الوطني الشعبي'، الذي اعتبر جزء من نظام الحزب الواحد في الدولة الجزائرية المستقلة.¹

وعموماً، يندرج النظام الجزائري في خانة "الأوليغارشية العسكرية" حيث يشكل الجيش المصدر المحوري للسلطة السياسية في الجزائر، إيماناً منه بأنه المؤسسة الوحيدة التي تمتلك المشروع في البلاد. ولفهم مؤسسة الجيش وتطورها يجب تناولها في الإطار التاريخي لنشوء النظام السياسي الجزائري المعاصر، فالجيش هو الذي كان وراء بناء الدولة الجزائرية ومؤسساتها، وهو الذي يعين الرؤساء، كما أنه المؤسسة الحقيقية التي تحكم وتتحكم في الشؤون السياسية عبر جهاز الأمن العسكري التابع لوزارة الدفاع. فهذا الجهاز مكلف بتدبير الحياة السياسية لصالح الجيش، وعادة ما ينظر إليه على أنه الحزب الحقيقي مع تغيرات طفيفة كان يشهدها من فترة رئاسية إلى أخرى.² وفي واقع الأمر فإن دور الجيش لم يغيب عن ممارسة السلطة السياسية منذ الاستقلال، فالجيش هو الذي رجع أيام الاستقلال الأولى الرئيس "أحمد بن بلة" في مواجهته مع الحكومة المؤقتة، وهو الذي قاد عملية "التصحيح الثوري" ضد "ابن بلة"، وأوصل "بومدين" إلى

¹ تعتبر المنظمة الخاصة لحزب الشعب الجزائري النواة الأولى للقوات المسلحة الجزائرية، وقد أنشئت بقرار من اللجنة المركزية للحزب سنة 1947 وأسندت لها مهمة الإعداد للثورة المسلحة. وعندما اكتشفت الإدارة الاستعمارية سنة 1950 هذه المنظمة، فكّكت العديد من خلاياها واعتقلت المئات من أعضائها وقادتها، واتخذت القيادة السياسية للحزب قراراً بحلّها ما عدا هياكلها وخلاياها الموجودة في جبال الأوراس وجبال القبائل الحصينة. وفيما بعد، عاد قداماء المنظمة، من جديد، إلى تنظيم صفوفهم باستقلال عن كل الأطراف السياسية الأخرى وإعطاء الأولوية المطلقة لتحضير العمل المسلح، هكذا تمّ الإعلان عن الثورة المسلحة في نونبر 1954.

¹ أحمد ولد داداه وآخرون، *الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي*، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، دجنبر 2002، ص.62.

² صالح الزباني، آمال حجيح، إصلاح القطاع الأمني في البلدان المغاربية، شؤون الأوسط، العدد 143، خريف 2012، ص.145.

السلطة.¹ وقد توطد الحكم العسكري أكثر في عهد هذا الأخير، بعد أن تحول السياسيون إلى مجرد موظفين لدى العسكريين، خاصة وأن "بومدين" قد عمل على تجميد جهاز جبهة التحرير الوطني كليا، وحوله إلى مجرد بوق لتصريف سياساته، فقط كي يضيف عليها الشرعية. كما علق الدستور، وحلّ المجلس الوطني، ومنح للعسكر صلاحيات السلطات العليا التنفيذية منها والتشريعية والقضائية. هكذا اشتد ضعف السياسيين مقارنة بالعسكريين، وترسخت في ذهنية السياسي انتظار إشارة العسكري، مما أثر سلبا على العمل السياسي كله في الجزائر. وعندما توفي الرئيس "هواري بومدين" عام 1979 تدخل الجيش لتعيين الرئيس "الشاذلي بن جديد"، حيث أدى "المقدم قاصدي مرياح"، المسؤول الأول عن جهاز الأمن العسكري الدور الرئيس في هذا التعيين، كما يذكر ذلك اللواء الأسبق "خالد نزار" في مذكراته.¹

وعندما حاول الرئيس بن جديد (1979-1992) إعادة بناء الدولة على أساس من المشروعية الديمقراطية بدل المشروعية التاريخية والريعية، تدخل الجيش لوضع حد لا لانتخابات 1991 التي فاز فيها الإسلاميون،² حيث كان للجيش دور رئيسي في إيقاف المسار الانتخابي والمجيء بـ"محمد بوضياف" إلى سدة الحكم. هكذا أصبحت قيادة المؤسسة العسكرية هي التي تصنع الحكام، إلى درجة أن رئيس الحكومة "بلعيد عبد السلام" صرح علانية بذلك في إحدى خطبه، وكان ذلك في لحظة غضب على بعض اللوبيات الاقتصادية والاعلامية التي اعتبرته أنه أصبح يهدد مصالحها وأخذت تطالبه بالإستقالة، فقال بصريح العبارة إن الجيش هو الذي أتى به، وأنه باق إلا إذا أراد الجيش غير ذلك، فكان هذا الاعتراف أحد أسباب إقالته في ما بعد.³

¹ عبد الله بالحبيب، السياسة الخارجية الجزائرية في ظل الأزمة 1992-1997، 2012، مرجع سابق، ص.149.
¹ رابح لونيسي، "علاقة العسكري بالسياسي في تاريخ الجزائر المعاصرة"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 29، بيروت، شتاء 2011، ص.62.

² صالح الزباني، آمال حجيج، "إصلاح القطاع الأمني في البلدان المغاربية"، مرجع سابق، ص.145.

³ رابح لونيسي، "علاقة العسكري بالسياسي في تاريخ الجزائر المعاصرة"، مرجع سابق، ص.63.

وبعد انقلاب 1992 وما نتج عنه من تداعيات لاحقة، سيتم إضفاء الشرعية على دور الجيش مع إعلان حالة الاستثناء وتحول السلطة السياسية إلى المجلس الأعلى للأمن الذي كان يتألف من ستة ضباط، والذي احتل محله، في ما بعد، المجلس الأعلى للدولة الذي تسييره جنيرالات تتمتع بسلطات مطلقة ولا محدودة.¹ وبالنظر إلى تركيبة هذا المجلس نجد أن وزير الدفاع الوطني الجنرال "خالد نزار"، عضوا بالمجلس، وبالتالي، فالمؤسسة العسكرية بآراءها وتوجهاتها ظلت حاضرة في مؤسسة الرئاسة. وبعد انتهاء فترة المجلس الأعلى للدولة، تدخل الجيش لتعيين اللواء "ليامين زروال" على رأس الدولة، حيث ظل محتفظا بحقيبة وزارة الدفاع الوطني إلى جانب منصب الرئاسة. وهذه الصفة المزدوجة مكنت الجيش بطبيعة الحال من لعب دورا أكبر في صنع السياسة الداخلية كما الخارجية.²

إن الجيش يبقى أسمى مكانة وأشد غلبة من المؤسسات التمثيلية في البلاد،³ بل يبقى في العمق بمثابة الحزب السياسي المسيطر الذي يمارس هيمنته على باقي الأحزاب في الحياة السياسية، حيث يقوم النظام العسكري القائم بتفويض بعض السلط للحكومة المدنية لكن دون السماح لها بممارسة السلطة الفعلية، وذلك ببساطة لأن الجيش هو مصدر السلطة.⁴ ويبرر الجيش الدور السياسي الذي يلعبه بالمبادئ الداخلية التي توّطره؛ حيث يماهي نفسه مع الشعب، والثورة، ووحدة الوطن، والدولة القوية.⁵ هكذا توافق الطبقة السياسية وجزء كبير من الجزائريين على كون الجيش هو العمود الفقري للنظام القائم في البلاد.⁶

¹ Ayse ASLIHAN CELENK, *Military and Democracy in Turkey and Algeria: The Success or Failure of EU's Mediterranean Policy*, Master thesis, Bilkent University, Ankara, September 2003, pp.68-69.

² عبد الله بالحبيب، *السياسة الخارجية الجزائرية في ظل الأزمة 1992-1997*، مرجع سابق، ص. 150.

³ Laurence AIDA AMMOUR, *The Algerian Foreign Policy in Western Sahara*, op. cit., p.8.

⁴ Yassine BELKAMEL, *Military Regimes, Political power and Human Rights Violations* op. cit., p.101.

⁵ Ayse ASLIHAN CELENK, *Military and Democracy in Turkey and Algeria: The Success or Failure of EU's Mediterranean Policy*, op. cit., p.66.

⁶ Bouhania GOUI, "Is the Algerian Military mightier than the law?", op. cit., p.5.

ولقد كان لهذا الحضور العسكري المتضخم والمتحكم في إدارة دواليب الدولة الجزائرية، وإلى حدود اليوم، تأثيرا سلبيا بالغا على إمكانية تشييد دولة المؤسسات والانتقال نحو الديمقراطية، وذلك لأن أية خطوة نحو بناء الديمقراطية تعني ضمنا فقدان الجيش لموقعه وامتيازاته وبالتالي عودته الحتمية إلى ثكناته العسكرية.¹ وتأسيسا على كل ما سبق، نستطيع أن نفهم طبيعة الصراع الذي دخل فيه الرئيس بوتفليقة مع مؤسسة الجيش مؤخرا لإحداث التوازن بين هذه الأخيرة والسلطة المدنية وخصوصا فيما يتعلق باستقلالية مؤسسة الرئاسة ومؤسسة الحكومة. فهو كان يدرك أن هناك سلطتين داخل الدولة: سلطة حقيقية هي سلطة الجيش وسلطة شكلية هي سلطة الرئاسة والحكومة.² فتعيين رؤساء الدولة إنما يتم من طرف الجيش، بينما تبقى الانتخابات مجرد عملية لإضفاء الشرعية على الإختيارات العسكرية.³ فالجيش هو الذي فرض كل رؤساء الجزائر الذين تعاقبوا منذ الاستقلال، وهو الذي فرض ضمن الإختيارات السياسية والاقتصادية الأساسية في البلاد⁴ كما سبق وأن رأينا ذلك فيما سبق من صفحات هذه الدراسة. وفي بداية سنة 2000 انسحب الجيش من الحياة السياسية لتأمين وتحصين نفسه من الانتهاكات التي ترتكبها الحكومة، لكن مع ظل هو الجهة الساهرة على صنع وتنفيذ السياسة الداخلية والخارجية للبلاد.⁵

¹ Ayse ASLIHAN CELENK, *Military and Democracy in Turkey and Algeria: The Success or Failure of EU's Mediterranean Policy*, op. cit., p. 69.

² صالح الزباني، آمال حجيح، "إصلاح القطاع الأمني في البلدان المغاربية"، مرجع سابق، ص. 145.

³ Yassine BELKAMEL, *Military Regimes, Political power and Human Rights Violations in Post Colonial Algeria*, op. cit., p. 101.

⁴ رياض الصيداوي، "سوسيولوجيا الجيش الجزائري ومخاطر التفكك"، مجلة شؤون الأوسط، مارس 2000، ص. 54.

⁵ Laurence AIDA AMMOUR, *Regional security cooperation in the Maghreb and Sahel: Algeria Pivotal Ambivalence*, Africa Center For Strategic Studies, February 2012, p.5.

ثانيا: فساد المؤسسة العسكرية

تعدّ ظاهرة الفساد في الجزائر نتاجا طبيعيا لأزمة الشرعية في البلاد، ذلك أن الأنظمة المتعاقبة التي عرفتها الجزائر كانت مدعومة من الجيش وبتحالف مع التكنوقراط، وظلت تستمد مشروعيتها أساسا من احتكارها للسلطة والثروة بعيدا عن المشاركة الشعبية والخضوع لقواعد الرقابة البرلمانية. وعموما يمكن تفسير انتشار هذه الظاهرة من خلال عدة عوامل سياسية كالأزمة الحادة التي يعانيها النظام السياسي وعدم الإستقرار وجمود الجهاز البيروقراطي الحكومي على مستوى الأداء والرقابة الإدارية وضعف المشاركة السياسية وتخلف المجتمع المدني؛ وعوامل اقتصادية مرتبطة بالسياسات المنتهجة والاعتماد على اقتصاد الريع وأزمة التنمية الاقتصادية وغياب العدالة التوزيعية، بالإضافة إلى عامل التبعية وما ينجم عنها من زيادة عبء المديونية الخارجية.¹

وفي هذا الإطار، يعتبر الفساد الذي يستشري في أوساط المؤسسة العسكرية من أبرز مظاهر هذه المعضلة التي راحت تهدد أكثر مما مضى التنمية والاستقرار والأمن الداخلي في البلاد. وتصنف تقارير الهيئات الدولية لمراقبة الفساد الجيش الجزائري ضمن الجيوش الأكثر فسادا على مستوى شمال إفريقيا والشرق الأوسط، وذلك بسبب تفشي الريع العسكري، واستغلال المنصب، وتبديد المال العام وتهريبه إلى الخارج، والتلاعب في صفقات التزود بالأسلحة مع الشركات الأجنبية وغير ذلك. فقد أصبح الجيش الجزائري فاعلا فوق دستوري *Supra-constitutional* ولم يعد يخضع لدستور البلاد. وهذا الوضع ناتج عن سببين على الأقل؛ أولا لقلة الشفافية وعدم سيادة القانون، وثانيا لأن المؤسسة العسكرية تبقى بمنأى عن أي شكل من أشكال الرقابة الدستورية.² كما أن كلا من الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد و مكافحته و المفتشية العامة للمالية جهازان

¹ للمزيد حول هذا الموضوع، انظر: محمد حليم ليمام، ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر: الأسباب والآثار والإصلاح، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011، ص ص. 125، 174.

² Bouhania GOUI, *Is the Algerian Military mightier than the law?*, op. cit., p. 2.

ضعيفين، بل حتى الهيئات العليا للافتحاص ومراقبة المالية العمومية لا تمتد رقابتها إلى المؤسسة العسكرية.¹

إن بلدان شمال إفريقيا عموماً، وليس الجزائر فقط، تصنف حسب المؤشرات العالمية للشفافية ومكافحة الفساد في قطاع الدفاع، ضمن البلدان "ذات الممارسات غير الجيدة" في هذا المجال، حيث أن الآليات المتعلقة بمكافحة الفساد على المستوى المالي والسياسي تبقى ضعيفة أو غير موجودة، كما أن المعلومات التي تهم الصفقات وغيرها من المعاملات العسكرية لا تصل إلى الشعب أو تصل إليه بشكل جزئي فقط.² ففي تقريرها الصادر في شتنبر 2011، صنف مؤشر مكافحة الفساد في قطاع الدفاع الجزائر في خانة الدول التي تعرف أدنى درجات من الشفافية على مستوى الميزانيات العسكرية. فبسبب استثناء الفساد والمحسوبية وانعدام الشفافية في قطاع الدفاع في الجزائر، جاءت هذه الأخيرة ضمن التصنيف الأسوأ في المؤشر الخاص بالنفقات العسكرية.³

وفي التقرير الصادر سنة 2013 حول الرقابة البرلمانية على قطاع الدفاع، والذي همّ 82 بلداً، جاءت كل من الجزائر وليبيا ضمن تصنيف "حرج" Critical بخصوص مخاطر الدفاع في هذا القطاع، بينما صنفت الدول الأخرى في المنطقة ضمن فئة "فساد مرتفع جداً"، الذي هو التصنيف ما قبل الأخير في القائمة.⁴

¹ Laurence AIDA AMMOUR, *Evolution of the Algerian Defence Policy*, op. cit., p.11.

² Simon Pierre BOULANGER MARTEL, *Transferts d'armes vers l'Afrique du Nord : entre Intérêts Economiques et Impératifs Sécuritaires*, op. cit., p.4.

³ Mariya GORBANOVA & Leah WAWRO, *The Transparency of National Defence Budgets: An Initial Review*, Transparency International-Defence and Security Programme, United Kingdom, September 2011, p.6.

⁴ Mark PYMAN, *The Quality of Legislative Oversight of Defence in 82 Countries- Government Defence Anti-Corruption Index*, Tansparency International UK- Defence and Security Programme, United Kingdom, September 2013, p.19.

إنّ الجزائر تصنف غالبا في الخانة الأخيرة على سلم احترام المؤشرات والمعايير الدولية للشفافية في مجال الأمن والدفاع، حيث يؤدي التأثير القوي الذي يمارسه كبار الجيش إلى اتساع دائرة الفساد في مقابل تقليل فرص الشفافية. وتعتبر المؤسسة العسكرية من أكبر المؤسسات التي ينتشر فيها الفساد في البلاد،¹ بل إن الفساد في قطاع الدفاع لم يعد يعتبر جريمة.² فأغلب الضباط راكموا «ثروة كبيرة» و«أرصدة بنكية خيالية» عبر تدخلهم في الصفقات العمومية مع الشركات العالمية، وخاصة الشركات النفطية منها. ولقد أعلنت "مجموعة الضباط الأحرار" في الآونة الأخيرة عن قائمة الجنرالات وكبار الضباط في الجيش الجزائري الذين يمتلكون من الرساميل ما يعادل، في بعض الحالات، الناتج الوطني الإجمالي لبعض دول الساحل والصحراء. إذ شرعوا في مراكمة هذه الرساميل منذ سنوات التسعينيات، سيما وأن ظروف الاستقرار التي شهدتها البلاد وسّعت من سلطاتهم ليعيثوا في الأرض فسادا بدون حسيب ولا رقيب. كما كشفت "حركة الجيش الوطني الشعبي" عن حالات عديدة من الصفقات التجارية التي أبرمها أفراد الجيش خارج القانون، والتي استنزفت ملايين من الدولارات من الأموال العامة. نذكر في هذا الصدد «الصفقة التي أبرمها كل من "العماري" المحسوب على جهاز الأمن العسكري الجزائري و"بيس بونيت" المحسوب على جهاز المخابرات الفرنسي سنة 1993 في باريس، والتي كان الغرض منها دعم حزب اليمين المتطرف ضد الحزب الاشتراكي في الانتخابات الرئاسية الفرنسية³ خاصة وأن «انتهاكات حقوق الانسان التي كان يقوم بها الجيش في الجزائر أمست من الأسئلة المركزية التي ظلت تنطرح بحدة آنذاك على جدول أعمال الحزب الاشتراكي الفرنسي».⁴

¹ Yassine BELKAMEL, *Military Regimes, Political power and Human Rights Violations in Post Colonial Algeria*, op. cit., p. 209.

² نفس المرجع، ص. 224.

³ نفس المرجع، ص. 225.

⁴ نفس المرجع، ص. 226.

وارتباطا بانعدام الشفافية في هذا القطاع، فإن الوصول أو الولوج إلى المعلومة العسكرية تحدّه مجموعة من القيود، حسب تقارير منظمة الشفافية الدولية. فإذا كانت وزارة الدفاع في الجزائر تملك موقعا إلكترونيا رسميا خاصا، فإن الخانة المخصصة لـ "البحث" Research في هذا الموقع لا تشتغل. كما أن الوثائق المتعلقة بالسياسية العسكرية غير متاحة في هذا الأخير. أما بالنسبة للصحف الجزائرية فإن أغلبها لا يملك القدرة على نشر انتقادات لكل ما يهم الشؤون العسكرية، وذلك أساسا بفعل الرقابة التي تمارسها الحكومة (التي توفر دور الطباعة وشبكات النشر والتوزيع فقط للصحف الموالية لها)، خاصة وأن أغلب المطابع هي في ملكية الدولة.¹ ولا شك أن التكتّم على مصادر المعلومات يفسح المجال أمام الموظفين الحكوميين عامة وجنرالات المؤسسة العسكرية وضباطها خاصة لتوظيف الأموال وتبديدها بدون رقابة ولا محاسبة، سيما إذا استحضرنا ارتباط ممارسة الفساد في الجزائر بالريع النفطي واستغلال مداخيل الثروات الطبيعية الهائلة التي تزخر بها البلاد.

عموما، تصنف دول المنطقة المغاربية في قائمة الدول الأكثر عرضة للفساد في قطاع الأمن والدفاع، وذلك أساسا بسبب عدم تفعيل آليات المساءلة والرقابة البرلمانية وغيرها من أدوات الرقابة المؤسسية، التي تأتي في مقدمتها مسألة التدقيق في ميزانيات الجيش والإنفاق العسكري بصفة عامة.

¹ Yassine BELKAMEL, *Military Regimes, Political power and Human Rights Violations in Post Colonial Algeria*, op. cit., p. 227.

الفرع الثاني: المؤسسة العسكرية والأمن الديمقراطي

رغم بعض الانتقادات التي توجه لقطاع الأمن والدفاع في المغرب (أولاً)، فإن هذا الأخير ما فتئ يحتل هو الآخر موقعه في مسلسل الانتقال الديمقراطي (ثانياً).

أولاً: ملاحظات حول قطاع الدفاع بالمغرب

تندرج سياسة الدفاع بالمغرب -على الأقل منذ إلغاء وزارة الدفاع أوائل السبعينيات- ضمن نطاق أسرار الدولة لما يطبعها من حساسية بالغة وسرية شديدة. فباستثناء ما يمكن الإطلاع عليه من الحجم الكلي للنفقات العسكرية التي ترد في التقارير المالية، لا توجد أية إمكانية أخرى تسمح بالوصول إلى المعلومات في هذا المجال أو نشرها حتى تكون في متناول البرلمان والرأي العام.¹ فالسياسة الدفاعية تنتمي إلى المجال المحفوظ لجلالة الملك باعتباره، كما رأينا ذلك آنفاً، المسؤول الأول في المؤسسة العسكرية بالمغرب. وجدير بالذكر في هذا السياق أن رد فعل المرحوم الحسن الثاني كان حاسماً وصارماً عندما طالبت المعارضة بسحب مشاركة المغرب ضد العراق في حرب الخليج، حيث صرح في خطابه في 1 فبراير 1991 قائلاً: «القوات المسلحة توجد تحت رعايتنا السامية.. وهي في خدمة الوطن... ولا ينبغي أن تكون محل مساومات أو متاجرات أحد».²

ومازالت سياسة الدفاع في المغرب محاطة بتعتيم شديد، والحصول على المعلومة العسكرية يبقى -لاعتبارات الأمن القومي- محدوداً ومراقباً ولا يمكن بحال أن تكون المعلومة مشاعة على نطاق واسع. ولا تقوم قائمة في البلاد للأعراف والتقاليد التي نجدها في البلدان الديمقراطية الأخرى من قبيل نشر الكتاب الأبيض *Livre Blanc* وغير ذلك

¹ Brahim SAIDY, "Relations Civilo-Militaires au Maroc : le facteur international revisité", *Politique Etrangère*, 2007/3 Automne, p. 598.

² نفس المرجع.

من الوثائق الرسمية الأخرى التي من شأنها التعريف بالمعالم العامة للسياسة الدفاعية للبلاد.¹ وعلى الرغم من الصلاحيات الواسعة التي خصّ بها الدستور الجديد المنظمات غير الحكومية وجمعيات المجتمع المدني من أدوار في إطار وضع وتتبع ومراقبة السياسات والمشاريع العمومية، فإن دورها العملي وتأثيرها على سياسة الدفاع ومجريات الحياة العسكرية يبقى محدودا للغاية. وترجع محدودية دور المجتمع المدني في هذا المجال، كما يذهب إلى ذلك البعض، إلى افتقار الفاعلين المدنيين إلى المعارف الضرورية ذات الصلة بمسائل الأمن والدفاع.²

وكما أشرنا إلى ذلك سابقا، فإن سياسة الدفاع لا تعتبر من السياسات العمومية بالمعنى الدقيق للكلمة. وطبقا للدستور الجديد فإن استراتيجيات الأمن الداخلي والخارجي للبلاد يخطط لها داخل المجلس الأعلى للأمن المحدث بمقتضى المادة 54 من الدستور، لكن يبقى من غير الواضح الحديث عن الأدوار والصلاحيات التي سيضطلع بها البرلمان في هذه المؤسسة المحدثّة، كما أن كيفية تفعيل وتطوير الآليات التنظيمية لاشتغال هذه المؤسسة تبقى بدورها غير واضحة. وبالرغم من كون البرلمان يملك "لجنة الشؤون الخارجية والدفاع الوطني"، فإنه يبقى من الصعب الحديث في الواقع عن صلاحيات ما لهذا الأخير فيما يتعلق بممارسة رقابة فعالة على الشؤون الدفاعية. وإذا كان البرلمان يختص بمقتضى الفصل 71 بالتشريع في مجالات عديدة وواسعة، فإن نطاق التشريع هذا لا يتضمن الشؤون العسكرية. وعموما، فإن البرلمان، وإن كان بوسعه أن يتدخل عبر اللجوء إلى عدّة آليات قانونية³ لممارسة رقابة برلمانية على قطاع الدفاع،

¹ Brahim SAIDY, "La Structure Constitutionnelle des Relations Civilo-Militaires au Maroc", *Centre d'Etudes Internationales*, 2012, p. 166.

² Brahim SAADY, "Relations Civilo-Militaires au Maroc : le facteur international revisité", *op. cit.*, p. 598.

³ على سبيل المثال، يمكن للبرلمان، بمبادرة منه، تشكيل لجان نيابية مؤقتة لتقصي الحقائق يناط بها جمع المعلومات المتعلقة بوقائع معينة أو بتدبير المصالح أو المؤسسات العمومية، وإطلاع المجلس الذي شكلها على نتائج أعمالها (الفصل 67). كما أن البرلمان يراقب عمل الحكومة ويقيم السياسات العمومية (الفصل 70). كما يناقش ويصوّت على مشروع قانون المالية (الفصل 75). كما تخصص كل أسبوع جلسة لأسئلة أعضاء مجلسي البرلمان وأجوبة الحكومة (الفصل 100)... الخ.

فإنه لا يقوم بذلك في الواقع.

وبالنظر إلى ارتباطها بالأمن القومي للدولة فإنّ المعلومات المتعلقة بقطاع الدفاع تنحصر في دائرة ضيقة. وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلى أنّ الفصل 27 من دستور المملكة المغربية يستثني بصريح العبارة حق الحصول على المعلومات الموجودة في حوزة الإدارة العسكرية، حيث ينص على أنه "لا يمكن تقييد الحق في المعلومة إلا بمقتضى القانون، بهدف حماية كل ما يتعلق بالدفاع الوطني وحماية أمن الدولة الداخلي والخارجي". كما أن المادة السابعة من قانون رقم 13-31 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات تؤكد بدورها هذا الاستثناء، حيث تنص على أنه "طبقاً لأحكام الفقرة الثانية من الفصل 27 من الدستور، ومع مراعاة الآجال المحددة في المادتين السادسة عشر والثامنة عشر من القانون رقم 99-69 المتعلق بالأرشيف، يستثنى من الحق في الحصول على المعلومات تلك التي تتعلق بالدفاع الوطني وبأمن الدولة الداخلي والخارجي".

إن ميزانية الدفاع السنوية للمغرب يصوت عليها دائماً بالإجماع والإجمال، حيث يتم التصويت على مجموع النفقات الإجمالية المعتمدة في حين تبقى تفاصيل المقتنيات والمبيعات العسكرية فتبقى غير متاحة. فمثلاً لمعرفة التفاصيل حول الطائرة F16 وغيرها من الأسلحة الحربية التي اقتناها المغرب من الولايات المتحدة الأمريكية يتعين بالضرورة مراجعة مصادر المعلومات التي تتيحها المصالح والمكاتب المختصة لهذه الأخيرة. وبكلمة، يبقى من غير الممكن الاطلاع على مضمون المفاوضات فيما يخص اقتناء المعدات العسكرية.¹ وإذا كانت ميزانية الدفاع تنشر في الجريدة الرسمية فإنها ترد بصفة عامة، تماماً مثلما يذكرها المجلس الأعلى للحسابات في تقاريره التي يقدم فيها أرقاماً ونسباً عامة بدون تدقيقات وإيضاحات وشروحات مفصلة. وعموماً، فإن القوات المسلحة تنهج مقاربة ضيقة على مستوى التواصل والشفافية، إذ نظراً لصراع المغرب مع الجزائر

¹ *International Defence & Security Programme-Morocco*, Transparency International UK and Government Defence Anti-Corruption Index, June 2012, p.22.

فإن المعلومات الحساسة ذات الصلة بالشؤون الدفاعية مثل الميزانيات الفعلية والصفقات الحقيقية وبرامج التدريبات التي تقوم بها هذه القوات لا تنشر للعموم.¹

إجمالاً يمكن القول أن مبدأ ممارسة الرقابة من طرف السلطات المدنية على المؤسسة العسكرية وخضوع القوات المسلحة لرقابة البرلمان لم ينبت بعد في الثقافة السياسية للبلاد كما يرى ذلك جل الدارسين.² مع ذلك، فإن المغرب، وبحكم ما عرفه من تحولات وإصلاحات ديموقراطية عميقة التي امتدت لتشمل حتى المؤسسات الأمنية وشبه العسكرية وما صاحب ذلك من تغيير في نخب الجيش التي كانت في موقع القيادة والمسؤولية إبان فترة انتهاكات حقوق الإنسان في الماضي، يبقى من الدول القليلة التي تجد في نفسها جرأة عالية للتساؤل حول محل جهازها العسكري في مسلسل الانتقال نحو الديموقراطية.

ثانياً: قطاع الدفاع وسؤال الديمقراطية

في سياق الانتقال الديموقراطي الذي يعرفه المغرب، دأبت الصحافة منذ سنوات على التطرق للجيش من خلال تسليط الضوء على خبايا المؤسسة العسكرية بل والتساؤل عن موقع هذه الأخيرة ومحلها من إعراب عملية التحول نحو الديموقراطية، وذلك عبر إثارة مسؤولية بعض الشخصيات العسكرية عما شهدته ما يسمى بـ"سنوات الرصاص" من تجاوزات وانتهاكات ماسة بحقوق الإنسان خلال تلك الفترة. ومنذ صعود جلالة الملك محمد السادس إلى الحكم، وما رافق ذلك من توسيع لهامش الحريات، أخذ بعض الضباط يميطنون اللثام عن جزء كبير من الأرشيف العسكري ويكشفون عن أعطاب واختلالات مؤسسة الجيش في العهد السابق، من رشوة وظلم و زبونية و محسوبية وكل ما يتصل

¹ *International Defence & Security Programme-Morocco*, Transparency International UK and Government Defence Anti-Corruption Index, 2012, *op. cit.*, p.20.

² Brahim SAIDY, "Relations Civilo-Militaires au Maroc : le Facteur International revisité", *op. cit.*, p.600.

بسوء أخلاقيات المهنة العسكرية.¹

ولقد تضمن التقرير الختامي لهيئة الإنصاف والمصالحة عدة توصيات فيما يتعلق بإرساء قواعد الديمقراطية والحكمة الجيدة على مستوى قطاع الأمن. فعلى مستوى الرقابة البرلمانية في هذا المجال أوصت الهيئة بضرورة قيام الأحزاب السياسية الممثلة في البرلمان بإعمال مبدأ مسؤوليتها السياسية والتشريعية فيما يتعلق بحماية حقوق الانسان والحريات الأساسية للمواطنين كلما تعلق الأمر بادعاءات حدوث انتهاكات جسيمة وخطيرة، كما أوصت بدعم أداء لجان تقصي الحقائق البرلمانية بالخبرة الأمنية والقانونية، وكذا تقوية آلية الأسئلة والاستماع المباشرة من قبل البرلمان فيما يخص المسؤولية عن حفظ الأمن والنظام العام. هذا بالإضافة إلى توسيع الممارسة البرلمانية في المساءلة لتشمل علاوة على الوزراء المكلفين بالأمن والعدل، كل المسؤولين المباشرين عن أجهزة الأمن وعمليات الردع على الأصعدة المحلية والجهوية والوطنية. كما حث التقرير الختامي للهيئة على ضرورة توضيح ونشر الإطار القانوني والنصوص التنظيمية المتصلة به فيما يتعلق بتنظيم مسطرة اتخاذ القرار الأمني، وطرق التدخل أثناء العمليات وأنظمة المراقبة، وتقييم عمل الأجهزة الاستخباراتية والسلطات الإدارية المكلفة بحفظ النظام العام أو تلك التي لها سلطة استعمال القوة العمومية.²

وعلى مستوى المراقبة الوطنية للسياسات والممارسات الأمنية، أوصت هيئة الإنصاف والمصالحة السلطات المعنية بتوصيف وتصنيف حالات الأزمة الأمنية، وشروط التدخل فيها بما يتناسب مع كل حالة على حدة، كما أوصت بضرورة وضع وتفعيل آليات المراقبة الخاصة بالتدخلات الأمنية، مع ضرورة جعل الإشراف السياسي على عمليات الأمن وحفظ النظام العام فوراً وشفافاً، وذلك بنشر تقارير عن هذه العمليات

¹ Brahim SAIDY, "Relations Civilo-Militaires au Maroc : le Facteur International revisité", *op. cit.*, p.600.

² International Center for Transnational Justice & Centre d'Etudes en Droits Humaines et Démocratie & Geneva Center for the Democratic Control of Armed Forces, *Réformes du Secteur de la Sécurité à la Lumière des Recommandations de l'Instance Équité et Réconciliation*, Rapport de synthèse, 10 Avril, 2008, pp.30-34.

وعما خلفته من أضرار وكذا عن الإجراءات التصويبية المتخذة. ومن جهة أخرى، حثت الهيئة، فيما يتعلق بالمراقبة الإقليمية والمحلية لعمليات الأمن وحفظ النظام، بوضع هذه العمليات تحت إشراف لجان محلية وإقليمية للمراقبة والتتبع، مع ضرورة نشر بعد كل عملية من هذا النوع تقريراً مفصلاً عن الوقائع والعمليات والحصيلة وأسباب ما حصل من الشطط والتجاوز.¹

وتجاوبا مع هذه التوصيات التي تهتم قطاع الأمن والدفاع، وعلى غرار الدساتير الديموقراطية التي تنص على مبدأ سمو السلطة المدنية على السلطة العسكرية وتحدد بدقة العلاقة بين السلطتين بهدف ضمان تبعية القوات المسلحة للحكومة، قام دستور 2011 بإحداث مجلس أعلى للأمن،² كهيئة للتشاور بشأن استراتيجيات الأمن الداخلي والخارجي للبلاد، معتمداً، في ذلك، على المعلومات والتقارير التي تنتجها المديرية العامة للدراسات والمستندات، والمديرية العامة لمراقبة التراب الوطني، والإستعلامات العامة، وأيضاً المخابرات العسكرية الممثلة في المكتب الخامس بإدارة الدفاع الوطني.³

وبالإضافة إلى هذه المهمة الأولى، يقوم المجلس أيضاً بتدبير الأزمات من خلال اعتماد مقارنة استشرافية وتوقعية، بما يعنيه ذلك من استشراف وتوقع التهديدات والمخاطر

¹ International Center for Transnational Justice & Centre d'Etudes en Droits Humaines et Démocratie & Geneva Center for the Democratic Control of Armed Forces, *Réformes du Secteur de la Sécurité à la Lumière des Recommandations de l'Instance Équité et Réconciliation*, op. cit., p.34.

² ينص الفصل 54 من الدستور المغربي على "إحداث مجلس أعلى للأمن، بصفته هيئة للتشاور بشأن استراتيجيات الأمن الداخلي والخارجي للبلاد، وتدبير حالات الأزمات، والسهر أيضاً على مأسسة ضوابط الحكامة الأمنية الجيدة. ويرأس الملك هذا المجلس، وله أن يفوض لرئيس الحكومة صلاحية رئاسة اجتماع لهذا المجلس، على أساس جدول أعمال محدد. ويضم المجلس الأعلى للأمن في تركيبته، علاوة على رئيس الحكومة، رئيس مجلس النواب، ورئيس مجلس المستشارين، والرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية، الوزراء المكلفين بالداخلية، والخارجية، والعدل، وإدارة الدفاع الوطني، وكذا المسؤولين عن الإدارات الأمنية، وضباط سامين بالقوات المسلحة الملكية، وكل شخصية أخرى يُعتبر حضورها مفيداً لأشغال المجلس. ويحدد نظام داخلي للمجلس قواعد تنظيمه وتسييره".

³ Hamid HAMDOUNI, *Conseil supérieur de sécurité au Maroc : Inspirations et Perspectives*, Mémoire pour l'Obtention du Diplôme de Master en Droit Public, Université Hassan 1er, Settat, p. 57.

المحتملة التي من شأنها أن تهدد الأمن، وتقديم إجابات مناسبة لها، وذلك تجنباً لحصول مفاجآت سيئة وغير منتظرة.¹ هذا، علاوة على سهر المجلس كذلك على مأسسة ضوابط الحكامة الأمنية الجيدة، بما في ذلك من إخبار الشعب والبرلمان بالتوجهات الكبرى للسياسة الأمنية ومراقبة عمل الأجهزة الأمنية والسلطات الإدارية التي لها سلطة استعمال القوة العمومية.² هكذا أصبحت هذه الهيئة مكلفة بإعداد سياسة الأمن القومي للبلاد وبلورة عقيدة أمنية ودفاعية مغربية واضحة، تعمل بدقة على تحديد المصالح العليا للأمة ووضع الخطوط التوجيهية العامة التي على ضوءها يتم مراجعة التهديدات والمخاطر القائمة والمتوقعة، وأضحت جهازاً مركزياً في صياغة السياسة الأمنية في المغرب، من خلال توجيهها لعمل مجموع الأجهزة المكلفة مباشرة أو غير مباشرة بوضع هذه السياسة.³

إن بنية المجلس الأعلى للأمن تسمح للهيئات المدنية -في إطار إرساء وترسيخ مبادئ الحكامة الأمنية- بالتدخل في عملية اتخاذ القرارات التي تهم السياسة الدفاعية، وهو الأمر الذي جعل البعض يعتبر هذا المجلس بمثابة ميكانيزم للمراقبة الديمقراطية على القوات المسلحة، لا سيما وأن الدستور الجديد قام على أساس ترسانة صلبة من الميكانيزمات التي من شأنها أن تحافظ على توازن السلطات وتراقب السلطة التنفيذية والقوات المسلحة. إلا أن الحكومة ليست هي التي تضع خطوط السياسة العسكرية، كما رأينا ذلك أعلاه، فالملك يبقى هو الفاعل المركزي الوحيد المؤهل لتحديد التوجهات العامة واتخاذ القرار في قطاع الدفاع.⁴

ومنذ إحداثها عام 1997، ظل منصب المديرية المكلفة بالدفاع الوطني التابعة للوزير الأول -الذي أصبح رئيس الحكومة في الدستور الجديد- تشغله شخصية مدنية،

¹ Hamid HAMDOUNI, *Conseil supérieur de sécurité au Maroc : Inspirations et Perspectives, op. cit.*, pp. 57-58.

² نفس المرجع.

³ Brahim SAADY, "La Structure Constitutionnelle des Relations Civilo-Militaires au Maroc", *op. cit.*, p.155.

⁴ نفس المرجع.

وهو الشيء الذي يتناغم مع المبادئ الديمقراطية المعروفة التي تؤطر العلاقات المدنية-العسكرية.¹ وفي سياق التحول الديمقراطي الذي ما فتئ يعرفه المغرب، فإن تحول هذه المديرية إلى وزارة دفاع قائمة بذاتها أصبح اليوم ضرورة لما في ذلك من أهمية أكيدة في مؤسسة حكامه جيدة داخل المؤسسة العسكرية.² وعلاوة على ضرورة تبعية المؤسسة العسكرية للسلطة التنفيذية، فإنه، ومن أجل ديمقراطية أكثر لهذه المؤسسة، لا بد من خضوعها لرقابة برلمانية فعلية وفعالة، وذلك لأن هذا القطاع في الدول المتقدمة عادة ما يكون مسؤولاً أمام المؤسسات المنتخبة لارتباطه بالميزانية العامة التي يصوت عليها البرلمان.³ بيد أنه، وفي سياق الانتقال الديمقراطي الذي يشهده البلاد، ستظل العلاقات المدنية-العسكرية في المغرب يطبعها الصراع وتخضع لتوازن برغماتي أكثر منه قيمي، قائم بالأساس على الرقابة الصارمة للقوات المسلحة. وفي هذا السياق، فإن أهم تحدي سينتصب أمام مجلس الأمن المحدث يتمثل في صعوبة التوصل إلى صياغة رؤى وتصورات منسجمة بالشكل المطلوب بخصوص سياسة الأمن القومي للبلاد، وذلك بفعل صراع المرجعيات وعدم تجانس الخلفيات التي تحكم العقلية العسكرية من جهة والعقلية المدنية من جهة ثانية.⁴

عموماً، فإنه يبقى من الضروري تقوية مبادئ الديمقراطية في هذا القطاع من خلال إشراك السلطات التشريعية وكذا المجتمع المدني في مراقبة مؤسسات الأمن والدفاع، وذلك رغم ما تبديه السلطات الأمنية والعسكرية من تحفظ إزاء مثل هذا الانفتاح الذي من شأنه أن يضع ملفات حساسة وصعبة في يد جهات مدنية غير ذات صلة بما فيه الكفاية.⁵

¹ Brahim SAADY, "La Structure Constitutionnelle des Relations Civilo-Militaires au Maroc", *op. cit.*, p.141.

² نفس المرجع، ص.158.

³ نفس المرجع، ص.159.

⁴ نفس المرجع، ص.169.

⁵ Hamid HAMDOUNI, *Conseil supérieur de sécurité au Maroc : Inspirations et Perspectives*, *op. cit.*, p.70.

المطلب الثاني: تأثير التسلح على الأمن الاجتماعي

تساهم فوضى السلاح وانتشاره في تهديد أمن المجتمع (أولا)، كما لا يخلو الاستخدام الوظيفي لهذا الأخير من تجاوزات وخروقات لحقوق الإنسان والقواعد الإنسانية (ثانيا).

الفرع الأول: تهديد أمن المجتمع

سنرى (أولا) كيف يؤدي التسلح وانتشار السلاح إلى خلق الخوف وصناعة الرعب في أوساط المجتمع، وكيف تساهم فوضى السلاح في تقويض أمن الأفراد (ثانيا).

أولا: التسلح وصناعة الرعب

بقدر ما يساهم التسلح وانتشار السلاح في صناعة الموت وقت الحرب بقدر ما يساهم أيضا في خلق وإثارة مشاعر الخوف والقلق في أوقات السلم. ففي منظور علم النفس الاجتماعي هناك ارتباط وثيق بين وجود الأسلحة وحدوث السلوكيات العدوانية وبالتالي خلق بيئة من الرعب والهلع، وفق نظرية أو فرضية تأثير الأسلحة Weapons Effet¹. وفي واقع الدول المغاربية فإن هذه العلاقة السببية التي اقترحها كل من "ليونارد بيركويتر" و"أنتوني ليباج" لا تنطبق فقط على الأسلحة الصغيرة والخفيفة وإنما تتسحب على الأسلحة الثقيلة أيضا، حيث تتولد لدى المواطن مشاعر فوبيا حقيقية وهو يتتبع صفقات التسلح الضخمة التي تيرمها هذه الدول والميزانيات العسكرية المفرطة التي تخصصها لتجهيز قواتها المسلحة. وتتقوى مشاعر الخوف عنده لما يرى في بعض الأحيان مختلف أصناف الأسلحة تملأ الشوارع والسواحل والمطارات وغيرها من المواقع الحيوية، كما يحدث مثلا في بعض هذه الدول التي لا تتورع بين الفينة والأخرى في نشر قواتها على طول مدنها الكبرى، مدعومة بالأسلحة الثقيلة وحاملات الجنود وعددا من الشاحنات العسكرية من الحجم الكبير ومنصات إطلاق الصواريخ المضادة للطائرات

¹ Gary KLECK & Karen MCEL RATH, "The Effects of Weaponry on Human Violence", *Social Forces*, March 1991, p.672.

ومدافع وأسلحة أخرى متنوعة. ولعل ما يؤجج زخم هذه المشاعر أكثر هو إشاعات الحرب والتهديدات المجهولة المصدر التي يروج لها عادة في أوساط الإعلام المحلي لهذه البلدان، لاسيما في ظل انعدام قنوات التواصل بين الجيش والمواطن التي من شأنها أن توفر لهذا الأخير المعلومات الصحيحة حول خلفيات هذا الانتشار المكثف للترسانة العسكرية عبر ربوع هذا البلد أو ذاك.

كما أن المواطن الذي يرى رجال الأجهزة الأمنية المدججين بمختلف أنواع الأسلحة قرب التكنات العسكرية ومقرات الشرطة وقرب بعض البنايات العمومية وعلى جنبات الشارع العام حتى، يتولد عنده شعور مزمن بالخوف بشكل لا يكاد يفارقه، وهو الشيء الذي يساعد بالتالي على خلق ثقافة العسكرة في أوساط المجتمع وانتشار أفقي للسلاح داخل الجماعة.¹ وإذا كان من الطبيعي إشراك عناصر من القوات المسلحة في حماية أمن المواطنين على أساس أن وظيفة الجيش الأمنية تتجلى في تحمله، إلى جانب الأجهزة الأمنية الأخرى عبء الحفاظ على النظام العام، فإن عسكرة الأمن الداخلي، مع ذلك، تبقى غير ضرورية، وذلك لأن الجيش لا يتدخل عادة إلا في حالات الضرورة القصوى، بل يمكن القول أن انتشار أفراد الجيش قرب المؤسسات المالية والمحلات التجارية والفنادق السياحية وغيرها من الأماكن العامة يهدد أمن الأفراد أكثر مما يوفر شروط حمايته وضمانه؛ فانتشار أفراد الجيش وهم يحملون رشاشات وبنادق يمكن أن يثير من الناحية النفسية شعورا بالرعب وعدم الاطمئنان لدى المواطن ويجعله يعيش على إيقاع حالة طوارئ State of Emergency غير معلنة وظروف استثنائية وغير عادية، وهو الشيء الذي سيؤثر في نهاية المطاف بشكل سلبي على أمنه وحرياته التي يتمتع بها بشكل طبيعي في الظروف العادية.

¹ Christopher LOUISE, *the Social Impact of Light Weapons availability and Proliferation*, United Nations Research Institute for Social Development, UNRISD Discussion Paper, n°59, march 1995, p.14.

إن التسلح المفرط له انعكاسات سوسيو-نفسية سلبية على أفراد المجتمع، حيث تؤدي العسكرة المبالغ فيها السياق إلى نشوء "عقلية عسكرية"، التي غالبا ما ينتج عنها العنف كقاعدة متأصلة في السلوك الجمعي للأفراد، لاسيما في تعاملهم مع المشكلات الاجتماعية التي يواجهونها. فالشعور بالخوف الذي يولده التسلح وانتشار السلاح في البلد يدفع بالأفراد والجماعات إلى اتخاذ قرارات غير عقلانية وغير سلمية في حل الخلافات والنزاعات التي تنشب داخل المجتمع.¹ وقد عاشت الجزائر تجربة مريرة من العنف والرعب خاصة عقب تدخل الجيش وباقي أجهزة الأمن لإيقاف المسار الانتخابي في بداية التسعينيات، ولم يكن مصدر إرهاب المجتمع وبث الهلع في أوساطه هو المؤسسة العسكرية فقط وإنما ساهمت في ذلك أيضا مختلف مكونات الحركة الأصولية الجزائرية بعد الصعود القوي للجماعة الإسلامية المسلحة والجماعة السلفية للدعوة والقتال، خصوصا بعد لجوءها إلى الخيار المسلح واعتقادها بأن قوة السلاح تبقى عمليا هي السبيل الأمثل لتحقيق أهدافها،² حيث استغلت الوضع الداخلي المتدهور للقيام بهجمات إرهابية مروعة، من خلال تفجير العبوات الناسفة، وتفخيخ الطرقات وتلغيمها، والإغارة على القرى النائية وحرقتها وقتل من فيها، واغتيال عائلات أفراد الجيش والشرطة واختطاف آلاف من الأطفال والنساء والشيوخ والتفنن في ذبحهم، وكل ذلك كان باستخدام أسلحة خطيرة ومؤثرة بما فيها المقاتلات والمروحيات الهجومية. ولقد خلف هذا "الرعب المقدس" *Terreur sacrée* الذي ساهمت في خلقه هذه الحركة آلاف من الضحايا في البلاد.³

إن أجواء الرعب الرهيبة هاته التي شهدتها الجزائر طيلة فترة الحرب الأهلية، والتي راح ضحيتها ما بين 150 و 200 ألف قتيل وقتيلة، ظلت حاضرة بقوة في أذهان الجماهير

¹ Christopher LOUISE, *the Social Impact of Light Weapons availability and Proliferation*, *op. cit.*, p.16.

² Rachid ZOUINE, *Islamism and Terrorism in Algeria*, US Army War College (USAWC), Strategy Research Project, 9 april 2002, p.6.

³ Voir : Liess BOUKRA, *Algérie : La Terreur Sacrée, Avant les 3500 morts du 11 Septembre 2001, 100000 Victimes Algeriennes de l'Islamisme*, Editions Favre, 2002, pp.284-312.

الشعبية الجزائرية منذ البدايات الأولى لقيام الانتفاضات العربية الأخيرة. ف"الصدمة النفسية" التي خلفتها هذه العشرية السوداء في نفوس الشعب الجزائري تحولت، مع قيام ما سمي بالربيع العربي، إلى رادع داخلي قوي حال دون القيام بأية خطوة في اتجاه الثورة على النظام السياسي القائم والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة. ولقد أتقنت السلطة الجزائرية استغلال هذا الخوف عبر نشر قواتها الأمنية للتحكم في الأحداث الاجتماعية وتوجيه مسارها،¹ فأصبح تخويف الشعب من بطش المؤسسة العسكرية وسيلة فعالة في يد هذه الأخيرة لوأد بذور الثورة وإحكام سلطتها وتأييد سطوتها على البلاد والعباد.

وبكلمة، فقد لجأت المؤسسة العسكرية في الجزائر إلى استخدام وتسخير مختلف الأسلحة المخيفة، واستعمال شتى أشكال الحرب النفسية في ارتكابها لجرائم إبادة وتعذيب وترويع وغيرها من ضروب الإرهاب النفسي ضد مواطنيها وكذا الصحراويين المحتجزين على الأراضي الجزائرية، وهي الممارسات التي تعد انتهاكات صارخة لقواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. هذا ما سنتطرق إليه بشيء من التفصيل في أحد الفروع القادمة من هذه الدراسة.

ثانيا: فوضى السلاح وأمن الأفراد

تشهد شمال إفريقيا في الآونة الأخيرة فوضى سلاح رهيبية وغير معهودة في تاريخ المنطقة، فبالإضافة إلى أنشطة الاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والخفيفة التي كانت قائمة من قبل، جاءت أحداث «الربيع العربي» لتساهم بقوة في انتشار هذه الظاهرة، خاصة بعد سقوط النظام الليبي وانهيار مؤسسته الأمنية وما أدى إليه ذلك من تشتت الترسانة العسكرية للدولة وتدفق مختلف أصناف الذخائر والأسلحة الصغيرة والخفيفة إلى أوساط المجتمعات المغاربية. فالى حدود سنة 2011، كان المدنيون في ليبيا

¹Lahcen ACHY, *The Price of Stability in Algeria*, Carnegie Middle East Center & Carnegie Endowment For International Peace, The Carnegie Papers, April 2013, p.12.

يملكون من السلاح ضعف ما كان بحوزة أفراد الأجهزة الأمنية والعسكرية: فبينما يملك المدنيون حوالي 900.000 قطعة، لم يكن يملك رجال الدفاع سوى 535.200 في حين لا يتجاوز ما يملكه رجال الأمن 22.000 قطعة من السلاح.¹ وبعد اندلاع أحداث ليبيا وما عرفته من تطورات، قدّر حجم الأسلحة التي تمّ السطو عليها بحوالي مليون طن حسب الاستعلامات البريطانية. ورغم المجهودات التي قامت بها الجماعة الدولية في إطار التصدي لانتشار السلاح بعد سقوط نظام القذافي، فإنها ركزت فقط على أصناف معينة من السلاح كالسلاح الثقيل والأسلحة الكيماوية، دون أن تعير الاهتمام المطلوب لقضية تداول وانتشار الأسلحة الصغيرة.² وغني عن القول أن هذا الصنف من الأسلحة يعمل على تقويض الأمن بشكل خطير إلى درجة أن الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة سبق وأن وصفها بـ "أسلحة الدمار الشامل".³ وما يجدر التأكيد عليه في هذا الإطار هو أن انتشار هذه الأسلحة لا يهدد أمن واستقرار الدولة فحسب، بقدر ما يشكل أيضا «خطورة كبيرة على أمن الأفراد».⁴

إن انتشار وتداول الأسلحة الصغيرة والخفيفة والاتجار غير المشروع بها له آثار بالغة على أمن الأفراد والجماعات، خاصة على النساء والأطفال وغيرها من الفئات الهشة. كما أن سوء استخدام السلاح يشجع على ثقافة العنف والاستقرار في المجتمع من خلال خلق بيئة خصبة لانتعاش الإجرام وتنامي الجريمة.⁵ وفي هذا الإطار فإن أمن

¹ Francesco STRAZZARI and Francesca ZAMPAGNI, "Illicit firearms circulation and the politics of upheaval in North Africa", in *Triggering Terror: Illicit Gun Markets and Firearms Acquisition of Terrorist Networks in Europe*, Flemish Peace Institute, Brussels, 17 April 2018, p.437.

² نفس المرجع، ص.438.

³ Kofi ANNAN, *We the peoples: The role of the United Nations in the 21st century*, Report prepared for the United Nations Millennium Summit, New York, September, 2000.

⁴ انظر على سبيل المثال:

Report of the United Nations Conference on the Illicit Trade in Small Arms and Light Weapons in all its aspects, UN Document A/CONF.192/15, 9-20 July 2001.

⁵ *The United Nations Programme to Action to Prevent, Combat and Eradicate the Illicit Trade in Small Arms and Light Weapons*, UN Document A/CONF.192/15, 9-20 July 2001.

الأفراد في المجتمعات المغاربية أمسى مهددا بفعل ما أضحت تعرفه المنطقة من تدفق مفرط لكميات كبيرة من الأسلحة والذخائر المهربة من المخازن الليبية، والتي تتضمن، حسب إحدى تقارير مجلس الأمن الدولي حول تأثير الأزمة الليبية على دول الجوار، قذائف صاروخية ومدافع مضادة للطائرات، وبنادق آلية، ومدافع خفيفة مضادة للطائرات محمولة على مركبات، وذخائر ومتفجرات وقنابل يدوية. وهي الأسلحة التي يهربها نحو المنطقة المرتزقة الذين شاركوا في النزاع المسلح أو الذين كانوا يقاتلون سابقا في صفوف الجيش النظامي الليبي.¹ وتشير بعض التقارير في هذا السياق إلى أن الأوساط المحلية الليبية وحدها تعرف تداول أزيد من مليون قطعة سلاح صغيرة، من بينها 80 ألف قطعة كلاشنكوف. أما منطقة الساحل ككل فتداول في أوساط الأفراد والمليشيات وغيرها من المنظمات المتطرفة ما لا يقل عن 20 مليون قطعة من هذه الأسلحة.² وحسب هيومن رايتس ووتش، فإن "انتشار السلاح الليبي خارج الحدود لم يشهد له العالم مثيلا، وتبقى حدة المخاطر التي يشكلها على الأمن غير مسبقة".³

ولعل ما يزيد من تعاضم المخاطر الأمنية الناجمة عن تهريب وتخزين هذه الأسلحة وقوعها في يد شبكات الإجرام المنظم والجماعات الإرهابية العابرة للحدود، التي غالبا ما تستثمر عائداتها من الأنشطة غير المشروعة التي تقوم بها في اقتناء السلاح وتوظيفه في تهديد أمن المدنيين وكذا أمن العسكريين من «أفراد الشرطة والأجهزة الأمنية المحلية». ⁴ غير أن تدفق الأسلحة غير المشروعة إلى المنطقة ليس بالظاهرة الجديدة، إذ ما فتئت الجماعات الإجرامية، ومنذ مدة ليست باليسيرة تستغل شبكات التجارة عبر

¹ Report of the assessment mission on the impact of the Libyan crisis on the Sahel region, United Nations-Security Council, (S/2012/42), 2012, p.10.

² Belkacem IRATNI, *Security challenges and issues in the Sahelo-saharan region: The Algerian perspective*, Friedrich-Ebert-Stiftung, Peace and Security Centre of Competence Sub-Saharan Africa, 2017, p.9.

³ Chris LOUGHRAN, Julia WITING & Greg CROWTHER, "Arms Management and Destruction in Sahel and Maghreb", *Journal of ERW and Mine Action*, Summer 2014, 18.2, p.17.

⁴ Final Report of the Panel of Experts established pursuant to resolution 1973 (2011) concerning Libya, United Nations-Security Council, (S/2014/106), 2014, p.28.

الوطنية في ممارسة مختلف أنواع التهريب التي منها الاتجار غير المشروع في السلاح، وهذه الجماعات الإجرامية غالبا ما كانت تربطها علاقات مع تنظيمات مسلحة غير نظامية مختلفة. ولعل هذه الروابط العلائقية المعقدة القائمة بين حركات التهريب والإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود هي التي تسهل الانتشار الواسع للسلاح في المنطقة،¹ بل وتيسر في بعض دوله- الاتجار فيه وذلك على الأقل منذ نهاية التسعينيات وإلى حدود اليوم. ففي الجزائر مثلا، أصبح اقتناء الكلاشنكوف شيئا عاديا، كما صارت بعض المناطق فيها معروفة بالتجارة في الأسلحة (خاصة تمرست وتندوف وأدرار وبشار وتلمسان). وتشير بعض المصادر إلى أن غالبية السكان يمتلكون أسلحة بدون ترخيص من وزارة الداخلية، كما تشير أيضا إلى وجود معامل سرية لتصنيع السلاح. وجدير بالذكر أن سنوات الحرب الأهلية التي عرفت البلاد قد مهدت وخصبت البيئة أكثر لتداول وانتشار الأسلحة الخفيف في المنطقة.²

إن أوضاع اللاستقرار التي تعرفها منطقة شمال إفريقيا والساحل هي التي تساعد على تزايد انتشار الأسلحة الصغيرة، فالاندحار الذي أصاب "تنظيم البوليساريو" وقرب الصحراء لموريتانيا قد أدى إلى خلق مناطق غير مراقبة Uncontrolled Areas أتاحت الفرصة لعناصر هذه الأخيرة كي تمارس التهريب والاتجار في الأسلحة،³ التي منها ما يعبر من الصحراء إلى موريتانيا، ومنها ما ينتقل في الاتجاه المعاكس من موريتانيا إلى الصحراء المغربية. وتمثل "جبهة البوليساريو" أحد أبرز المشرفين على الأسلحة المهربة نحو المنطقة.⁴ كما أمست معسكرات المحتجزين في الجنوب الغربي للجزائر وجنوب ليبيا

¹Chris LOUGHRAN, Julia WITING & Greg CROWTHER, "Arms Management and Destruction in Sahel and Maghreb", *op. cit.*, p. 16.

²Faty MOUSTAPHA, *La Politique de Sécurité et de Stabilité au Maghreb*, Thèse pour l'obtention de Doctora en Sciences Politiques, Université de Reims Champagne-Ardenne, France, p.109.

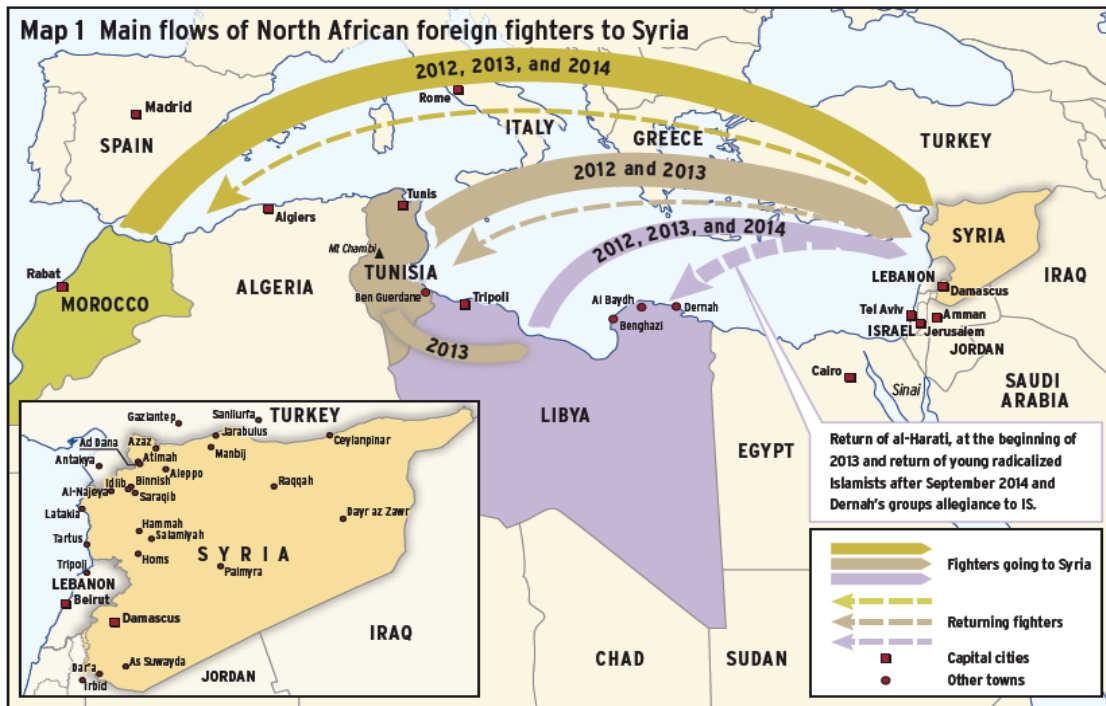
³ Laurence AMMOUR, *An Assessment of Crime related Risks in the Sahel*, NATO Defense College, Research Paper, No°53, November 2009, p.3.

⁴ Stéphanie PEZARD & Anne-Kathrin GLATZ, *Arms in and around Mauritania: National and Regional Security Implications*, Small Arms Survey, Geneva, June 2010, p.48.

وشمال مالي هي الأخرى محطات انطلاق وعبور لتجار هذه الأسلحة.¹

ولاشك أن انتشار السلاح العسكري في أوساط المجموعات الافريقية المنحدرة من منطقة الساحل والصحراء بات يشكل مصدر قلق حقيقي بالنسبة لأمن المجتمعات المغاربية،

تدفقات الجهاديين المغاربة المتوجهين والعائدين من وإلى سوريا



Source:

Hasnaa EL-JAMALI & Laurent VINATIER, *There and back: Trajectories of North African Foreign Fighters in Syria*, Small Arms Survey, Issue Brief, Num 3, July 2015, p.3.

لاسيما وأن هذه المجموعات أضحت متمرسة على حمل السلاح واستعماله، نظرا لتجربتها الطويلة في النزاعات المسلحة الداخلية والحروب الأهلية التي تعرفها الدول الافريقية. وليس بعيدا عن هذا السياق، ثمة مخاوف مغاربية أيضا من الجهاديين الذين شاركوا في النزاعات المسلحة الأخيرة في كل من العراق وسوريا ثم عادوا إلى أرض الوطن، خصوصا وأنهم كانوا يحتلون مواقع نافذة وقيادية في الأجهزة السياسية والعسكرية

¹ Laurence AMMOUR, *An Assessment of Crime related Risks in the Sahel*, op. cit., p.4.

للجماعات المقاتلة في سوريا لاسيما في "تنظيم الدولة الإسلامية"¹. ولعل ما يوجب هذه التخوفات من احتمال تهديد الأمن من قبل هؤلاء العائدين من معارك وبؤر النزاع هاته هو كونهم قد تلقوا تدريبات عسكرية ليس فقط من أجل القتال في عين المكان، بل أيضا استعدادا لشن هجومات داخل تراب الوطن بعد العودة، خصوصا وأنهم قد راكموا تجربة كبيرة في استعمال الأسلحة وزرع المتفجرات والعبوات الناسفة في التجمعات الشعبية والأماكن العمومية، وهو الشيء الذي يهدد أمن وسلامة المواطنين والمواطنات بل وحتى سلامة وحياة شخصيات سياسية عاملة في المؤسسات الحكومية.²

وعلى جانب آخر، يمكن القول أن نشاط تجارة السلاح في المجتمعات المغاربية وإتاحة القوانين التي تنظمها لإمكانية اقتناؤه وحيازته بالنسبة للأشخاص العاديين، من شأنه أن يساهم، بدوره، في خلق وإشاعة مناخ اللأمن في المجتمع وتوسيع نطاقه؛ فمثلا، نجد أن قانون العتاد الحربي والأسلحة والذخيرة في الجزائر الذي صدر سنة 1997، يسمح في مادته 16 بالترخيص للأشخاص الطبيعيين -إما بقوة القانون بسبب وضعيتهم الاجتماعية أو المهنية وإما بسبب الظروف الخاصة- باقتناء وحيازة بعض الأسلحة التي تُصنف ضمن العتاد الحربي وكذا الأسلحة والذخيرة من الأصناف المحددة في المادتين الثانية والثالثة من هذا القانون.³ وترخص المادة 19 من هذا القانون للأشخاص الطبيعيين بنقل العتاد الحربي والأسلحة والذخيرة التي يرخص باقتناءها وحيازتها. وعلى غرار الجزائر، وبعد توقيعه على بروتوكول أممي يقضي بقانونية حيازة السلاح الناري والمتاجرة فيه بشكل قانوني، سنّ المغرب بدوره قانونا في سنة 2011 يسمح للمغاربة بحيازة السلاح

¹ Hasnaa EL-JAMALI & Laurent VINATIER, *There and back: Trajectories of North African Foreign Fighters in Syria*, Small Arms Survey, Issue Brief, Num 3, July 2015, p.3

² نفس المرجع.

³ يشمل الصّنف الأول، الذي يندرج ضمن العتاد الحربي، على الأسلحة النارية وذخيرتها وكل الأسلحة المعدة و/أو الموجهة للحرب البرية أو الجوية أو البحرية. أما الصّنف الرابع فيشمل الأسلحة الحربية الدفاعية وذخيرتها وكذا العتاد وتجهيزات الحماية من الرصاص، والصنف السادس يشمل السلاح الأبيض، وأيضا الصنف السابع الذي يحوي أسلحة الرماية والأسواق والمعرض وذخيرتها، ينظر: قانون العتاد الحربي والأسلحة والذخيرة، أمر رقم 97-06 مؤرخ في 12 رمضان عام 1417 الموافق لـ 21 يناير سنة 1997.

وحمله. وفي الواقع، فإن السماح باقتناء وحياسة وحمل السلاح والذخيرة بل وحتى بعض الأسلحة المصنفة ضمن ما يعد عتادا حربيا هي مسائل وأمور لا تخلو من تهديد أمن المواطنين، خاصة وأن ضبط حركية تجارة الأسلحة ليس بالأمر الهين كما أن إمكانية وصوله إلى أيادي العصابات والجماعات الإرهابية والخلايا الإجرامية أمر وارد، وهو الشيء الذي يشكل تحديا فعليا لأمن واستقرار المجتمع، وذلك لكون إغراق هذا الأخير بالأسلحة والذخائر يؤدي إلى فوضى سلاح عارمة. ونظرا لما ينطوي عليه الأمر من خطورة، أخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ سنوات تنبه الحكومات في قراراتها إلى ضرورة اتخاذ "التدابير الفعالة من أجل تقليل سبل لجوء الناس إلى تسليح أنفسهم ومنعهم من امتلاك السلاح المخصص للاستعمال العسكري، وذلك من خلال خلق بيئة أمنية آمنة تقوم فيها شروط السلامة العامة".¹

¹ Barbara FREY, Prevention of Human Rights Violations Committed with Small Arms and Light Weapons, Final report submitted in accordance with Sub-Commission resolution 2002/25, United Nations-General Assembly, A/HRC/Sub.1/58/27, 27 July 2006, p.14.

الفرع الثاني: الجيش وانتهاكات حقوق الإنسان

سنتناول بعض تجليات خرق حقوق الإنسان من قبل القوات المسلحة المغربية (أولاً)، كما سنتحدث أيضاً عن مخاطر سوء استخدام السلاح (ثانياً).

أولاً: الجيش وخروقات حقوق الإنسان

ثمة عدة إعلانات دولية وصكوك أممية تتناول علاقة السلاح أو التسلح بانتهاكات حقوق الإنسان، لعل أبرزها هي "مبادئ منع انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة باستخدام الأسلحة الصغيرة والخفيفة" التي أيدتها اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان منذ عام 2006،¹ وأيضاً معاهدة تنظيم تجارة السلاح التقليدي التي دخلت حيز النفاذ في دجنبر 2014، والتي تمنع بنودها وصول الأسلحة إلى منتهكي حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. لكن مع ذلك، نجد أن السلطات العسكرية والأمنية ترتكب -خاصة في أوقات الأزمات وحالات الاستثناء والطوارئ- خروقات خطيرة ماسة بالحقوق والحريات الإنسانية دونما مراعاة القواعد القانونية الاتفاقية المتعارف عليها بشأن احترام منظومة حقوق الإنسان الأساسية.

وارتباطاً بالواقع الخاص بالمنطقة المغربية موضوع هذه الدراسة، يلاحظ أن جيوش هذه الدول لا تتورع في انتهاك حقوق الإنسان كلما لاحت في الأفق بوادر انتفاضة شعبية من شأنها أن تؤثر وتمس بمصالح أنظمة الحكم القائمة في المنطقة، خاصة وأن هذه المنطقة تسود فيها وتحكم نظم عسكرية سلطوية أو حكومات مدنية قائمة بالأساس على دعم وسند القوات المسلحة.² ولأن الجزائر لا تواجه تهديدات خارجية مباشرة من طرف الدول المجاورة، فإن الأسلحة العسكرية التي تقتنيها غالباً ما تستعمل في كبح

¹ انظر:

Mark GIBNEY & Sigrun SKOGLY, *Universal human rights and extraterritorial obligations*, University of Pennsylvania Press, 2010, p.45.

² Hanns MAULL, "The Arms Trade with the Middle East and North Africa", *MENA Magazine*, Thirty-Eight Edition, 1998, p. 125.

جماح المعارضة وقمع الانتفاضات الشعبية.¹ فلقد وظف الجيش خلال فترة ما سمي بالحرب القذرة Dirty War في الجزائر تقنيات قمعية غاية في البربرية ضد الشعب الجزائري، وهي الممارسات التي ترقى -حسب البعض- لتصنف ضمن الجرائم ضد الإنسانية كما هي واردة في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.² ومن ضمن هذه الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني نجد الإبادة الجماعية والعقاب الجماعي والقتل التعسفي والاغتيال السياسي والتعذيب والاختفاء القسري والنفي والتهجير والترحيل، وغير ذلك من الممارسات التي تؤدي إلى الوفاة أو إلى الإصابة الخطيرة.

وحسب اعتراف ضابط سابق في صفوف الجيش فإن «التعذيب كان شائعا ومعمولا به منذ البداية وبطريقة غير رسمية. ومنذ أن بدأت محاربة الإرهاب كان المتهم يُعقل ويُعذب حتما، وقبل أن يمتثل أمام القضاء كان ينتزع منه الاعتراف بالقوة...» و«منذ تلك الفترة، انتشرت ممارسة التعذيب بشكل واسع؛ فرجال الدرك يمارسونه في مقراتهم، ورجال الشرطة في مخافهم، والجيش في ثكناته، أما الأمن العسكري فكان مرجعا في ممارسة التعذيب».³

وفي السنوات الأولى من بداية الحرب، تمّ تسجيل الآلاف من حالات الاختفاء القسري والإعدام باسم محاربة الإرهاب، إذ تُدر عدد المفقودين بين 1994 إلى 1998 فقط ما بين 7,200 و 20,000 شخص، حيث كانت ثقافة الموت Death Culture ممارسة عادية في أوساط الشرطة ورجالات المؤسسة العسكرية.⁴ كما قام الجيش بعقاب

¹ Hamza HAMOUCHENE, Mika MINIO-PALUOLLO & Keven SMITH, *Reinforcing Dictatorships: Gaz and Human's Rights abuses in Algeria*, op. cit., p. 11.

² Voir : Jeanne KERVYN & François GEZE, *The Organization of the Forces of Repression*, Extrat from a Report presented by the Justice Commission for Algeria at the 32nd Session of the Permant People's Tribunal on Human Rights Violations in Algeria (1992-2004), 5-8 Novembre 2004, p. 37.

³ نفس المرجع، ص. 38.

⁴ Jeanne KERVYN & François GEZE, *The Organization of the Forces of Repression*, op. cit., p.39.

جماعي قاس لقرى بأكملها وبرمتها، وخاصة في صفوف الداعمين للحركة الإسلامية. وأصبح الجيش بعد ذلك يُقدم نفسه كحامي وحيد ضد خطر "الإسلام الأصولي". ومنذ أحداث 11 ستمبر، وظف هذا "التهديد" من طرف الجيش في الحصول على دعم ومساعدات كبيرة من الدول الغربية بما في ذلك التزويد بالأسلحة.

كما شارك ضباط الجيش في **المذابح الجماعية في حقّ المدنيين** التي قام بها جهاز الأمن العسكري، حيث كان يعتبر ذلك بمثابة أسلوب جديد لمحاربة الإرهاب. وكان الهدف من وراء هذه المذابح الجماعية هو ترهيب الساكنة بكاملها ومعاقبة كل المناطق التي دعمت وساندت جبهة الإنقاذ الإسلامية في الإنتخابات. وقد أدى ذلك إلى **التهجير القسري** هروبا من المجازر القائمة في القرى والمدن، حيث تشير التقديرات إلى أن عدد الذين هجروا قسرا تراوح بين مليون ومليون ونصف مُهجّر خلال فترة الحرب الأهلية التي شهدتها البلاد.¹ ولقد كانت الاغتيالات تبرز تارة باسم "محاربة الارهاب" وتارة أخرى باسم "الجهاد"،² ف«قوات الأمن تستهدف أفراد المعارضة المسلحة في المقابل استهداف هذه الأخيرة لأفراد الأجهزة الأمنية».³

ورغم انتهاء الحرب الأهلية، فإن جهاز "الديارس" التابع للمؤسسة العسكرية الجزائرية، استمر -باسم محاربة الإرهاب- في اعتقال الأشخاص المشتبه بهم والزجّ بهم في أماكن غير معروفة مثل الثكنات العسكرية Military Barracks دون احترام المساطر المساطر القانونية والقضائية المعمول بها. فمثلا، بعد عودة الجزائريين من قاعدة غوانتنامو الأمريكية تمّ إيداعهم من قبل هذا الجهاز، ودون علم وزارة العدل، في أماكن غير معترف بها لمدة ترواحت ما بين خمسة إلى عشرة أيام.⁴

¹ Jeanne KERVYN & François GEZE, *The Organization of the Forces of Repression*, op. cit., p.43.

² Amnesty International , *ALGERIA- Fear and Silence : A hidden human rights crisis*, (AI Index: MDE28/ 11/96), London, November 1996, p. 6.

³ نفس المرجع، ص. 12.

⁴ Amnesty International, *Algeria: Key Human Rights Concerns ahead of Presidential Elections*, , Media Briefing, 14 april 2014, p.5.

وإلى جانب الانتهاكات الماسّة بحقوق الإنسان، اقتترف الجيش جرائم ضدّ الإنسانية وجرائم حرب خطيرة أثناء فترة الحرب الأهلية التي شهدتها البلاد. فمثلاً، و"حسب شهادة ضابط سابق في القوات الخاصة بالجيش الجزائري، فقد استخدمت القوات الجوية عشرات من قاذفات القنابل روسية الصنع وغيرها من الأسلحة الحربية في قصف قرى بكاملها في منطقة دفلة وتكسانة بولاية جيجل.¹"

ومن جهتها، استعملت القوات النظامية الليبية، أثناء النزاع المسلح الذي عرفته ليبيا مؤخراً مختلف أنواع الأسلحة وذلك لعدة شهور. وحسب الأمم المتحدة فإن أغلب الضحايا كانوا مدنيين، وأن بعض تلك الممارسات تتدرج -بناءً على تقديرات مجلس الأمن- ضمن الجرائم ضد الإنسانية² وجرائم الحرب والانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني بصفة عامة، كما سجلت ذلك منظمة العفو الدولية في تقاريرها.³

ونظراً لتدهور وضع حقوق الإنسان في ليبيا من جراء ذلك، اتخذ مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان قراراً بالإجماع يُدين هذه الانتهاكات الخطيرة والجسيمة والممنهجة التي ترتكبها قوات النظام المسلحة ضد المدنيين والمواقع المدنية، وأحدث لجنة أممية لتقصي الحقائق، خلُصت بعد التحري الميداني الذي قامت به في عين المكان إلى أنه:

"هناك العديد من الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني التي ارتكبتها القوات الحكومية والتي ترقى إلى مصاف 'جرائم الحرب'. ومن ضمن هذه الجرائم- المنصوص عليها في نظام روما الأساسي- حدّدت اللجنة الخروقات المتعلقة بالعنف الممارس ضدّ"

¹ حبيب سويدية، الحرب القذرة: شهادة ضابط سابق في القوات الخاصة بالجيش الجزائري 2000-1992، ورد للطباعة والنشر، دمشق، 2003، ص.136.

² Derek LUTTERBECK, *Arab Uprising and Armed Forces: Between Openness and Resistance*, Geneva Center for the Democratic Control of Armed Forces, Geneva, 2011, p.35.

³ *Arms Transfers to the Middle East and North Africa: Lessons For an Effective Arms Trade Treaty*, Amnesty International, United Kingdom, 2011, p.38.

الأشخاص؛ والاعتداء على الكرامة الشخصية خصوصا ما يتعلق بالمعاملة المذلة والمهينة؛ وتوجيه ضربات مقصودة ومتعمدة ضد الأشخاص المحميين وضد أهداف أخرى مثل البنى المدنية و وحدات النقل الطبية التي تستعمل الشارات المميزة لاتفاقيات جنيف".¹

بكلمة، يمكن القول أن السلاح الذي هو بيد الدولة يمكن أن يشكل تهديدا وخطرا على حقوق مواطنيها، خاصة إذا كانت أجهزة الدولة الأمنية فاسدة ولا تتمتع بروح المسؤولية،² وذلك لأنه لا يكفي أن يملك بلد ما جهازا عسكريا قادرا على القتال في الحروب الحديثة فقط، بقدر ما يبقى من الضروري أيضا وأساسا أن يكون هذا الجهاز قادرا على حماية الأمن وتوفير السلم في المجتمع.³

¹Amnesty International, *The Battle For Libya: killings, Disapperances and Torture*, United Kingdom, 2011, p. 21.

² أحمد سمير الحمداني، *تجارة الأسلحة وأثرها في انتهاكات حقوق الإنسان*، منشورات زين الحقوقية، 2013، ص 105-106.

³ نفس المرجع.

ثانيا: سوء استخدام السلاح

من المعلوم أنّ الدولة المصدرة للسلاح تبقى -والمقتضى الأحكام العامة للقانون الدولي- مسؤولة عن تصدير وتحويل الأسلحة بطريقة "غير مسؤولة" نحو الخارج، ومن جهتها تتحمل الدولة المستوردة كذلك مسؤولية خاصة في حالة سوء استخدام الأسلحة التي تحصل عليها.¹ وبناء على ذلك، يُمنع على العاملين في الأجهزة الأمنية والعسكرية الاستعمال التعسفي والاستخدام غير المشروع للأسلحة والقوة المادية بصفة عامة، التي من شأنها أن تلحق بالأفراد الضرر وتعرض حياتهم للخطر. وحسب تقارير منظمة العفو الدولية، فإنّ العديد من الأسلحة والذخائر والمعدات الحربية التي تستخدم في ارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان بما في ذلك القتل التعسفي والإصابات الخطيرة، هي نفسها التي يتم تصميمها بغرض استعمال القوة في عمليات الأمن الداخلي أو في إطار عملية إنفاذ القوانين. وقد ظهرت في الآونة الأخيرة أمثلة كثيرة لإساءة استخدام مثل هذه الأسلحة والمعدات في مصر وليبيا، وسوريا² التي شهدت منذ بداية "الربيع العربي" عام 2011 نزاعا مسلحا ضاريا وحربا أهلية لا هوادة فيها راح ضحيتها ما يزيد عن ألفين من القتلى إلى حدود سنة 2014، إلى درجة أصبحت تعرف من قبل البعض بكونها "أسوء كارثة إنسانية شهدها العالم المعاصر".³

¹ نذكر من بين الاعلانات والصكوك الدولية التي عالجت مسألة سوء استخدام السلاح ما يلي :

"Convention on Prohibitions or Restrictions on the Use of Certain Conventional Weapons Which May Be Deemed to Be Excessively Injurious or to Have Indiscriminate Effects", concluded at Geneva on October 10, 1980 ; The Convention was amended on 21 December 2001; The "Basic Principles on the Use of Force and Firearms by Law Enforcement Officials", adopted at 8th United Nations Congress on the Prevention of Crime and the Treatment of Offenders, Havana, 27 August-7 September 1990; and The "Code of Conduct for Law Enforcement Officials", Adopted by General Assembly resolution 34/ 169 of 17 December 1979...

² Amnesty International, *Arms For Repression: will they be covered by an Arms Trade Treaty?*, United Kingdom, 2011, p.1.

³ Elli KYTOMAKI, *How Joining the Arms Trade Treaty Can Help Advance Development Goals*, Chatham House, The Royal Institute of International Affairs, London, 2014, p.16.

وتُسجل في حالة الأنظمة المغاربية -شأنها في ذلك شأن الكثير من الأنظمة العربية والافريقية التي لا تحترم سلطاتها مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة كما هو الحال بالنسبة للمجتمعات الديمقراطية- العديد من التجاوزات والخروقات التي يرتكبها أفراد الأمن والجيش وغيرهم من الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين لتوفير الأمن والسلامة العامة، عبر استعمالهم لمختلف أساليب القوة المادية. ورغم إثبات مسؤولية الأجهزة الأمنية على استعمالاتها غير المشروعة للسلاح فلا تقوم هناك عادة تحريات موضوعية ومستقلة لمسائلة ومحاسبة الجناة على جرائمهم.¹

وبالنظر لطبيعة الدولة التسلطية القائمة في المنطقة فإن الحفاظ على الأمن الداخلي فيها لا يخلو من ارتكاب خروقات حقوق الانسان، إذ على خلاف الدول المتقدمة -التي تتعامل مع المسألة على ضوء ما يقتضيه التوازن بين مهنية وفعالية الأجهزة الأمنية من جهة ومراعاة المبادئ الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان من جهة أخرى- فإن سلامة الشخص وحرية غالبا ما لا تراعى كما ينبغي في الدول المغاربية. ورغم ما عرفته هذه الأخيرة من تغيرات وتحولات فإن منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان مازالت تتهم الأجهزة الأمنية بالاستمرار في ممارسة القمع والتعذيب في حق المجتمع. كما أن هذه الدول تسعى إلى الحفاظ على أمنها الداخلي من خلال توظيف معايير بوليسية، بل إن الإصلاحات السياسية التي شهدتها معظم هذه البلدان في الآونة الأخيرة أمست محكومة باعتبارات وخلفيات أمنية بالدرجة الأولى.²

وثمة حالات ونماذج كثيرة لإساءة استخدام السلاح أو استعماله العشوائي وغير المشروع من قبل أجهزة الأمن ضد الجماهير أثناء الانتفاضات والحركات الاحتجاجية في كل دولة من دول المنطقة على حدة. ففي أحداث 1988 التي عرفتها الجزائر، قام أفراد الجيش والشرطة بقتل ما يزيد عن 500 من المدنيين العزل في ظرف أسبوعين

¹ Algeria: Key human rights concerns ahead of presidential elections, *op. cit.*, p.5.

² Hanspeter MATTES, *Domestic Security in the Maghreb; Deficits and Counter-Measures*, *op. cit.*, p. 25.

فقط.¹ بينما وصل عدد القتلى خلال الإضرابات والاضطرابات التي حدثت أثناء ما يسمى ب"الربيع الأسود" إلى 90 قتيل و5000 من الجرحى وذلك خلال مدة لم تتجاوز عشرة أيام، حسب تقرير الرابطة الجزائرية للدفاع على حقوق الإنسان.² وعوض مراجعة هذا الوضع وإعادة النظر فيه نجد أن موقع الجيش قد تقوى في القوانين العسكرية الحديثة التي سنتها الجزائر. في هذا الإطار، ينصّ "أمر تنفيذ ميثاق السلم والمصالحة الوطنية" الصادر بتاريخ 27 فبراير 2006 على حصانة شاملة من العقاب لأفراد القوات الأمنية والعسكرية في البلاد. فالمادة 45 من هذا المرسوم تمنع أية مقاضاة لهؤلاء من خلال التأكيد على أنه "لا يجوز الشروع في أي متابعة، بصورة فردية أو جماعية، في حق أفراد قوى الدفاع والأمن للجمهورية، بجميع أسلاكها بسبب أعمال نفذت من أجل حماية الأشخاص والممتلكات، ونجدة الأمة والحفاظ على مؤسسات الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. ويجب على الجهة القضائية المختصة التصريح بعدم قبول أي بلاغ أو شكوى".³ وتشير هذه النصوص إلى أن جميع الشكاوى ضد قوات الأمن لا تجوز مهما تكن خطورة الجرائم التي قد ترتكبها هذه الأخيرة، حيث تعاقب المادة 46 بالسجن كل من يقوم بذلك. وهو الشيء الذي يشكل تهديدا مباشرا لأي شخص يريد إثارة موضوع حقوق الإنسان وفضح الانتهاكات والخروقات التي تقتربها السلطات الأمنية والعسكرية.⁴

وفي المملكة المغربية كذلك ثمة عدة حالات لإساءة استخدام السلاح من قبل أفراد الشرطة و العسكر، فقد أقرت هيئة الإنصاف و المصالحة أن الأجهزة الأمنية مسؤولة عن 598 حالة وفاة على أقل تقدير ما بين سنتي 1956 و 1999.⁵ وبعد قيام ما سمي

¹ James D. La SUEUR, *Algeria since 1989 : Between Terror and Democracy*, New York, Zed Books, 2010, p.32.

² Voir: *League Algérienne de Défense des Droits de l'Homme (LADDH), Rapport Algérie, La repression du Printemps Noir*, Avril 2001-Avril 2002.

³ انظر: "أمر رقم 06-01 بتاريخ 27 فبراير 2006 بشأن تنفيذ ميثاق السلم والمصالحة الوطنية، المنشور في الجريدة الرسمية بتاريخ 28 فبراير 2006"، العدد 11، ص.7.

⁴ Amnesty International, *Unrestrained powers: Torture by Algeria Military Security*, (MDE 28/004 /2006) July 2006, p.10.

⁵ محمد شقير، المؤسسة الأمنية بالمغرب: بين حماية النظام وسلامة المواطن، مرجع سابق، ص. 109.

ب"الربيع العربي"، قامت الأجهزة الأمنية المغربية باستعمال مفرط للقوة ضد التظاهرات السلمية التي قادتها مجموعات حملة الشواهد العليا المعطلة،¹ وهي التدخلات التي استعملت فيها مختلف أسلحة القمع ونتجت عنها في بعض الأحيان إصابات بالغة وخطيرة. يأتي هذا في الوقت الذي كان يتعين على قوات الأمن والجيش احترام أدبيات حقوق الانسان أثناء قيامها بمهامها، من خلال الأخذ بعين الاعتبار لمقتضيات المواثيق والاتفاقيات الدولية التي انضم إليها المغرب، والتي أصبحت جزءا لا يتجزأ من الوثيقة الدستورية الجديدة.²

ولقد تقوى موقع الجيش أكثر بمقتضى قانون يوليوز 2014 المتعلق بالضمانات الأساسية الممنوحة للعسكريين بالقوات المسلحة، الذي يضمن حماية الدولة للعسكريين الذين يقومون بالعمليات العسكرية داخل المغرب وخارجه، بل ويستفيد أيضا أفراد عائلاتهم بحماية الدولة ذاتها عندما يتعرضون، بحكم مهام هؤلاء، للتهديدات أو التهجمات أو الضرب أو السب أو القذف أو الإهانة (المادة 7). ولحماية عناصر الجيش المغربي من آليات القضاء الدولي الجنائي؛ سواء تعلق الأمر بالمحكمة الجنائية الدولية التي لم ينخرط فيها المغرب بعد، أو المحاكم الدولية الأخرى التي تنشأ لغرض خاص، أو حتى محاكم الدول الأجنبية التي تأخذ بمبدأ الاختصاص القضائي الشامل؛ فقد منح القانون المغربي الجديد في المادة الثامنة للمحاكم المغربية الاختصاص الحصري للنظر في المخالفات التي يرتكبونها، ويدخل في هذا الإطار أيضا المستخدمون المدنيون ذوو الجنسية المغربية الموضوعون تحت إمرتهم، وذلك ما لم ينص على خلاف ذلك في الاتفاقيات والمعاهدات والبروتوكولات التي انضم إليها المغرب أو صادق عليها وتم نشرها بصفة قانونية.³

¹ Morocco 2013 Human Rights Report, Country Reports on Human Rights Practices fro 2013, Bureau of Democracy, Human Rights and Labor, 2013, p.3.

² Brahim SAADY, "La Structure Constitutionnelle des Relations Civilo-Militaires au Maroc", *op. cit.*, p.168.

³ سعيد الصديقي، "تطور الجيش المغربي: عهدان ونهج واحد"، مرجع سابق.

وفي سياق الحراك الجماهيري الذي شهدته ليبيا مؤخرا، لم تتوان القوات الموالية للقذافي في استعمال عشوائي لمختلف الآليات العسكرية من مروحيات ومدركات ومدافع ثقيلة ضد الانتفاضة الشعبية.¹ وسجلت منظمة العفو الدولية أن قوات الأمن الليبية أساءت استخدام السلاح العسكري في تعاملها مع التظاهرات الاحتجاجية، حيث ظلت طيلة فترة النزاع الليبي تطلق الذخائر العنقودية الحية ومختلف أنواع الأسلحة الفتاكة على التجمعات الشعبية وبدون سابق إنذار، ضاربة عرض الحائط كل الالتزامات الدولية بخصوص استعمال القوة، بل وحتى عدم الخضوع لما تتطلبه تشريعاتها الوطنية الخاصة بتعامل الأجهزة العسكرية والأمنية مع التظاهرات الجماهيرية.²

وفي الواقع إن الموازنة بين حقوق الأفراد ومقتضيات الأمن الوطني ليست بالمهمة الهينة بقدر ما هي مسألة معقدة وحساسة، إذ كلما وضعت الحرية والأمن على المحك غالبا ما تتجه الدولة نحو ترجيح الجانب الأمني على حساب الحقوق والحريات الأساسية للفرد. ورغم مسلسل الإصلاحات الحقوقية والأمنية الذي ما فتئت تتخبط فيه الدول المغاربية مؤخرا، ورغم الحرص على ربط المسؤولية بالمحاسبة وإرساء قواعد الحكامة الجيدة على المستوى الأمني، فإن تدبير رجال الأمن والجيش للتوترات والاضطرابات الأمنية الداخلية وتعاملهم مع الحركات الاحتجاجية مازالت تحكمه عقلية أمنية، من خلال تغليب مقاربات الأمانة على حساب اعتبارات الحريات والحقوق الإنسانية. وعلاوة على هذه الآثار التي يخلفها التسلح على مختلف جوانب الأمن، فإنه يؤثر أيضا، وبشكل سلبي، على اقتصاديات الدول المغاربية ويحول دون النهوض بمشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة.

¹ *Arms Transfers to the Middle East and North Africa: Lessons For an Effective Arms Trade Treaty, op. cit., p.38.*

² نفس المرجع، ص.37.

الفصل الثاني: الانعكاسات السلبية لسباق التسلح على التنمية الاقتصادية والاجتماعية

تهدر الدول المغربية موارد مالية هائلة في اقتناء السلاح وتجهيز قواتها المسلحة، حيث أمسى يشكل الإنفاق العسكري نسبة هامة من الناتج الاجمالي المحلي للحكومات المغربية، كما يمثل الشيء الكثير من موازنتها الحكومية. وبالرغم من تمتع دول المنطقة بمؤهلات اقتصادية مهمة وتوفرها على حقول نفطية وطاقية زاخرة وغنية، فإن اقتصادياتها مازالت تعاني من أعطاب كبرى وتعترتها اختلالات هيكلية تحول دون النهوض بالوضع الاقتصادي لهذه الدول وشعوبها.

إن المتأمل في واقع التوازنات الاجمالية لاقتصاديات الدول المغربية سيلحظ أنها تعرف تدهورا بيّنا، وهو الشيء الذي يُعزى في نظرنا إلى عدم نجاعة السياسات الاقتصادية المنتهجة عموما وعدم فعالية الإنفاق الحكومي بصفة خاصة، لا سيما وأن الحكومات القائمة في هذه الدول ترصد سنويا ميزانيات ضخمة لجيوشها دونما مراعاة لمتطلبات النهوض بالتنمية الاقتصادية في المنطقة. ولا ينعكس الإنفاق العسكري المفرط على الأداء الاقتصادي فحسب وإنما يتعارض وينعكس بالسلب كذلك على الأولويات الاجتماعية وخصوصا ما يتعلق بالشغل والتعليم والصحة.

ولدراسة هذه الآثار السلبية في (المبحث الأول) العبء الاقتصادي للإنفاق العسكري المغربي، على أن نقف في (المبحث الثاني) عند تأثير الإنفاق العسكري على المسألة الاجتماعية والتنمية الانسانية بصفة عامة.

المبحث الأول: العبء الاقتصادي للإنفاق العسكري المغاربي

قبل التعرف على آثار الإنفاق العسكري المفرط على النمو الاقتصادي في الدول المغاربية وبالخصوص المغرب والجزائر، ولكي نعالج هذه الاشكالية البحثية على ضوء ما تقتضيه المنهجية العلمية، فإنه لا بد من تسليط الضوء في البداية على الملامح العامة للاقتصاديات المغاربية وبسط أهم خصائصها، حيث سنتطرق لتوازناتها ومؤشراتها الاقتصادية الرئيسية خصوصا ما يتعلق منها بمعدلات النواتج المحلية ومؤشرات الدخل والادخار والاستثمار من جهة، كما سنتطرق للسياسات الانمائية التي انتهجتها دول المنطقة مع التركيز على الأسباب والعوامل التي تعترض وتعطل عملية التنمية فيها من جهة أخرى.

وبعد تسليط الضوء على الوضع الاقتصادي في الدول المغاربية والتعرف على مكان القوة وبواطن الضعف في منظومتها الاقتصادية، سنتطرق مباشرة إلى الآثار والمضاعفات السلبية للإنفاق العسكري على الأداء الاقتصادي للدول المعنية، كما سنخرج كذلك على انعكاسات سباق التسلح على العلاقات الاقتصادية المغاربية خاصة فيما يتعلق بإعاقه التعاون الاقتصادي بين-مغربي وما ينجم عن ذلك من تكلفة اقتصادية باهضة لدول وشعوب المنطقة على حد سواء.

وعليه، سنقسم هذا المبحث إلى مطلبين إثنين، سنعمل في (المطلب الأول) على تسليط بعض الأضواء على اقتصاديات بلدان المنطقة المدروسة، على أن نتصدى بعد ذلك لتأثير النفقات العسكرية المفرطة على التنمية الاقتصادية في مختلف مظاهرها وتجلياتها (المطلب الثاني).

المطلب الأول: الاقتصاديات الوطنية للدول المغربية

لإلقاء نظرة على الاقتصاديات المغربية سنتناول في (الفرع الأول) أهم القطاعات والدعائم التي تقوم عليها، ثم نتطرق للسياسات الإنمائية التي تنتهجها هذه الدول (الفرع الثاني).

الفرع الأول: الملامح العامة للاقتصاديات المغربية

سنلقي (أولا) نظرة عامة على القطاعات الرئيسية التي تقوم عليها الاقتصاديات المغربية مع تبيان مواطن ضعفها وقوتها، ثم سنقف عند واقع التوازنات الاقتصادية في هذه الدول (ثانيا).

أولا: أهم خصائص الاقتصاديات الوطنية

تتميز الاقتصاديات المغربية بنفس خصائص ومميزات اقتصاديات البلدان النامية، ويمكن إجمالها عموما في ما يلي:

- اندماج محدود في الاقتصاد العالمي: حيث مازال التخصص الدولي للدول المغربية قائما على أساس المواد الأولية والثروات الطبيعية التي تزخر بها المنطقة.

- تبعية بنيوية للدوائر الاقتصادية الأجنبية: حيث أن الوضعية الاقتصادية والمالية للبلدان المعنية تبقى مرتبطة وتابعة للمتغيرات الدولية التي تطبع سوق البترول في حالة الجزائر وليبيا، وصادرات الفلاحة والنسيج وكذا السياحة بالنسبة للمغرب وتونس.

- نمو اقتصادي ضعيف رغم استقرار الوضعية الماكرو اقتصادية في مجموعها، الشيء الذي لا تقدر معه الاقصاديات المغاربية على امتصاص المشكلات الاجتماعية من فقر وبطالة ومديونية خارجية...الخ.¹

وتعتمد اقتصاديات الدول المغاربية على قطاعات اقتصادية متنوعة، تتراوح بين الفلاحة والصناعة والخدمات من جهة، والنفط وغيره من الموارد الطبيعية من جهة أخرى،

نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام%

القطاعات البلدان	صناعة	خدمات	فلاحة
تونس	31.9	49.8	18.3
الجزائر	62	29.1	8.9
المغرب	19.8	35.5	44.6

المصدر : لرباع الهادي، "المدخل الانتاجي للتكامل الاقتصادي المغاربي كأداة لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية"، المجلة الاقتصادية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 6، 2015، ص. 161.

غير أنه لا يمكن تحديد قطاع رئيسي بارز في الأجهزة الإنتاجية فيها. ولتوضيح ذلك أوردنا هذا الجدول أعلاه الذي يبين أهمية كل قطاع في البلدان الثلاث (تونس والمغرب والجزائر).

ففي تونس يمثل قطاع الخدمات أهم الأنشطة الاقتصادية بحصة 49.8 في المائة يليه قطاع الصناعة بحصة 31.9 في المائة ثم قطاع الفلاحة بحصة 18.3 في المائة. أما الجزائر فإن قطاع الصناعة فيها يمثل 62 في المائة، وقطاع الخدمات 29.1 في المائة، في حين يمثل قطاع الفلاحة نسبة 8.9 في المائة فقط. غير أن ما ينبغي الإشارة

¹ Fadhila TAMANI, *Integration économique régionale au Maghreb: enjeux, contraintes et perspectives*, Mémoire de magistère en sciences économiques, Université Mouloud Mammeri, Algérie, 2012, p.136.

إليه في هذا السياق هو أن الاقتصاد الجزائري لا يزال يعتمد كثيرا على إيرادات النفط التي تمثل المصدر الرئيسي للدخل في البلاد، من دون أن تتمكن من تنويع وتطوير التصنيع لكي تصبح ذات قدرة تنافسية عالمية. وتعتبر الجزائر من أكبر منتجي الغاز والنفط في العالم، فقد احتلت المرتبة الثانية عشرة عالميا في إنتاج النفط لسنة 2009، والمرتبة السابعة في إنتاج الغاز الطبيعي عالميا.¹ فالجزائر تعتمد على العائدات النفطية بشكل كبير وذلك بنسبة تصل إلى أكثر من 90 في المائة، كما أن احتياطها من الغاز الطبيعي يمثل حوالي 3 بالمئة من الاحتياطيات العالمية.² هكذا يلعب قطاع المحروقات فيها دورا بارزا ومهما في بناء دعائم اقتصادها الوطني وتمويل مشاريعها التنموية.

غير أن التبعية الكلية للاقتصاد الجزائري للبتروول لا تخلو من مساوئ وانعكاسات سلبية خاصة في أوقات انهيار أسعار الطاقة في العالم. فمثلا، على إثر الانهيار التام لأسعار النفط عام 1986، دخل اقتصاد الجزائر في حالة ركود عام، حيث عرف اختلالا هيكليا على مستوى المالية العامة والميزان التجاري وميزان المدفوعات، كما ارتفع التضخم وحجم الدين الخارجي في البلد، بعد تدهور مؤسساته الاقتصادية والإنتاجية وما صاحب ذلك من انخفاض الاستثمار والنمو الاقتصادي فيه. ولقد أثر ذلك سلبا على المخطط الاقتصادي الخماسي (1985-1989) الذي كان من أهدافه توسيع دائرة الإنتاج وتقليص الديون والتحكم في التوازنات الخارجية. أما على المستوى الاجتماعي، فقد ترتب عن تلك الصدمة النفطية آثارا اجتماعية وخيمة تمثلت في تدهور مستوى المعيشة وتزايد نسبة البطالة وتفاقم الأزمات التي كان يتخبط فيها الشعب الجزائري، مما أدى به إلى الخروج إلى الشارع للاحتجاج على الأوضاع الاجتماعية السيئة التي أصبح يعيشها، وذلك في شكل إضرابات عامة وتظاهرات شعبية. ولتجاوز هذه الأزمات الدورية التي تعترض طريق الاقتصاد الجزائري فإن الجزائر لا تجد عادة من خيار آخر

¹ لرباع الهادي، "المدخل الإنتاجي للتكامل الاقتصادي المغاربي كأداة لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية"، مرجع سابق، ص.161.

² Fadhila TAMANI, *Intégration économique régionale au Maghreb: enjeux, contraintes et perspectives*, op. cit., 121.

سوى اللجوء إلى القروض والاستدانة الخارجية وتبني الإصلاحات المملاة من طرف المؤسسات النقدية الدولية.¹ ولقد حدث نفس الشيء عندما تراجعت أسعار النفط بنسبة 75 في المائة ما بين سنتي 2014 و2016 بعد الارتفاع الموهول الذي عرفه إنتاجه في الولايات المتحدة الأمريكية مع انخفاض الطلب عليه في صفوف الدول الناشئة، حيث حدث عجز كبير في موازنتها المالية مما حدا بها إلى الاقتراض من الصين الشعبية والبنك الإفريقي للتنمية.²

أما الاقتصاد المغربي فيساهم فيه القطاع الفلاحي، حسب المعطيات الواردة في الجدول أعلاه، بنسبة 44.6 في المائة من الناتج الداخلي الخام، ويشكل جانبا مهما من الصادرات المغربية ومصدرا رئيسيا من مصادر الدخل الفردي لعدد كبير من سكان المغرب، حيث يُشغل هذا القطاع حوالي 40 في المائة من الساكنة النشيطة.³ بينما القطاع الصناعي، الذي يشمل على الصناعة الاستخراجية والصناعة الاستهلاكية والصناعة التحويلية وغيرها، بحوالي 19.8 في المائة من الناتج المحلي الاجمالي الإجمالي للمملكة. أما فيما يخص قطاع الخدمات فيعتبر أبرز القطاعات الاقتصادية مردودية وإنتاجية في المغرب، إذ يساهم بأزيد من 35.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلد.

¹ تعاني دول المنطقة المغربية من مشكلة الاستدانة المرتفعة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والبنك الأوروبي للاستثمار وغيرها من المؤسسات الافتراضية العربية والعالمية. في هذا الإطار تشير الإحصائيات المنشورة في التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2014 أنّ مديونية دول المنطقة، وخاصة المغرب والجزائر، قد بلغت معدلات عالية. فضلا عن تعميق التبعية المالية للدول الأجنبية، فقد ساهمت المديونية في رهن السياسات الاقتصادية المحلية لإملاءات وتوصيات المؤسسات الدائنة والدوائر النقدية العالمية، الشيء الذي كان له انعكاسات خطيرة على المسار التنموي للبلاد واستقلال قراره الاقتصادي والمالي والسياسي، هذا ناهيك عن ما ينجم عن الإذعان لسياسة "المشروطية الاقتصادية" من تخفيض الميزانيات الاجتماعية وانسحاب الدولة من بعض القطاعات العمومية الحيوية، وإعمال برامج تقشفية وما تؤدي إليه من اتساع دائرة الفقر وارتفاع نسبة البطالة..

² Raphaël LEFEVRE, "The Algerian economy from 'oil curse' to 'diversification'?", *The Journal of North African Studies*, Vol. 22, n 2, 2017, p. 178

³ نفس المرجع، ص.127.

كما يتوفر المغرب على ثروة معدنية هامة، حيث يعتبر ثالث منتج للفوسفات وأول مصدر له في العالم، وتعتبر حقوله من أغنى حقول الفوسفات عالميا، وتحتوي على ثلاثة أرباع من الاحتياطات العالمية. ويساهم قطاع المعادن بالتلث في قيمة الصادرات ويشكل 3 في المائة من الناتج الداخلي الخام، كما يمثل معدل الاستثمارات في هذا القطاع 2,5 في المائة من مجموع الاستثمارات الوطنية.¹ وبالإضافة إلى هذه القطاعات الرئيسية، تعتمد المملكة على مصادر أخرى لجلب العملة الصعبة للخرينة العامة، تشمل مداخيل السياحة والاستثمارات الخارجية المباشرة والصادرات، فضلا عن عائدات الجالية المغربية المقيمة في الخارج.

ورغم التفاوتات الطفيفة القائمة بينها فإن هذه الاقتصاديات المغربية هاته تتقاطع إلى حد كبير على مستوى المتغيرات الديموغرافية والمؤشرات الاقتصادية وكذا على مستوى تقارب مستويات التنمية. ولا شك أن هذه المتغيرات في تظافرها هي التي تؤثر في مستوى الإنفاق على التسلح وحجم النفقات التي ترصد لتحديث وتطوير القوات المسلحة لهذه الدول. إذ غني عن البيان أن البلدان ذات الاقتصاديات القوية قادرة على أن تتفق أكثر على أجهزتها العسكرية والأمنية وإن كان ذلك يشكل ضغطا على موازنتها المالية واقتصادها الوطني. كما أن ارتفاع النمو الديموغرافي من جهة مع بطء وتيرة التنمية من جهة أخرى يشكل تحديا أمنيا داخليا في كل بلد من بلدان المنطقة، ويؤثر هو أيضا في تحديد حجم النفقات العسكرية فيها.²

وبوجه عام، فإن الاقتصاديات المغربية ما زالت تعرف تضاربا في سياساتها وتناقضا في توجهاتها، خاصة فيما يتعلق بدرجة الانفتاح ومستوى حركية وتنويع الإنتاج وكذا مستوى التأهيل الاقتصادي، حيث مازال هناك تفاوت في مستوى التأهيل و المواكبة

¹ Fadhila TAMANI, *Intégration économique régionale au Maghreb: enjeux, contraintes et perspectives*, op. cit., 128.

² Anthony CORDESMAN & Aram NERGUIZIAN, *The north African military balance : forces developments and regional challenges*, op. cit., p.7.

لتطورات وسائل الإنتاج.¹ ولقد أظهرت الأزمات المتتالية التي عرفتھا الدول المغربية منذ فترة الثمانينات التي شهدت فيها سياسات التقويم الهيكلي وإلى غاية الأزمة الاقتصادية التي عصفت بالنظام الاقتصادي العالمي بداية عام 2008 هشاشة البنى الاقتصادية للدول المغربية، وخصوصا على مستوى ضعف التنافسية وتفاقم العجز الخارجي والمالي وتراجع الأداء الاقتصادي العام ونمو معدلات التضخم ونسب البطالة، وارتفاع حجم الديون والقروض الخارجية، وما أدى ويؤدي إليه ذلك من تعميق التبعية للدوائر الاقتصادية والمالية الأجنبية.

ثانيا: التوازنات الاجمالية للاقتصاديات المغربية

سنلقي نظرة عامة على تطور بعض المتغيرات الاقتصادية الرئيسية في دول المنطقة من أجل تبيان مدى متانة التوازنات الاجمالية للاقتصاد المغربي من عدمها، وسنقف بالتحديد عند نمو الناتج المحلي الاجمالي، والدخل الفردي، والادخار والاستثمار، بالإضافة إلى التوازنات المالية الخارجية.

-نمو الناتج المحلي الاجمالي: يشكل الناتج المحلي الإجمالي للدول المغربية 30 في المائة من مجموع هذا الناتج في المنطقة العربية. ورغم أهمية هذه النسبة فقد أخذ معدل نمو الناتج الوطني في هذه الدول يسير في اتجاه التراجع والانخفاض على الأقل منذ العشر سنوات الأخيرة، كما تبين معطيات هذا الجدول التي استقينها من التقارير الاقتصادية العربية الموحدة التي يصدرها سنويا صندوق النقد العربي. فالناتج المحلي للمغرب الذي وصل نموه سنة 2005 ما يقدر ب 4,2 في المائة سينخفض في سنة 2014 إلى 2,9 في المائة، بل سيصل سنة 2016 إلى أقل من ذلك. وفي الجزائر كذلك سيتراجع معدل نموها من 5,1 في المائة سنة 2000 إلى 2,8 في المائة سنة 2014.

¹ خالد شيات، الاتحاد المغربي وأفق التكامل الاقتصادي، مركز الدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية، وجدة، 2012، ص. 92.

كما أن ليبيا ستشهد خلال هذه الفترة التراجع الأشد انحدارا في معدل نمو ناتجها المحلي الذي وصل عام 2014 ما نسبته 12,4- في المائة، و ذلك بفعل ما يعيشه البلد من ظروف استثنائية بعد سقوط نظام القذافي. وعلى جانب آخر، يبقى الدخل الفردي في دول المنطقة هو الأضعف عربيا، حيث تحتل هذه الأخيرة مراتب متدنية في تصنيف متوسط الدخل السنوي للمواطن العربي. فعلى الرغم من الثروات القومية التي تزخر بها

**معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول المغربية
(بالعملة الوطنية)**

السنة	البلد	2000	2005	2010	2014
المغرب	0,3%	4,2%	3,6%	2,9%	
الجزائر	5,1%	3,8%	3,3%	2,8%	
تونس	5,0%	5,8%	3,5%	2,4%	
موريتانيا	5,0%	5,2%	5,1%	4,6%	
ليبيا	6,5%	5,0%	4,3%	-12,4%	

جدول تركيبي

من إعداد الطالب اعتمادا على المعطيات الواردة في التقارير الاقتصادية العربية للسنوات المدروسة.

دول المنطقة، فإن نصيب الفرد من الدخل القومي لدولته يبقى ضعيفا ولا يعكس حجم وغنى ثرواتها الطبيعية وخاصة في الجزائر التي تتمتع باحتياطات نفطية هائلة وكذا المغرب الذي يتوفر على حقول غنية للفوسفات فضلا عن ثروة بحرية مهمة.

وبالنظر إلى الجدول أسفله، يتبين أن أعلى دخل فردي في بلدان المنطقة لم يتجاوز كثيرا 6.000 دولار خلال العشر سنوات الأخيرة على الأقل، في حين بلغ متوسط الدخل

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للدول المغاربية
(دولار أمريكي)

معدل النمو 2014-13 %	2014	2013	2010	2005	السنة البلد
-54,7%	2,753	6,075	5,469	6,186	ليبيا
2,5%	4,414	4,414	4,174	3,216	تونس
4,3%	5,687	5,450	3,959	3,133	الجزائر
2,9%	3,238	3,147	2,872	1,973	المغرب
----	8,004	8,069	5,159	3,705	متوسط الدول العربية

المصدر:

التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة- أبو ظبي، 2015، ص.32

في البلدان العربية 8.000 دولار خلال نفس الفترة، بل وقد وصل إلى أكثر من ذلك بكثير في عدد من هذه البلدان، كلبان (12.259 دولار) وعمان (16.892 دولار)، ناهيك عن قطر والإمارات والمملكة السعودية.¹

-الادخار والاستثمار: تعرف مؤشرات الادخار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة المغاربية تراجعاً نسبياً خلال السنوات الأخيرة؛ فمثلاً، تراجعت نسبة الادخار في الجزائر من 49.4% سنة 2009 إلى 42.3% في سنة 2013 لتصل إلى 39.1% في سنة 2015.² ويعود هذا التراجع في معدلات الادخار إلى سياسات التوسع في الإنفاق الاستهلاكي من جهة، وغياب استراتيجية اقتصادية رشيدة للادخار المحلي من جهة أخرى. وتتفاوت معدلات الادخار على مستوى المنطقة بين أعلاها المسجلة في الدول

¹ انظر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2016، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة- أبو ظبي، 2016، ص.37.

² نفس المرجع، ص.45.

النفطية ذات الفوائض المالية المرتفعة كالجائر وليبيا، وأدناها في الدول غير النفطية ذات القدرات المادية المتوسطة والضعيفة كموريتانيا. وتشهد معدلات الإنفاق الاستثماري في الوطن المغاربي تأرجحاً بين الانخفاض الملحوظ والارتفاع النسبي، لكنها تبقى عموماً

نسبة الادخار والاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي (2013)

الدولة	الادخار (%) من الناتج	الاستثمار (%) من الناتج	معدل نمو الاستثمار
تونس	13.1	22.3	-4.3
المغرب	20.0	34.2	6.1
الجائر	42.3	38.0	10.0
ليبيا	39.2	40.8	1.7
موريتانيا	15.4	38.0	-9.7

المصدر:

التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة- أبو ظبي، 2014، ص. 31

متواضعة ودون متوسط النفقات الاستثمارية في عدد من البلدان العربية. ففي المغرب تراجع معدل نمو استثماره من (6.1%) سنة 2013 إلى (-8.6%) في سنة 2015، بينما تراجع نمو الاستثمار في الجائر من (10%) سنة 2013 إلى (-8.7%) في سنة 2015.¹

وفي الواقع فإن تدني معدلات نمو الاستثمار في دول المنطقة يعكس في العمق وجود اختلالات بنيوية في السياسات الحكومية المتبعة في هذا المجال، فضلاً عن وجود معوقات على مستوى مناخ الأعمال والبيئة المؤسسية تحول دون تعزيز الاستثمارات المحلية وجذب الاستثمارات الأجنبية.

¹ التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2016، مرجع سابق، ص. 45.

-التوازنات المالية الخارجية: تواجه التجارة الخارجية في المنطقة المغربية تحديات

وضعية الموازين التجارية في البلدان المغربية (مليار دولار)

2015	2010	2005	2000	
34.497	30.046	19.275	10.408	صادرات المغرب
42.334	40.096	23.064	12.579	واردات المغرب
-7.837	-10.05	-3.789	-2.171	الميزان التجاري
38.829	61.975	48.714	23.050	صادرات الجزائر
60.654	50.654	24.843	11.390	واردات الجزائر
-21.825	11.321	23.871	11.66	الميزان التجاري
17.546	22.236	14.501	8.491	صادرات تونس
22.273	24.350	14.625	9.213	واردات تونس
-4.727	-2.114	-0.124	-0.722	الميزان التجاري
8.500	49.055	30.159	12.077	صادرات ليبيا
31.727	31.477	12.848	5.251	واردات ليبيا
-23.227	17.578	17.311	6.826	الميزان التجاري

جدول تركيبي من إعداد الطالب اعتمادا على المعطيات الواردة في التقارير الاقتصادية العربية للسنوات المدروسة

عديدة، وتعرف موازينها التجارية عجزا ترتفع حدته وتتخفف حسب تقلبات الأوضاع الاقتصادية داخل هذه الدول وخارجها. وحسب إحصائيات البنك الدولي، فقد تفاقم عجز التجارة الخارجية في المغرب خلال الأعوام الأخيرة، وأمسى يمثل نسبة تفوق 20 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي بعد أن صار حجم صادرات الدولة يتجاوز حجم وارداتها بشكل شبه دائم. فعندما وصل حجم صادرات المغرب 19 مليار دولار في سنة 2005، بلغ حجم وارداته في المقابل أزيد من 23 مليار دولار، ولما بلغت صادراته ما يقدر بـ 30 مليار دولار سنة 2010 فإن وارداته تجاوزت 40 مليار دولار، وبينما وصلت صادرات

المملكة 34 مليار دولار في سنة 2015 بلغت وارداتها 42 مليار دولار في نفس السنة.

أما الجزائر فقد أمست الفجوة بين صادراتها و وارداتها تضيق وتتسع تحت تأثير جملة من العوامل الداخلية والخارجية، منها ما يتعلق بالإخفاقات التي تطبع السياسات الاقتصادية العامة في البلاد ومنها ما يرتبط بتقلبات الأسواق العالمية خاصة في ظل الأزمة الراهنة التي نجم عن تداعياتها انخفاض الطلب على النفط وانخفاض أسعاره. ولقد عرفت في سنة 2015 عجزا تجاريا بلغ أزيد من 20 مليار دولار بعد أن انخفضت صادراتها إلى 38 مليار دولار مقابل ارتفاع وارداتها إلى أزيد من 60 مليار دولار. أما ليبيا فقد تحول الفائض الذي كان يحققه ميزانها التجاري قبل سقوط نظام القذافي إلى عجز واضح وخاصة في سنة 2015، بعد أن اتسع كثيرا الفرق بين صادراتها التي بلغت 8 مليار دولار و وارداتها التي بلغت 31 مليار دولار. نفس الشيء بالنسبة لتونس التي يعرف ميزانها التجاري عجزا نسبيا لكنه دائم خلال السنوات الأخيرة، كما تبين المعطيات الواردة في الجدول أعلاه.

لقد ساهمت هذه الاختلالات البنوية التي تعترى اقتصاديات المنطقة في تأزيم السياسات الاقتصادية الاجتماعية وتعطيل مسيرة التنمية في مجموع الدول المغربية.

الفرع الثاني: السياسات الإنمائية للدول المغربية

سنلقي نظرة عامة على السياسات الإنمائية التي تتهجها دول المنطقة بهدف النهوض بالتنمية (أولاً)، على أن نتطرق بعد ذلك للمعيقات والتحديات التي تعترض بلوغ هذا الرهان (ثانياً).

أولاً: السياسات الاقتصادية والاجتماعية المغربية

إن الرؤية أو الرؤى الإنمائية المعتمدة في البلدان المغربية اتسمت بتعاقب المقاربات، من المقاربة التدخلية الحكومية (كينزية الأصل) إلى المقاربة التحررية السوقية (ليبرالية الأصل) إلى مختلف أنماط ومقاربات التنمية الأخرى؛ هكذا تبنت في ستينيات القرن الماضي سياسات اقتصادية تتجه نحو بناء مشروع إنمائي يركز على الاكتفاء الذاتي المتمسك بسيطرة الدولة وتقليص آليات السوق والابتعاد عن الاقتصاد العالمي الرأسمالي. لكن تعدد الصعوبات أثبت أن هذه السياسات التدخلية الحكومية المفرطة قد أفرزت مشاكل ومعضلات عويصة كتنامي البطالة والتضخم وإفلاس مؤسسات القطاع العام ومن ثم فشلها.¹ وفي سبعينيات القرن العشرين عرفت هذه الدول سياسات إصلاحية توخت الانتقال نحو إقتصاد السوق، وتمثلت في سياسات اقتصادية انفتاحية داخلية وخارجية لمختلف الهياكل الانتاجية في اتجاه الاندماج في الاقتصاديات الإقليمية والدولية. وفي سياق هذا الانفتاح الاقتصادي، اعتمدت البلدان المعنية على استراتيجيات مرتكزة على التصنيع بإحلال الواردات والاعتماد على السلع الوطنية المصنعة داخليا في كل من المغرب وتونس، حيث تتدخل الدولة كمشارك إلى جانب القطاع الخاص. لكن الجزائر انتهجت سياسات اقتصادية أخرى اعتمدت أساسا على الصناعات الثقيلة من خلال التوسيع في قطاع السلع الأولية المرتكزة على القطاع العام.²

¹ سميرة براهيمية رجب، "دراسة حول التقارب والتباعد في الاقتصاديات النامية: حالة البلدان المغربية"، بحوث إقتصادية عربية، العددان 69-70، شتاء-ربيع 2015، ص.70.

² نفس المرجع.

إلا أنه مع بداية ثمانينيات القرن العشرين شهدت بلدان المنطقة المغربية أوضاعا حرجة تمثلت في سياسات المديونية التي نهجتها، والتي أغرقتها في التبعية ودفعتها بالتالي إلى اتباع إستراتيجيات إنمائية جديدة تقوم على الإصلاح الهيكلي لمنظومتها الإنتاجية. وكان هذا الإصلاح يهدف بالأساس إلى تقليص سعة القطاع العام ومكانته في النشاط الاقتصادي، عبر خصصة القطاعات العمومية والتركيز على لامركزية القطاعات الاقتصادية، والاستعانة بقوى السوق كوسيلة فعالة للإصلاح الاقتصادي، وذلك عبر أدواتها المتعددة كتحرير الأسعار وتحرير المبادلات الخارجية بإزالة الحواجز الجمركية المعيقة لأي انفتاح على الأسواق الدولية. غير أن هذا الإصلاح الاقتصادي الذي قام على إعادة الهيكلة والخصخصة وتحرير الأسواق أدى إلى سلبيات كثيرة منها الإقصاء والتهميش الاجتماعي والفقر والفاقة وتسريح العمال وتأقطب الرأس مال، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات التضخم واختلال توازنات الرفاهية الاجتماعية. ولذلك لم تستطع بلدان المنطقة خلق شروط التنمية المستدامة فيها بسبب تبنيتها لهذه الاختيارات الاقتصادية المملاة عليها من طرف المؤسسات المالية الأجنبية، وما أدت إليه من تعميق تبعيتها للخارج وتغليب المصالح القطرية على حساب الأهداف الكبرى للمنطقة.¹

لكن مع نهاية ثمانينيات القرن العشرين أجبرت الضغوط الاقتصادية الدولية البلدان المغربية على التنسيق الاقتصادي فيما بينها وذلك بإمضاء اتفاقية مراكش في فبراير 1989 المحدثة لاتحاد المغرب العربي، بغية توطيد العلاقات الاقتصادية البينية والمتعددة الأطراف مع إرساء التكامل الاقتصادي المغربي، سيما وأن البرامج الإصلاحية الاقتصادية لم تيسر عمل المشروع المغربي للاندماج وقلصت من حجم الاستثمارات البينية المغربية، الشيء الذي قاد إلى تعطيل تجاربها التعاونية والاقتصادية والإبقاء على حالة تنافس غير مجد و بعيد من تحقيق أي مشروع تكاملي جاد مقارنة بالمناطق الإقليمية

¹ حاكمي بوحفص، "الإصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال إفريقيا: مقارنة بين المغرب والجزائر وتونس"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 7، 2009، ص. 22.

الشبيهة بها.¹

أما اليوم، وفي ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية على اقتصاديات البلدان النامية، فإن الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية التي تعرفها دول المنطقة أصبحت تنسجم كليا مع سياسات المؤسسات النقدية الدولية؛ فالمغرب يستلم إصلاحاته من توصيات صندوق النقد الدولي والمتمثلة عموما في إصلاح قطاع الطاقة عن طريق تحرير أسعار المحروقات، ورفع الدولة يدها عن دعم مواد الطاقة المستوردة، والعمل على تقوية القطاع الخاص. وفي هذا الإطار أيضا يندرج الإصلاح الذي أقدمت عليه الحكومة مؤخرا، والمتعلق بصناديق التقاعد الذي ظل يطالب به صندوق النقد الدولي منذ تمكينه لها من خط السيولة الأول سنة 2012. وإذا كانت هذه الإصلاحات قد ساعدت الحكومة على معالجة الاختلالات المالية المحلية والخارجية فإن سياسة القروض التي تبادت فيها الحكومة المغربية قادت إلى رهن مستقبل البلد لدى المؤسسات المالية الكبرى، حيث ستصبح الأولوية لأداء سداد الديون المهولة التي تتراكم يوما بعد يوم نتيجة الفوائد المالية، بدل الانكباب على التنمية والإصلاحات الداخلية، وهو الأمر الذي ينعكس سلبا على الجانب الاجتماعي خاصة بعد تفعيل الحكومة لسياسة نقشفية صارمة، من خلال تقليص نفقات التسيير، والتزام الحدود الدنيا في التوظيف، وإصلاح نظام المقاصة.²

وفي نفس الاتجاه، ما فتئ اقتصاد الجزائر يسترشد بوصفات صندوق النقد الدولي في رفع الدعم تدريجيا عن الأسعار الاستهلاكية، وتقليص النفقات الحكومية، وزيادة الضرائب على الدخل والشركات والقيمة المضافة، بهدف الحفاظ على التوازنات الاقتصادية وتحسين المالية العامة. كما أن تونس أخذت تباشر هي الأخرى تباشر جملة من الإصلاحات الاقتصادية و المالية في مرحلة ما بعد 2011، المتساوقة و إملاءات

¹ سميرة براهيمية رجب، "دراسة حول التقارب والتباعد في الاقتصاديات النامية: حالة البلدان المغاربية وبلدان جنوب شرق آسيا"، مرجع سابق، ص.71.

² محمد الأخصاصي، "الإصلاحات في المغرب: الحويلة والمستقبل"، مجلة المستقبل العربي، العدد 144، فبراير 2016، ص.61.

المؤسسات النقدية الدولية، بهدف ضمان التوازنات العامة للاقتصاد التونسي والتقليص من العجز الخارجي وكذا إصلاح الوظيفة العمومية.

عموما، يمكن القول أنّ الإصلاحات الاقتصادية التي تقوم بها الحكومات المغربية تتماشى وشروط المؤسسات الدولية النيولبرالية، وهي الشروط التي تولي في مجملها الأولوية لمعالجة الاختلالات المالية والماكرو-اقتصادية على حساب التوازنات الاجتماعية. ولكون صندوق النقد الدولي يعتبر الإفراط في الإنفاق العام على المسألة الاجتماعية أحد الأسباب الرئيسية لتفاقم عجز الموازنة العامة فإنه ما فتئ يؤثر بل ويوجّه السياسات الاقتصادية في دول المنطقة في اتجاه تخفيض النفقات العمومية بغض النظر عن آثارها السلبية وعواقبها الاجتماعية الوخيمة.

ثانيا: البلدان المغربية وتعطل التنمية

بالرغم من المؤهلات الطبيعية والجغرافية المتنوعة التي تتمتع بها دول المنطقة فإن واقع التنمية فيها لا يرقى إلى مستوى تطلعات المجتمعات المغربية، التي فشلت حكوماتها في بلورة وتفعيل استراتيجيات وسياسات إنمائية فعالة. غير أنه مازال باستطاعة هذه الدول أن تتجاوز المعوقات الحالية وتستجيب بالتالي لطموحات شعوبها إن هي عرفت كيف تستثمر الفرص التي تتيحها العولمة في الاتجاه الذي يسمح بخلق شروط صلبة لتنمية مستدامة في المنطقة. وتجدر الإشارة في هذا السياق -على سبيل المثال- إلى أنه في الوقت الذي كان فيه المغرب يقوم بتصدير الفواكه النادرة كان اقتصاد بولندا يعيش على إيقاع أعلى مستويات التضخم، أما اليوم فإن متوسط الناتج الإجمالي الوطني في بولندا يتجاوز معدل الدول المغربية مجتمعة. كما أن القدرة الشرائية للمواطن في التشيك صارت تفوق بمقدار أربعة أضعاف قدرة المواطن في المنطقة المغربية.¹

¹ Jawad RACHAMI, *Maghreb Integration and the Four-Sided Development Squeeze*, Center For International Private Enterprise, Washington, 21 March 2008, p.2.

وبناء على الإحصائيات الخاصة التي يصدرها سنويا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، شهدت الاقتصاديات المغربية خلال العشرين سنة الماضية على الأقل تطورا نسبيا في

تطور مؤشر التنمية البشرية في الدول المغربية ما بين 1990 و 2015

2015	2010	2005	2000	1995	1990	السنوات الترتيب حسب دليل التنمية البشرية
0.716	0.773	0.746	-	-	-	102 ليبيا
0.745	0.710	0.680	0.625	0.564	0.562	83 الجزائر
0.725	0.710	0.679	0.642	0.568	0.553	97 تونس
0.647	0.586	0.558	0.512	0.450	0.440	123 المغرب
0.513	0.464	0.441	0.418	0.368	0.357	157 موريتانيا

جدول تركيبي من إعداد الطالب الباحث بناء على الاحصائيات والمعطيات الواردة في تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الخاصة بالسنوات المدروسة.

مؤشرات التنمية البشرية، كما يبين الجدول أعلاه. فقد احتلت الجزائر حسب تقرير الأمم المتحدة لسنة 2015 المرتبة (83)، تلتها تونس في المرتبة (97)، وبعدهما ليبيا (102) فالمغرب (123) ثم موريتانيا في المرتبة الأخيرة (157).

فمن خلال المعطيات الواردة في هذا الجدول يلاحظ أن ليبيا والجزائر وتونس تصنف ضمن الدول ذات "التنمية البشرية المرتفعة"، أما المغرب فقد صنف ضمن خانة الدول ذات "التنمية المتوسطة"، بينما موريتانيا فترتب في معظم التقارير في مجموعة الدول ذات "التنمية البشرية المنخفضة".¹ وعموما، تبقى معدلات التنمية في المنطقة متواضعة وغير كافية ولا تتسجم بعد مع المقومات والمؤهلات الاقتصادية الغنية التي تتمتع بها.

¹ وذلك حسب التصنيفات التي يضعها دليل التنمية البشرية والواردة في التقارير الإنمائية التي يصدرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

إن مسيرة التنمية الإنسانية في المنطقة تعترضها مجموعة من العوائق البنيوية التي تحول دون الزيادة في معدلات النمو وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المطلوبة. فبالإضافة إلى المعوقات ذات الطبيعة السياسية المتمثلة في عدم وجود إرادات فعلية لاقتحام عقبة التنمية، وزيادة على استنزاف الثروات الوطنية في الصراعات الداخلية وتلبية متطلبات الاستهلاك الأمني وخصوصا شراء الأسلحة، وعلاوة على إكراهات المديونية الخارجية وتحديات العولمة الاقتصادية، فإن بعض الدراسات تحصر العقبات الداخلية التي تنتصب في الطريق المؤدية إلى تحقيق التنمية بشكل عام في معوقات ديموغرافية واقتصادية ومناخية، فضلا عن استئراء واستحكام الفساد في إدارات ومؤسسات الدولة:

1-الضغط الديموغرافي: تكمن تحديات هذا العائق في الصعوبات التي تُطرح على مستوى القدرة على توفير فرص الشغل واستيعاب اليد العاملة، بالشكل الذي يساير الوتيرة التي يسير عليها النمو السكاني في بلدان المنطقة. فإذا كان عدد سكان المنطقة المغربية يفوق 80 مليون نسمة، فإن الاستقرار في المستقبل سيتوقف على مدى تمكن المؤسسات الاقتصادية الوطنية من تحمل واستيعاب هذه الضغوط الديموغرافية.

وفي هذا الإطار، يجب على حكومات المنطقة، إن هي أرادت تخفيف حدة الانعكاسات السلبية لهذا التحدي، توفير ما بين 20 إلى 25 مليون فرصة عمل جديدة بحلول عام 2020، خاصة وأن إحصائيات كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق النقد الدولي تقدر معدل البطالة الإجمالي في المنطقة بحوالي 16 في المائة. وتسجل المنطقة بذلك أدنى معدلات مشاركة القوى العاملة في العالم، حسب إحصائيات منظمة العمل العالمية.¹

¹ Jawad RACHAMI, *Maghreb Integration and the Four-Sided Development Squeeze*, op, cit., p.3.

2- فشل التنمية البشرية: في هذا الإطار تشير دراسات وتقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن 40 في المائة من سكان المنطقة أميين، كما أن مؤشرات الصحة المتدنية تظل هي الأخرى عائقا حقيقيا يضاف إلى العوائق الأخرى التي تقف في وجه بناء التنمية في هذه البلدان. كما تسجل الإحصائيات الدولية أيضا أن حوالي ثلث الساكنة الحضرية من شباب المنطقة تعيش تحت رحمة البطالة.¹ ولعل ما يزيد من حدة هذه الآفة الإنفاق العسكري المفرط الذي يساهم في تضيق دائرة التشغيل مقابل توسيع نطاق العطالة،² كما يرى بعض الخبراء ممن يستخدمون مفهوم تكلفة الفرصة البديلة Opportunity Cost لقياس عبء التسلح على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية.³ وبوجه عام، فإنه بالرغم من المجهودات المبذولة من قبل هذه البلدان على مستوى إطلاق مشاريع التنمية؛ مثل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في المغرب، وكذا استثمار الجزائر بعض مداخلها وعائداتها النفطية في إطلاق مبادرات تعنى بالتنمية البشرية؛ فإن الفشل الذي تمنى به مثل هذه البرامج والمبادرات الوطنية بات يحول دون أي نهوض فعلي بالتنمية في المنطقة المغاربية.⁴

3- التغير المناخي: حيث يسبب الجفاف في تخفيض معدل نمو الدخل القومي بنسبة أربعة في المائة. كما ينتج عن تقلب الظروف المناخية بوجه عام تخفيض

¹ Jawad RACHAMI, *Maghreb Integration and the Four-Sided Development Squeeze*, op, cit., p.4.

² Hugh MOSLEY, *The Arms Race: Economic and Social Consequences*, LexingtonBooks, Toronto, Canada, 1985, p.89.

³ من بين أبرز الباحثين الذين أشاروا إلى العلاقة بين الإنفاق العسكري والبطالة، نذكر : Dunne and Smith (1990), Payne and Ross (1992), Hooker and Knetter (1994), Paul (1996), Dunne and Watson (2000), Yildirim and Sezgin (2003), Huang and and Kao (2005), Tang et al. (2009), Malizard (2014)...cité dans: Suna KORKMAZ, The Effect of Military Spending on Economic Growth and Unemployment in Mediterranean Countries, *International Journal of Economics and Financial Issues*, Vol. 5, No. 1, 2015, pp.273-280.

⁴ Jawad RACHAMI, "Maghreb Integration and the Four-Sided Development Squeeze", op, cit., p.4.

الانتاج الزراعي وتقليص فرص العمل، لاسيما وأن المنطقة المغاربية تعتمد أساسا وبشكل كبير على الزراعة التي تستوعب الجزء الأكبر من اليد العاملة النشيطة. ويُشار في هذا الإطار إلى أن الحرارة في المنطقة قد بلغت درجات تفوق الدرجات المثلى والمناسبة للزراعة، فحسب تقديرات الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ IPCC فإن المتوسط السنوي لدرجة الحرارة في المنطقة ستشهد ارتفاعا بخمس درجات قبل حلول عام 2100. وطبقا لدراسة حديثة منجزة من طرف معهد بييتيرسون للدراسات الاقتصادية فإن الإنتاج الزراعي قد تأثر من جراء ذلك وانخفض بنسبة 30 في المائة. كما أن الزراعة في المنطقة المغاربية باتت تعاني من فجوة إنتاجية واسعة مقارنة مع اقتصاديات الدول الأوروبية، فمعدل الإنتاج الزراعي للعامل في إسبانيا مثلا يفوق مثيله المغربي بنسبة عشرة أضعاف، ويعزى ذلك إلى جملة من الأسباب من بينها عدم استخدام التكنولوجيا واستنزاف موارد المياه الجوفية وانجراف التربة بالإضافة إلى ضعف البنية التحتية.¹

4- الفساد وتخلف الثقافة السياسية: لقد أصبح الفساد جزءا لا يتجزأ من بنية الحكم في دول المنطقة المغاربية، حسب تقارير منظمة الشفافية الدولية. ويرجع ذلك إلى أسباب هيكلية معقدة على رأسها هيمنة نظم سياسية تعتمد الأثوقراطية كأسلوب للحكم وتحرص على حماية الفساد بل ومأسسته. كما تقلّ الشفافية بشكل كبير في هذه الدول على مستوى رسم الخيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لاسيما وأن اتخاذ القرار يتم داخل دوائر ضيقة ومغلقة وأنساق تقليدانية محافظة، رغم الانفتاح المحدود على الأساليب الديموقراطية والحديثة لتدبير الشأن العام.²

¹ Jawad RACHAMI, "Maghreb Integration and the Four-Sided Development Squeeze", *op. cit.*, p.5.

² نفس المرجع، ص.6.

رغم المؤهلات الطبيعية الزاخرة والموارد الغنية والثروة المتوفرة في شمال إفريقيا فإن قيام المعوقات التي أتينا على ذكرها أعلاه تحول دون تأهيل المنطقة وازدهارها والرقى بالوضع الاقتصادي والاجتماعي لشعوبها، خاصة في ظل وجود سياسات إنفاق تهتم بقطاع الأمن والدفاع على حساب القطاعات الإنتاجية الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الثاني: تأثير الإنفاق العسكري على التنمية الاقتصادية

سننظر في البداية لمدى تأثير الإنفاق العسكري على بعض المتغيرات الاقتصادية وبالخصوص متغيري النمو والاستثمار في المنطقة المغاربية (الفرع الأول)، على أن نقف بعد ذلك عند أثر سباق التسلح على علاقات التعاون الاقتصادي بين دول المنطقة (الفرع الثاني).

الفرع الأول: آثار الإنفاق العسكري على المؤشرات الاقتصادية

سنتناول (أولا) انعكاسات الإنفاق العسكري على النمو الاقتصادي، على أن نتطرق لآثاره على الاستثمارات في المنطقة بعد ذلك (ثانيا).

أولا: آثار النفقات العسكرية على النمو

إن دراسة أثر العبء العسكري على النمو الاقتصادي يختلف باختلاف النتائج التي يمكن التوصل إليها، فبعض هذه النتائج يشير إلى وجود علاقة عكسية بين النفقات العسكرية والنمو الاقتصادي،¹ والبعض الآخر يرى أن هذه العلاقة إيجابية،² بينما يميل البعض إلى الاعتقاد بعدم وجود بينهما علاقة ذات طبيعة إحصائية.³ إلا أن الواقع في الدول النامية خاصة ومنها الدول المغاربية يشي بأن الإنفاق العسكري المفرط له انعكاسات سلبية على النمو ويؤكد بأن كلا القطاعين العسكري والمدني في تنافس دائم على طلب الموارد المتاحة، مما يجعل نمو النفقات العسكرية يفوق وبأضعاف مضاعفة مؤشرات التنمية الاقتصادية، ويحول بالتالي دون خلق قيم مضافة إلى وحدات الاقتصاد

¹ Deger SAADET & Sen SOMANTH, "Military Expenditure Spin-off and Economic Development", *Journal of Development Economics*, Vol.13, Issues 1-2, October 1983, pp.67-83.

² Emile BENOIT, "Growth and Defense in Developing Countries", *Economic Development and Cultural Change*, Vol.26, N°2, Jan 1978, pp.271-280.

³ Biswas BASUDEB & Ram RATI, "Military Expenditure and Economic Growth: An augmented Model and Further Evidence", *Economic Development and Cultural Change*, Vol.34, No. 2, 1986, pp.361-372.

والإنتاج القائمة في دول المنطقة. فالنفقات العسكرية لها تأثير سلبي على النمو من خلال الأثر الذي يتركه **توزيع الموارد** Resource Allocation Effect، حيث أن زيادة عبء الدفاع يؤدي إلى تحويل الموارد المتاحة بعيدا عن تكوين رأس المال، وهو الشيء الذي يؤثر بالسلب على النمو.¹

إن مقارنة تطور نفقات التسلح من جهة وتطور منحنى المؤشرات الاقتصادية التي على ضوءها يُقاس النمو والتنمية من جهة أخرى، تكشف بوضوح عن العلاقة العكسية التي تربط الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي في الدول المغاربية، إذ في مقابل الانخفاض والتراجع في هذه المؤشرات التي تساهم في زيادة الإنتاج يشهد الإنفاق العسكري في هذه الدول ارتفاعا ملحوظا ومتواصلا. ففي الوقت الذي لم يتجاوز فيه نمو الإنتاج المحلي الإجمالي السنوي في دول المنطقة 5 في المائة خلال الفترة الفاصلة بين 2005 و 2014 فإن معدل إنفاقها العسكري سجل، حسب تقارير معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي ما بين 2004 و 2005، نموا بنسبة 8,3 في المائة، و 10,5 في المائة ما بين 2009 و 2010، وتضاعف معدل هذا النمو ليصل، ما بين 2010 و 2011، إلى 25 في المائة، بينما بلغ عام 2014 نسبة 9,6 في المائة.² كما يستأثر الإنفاق العسكري بنسب عالية ومرتفعة من الميزانيات العامة للحكومة، كما رأينا ذلك في الفرع الذي خصصناه لتطور الإنفاق العسكري في الدول المغاربية.

وارتباطا بالموضوع، فقد توصلت دراسة علمية تطبيقية منشورة في مجلة بريطانية حول علاقة العبء العسكري بالنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الفاصلة بين سنتي 1980 و 2010 - والتي طبقت إحدى الطرق الإحصائية المستعملة في حقل **الاقتصاد القياسي** Econometrics - إلى أن النمو تربطه علاقة تأثر سلبية مع الانفاق على التسلح في هذا البلد. ولشرح ذلك بشيء من التفصيل والتحليل، وظفت الدراسة

¹ Deger SAADET & Sen SOMANTH, "Military Expenditure Spin-off and Economic Development", *op. cit.*, p.81.

² SIPRI yearbook (2014): *Armaments, Disarmament and International Security*, Stockholm International Peace Research Institute, 2014.

"طريقة جوهانسون" وكذا "أنموذج متجه تصحيح الخطأ" (VECM) لاختبار طبيعة العلاقة بين متغير الناتج المحلي الإجمالي (RY) ونسبة الإنفاق العام الحكومي من هذا الناتج (RGY) وكذا نسبة الإنفاق المدني منه (RCY)، بالإضافة إلى متغير خاص بنسبة الإنفاق العسكري من هذا الناتج (RDY).

العلاقة الأولى

$$\text{Bivariate analysis} \quad RY = (RGY)$$

العلاقة الثانية

$$\text{Multivariate analysis} \quad RY = (RCY, RDY)$$

ولقد أظهرت نتائج هذه الدراسة أن هناك علاقة دالية سلبية بين الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي (العلاقة الأولى)، وعند استخدام المتغيرات الثلاثة (العلاقة الثانية) توصل التحليل الإحصائي من جهة إلى أن هناك علاقة إيجابية بين النمو الاقتصادي والإنفاق المدني، ومن جهة أخرى إلى وجود علاقة دالية عكسية بين النمو الاقتصادي والإنفاق العسكري، وأن هذا الأخير يطغى على الإنفاق المدني ويؤثر عليه بالسلب.¹

وفي هذا الإطار، إذا كان بإمكان الإستيراد العسكري المفرط أن يؤثر سلبا على الواردات المدنية ويحدّ منها،² فإنّ صفقات شراء السلاح الضخمة التي تقوم بها دول المنطقة، وبالخصوص المغرب والجزائر، من شأنها أن تحول رساميل البلدين بعيدا عن القطاعات الاقتصادية المنتجة بل وستعمل على تعميق الاختلالات التي يعاني منها الميزان التجاري، وبالتالي التأثير على أحد أهم عناصر القوة الاقتصادية للدولة.

¹ Adunasser DUELLA, "Military Burden and Economic Growth: Evidence from Multivariate Cointegration Analysis", *Journal of Global Economics*, Vol.2, Issue 3, 2014, p.5.

² James LBOVIC, "Military Burden, Security Needs, and Economic Growth in the Middle East", *Journal of conflict resolution*, Vol.31, No.1, March 1987, p.126.

وإذا اعتبرنا مؤشر التنمية البشرية الشاملة أحد أدوات قياس التنمية الاقتصادية أو هو هدف الأهداف التي تتوخاها هذه الأخيرة، فإن دول المنطقة المغربية مازالت تحتل مراتب متدنية في التقارير الخاصة بمؤشر التنمية البشرية، من بينها تقارير برنامج الأمم

الترتيب العالمي للدول المغربية

على مستوى مؤشر العسكرة ومؤشر التنمية البشرية - 2011

الدولة	مؤشر العسكرة	مؤشر التنمية البشرية
المغرب	23	130
الجزائر	18	96
ليبيا	13	64
تونس	82	94
مصر	28	113

Source:

Mario-Alessander BAUWENS, Guns versus Butter : A Budgetary Trade-Off in the MENA Region, Master thesis, Lund University, June 2012, p.6.

المتحدة الإنمائي. لكن في مقابل التأخر الذي تعرفه هذه الدول على مستوى التنمية عالمياً، فإنها تتبوأ مراتب عالية ومتقدمة بخصوص ترتيب مؤشر العسكرة، الذي يصنف الدول حسب نفوذ وأهمية المؤسسة العسكرية في كل دولة وعلاقتها بالمجتمع وكذا المقارنة بين الإنفاق العسكري مع الناتج المحلي الإجمالي في البلاد. فمن خلال الجدول أعلاه يتبين أن الدول المغربية، وبالأخص المغرب والجزائر وليبيا، تتبوأ أولى المراتب على مستوى مؤشر عسكرة الدول، إذ احتل المغرب المرتبة (23)، والجزائر المرتبة (18)، بينما تبوأ ليبيا المرتبة الثالثة عشرة، وذلك من أصل 152 بلداً. ولعل أهم

ما يمكن أن نستنتجه من خلال هذه المقارنة هو أنه كلما كان القطاع العسكري ذا أهمية وقوة في المجتمع كلما كانت معدلات التنمية البشرية فيه منخفضة وضعيفة، لاسيما في المغرب الذي لا يعمل إنفاقه العسكري المرتفع إلا على إعاقة التنمية الاقتصادية في البلاد،¹ خصوصا في ظل شح ومحدودية الموارد المالية.²

إجمالا، يمكن القول أن التسلح يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي بحكم مصير استعمالاته التي لن تخرج عن حالتين، إما:

- تخزينه في مخابئ ومخازن، مما يجعل سلبيته على المستوى الاقتصادي لا تنحصر في كلفة إنتاجه فقط، بل تتعداها لتشمل أعباء صيانه.

- أو استعماله، وفي هذه الحالة يؤدي إلى الدمار مما يجعل إعاقة التقدم الاقتصادي واضحا.

ففي كلتا الحالتين يستحيل كسب رهان التنمية. ولهذا يجب قلب المعادلة المهيمنة في سباق التسلح، والمتجلية في تحقيق الأمن بواسطة النفقات العسكرية إلى نفقات عامة من أجل تحقيق الأمن الغذائي والرخاء الاقتصادي والنهوض بالمشاريع الاستثمارية.³

ثانيا: آثار النفقات العسكرية على الاستثمار

يعتبر الاستثمار العنصر المفتاح في تحقيق أي تقدم على مستوى النمو الاقتصادي، وذلك بالنظر لما يوفره من رأسمال للمشاريع الاقتصادية والاجتماعية وتأثيره الإيجابي على معدل الإنتاجية في مختلف القطاعات التي يستهدفها، فضلا عن منافع ذات أهداف إنمائية أخرى. غير أن ترتيب الأولويات وعدم ترشيد النفقات والموارد المالية المتاحة

¹ Abderrahman ADDIH, *Effets Economiques et Financiers des Dépenses de Défense-Sécurité Marocaines*, Thèse de 3^{ème} Cycle, Université de Paris-Dauphine, paris, 1995, p.87.

² نفس المرجع.

³ إدريس بلماحي، إشكالية نزع السلاح والتنمية في العالم النامي، مرجع سابق، ص.47.

واستحواذ القطاعات العسكرية وشبه العسكرية على جزء كبير من هذه النفقات والموارد يؤدي إلى تقليص الإنفاق الاستثماري والحيلولة بالتالي دون النهوض بالتنمية الاقتصادية، فبين الإنفاق العسكري والإنفاق الاستثماري تقوم علاقة عكسية، إذ كلما تزايد الأول إلا وتناقص الثاني والعكس صحيح. فعبء الدفاع هو الذي يقف في آخر مطاف وراء انخفاض حجم الادخار القومي والاستثمار في الدولة.¹

وفي هذا الإطار، إذا قارنا نمو الإنفاق العسكري وما يصرف على القوات المسلحة في البلدان المغربية مع نمو الاستثمار في هذه البلدان، لتبين لنا أن منحى التسلح يتطور تصاعديا بينما منحى الاستثمار يتطور بوتيرة بطيئة بل وتكون في بعض الأحيان تناقصية، بسبب ما تعرفه المنطقة من سباق محموم نحو التفوق العسكري بين المغرب والجزائر وما يستلزمه ذلك من تحويل مستمر ودائم للموارد نحو القوات المسلحة وتجهيزاتها العسكرية.

وفي هذا السياق، يشير معهد الاتحاد الأوروبي للدراسات الأمنية إلى أنه عندما أقدمت الدول المغربية على تخفيض نفقاتها العسكرية ب 3,5 في المائة بعد نهاية فترة الحرب الباردة عرف إنفاقها الاستثماري ارتفاعا بمعدل 0,7 في المائة.² بمعنى أن الاستمرار في تخفيض نفقات الدفاع سيؤدي بدون شك إلى توفير رساميل وميزانيات هائلة ومهمة وبالتالي تهيئة المناخ الملائم واللازم للنهوض بالبرامج والمشاريع الاستثمارية في بلدان المنطقة.

وإذا كان سباق التسلح يحول دون تخصيص ما يكفي من الاعتمادات للنهوض بالاستثمارات المحلية، فإن النزاعات التي تغذيه تساهم هي أيضا في الحيلولة دون تدفق الاستثمار إلى المنطقة. وفي هذا الإطار فإن النزاع المفتعل حول الصحراء المغربية يفسر

¹ Deger SAADET & Sen SOMANTH, "Military Expenditure Spin-off and Economic Development", *op. cit.*, p.81.

² Florence GAUB, *Arab Military Spending : behind the figures*, European Union Institute for Security Studies, May 2014, p.27.

بدوره ضعف وتدني تدفق الاستثمارات الأجنبية مقارنة بمناطق أخرى مماثلة من العالم.¹ وعموما فإن البيئة الأمنية المضطربة في شمال إفريقيا التي تزداد تعقيدا بفعل ما تعرفه

تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى المنطقة المغربية (مليون دولار)

Flux d'IDE	2008	2009	2010	Evolution 2010/2009
ALGERIE	2 646	2 447	2 291	-17.0%
MAROC	2 487	1 952	1 304	-33.2%
TUNISIE	2 758	1 688	1 513	-10.4%

Source :

CNUCED, rapport sur l'investissement dans le monde, United Nations publication, New York, 2011, p.72.

أنظمتها من توتر وعدم استقرار وبفعل انتشار تنظيم القاعدة وغيره من التنظيمات الأصولية المتطرفة، تدفع الرساميل الاستثمارية إلى الهجرة والهروب بحثا عن أماكن آمنة في الخارج. ومن خلال المعطيات الواردة في الجدول أعلاه يتضح أن حجم الرساميل الأجنبية التي تتدفق إلى المنطقة تبقى متواضعة بالرغم من برامج الخصوصية وسياسة تحويل الديون الخارجية إلى المشاريع الاستثمارية التي نهجتها الحكومات المغربية، وبالرغم كذلك من توفرها على مميزات حقيقية لجذب الاستثمارات الأجنبية. وكما يبين هذا الجدول فإن تطور الاستثمارات الأجنبية يسجل غالبا أرقاما سالبة كما أنها لا تمثل سوى نسبا ضئيلة بالنسبة لمجموع الاستثمارات في العالم.²

¹ أحمدوش مدني، "دور الاستثمار في التكامل الاقتصادي بين الدول المغربية"، في: الإصلاحات السياسية والمؤسسية بالدول المغربية وآفاق الاندماج، أعمال الندوة الدولية المغربية المنظمة من طرف كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بجامعة محمد الأول بوجدة، 23-22 نونبر 2013، ص.126.

² Fadhila TAMANI, *Intégration économique régionale au Maghreb: enjeux, contraintes et perspectives*, op. cit., 149.

وإذا كان تمويل النفقات العسكرية يتمّ غالبا من خلال تحويل مخصصات القطاعات المدنية لصالح القطاع العسكري أو من خلال الاعتماد على المديونية الخارجية، فإن ذلك يؤدي إلى التأثير بشكل مباشر أو غير مباشر على الدخل الفردي كما يؤثر أيضا على الدخل القومي والادخار الحكومي بشكل عام، وهو الشيء الذي ينعكس بالسلب على مستويات نمو الاستثمار في المنطقة. وإجمالا، يبقى ارتفاع الإنفاق العسكري في الجزائر وغيرها من بلدان المنطقة معيقا صعبا يضاف إلى باقي المعوقات الأخرى التي تنتصب في وجه مسار الاستثمار في البلاد والتي تتمثل عموما في ضعف وتواضع إنتاجية اليد العاملة، وإشكالية الاستقرار، وتفشي الرشوة وغياب الحكامة الرشدة، وضعف البنية التحتية، وبروز السوق الموازية، وارتفاع تكاليف المشاريع، وصعوبة الوصول إلى العقار، وكذا مستوى ونوعية المعيشة،¹ هذا بالإضافة طبعا إلى عائق التمويل وعدم فاعلية النظام البنكي وتدني جودة الخدمات المالية، حيث مازال النظام المالي في هذه الدول تطغى عليه كثرة التعقيدات الإدارية وطول مدة دراسة طلبات التمويل وما إلى ذلك من الإجراءات البيروقراطية التي تحول دون تمويل ومرافقة البنوك للمشاريع الاستثمارية في المنطقة.

ولكون الإنفاق العسكري إنفاقا تضخميا بطبعه ما دام أنه لا يؤثر إيجابا في توسيع قاعدة الإنتاج والزيادة في القدرة الإنتاجية، فإنه يغدو (أي التضخم) سببا رئيسيا في تخفيض حجم الادخار الوطني، وهو الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى تضيق دائرة وحجم الاستثمارات المحلية في بلدان المنطقة. وعموما، إذا كان من الصعب قياس مساهمة سباق التسلح في خلق المشكلات الاقتصادية فإن احتداد التضخم في فترة انكماش اقتصادي وبطالة مرتفعة لا يدع مجالاً للشك لتفسيرها، ولو جزئيا، بسبب الحفاظ على ارتفاع النفقات العسكرية وتعاضم أسعار المنتجات الحربية.²

¹ أ. منصور الزين، "واقع وآفاق سياسة الاستثمار في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد 2، 2004، ص.141.

² إدريس بلماحي، إشكالية نزع السلاح والتنمية في العالم النامي، مرجع سابق، ص.46.

الفرع الثاني: واقع العلاقات الاقتصادية الإقليمية

سنتناول (أولا) واقع التعاون الاقتصادي بين الدول المغربية، على أن نتطرق (ثانيا) إلى التكاليف الاقتصادية لعدم الاندماج المغربي ومدى تأثير سباق التسلح في ذلك.

أولا: واقع التعاون الاقتصادي المغربي

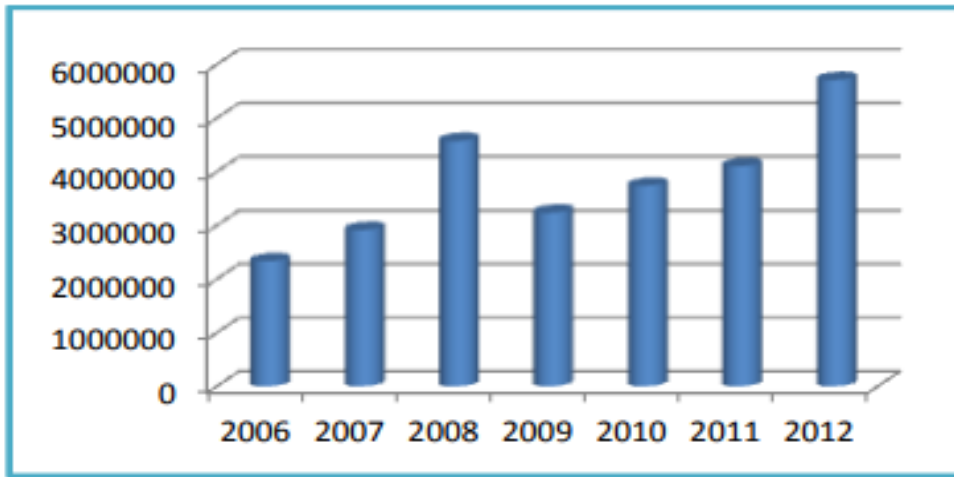
نصت معاهدة مراكش المنشئة لاتحاد المغرب العربي في مادتها الثالثة على أن الاتحاد يهدف في الميدان الاقتصادي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والتجارية للدول الأعضاء واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لهذه الغاية، من إنشاء لمشروعات مشتركة وإعداد لبرامج مناسبة في هذا الإطار. ولتحقيق هذه الأهداف حدد أول إجتماع لمجلس الرئاسة المغربي سنة 1990 أربعة مراحل التي سيتمرحل عليها هذا التكامل، وهي إحداث منطقة تبادل حر سنة 1992، وإقامة اتحاد جمركي سنة 1995، وإقامة سوق مشتركة سنة 2000، ثم الوصول أخيرا إلى إرساء اتحاد اقتصادي كآخر مرحلة لاتحاد دول المنطقة المغربية.

غير أنه ثمة هوة واسعة بين الواقع والمأمول، حيث تنتصب جملة من المعوقات الاقتصادية في وجه التعاون البيني والتكامل الإقليمي لدول المنطقة. فمن جهة، يعتبر استمرار تغليب الطابع العمودي للسياسة الاقتصادية لدول المنطقة على الطابع الأفقي من بين أهم هذه المعوقات، إذ يستحوذ الاتحاد الأوروبي على حوالي 73 في المائة من التجارة الخارجية لدول المغرب العربي الكبير؛ حيث تستورد تونس 72 في المائة من وارداتها من الاتحاد الأوروبي وتصدر 78 في المائة من صادراتها إليه، وتستورد الجزائر 75 في المائة وتصدر إليه 62 في المائة من صادراتها، كما يستورد المغرب 70 في المائة من وارداته من الاتحاد الأوروبي ويصدر إليه 60 في المائة من صادراته،

وتستورد موريتانيا كذلك 53 في المائة من وارداتها من الاتحاد الأوروبي وتصدر 72 في المائة من صادراتها إليه. ويشار في هذا الإطار إلى أن قلة تنوع اقتصاديات المنطقة يشكل عقبة أمام تنشيط التجارة البينية ويجعلها متقلبة حسب التقلبات التي تحدث في التجارة الخارجية، وهذا ما استغلته أوروبا لفرض شروطها في اتفاقياتها مع المنطقة.¹

ومن جهة أخرى، يعتبر ضعف التجارة البينية المغربية من أبرز التحديات التي تعيق

تطور التجارة الخارجية المغربية-المغربية



Source :

Les conditions économiques et sociales en Afrique du Nord 2012-2013, Nations unies-commission économique pour l'Afrique, Vingt neuvième session du comité intergouvernemental d'experts, Rabat, 4-6 mars 2014, p.29.

مسار التعاون الاقتصادي لدول المنطقة. فحسب التقارير المقدمة من طرف صندوق النقد الدولي لم يتجاوز التبادل التجاري البيني بين هذه الدول 3 في المائة، في حين تصل نسبة تبادها التجاري مع الاتحاد الأوروبي 66 في المائة، وتبقى هذه النسبة في الواقع ضعيفة جدا بالمقارنة مع التجمعات الجهوية الأخرى.

¹ أحمد محفوظ بيه، "مقومات ومعوقات التكامل في اتحاد المغرب العربي"، في: محمد عاشور، التكامل الاقليمي في افريقيا رؤى وآفاق، معهد البحوث والدراسات الافريقية، 2005، ص.267.

ومنذ تأسيس الاتحاد وإلى غاية سنة 2007، بلغ مجمل صادرات المغرب إلى دول الاتحاد المغربي 3% من إجمالي صادراته إلى العالم، بينما لم تتعد نسبة وارداته 2,6 في المائة. وقُدِّر المتوسط السنوي لصادرات الجزائر نحو الدول المغربية خلال هذه الفترة ب 1,6 في المائة من مجمل صادراتها نحو العالم، أما المتوسط السنوي لواردها من دول الاتحاد فقدر ب 1,15 في المائة من مجمل الواردات.¹ ويمكن إيعاز هذا الضعف في التبادل التجاري بين دول الاتحاد المغربي إلى عدة عوامل، من بينها تماثل هياكل الإنتاج وتشابه المنتجات السلعية المغربية، وهو العامل الذي يمثل، في حد ذاته، إحدى المعوقات المستقلة التي تحول دون بلوغ المستوى المطلوب من التكاملية على المستوى الاقتصادي.²

وحسب بعض الدراسات فإن صادرات تونس نحو الاتحاد الأوروبي تتشابه بنسبة تفوق 70% مع نظيراتها المغربية. ولكون البلدين يستفيدان من نفس الامتيازات الجمركية الممنوحة لهما من طرف الاتحاد الأوروبي فإنهما يتنافسان للاستحواذ على أكبر قدر ممكن من الفرص التجارية التي توفرها الأسواق الأوروبية. كما أن الصادرات الجزائرية نحو أوروبا تبقى، من جهتها، متشابهة مع صادرات هذين البلدين.³

والمفارقة العجيبة أن هيكل التبادلات بين دول المنطقة يمرّ في الغالب عبر شريك ثالث غالبا ما يكون الاتحاد الأوروبي، وهو الشيء الذي يمثل في الواقع تحديا آخر يضاف إلى المعوقات والتحديات المذكورة أعلاه. فعلى سبيل المثال، يستورد المغرب من الجزائر 5 في المائة من وارداته من المشتقات النفطية، في حين يستورد ما تزيد قيمته الإجمالية عن 2,5 مليون دولار من نفس السلعة من الخارج، و تستورد الجزائر أقل من 2 في المائة من الحمضيات من المغرب في حين تستورد ما قيمته 5 ملايين دولار

¹ صبيحة بخوش، اتحاد المغرب العربي: بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية، مرجع سابق، ص.364.

² نفس المرجع.

³ Voir: *Issues of the Maghreb Integration: The Cost of Non Maghreb*, Kingdom Of Morocco-Ministry Of Economy and Finance, October 2008, p.8.

من السلع الغذائية من الاتحاد الأوروبي بعضها مصنع في المنطقة المغربية نفسها. وتعد إسبانيا أكبر مصدر للثروة السمكية نحو أسواق الجزائر وتونس وليبيا، وهي الثروة القادمة من الشواطئ الموريتانية التي تعد من أغنى الشواطئ في العالم، حيث يتم تصنيع الأسماك الموريتانية في أوروبا لتصدر إلى دول المنطقة بأسعار مضافة. ولعل هذا ما دفع مكتب اللجنة الاقتصادية لإفريقيا في شمال إفريقيا التابع للأمم المتحدة إلى أن يؤكد على أن المنطقة تخسر سنويا 10 ملايين دولار نتيجة غياب أية استراتيجية للتكامل بينها.¹

كما يضاف إلى هذه المعوقات أيضا غياب أي تشجيع ملموس للاستثمارات البينية المغربية، وذلك بالنظر لقيام وتظافر مجموعة من الأسباب في دول المنطقة على رأسها عدم الاستقرار السياسي والتعقيدات التشريعية والإدارية وقلة الشفافية، بالإضافة إلى النقص القائم على مستوى البنيات التحتية وخاصة ما يتعلق بغياب أو على الأقل الضعف الحاد في شبكة المواصلات والخطوط البرية والبحرية التي تساهم بشكل كبير في تقليص فرص المبادلات التجارية بين دول المنطقة.² ونتيجة لذلك، فقد قدر البنك الدولي كلفة عدم اندماج الاقتصاديات المغربية بحوالي 15 مليون منصب شغل خسرتها هذه البلدان خلال السنوات الخمس الأخيرة، كما خسرت أيضا حوالي 20 مليار دولار من جراء عزوف الاستثمارات الأجنبية عن القدوم للاستثمار في المنطقة.³

ولتجاوز هذه العوائق والعقبات التي تعترض الاندماج الإقليمي فإن الأمر يقتضي توفر إرادة سياسية قوية لتجسيد التعاون المغربي-المغربي، خاصة في وقت تتجه فيه جميع دول العالم نحو تنظيم نفسها في أقطاب و تجمعات اقتصادية إقليمية من أجل

¹ Bureau pour l'Afrique du Nord de la Commission Economique des Nations Unies pour l'Afrique, *La mobilité des travailleurs dans l'espace maghrébin*, CEA-AN, Rabat, 2011, p.19.

² *Issues of the Maghreb Integration : The Cost of Non Maghreb*, op. cit., p.11.

³ أحمدوش مدني، "دور الاستثمار في التكامل الاقتصادي بين الدول المغربية"، في: الإصلاحات السياسية والمؤسسية بالدول المغربية وأفاق الاندماج، مرجع سابق، ص.127.

استفادة أفضل من الفرص التي تمنحها العولمة.¹ وفي هذا الإطار لابد من وضع استراتيجية شاملة للتكامل على مستوى كافة القطاعات الإنتاجية والخدماتية، وذلك بالشكل الذي يحقق اتحادا كاملا بين جميع أقطار شمال إفريقيا في ظل حرية انتقال الأشخاص والسلع ورؤوس الأموال، مع وضع خطوات عملية لبناء اقتصاد مشترك عبر إقامة صناعة تكاملية وإحداث منطقة استثمارية ومشاريع إقتصادية موحدة. هذا مع ضرورة تبني سياسات بديلة للسياسات العمودية للتصدير، من خلال تشجيع الانفتاح على جميع دول المنطقة بدل الاتجاه عموديا إلى الدول الأوروبية التي تستحوذ على الحصة الأعظم من صادراتها التجارية.²

إن تكلفة عدم تفعيل التعاون الاقتصادي بين دول المغرب العربي الكبير هي تكلفة باهضة جدا، خاصة وأن المنطقة تتوفر على سوق مغربية جهوية كبيرة سما بين 80 مليون إلى 100 مليون مستهلك- من شأنها أن تخلق ديناميكية اقتصادية جهوية وتساهم في خلق مقاولات وجلب استثمارات هامة تساعد على تجاوز الأوضاع الاقتصادية الهشة التي تعرفها الدول المغربية، كالحد من ظاهرة بطالة الشباب التي تظل مرتفعة في هذه الدول.³

ثانيا: سباق التسلح والتكلفة الاقتصادية لعدم الاندماج المغربي

إن ظاهرة سباق التسلح ليست ظاهرة عسكرية فحسب، بل هي ظاهرة سياسية واقتصادية أيضا، تدخل في إطار التنافس بين الدول أو القوى المتصارعة،⁴ من خلال توظيف مختلف أدوات الصراع كالضغط والحصار والمناورة والتحالف والتحريض والتآمر وما إلى ذلك من الحسابات التي تفرضها حالة العداء ومنطق الحرب الباردة بين الأطراف التي تخوض هذا السباق في المنطقة. بهذا المعنى، يمكن القول أن الجزائر، بما

¹ *Issues of the Maghreb Integration: The Cost of Non Maghreb, op. cit., p.8.*

² أحمد محفوظ بيه، "مقومات ومعوقات التكامل في اتحاد المغرب العربي"، مرجع سابق، ص 270-271.

³ يوسف عنتار، الأمن المغربي المشترك، ضرورة ملحة وعوائق جمة، مرجع سابق، ص 247.

⁴ عبد القادر رزنيق لمخادمي، سباق التسلح: الهواجس والطموحات والمصالح، مرجع سابق، ص 13.

لها من مؤهلات نفطية هائلة، تسعى إلى إنهاء الاقتصاد المغربي واستنزاف موارده وجزءه جزًا إلى خوض سباق عسكري محموم بالرغم من محدودية قدراته وإمكانياته المالية.

وعلاوة على تأثيره على الأمن الاقليمي ومساهمته في توتر العلاقات السياسية بين الدول، فإن سباق التسلح يؤدي كذلك إلى تدهور العلاقات الاقتصادية وإضعافها، بل وإعاقة أي محاولة لبناء منظومة اقتصادية جديدة.¹ فكما يحول التسلح المفرط دون بلوغ التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلدان المنطقة المغربية، فإنه يقف أيضا سدا منيعا في وجه التعاون الاقتصادي المطلوب بين هذه البلدان، من خلال تقييد المبادلات التجارية بينها وتعطيل عملية التكامل بين اقتصادياتها، وما يؤدي إليه كل ذلك من ارتفاع التكلفة أو التكاليف الاجتماعية بالنسبة لشعوب المنطقة. فبعد مرور أكثر من عقدين على توقيع اتفاقية مراكش، لازالت منطقة التبادل الحر لاتحاد المغرب العربي - التي برمجت بداية سنة 1992- في مرحلتها الأولى، كما بقي السوق الشمال إفريقي لحد الساعة واحدة من أقل أسواق القارة دينامية. ولقد كان لعدم تحقق هذه العملية الاندماجية بين دول المنطقة انعكاسات وآثار سلبية جمة تظاهرات على عدة مستويات، يمكن حصر أهمها فيما يلي:²

- باستثناء المنتجات الطاقية، فإن نشاط التجارة الجزائرية مع باقي بلدان المنطقة يبقى دون المستوى المطلوب؛
- كما أن حضور المغرب في السوق التونسية ليس قويا، خاصة فيما يتعلق ببعض السلع والمنتجات، مثل المنتجات البحرية التي تستورد حصرا من إيطاليا؛
- وبالرغم من القرب الجغرافي فإن واردات المغرب من المنتجات الطاقية الجزائرية ما بين سنتي 2000 و2006 لم تتجاوز 5 في المائة سنويا، وبالمثل فإن الواردات

¹ *Economic and Social Consequences of the Arms Race and Military Expenditures*, Department of Disarmament Affairs, *op. cit.*, p.47.

² *Issues of the Maghreb Integration : The Cost of Non Maghreb*, *op. cit.*, p.13.

- الإجمالية للجزائر من هذه المنتجات التي تستوردها من المغرب لم تتعد 0,5 في المائة؛
- وخلال نفس الفترة، شكلت صادرات المغرب من المنتجات الغذائية في السوق الجزائرية نسبة ضئيلة لا تتعدى 0,6 في المائة، وفي مقابل ذلك مثلت المنتجات الغذائية الفرنسية والإسبانية في هذه السوق ما قيمته 40 في المائة؛
- إن منتجات النسيج تقتنيها الجزائر مصنوعة في كل من تركيا والصين وإسبانيا، بينما يبقى حضور منتجات كل من المغرب وتونس في السوق الجزائرية محتشما، حيث تشكل المنتجات المغربية 0,9 في المائة ومثيلتها التونسية 0,8 في المائة من إجمالي واردات الجزائر من هذا المنتج. فما تستورده الجزائر من المغرب لا يمثل سوى 0,3 في المائة من صادراته من هذه المادة بينما تمثل تونس 0,1 في المائة. وهي نسب ضئيلة جدا على كل حال؛
- وبالرغم من كون المنتجات الكيماوية تشكل حصة مهمة من صادرات المغرب نحو الجزائر، فإنها لا تمثل سوى 0,8 في المائة من الحجم الإجمالي لمبيعات المغرب من هذه المنتجات.¹

في هذا الإطار، أجمعت جلّ الدراسات التي قامت بها المنظمات الدولية والإقليمية بخصوص تقييم كلفة عدم تحقق الاندماج المغربي- على أن الآثار الاقتصادية لعدم الاندماج باهضة الثمن؛ فحسب الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي فإن تعثر عملية الاندماج المغربي يكلف كل بلد من بلدان الاتحاد ما بين 2 إلى 3 في المائة من معدل نموها السنوي، فلو كان الاتحاد المغربي قائما لمكّن بلدانه الخمسة من ربح ما مقداره 10 مليار دولار، أي ما يعادل خمسة في المائة من ناتجها الداخلي الخام.² وحسب

¹ *Issues of the Maghreb Integration : The Cost of Non Maghreb, op. cit., p.13.*

² *20 Anniversaire de la Fermeture de la Frontiere entre l'Algerie et le Maroc : Des Couts Significatifs pour le Maghreb, OXFAM, 27 Aout 2014, p.2.*

تقديرات البنك الدولي فإن قيام اتحاد مغاربي قوي وموسع سيرفع الناتج الداخلي الحقيقي لكل فرد على مدى عشر سنوات (2005-2015) بحوالي 34 في المائة بالنسبة للجزائر، و 27 في المائة بالنسبة للمغرب، و 24 في المائة بالنسبة لتونس.¹

ومن جهته، خلص قسم الدراسات الاقتصادية والمالية في "مؤسسة فوكست" إلى أنه يمكن للبلدان المغربية، ولو في ظل الظروف السياسية والتنظيمية القائمة حاليا، أن ترقى إلى مستوى مماثل لما بلغته بعض التجمعات الإقليمية الأخرى، كتجمع الآسيان مثلا. فالحسارة أو الكلفة التي تتكبدها المنطقة المغربية من جراء جمود الاتحاد تقدر بحوالي 980 مليون دولار سنويا (باستثناء المنتجات الطاقية).² وبدورها، تعتبر اللجنة الاقتصادية لإفريقيا وإفريقيا التابعة للأمم المتحدة أن بلدان الاتحاد المغربي لا يستعمل إلا 50 في المائة من إمكانياتها التجارية الداخلية، فلو تم استعمال وإستثمار إمكانياتها المتاحة على الوجه المطلوب لمكّنها ذلك من إضافة ما بين 2 إلى 3 في المائة من الناتج الداخلي الخام لكل دولة من دول الاتحاد. وهذا ما سيكون له آثارا وانعكاسات إيجابية مهمة على واقع ومستقبل التنمية في المنطقة ككل.³

ولقد بينت دراسة أخرى في ذات الإطار أنه في حالة إنشاء منطقة تجارة حرة للسلع فقط، سيكون النمو الإضافي لإجمالي الناتج المحلي (0,5 +) في المائة في دول المنطقة. أما في حالة رفع الحواجز الجمركية واللاجمركية أيضا فسيتضاعف النمو الإضافي ليصبح (1,1+) في دول المنطقة المغربية ككل. هكذا تفيد هذه الأرقام الدالة الواردة في هذه الدراسة أن كلفة عدم إنجاز الاتحاد المغربي ليست هينة.⁴

¹ La Banque Mondiale : Une nouvelle vision pour l'integration économique du Maghreb, Chapitre III, Novembre 2006, p.94.

² Issues of the Maghreb Integration : The Cost of Non Maghreb, op. cit., p.14.

³ 20 Anniversaire de la Fermeture de la Frontiere entre l'Algerie et le Maroc : Des Couts Significatifs pour le Maghreb, op. cit., p.3.

⁴ عزام محجوب، "التكلفة الاقتصادية لتأخير التكامل المغربي"، في : تكلفة عدم إنجاز مشروع الاتحاد المغربي، مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم ناشرون، سلسلة أوراق الجزيرة رقم 22، قطر، 2011، ص ص-42.

أما على مستوى التكلفة الاجتماعية لعدم تجسيد الاتحاد المغاربي فتتعدد جوانبها، ويمكن حصر أهمها في ما يلي: -المستوى الديموغرافي: تدلّ المؤشرات على أنه من الانعكاسات الاجتماعية الخطيرة لعدم تجسيد الاتحاد بروز ظاهرة النمو الديموغرافي اللامتوازن في المنطقة المغاربية نتيجة تراجع مستوى التنمية في الريف وتوجه معظم مشاريعها إلى المدينة، وهو ما ساعد على بروز مشكلات اجتماعية كبيرة في المدن المغاربية. فإلى حدود سنة 2025، يتوقع أن أكثر من 75 في المائة من السكان المغاربة سيعيشون في المدن، وهو ما سيفرز مشكلات هائلة على اعتبار أنها البيئة الخصبة لتنامي الإجرام والانحراف بكل أشكاله، وسيؤدي بروز الاختلال في التوزيع الجغرافي للسكان إلى خلق تجمعات وأحياء عشوائية تساهم في زيادة درجات الإقصاء الاجتماعي والحرمان من البرامج التنموية التي لن تستطيع أن تواكب حجم النمو الديموغرافي. -مستوى البطالة: رغم كون الدول المغاربية تستحوذ على الجانب الأكبر من قوة العمل العربية بنسبة 37,8 في المائة، حيث يوجد بها 33,5 مليون عامل -وقد يصل هذا العدد إلى 47 مليون في الأعوام القليلة المقبلة-، فإن هذه الدول ما فتئت تواجه معدلات مرتفعة ومخيفة من البطالة تصل إلى أكثر من 15 في المائة، وهو الشيء الذي يزيد من مستويات الخطورة الاجتماعية واللامن الاجتماعي.¹ وكذلك على مستوى الهجرة: التي تعد من المشكلات الاجتماعية الكبرى في المنطقة المغاربية، وهي الظاهرة التي تمثل هدرا اجتماعيا بكل المقاييس من خلال عملها على استنزاف الموارد البشرية المؤهلة علميا ومهنيا في دول المنطقة ودفعها مجانا لإفادة وخدمة البلدان المستقبلية. ولقد ساهم في ذلك إخفاق البرامج التنموية التي تم تبنيها في دول المنطقة، وكذا غياب نظرة موحدة تساهم في إيجاد آليات للتنقل الداخلي المغاربي لتلك الكفاءات والمهارات.²

¹ عزام محجوب، "التكلفة الاقتصادية لتأخير التكامل المغاربي"، مرجع سابق، ص ص.55-56.

² نفس المرجع ص.57.

المبحث الثاني: آثار العبء العسكري على التنمية الإنسانية

ينصرف مفهوم التنمية الإنسانية إلى تنمية وتطوير قدرات الإنسان وإمكانياته بشكل دائم ومستمر وعلى مختلف مناحي حياته، وذلك بهدف القضاء على مظاهر الحرمان البشري وتحقيق أقصى مستويات الرفاهية الإنسانية. ويقصد بالتنمية القدرات الإنسانية بوجه عام التمكين الاقتصادي للناس من حقوقهم المادية والاجتماعية من خلال توفير فرص الشغل والتعليم والرعاية الصحية وتحسين الدخل وشروط المعيشة وجعل الإنسان في قلب السياسات العمومية للدول والحكومات. بيد أنه ثمة معيقات وتحديات جمة ما فتئت تعترض الجهود المبذولة في سبيل النهوض بالتنمية الإنسان، ونذكر هنا إشكالية التمويل وما يرتبط بها من عدم ترشيد النفقات الحكومية بما يخدم متطلبات الرفاه الاجتماعي.

على هذا الأساس، تتمظهر إحدى أهم تجليات أزمة التنمية الإنسانية في الدول المغربية في عدم رصد ما يكفي من الميزانيات للنهوض بالتنمية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية. إذ تقوم هناك علاقة تنافسية بين الإنفاق العسكري والإنفاق التنموي، وغالبا ما تتم التضحية برهان التنمية في مقابل رفع النفقات المخصصة لاقتناء السلاح وتطوير الترسانة القتالية، في المغرب والجزائر بالخصوص.

بناء على ذلك، سنتطرق في البداية لتأثير الإنفاق العسكري على الإنفاق الاجتماعي في الدول المغربية من خلال رصد أوجه ومظاهر هذا التأثير على بعض الأولويات الاجتماعية الأساسية (المطلب الأول)، على أن نقف فيما بعد عند مدى تعارض هذا الإنفاق مع أهداف الأمم المتحدة من أجل التنمية في هذه المنطقة (المطلب الثاني).

المطلب الأول: تأثير الإنفاق العسكري على الأولويات الاجتماعية

سنتناول مدى تأثير الإنفاق العسكري على الإنفاق الصحي في الدول المغاربية (الفرع الأول)، ثم سنتطرق بعد ذلك لتأثير هذا الأخير على ميزانية قطاع التعليم في هذه الدول (الفرع الثاني)، على أن نتطرق في (الفرع الثالث) لمدى تعارض الإنفاق المفرط على التسلح مع أهداف الألفية من أجل التنمية.

الفرع الأول: الإنفاق العسكري والإنفاق على الصحة

تعدّ الخدمات الصحية من الخدمات الضرورية التي يجب على الحكومة توفيرها للنهوض والعناية بالصحة العامة. ونظرا لأهميتها القصوى فإنها تتصدر الحاجيات الاجتماعية الأساسية التي يتعين إشباعها لتحقيق واحدة من أهم ركائز التنمية الإنسانية. لكن بالرغم من هذه الأهمية البالغة التي تكتسبها أولوية الصحة فإن غالبية الدول النامية لا تعبر الاهتمام المطلوب لهذا القطاع الحيوي في برامجها وسياساتها الوطنية، بل تجد بعضها يهتم بقطاع الأمن والدفاع أكثر من اهتمامه بقطاع الصحة، وهذا ما ينطبق مثلا على الدول المغاربية محل هذه الدراسة. ففي تقريره لعام 2013¹ أشار معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي إلى أن دول شمال إفريقيا قد أنفقت على الدفاع ما يقدر ب 4,2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بينما لم تخصص للصحة سوى 3,8 في المائة. في المقابل، أنفقت أوروبا الغربية 7,8 في المائة من ناتجها المحلي على قطاع الصحة ولم تخصص لقطاع الدفاع سوى 1,5 في المائة، وهذا ما يبينه الرسم الذي أوردناه في الصفحة الموالية.

¹ Sam perlo FREEMAN, *The Opportunity Cost of World Military Spending*, Stockholm International Peace Research Institute, 5 April 2016, p.11.

إن المتأمل في سياسات الإنفاق الحكومي للدول المغربية يلاحظ أن هذه الأخيرة لا تولي العناية اللازمة لصحة مواطنيها، فهي، كما أشرنا إلى ذلك من قبل، ترصد للصحة أقل ما تنفقه على القطاع الأمني والعسكري. وفي الوقت الذي يعاني فيه النظام الصحي

مقارنة الإنفاق العسكري والإنفاق الصحي

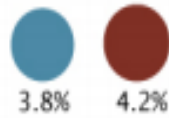
في شمال إفريقيا وأوروبا الغربية

Health spending versus Military spending, 2013

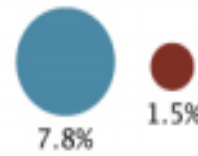
Spending given as a share of GDP

Health Military

شمال افريقيا



أوروبا الغربية



Source:

FREEMAN Sam perlo, *The Opportunity Cost of World Military Spending*, Stockholm International Peace Research Institute, 5 April 2016, p.11.

للمغرب من أعطاب كبرى واختلالات بنيوية عديدة، بدءا بغياب تصور واضح وسياسة فعّالة في تدبير القطاع وليس انتهاء بضعف وهشاشة البنيات التحتية من مستشفيات ومراكز صحية عمومية،¹ وفي الوقت الذي تبقى فيه الميزانية السنوية التي يخصصها هذا البلد لقطاع الصحة متدنية جدا بالمقارنة مع البلدان التي لها نفس مستويات التنمية الاقتصادية،¹ فإن المغرب يرصد في المقابل ميزانيات كبيرة لقواته المسلحة وينفق

¹ Hassan SEMLALI, Morocco Case Study: Health Care Environments in Morocco, *International Council of Nurses, International Pharmaceutical Federation, World Dental Federation, World Medical Association, International Hospital Federation, World Confederation for Physical Therapy*, 2010, pp.22-23.

أموالا باهضة من أجل استيراد السلاح والمعدات العسكرية من الخارج، بل إن المملكة تضطر في بعض الأحيان لتقليص الميزانيات المرصودة للقطاعات المدنية الأخرى والإجتماعية بالخصوص للرفع من نفقات قطاع الدفاع الوطني.²

وبالنظر إلى تطور منحنيات الإنفاق على كل من قطاع الدفاع وقطاع الصحة، منذ الاستقلال وبالخصوص في العقود الأخيرة، يتضح أن نمو النفقات العسكرية يساهم في تقييد مجهودات الدولة في النهوض بالصحة العمومية،³ وذلك لأن الزيادة في الإنفاق العسكري في البلاد يعكس منح الأولوية للقطاع العسكري على حساب تهميش المجالات المدنية ومن بينها الصحة،⁴ فالحكومة المغربية لا ترصد سوى ميزانية ضعيفة للقطاع الصحي، إذ لا تتجاوز في أحسن الأحوال 5 في المائة من الناتج المحلي. وتؤكد التقارير الوطنية للمملكة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية على أن الوضع الصحي بالمغرب تعثره اختلالات مركبة ويواجه مشاكل صعبة بفعل تظافر عدة أسباب على رأسها ضعف الميزانيات المرصودة للقطاع وما ينتج عن ذلك من عدم توفير الشروط المادية اللازمة، التي تسمح للمواطن بالتمتع كما ينبغي بحقه في الولوج إلى المرافق الصحية. وفي هذا الإطار، تسجل هذه التقارير أن معدل الوفيات عند الأطفال المغربية مازالت مرتفعة خاصة في العالم القروي والمناطق النائية. كما تسجل أن معدل وفاة الأمهات أثناء الولادة يشكل -بالرغم من التقدم الحاصل- مشكلا عويصا، إذ في سنة 2005 وصل معدل وفيات النساء الحوامل أثناء الولادة إلى 160 وفاة من أصل مائة ألف حالة. كما أن نسبة من يستفدن من توفر الأطقم الطبية المؤهلة والمتخصصة أثناء الوضع في سنة 2005 لم تتجاوز 53 في المائة. هذا علاوة على كون الأمراض

¹ Hassan SEMLALI, Morocco Case Study: Health Care Environments in Morocco, *op. cit.*, p.24.

² Abderrahman ADDIH, *Effets Economiques et Financiers des Dépenses de Defense-Sécurité Marocaines*, *op. cit.*, p103.

³ نفس المرجع، ص.101.

⁴ نفس المرجع، ص. 102.

المعدية، وبالخصوص السيدا والملاريا وداء السل، مازالت تعرف ارتفاعا ملحوظا بل وتنتصب كمشاكل صعبة التجاوز في قطاع الصحة العمومية للمملكة.¹ وفي مقابل ضعف الإنفاق على هذا القطاع الحيوي الذي يشكل إلى جانب قطاع التعليم أهم الركائز والدعامات الاجتماعية التي تقوم عليها التنمية البشرية، فإن المغرب يخصص ميزانيات

مقارنة تطور الإنفاق العسكري والإنفاق على الصحة في المغرب بالدرهم المغربي

Période	Dépenses de Santé	Dépenses de Defense
2002	4.324.757.000	15.190.735.000
2005	-----	-----
2008	-----	-----
2010	8.667.786.000	21.664.737.000
2012	-----	-----
2015	11.596.376.000	27.596.311.000

جدول تركيبي من إعداد الباحث بناء على الأرقام الواردة في قانون المالية للمغرب برسم السنوات المالية 2002، و2010، و2015، المنشورة في الجريدة الرسمية للمملكة.

كبيرة بل ومضاعفة لقطاع الدفاع الوطني، إذ من خلال الأرقام والمعطيات الواردة في الجدول الذي أورده أعلاه، يتبين أن نفقات الدفاع في سنة 2002 تفوق نفقات الصحة بثلاثة أضعاف؛ فبينما بلغ الإنفاق العسكري لهذه السنة أزيد من 15 مليار درهم لم يتجاوز الإنفاق الصحي 4 مليار و357 مليون درهم، وفي سنة 2010 وصلت النفقات العسكرية أزيد من 21 مليار درهم، بينما لم تبلغ نفقات الصحة سوى 8 و667 مليون درهم. وقد خصص قانون المالية لسنة 2015 أزيد من 27 مليار درهم

¹ راجع التقارير الوطنية للأهداف الإنمائية للألفية في المملكة المغربية لسنوات (2005-2007-2009-2012) التي تصدرها المندوبية السامية للتخطيط بتنسيق وتعاون مع مختلف الوكالات المتخصصة لمنظمة الأمم المتحدة.

للدفاع بينما لم يخصص لوزارة الصحة، التي شرعت في تطبيق نظام المساعدة الطبية، إلا 11 مليار، وهو الوضع الذي لن يسهم إلا في عرقلة الجهود المبذولة في سبيل النهوض بالتنمية الإنسانية. وبالرغم من تنصيب الدستور الجديد على الحق في الصحة وكذا مقتضيات مدونة التغطية الصحية الأساسية والقانون 65.00 الذي تعتبر بموجبه الصحة من مسؤولية الدولة، والذي يؤكد على حق ولوج كل الفئات المعوزة للخدمات الصحية مجانا وبالجودة المطلوبة طبيا، فإن ضعف التمويل الحكومي وإعطاء الأهمية للقطاع الأمني والدفاعي على حساب القطاع الصحي قد أدى إلى تعميق الاختلالات والتحديات التي يواجهها نظام الصحة العمومية في البلاد، الذي يحتل مراتب متأخرة في سلم المؤشر العالمي للرعاية الصحية.

وفي الواقع، فإن الاختلالات التي تعترى المنظومة الصحية في المغرب خاصة على مستوى النقص في التمويل، هي نفسها، تقريبا، الاختلالات التي يعاني منها هذا القطاع في الجزائر. فمن خلال الجدول أسفله يتبين أن اعتمادات القطاع العسكري تتجاوز بأضعاف مضاعفة اعتمادات القطاع الصحي، فبينما تم رصد ثمانية ملايين ومائة ألف دينار جزائري لقطاع الدفاع في سنة 1990 فإنه لم يتم تخصيص سوى 384 ألف دينار لقطاع الصحة في نفس السنة. ورغم كون الإنفاق على كل من القطاعين قد عرف ارتفاعا ملحوظا منذئذ، إلا أن وتيرة هذا الارتفاع تسير بسرعة في وزارة الدفاع العسكري بينما تسير ببطء شديد في وزارة الصحة؛ فقد بلغ الإنفاق على قطاع الدفاع الوطني سنة 1995 ما يقارب 59 مليون دينار، أما الإنفاق الصحي فلم يتجاوز 21 مليون دينار، وبينما تضاعفت قيمة الإنفاق الدفاعي لتصل إلى أزيد من 141 مليار سنة 2000، لم تتعد نفقات الصحة في نفس السنة 33.900 مليار دولار. وعموما، فإن نفقات الصحة ما بين 1990 و2000 باتت، على خلاف نفقات العسكر التي ظلت في ارتفاع مستمر، ناقصة وغير كافية لتغطية مصاريف بناء المراكز الاستشفائية وتكاليف

الخدمات الصحية، لاسيما وأن البلاد أصبحت تعرف في تلك الفترة ارتفاع الطلب على هذه الخدمات بفعل انتشار الأمراض والأوبئة والنمو الديموغرافي من جهة، وتوسع رقعة الفقر ونمو المديونية من جهة أخرى، وهو الشيء الذي أدى بالدولة إلى تقليص النفقات

مقارنة تطور الإنفاق العسكري والإنفاق على الصحة في الجزائر (بالدينار الجزائري)

Période	Dépenses de Santé	Dépenses de Defense
1990	384.000	8.100.000
1995	21.171.423	58.847.450
2000	33.900.742.000	141.576.750.000
2005	63.282.262.000	214.319.700.000
2010	195.011.838.000	421.726.569.000
2015	381.972.062.000	1.047.926.000.000

جدول تركيبى من إعداد الباحث بناء على الأرقام الواردة في قانون المالية للجزائر برسم السنوات المالية 1990، و1995، و2000، و2005، و2010، و2015، المنشورة في الجريدة الرسمية للبلد.

العمومية، بما في ذلك الإنفاق على القطاع الصحي.

ورغم تدهور الأداء الصحي بفعل تدني المؤشرات الصحية وضعف التجهيزات الطبية والخصاص المهول في الأطقم التمريضية والأطر الطبية، فقد استمرت نفقات الدفاع في الارتفاع بل تضاعفت قيمتها سنة 2000 ثلاث مرات لتصل إلى ما يزيد عن 421 مليار دينار في سنة 2010، ثم استمرت في الارتفاع لتمثل سنة 2012 نسبة 4,5 في المائة من الناتج القومي الإجمالي، متفوقة بذلك على النفقات المرصودة لقطاع الصحة في نفس السنة بـ 1,6 مليار دولار.¹

¹ Hamza HAMOUCHENE, Mika MINIO-PALUELLO & Keven SMITH, *Reforcing Dictatorships, op. cit.*, p.11.

ولقد ارتفعت نفقات المؤسسة العسكرية في البلاد لتبلغ سنة 2015 أكثر من بليون دينار، وهي القيمة التي تفوق القيمة المالية المرصودة للصحة العمومية تقريبا بثلاثة أضعاف، الشيء الذي يشي بأن قطاع الدفاع في الجزائر يكتسي أهمية أكبر من أولوية تحسين صحة المواطنين والنهوض بمنظومة الصحة العمومية بصفة عامة.

إن الإنفاق على القطاعات المدنية تربطه علاقة عكسية مع الإنفاق على القطاعات غير المدنية ومنها قطاع الصحة، فكلما ارتفعت النفقات العسكرية إلا وانخفضت النفقات المخصصة للخدمات الصحية. وفي هذا السياق تؤكد بعض الدراسات على أن ارتفاع الإنفاق العسكري في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ب1 في المائة يؤدي إلى انخفاض الإنفاق على الصحة ب1,04 في المائة.¹

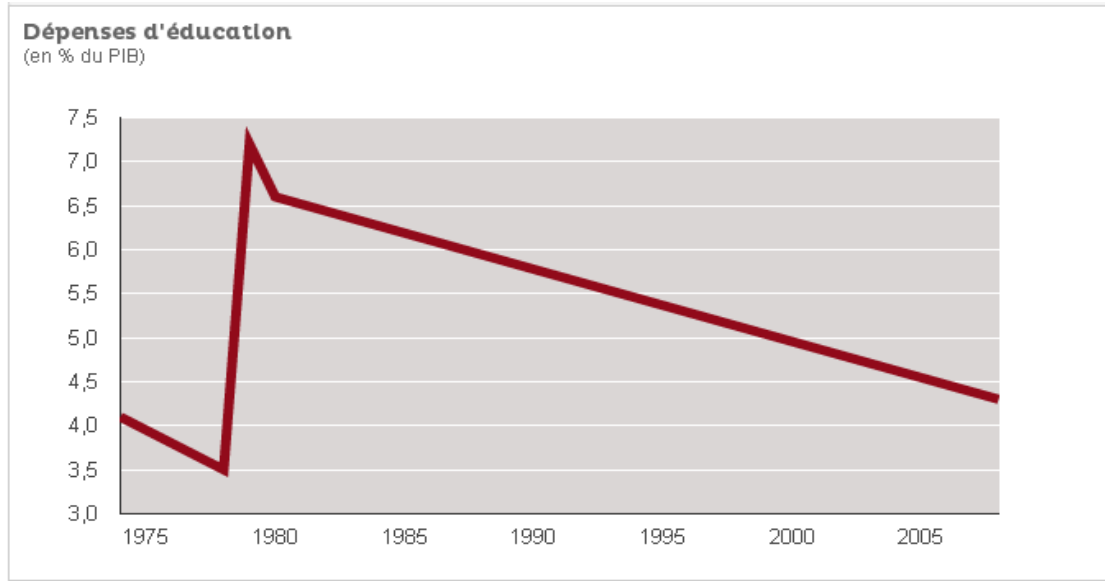
¹ Mario-Alessander BAUWENS, *Guns versus Butter : A Budgetary Trade-Off in the MENA Region, op. cit.*, p. 27.

الفرع الثاني: الإنفاق العسكري والإنفاق على التعليم

إن إنفاق الدول المغربية على التسلح ينعكس بالسلب على نفقاتها على قطاع التعليم، حيث يستأثر إنفاقها العسكري، في الغالب، بنسبة كبيرة من الميزانية العامة للدولة مقارنة مع نفقاتها المخصصة للنهوض بالتربية والتكوين والبحث العلمي وتحسين جودة التعليم.

وحسب إحصائيات البنك الدولي، فقد عرف الإنفاق الحكومي على قطاع التعليم في الجزائر انحدارا ملحوظا منذ سنة 1980، فبعدما بلغ نسبة 6,6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في هذه السنة، تطور خلال العقود الثلاثة اللاحقة وبوتيرة تناقصية

تطور نفقات التعليم في الجزائر (مليون دولار)



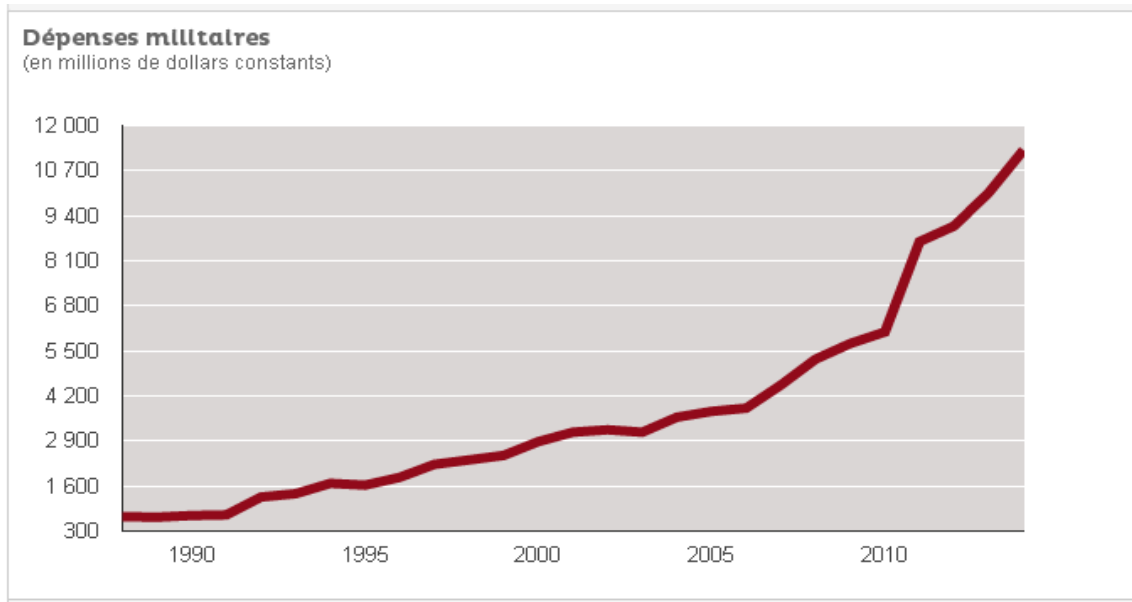
Source:

Dépenses militaires au Maroc, <<http://data.lesechos.fr/pays-indicateur/maroc/depenses-militaires.html>>, (visité le 12-08-2015).

ملحوظة، ليصل إلى 4,3 سنة 2008، ومازال يسير في يومنا هذا على نفس هذه الوتيرة السلبية. هذا ما يبينه بجلاء الرسم التوضيحي أعلاه.

لكن، في مقابل تطور نفقات التعليم في الاتجاه السلبي تتطور وتتمو معدلات الإنفاق العسكري في البلاد بشكل تزايدى مضطرد وذلك منذ الثمانينيات على الأقل، حيث بلغت في سنة 1988 ما يقدر بـ 716 مليون دولار وتضاعف هذا المعدل فيما بعد ليصل في سنة 1998 إلى 2352 مليون دولار، ثم في سنة 2008 إلى 5259 مليون دولار، ليبلغ في سنة 2014 ما مقداره 11 295 مليون دولار. وهذا ما يوضحه الرسم البياني أسفله، الذي تكشف معطيته عن الوتيرة التي أخذت تنامي وتتصاعد بها نفقات التسلح في هذا البلد.

تطور النفقات العسكرية في الجزائر (مليون دولار)



Source :

Dépenses militaires au Maroc, <<http://data.lesechos.fr/pays-indicateur/maroc/depenses-militaires.html>>, (visité le 12-08-2015).

ويمكن ملاحظة نفس الشيء بالنسبة للمغرب الذي تتقارب نفقات تسلحه بشكل كبير مع نفقاته على قطاع التعليم، حيث تبين المؤشرات والأرقام الدالة الواردة في الجدول

سباق التسلح وآثاره على الأمن والتنمية في المنطقة المغربية

أسفله وخاصة ما بين سنتي 1975 و 1990، العلاقة العكسية التي ظلت قائمة بين الإنفاق على التسلح والإنفاق على قطاع التعليم في المغرب؛ إذ بلغت النفقات العسكرية معدلات أكبر من نفقات التربية والتكوين، ففي سنة 1975 مثلت الأولى 13 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، بينما لم تمثل الثانية سوى 5,2 في المائة. وفي سنة 1980 شكلت الأولى 10 في المائة، بينما لم تشكل الثانية سوى 5,3 في المائة.

تطور الإنفاق العسكري والإنفاق على قطاع التربية الوطنية في المغرب

PERIODE	Dépenses de l'Education (en % du PIB)	Dépenses de défense (en % du PIB)
1975	5,2	13
1980	5,3	10
1985	5,4	6,6
1990	4,7	3,5
1995	5,0	2,9
2000	5,8	3,4
2005	7,3	2,8
2010	5,4	3,6
2015	5,3	3,3

جدول تركيبي من إعداد الباحث بناء على الأرقام المتوفرة حول ما تمثله كل من نفقات التعليم ونفقات الدفاع من الناتج المحلي الإجمالي في المغرب، وهذه الأرقام مستقاة من إحصائيات البنك الدولي منذ سنة 1975 إلى سنة 2015.

وفي الواقع، كان ارتفاع نفقات التسلح في هذه الفترة يجد مبرراته بالأساس في حرب الصحراء بين القوات المغربية و"جبهة البوليساريو" المدعومة ماليا وعسكريا من طرف

الجزائر، الشيء الذي اضطر معه المغرب إلى رصد ميزانيات كبيرة، كانت غالبا ما تتم على حساب الأولويات الاجتماعية لاقتناء السلاح وبناء الجدار الرملي في الصحراء ما بين عامي 1981 و1987. وإذا كان معدل الإنفاق العسكري قد انخفض بعد سنة 1990 التي تزامنت مع اتفاق الهدنة ووقف إطلاق النار بين الطرفين، فإن النفقات العسكرية ظلت عموما متقاربة ومتساوية تقريبا مع نفقات التعليم، طيلة السنوات الأخيرة.

الفرع الثالث: تعارض الإفراط في التسلح مع الأهداف الإنمائية للألفية

إن ارتفاع الإنفاق العسكري في المنطقة المغربية له أثر سلبي بالغ على التنمية، خاصة وأنه يحوّل الموارد المادية والبشرية بعيدا عن الغايات والأهداف الإنمائية للألفية. فبالنظر إلى توزيع الإعتمادات المالية على القطاعات الحكومية يتبين أنه ثمة إفراط واضح في مخصصات المؤسسة العسكرية في مقابل تفريط صارخ في ميزانية التنمية الإنسانية. وفي الواقع، فإن هذا الأثر أو هذه الآثار السلبية لن تسهم إلا في تعميق اختلالات التنمية في دول المنطقة سيما وأن مؤشرات الأمم المتحدة للتنمية البشرية الخاصة بهذه البلدان تبقى -أصلا- مؤشرات مختلفة وضعيفة كما يبين الجدول أسفله.

مؤشرات الأمم المتحدة للتنمية البشرية الخاصة بالبلدان المغربية

(سنة 2014)

<i>Country</i>	<i>Morocco</i>	<i>Algeria</i>	<i>Tunisia</i>	<i>Muritania</i>	<i>Lybia</i>
<i>Human Development Index</i>	0.628	0.736	0.721	0.506	0.724
<i>Life expectancy at birth</i>	74.0	74.8	74.8	63.1	71.6
<i>Expected years of schooling</i>	11.6	14.0	14.6	8.5	14.0
<i>Gross national income</i>	6.850	13.054	10.404	3.560	14.911
<i>HDI rank (2014)</i>	129	83	96	156	94

Source : Human Development Report (1990-2014) : Work For Human Development, Statistical Annex, 2015

وحسب تقرير مركز الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 2014، فقد احتل المغرب -كما هو مبين في الجدول- الرتبة 129 من أصل 187 دولة على سلم مؤشر التنمية البشرية،

وهو الترتيب الذي يبقى متدنيا بالرغم عن مختلف مشاريع ومبادرات النهوض بالتنمية التي أطلقها هذا الأخير، وهذا ما تعكسه المراتب الدنيا التي يحتلها المغرب عالميا في كل من قطاع التعليم (الرتبة 133)، وقطاع الصحة (الرتبة 110)، وكذا معدل الدخل الفردي الذي صنف المغرب في المرتبة 116 عالميا.¹ لكن رغم ضعف مؤشراتته الخاصة بالتنمية ورغم محدودية موارده المادية والاقتصادية، فقد ظل المغرب يخوض غمار السباق العسكري -مع الجزائر- ساعيا إلى تقوية قدراته العسكرية عبر استيراد السلاح من الخارج، الأمر الذي بات يؤثر سلبا على برامج التنمية فيه بفعل الانعكاسات الخطيرة لهذا السباق.²

واستنادا إلى التقارير التي أعدتها الحكومات الوطنية حول أهداف الألفية من أجل التنمية، فإن واقع هذه الأهداف والغايات الإنمائية المرتبطة أساسا بالقضاء على الفقر المدقع وتعميم التعليم الابتدائي وتقليل وفيات الأطفال ومكافحة الأمراض المتقلبة وتحسين المستوى المعيشي بصفة عامة، تُعَوِّق جملة من المعوقات على مستوى المنطقة المغربية، ليس فقط بالنظر لما تعانيه هذه القطاعات الاقتصادية والاجتماعية من سوء في التسيير والتدبير وضعف الحكامة وإنما أيضا بالنظر إلى نقص التمويل وعدم تقنين نفقات التسلح ومصاريف الدفاع الوطني المرتفعة. والنتيجة الطبيعية لهذه السياسات التي تولي أهمية لقطاع الدفاع أكثر من غيره من القطاعات ذات الأبعاد الاجتماعية والإنمائية، هي بطبيعة الحال اتساع دائرة الحرمان المركب والفقر الحاد المتعدد الأبعاد، كما تبينه بوضوح منحنيات المبيان أسفله. وإذا كانت كل هذه الأبعاد تساهم، وإن بشكل متفاوت، في تشكيل واقع التنمية في البلدان المغربية فإن المساهم الرئيسي في ظاهرة الفقر متعدد الأبعاد في المنطقة هو مشكلة التعليم تليها مشكلة الصحة. غير أن تدهور التعليم لم يأت من فراغ بقدر ما ساهمت فيه أبعاد و عوامل أخرى، كالوضع

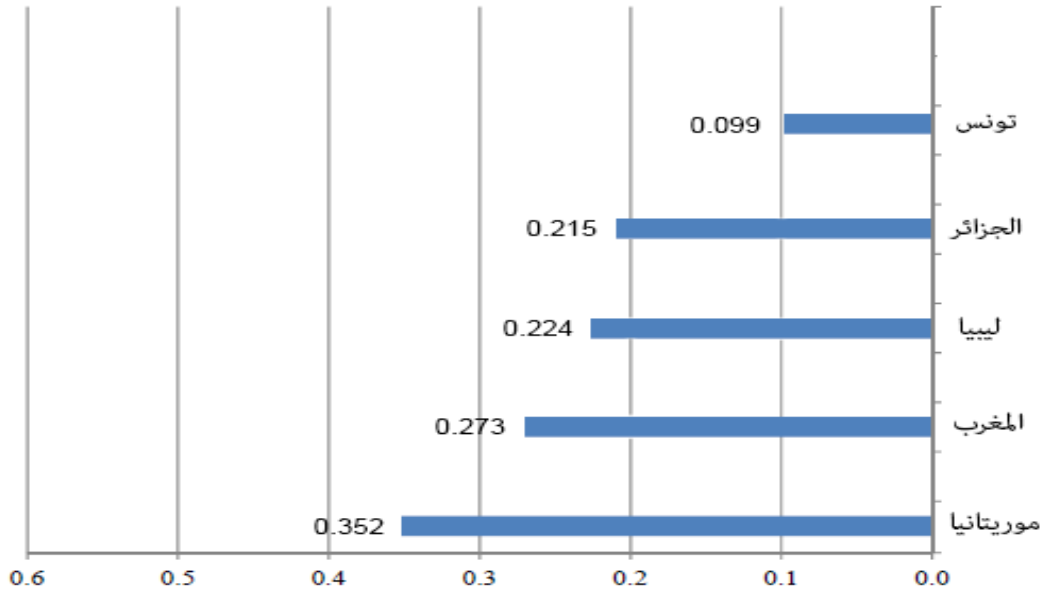
¹ Rapport Economique et Financier, Projet de Loi de Finances pour l'Année Budgetaire, Ministere de l'Economie et des Finances, Royaume du Maroc, 2015, p.81.

² Fanny LUTZ, Une décennie de frénésie militaire ; dépenses militaires au Moyen-Orient et en Afrique du Nord, Groupe de Recherche et de l'Information sur la Paix et la Sécurité (GRIP), Note d'Analyse, 26 février 2013, p.16.

السوسيو-اقتصادي الهشّ وغياب البنى التحتية، خاصة في المناطق النائية.

ورغم المبادرات التي تقوم بها حكومات المنطقة لإصلاح التعليم عامة والتعليم الأساسي خاصة، فإن هذا القطاع مازال يتخبط في مشاكل هيكلية وأعطاب بنيوية كبرى تحول دون النهوض به على الوجه المطلوب بغرض تحقيق هدف ضمان تعميم حق التمدريس للجميع في الأقسام الابتدائية، الذي يبقى أحد أهم الأهداف الأساسية التي تسعى

تطور نسب الفقر المتعدد الأبعاد في البلدان المغربية

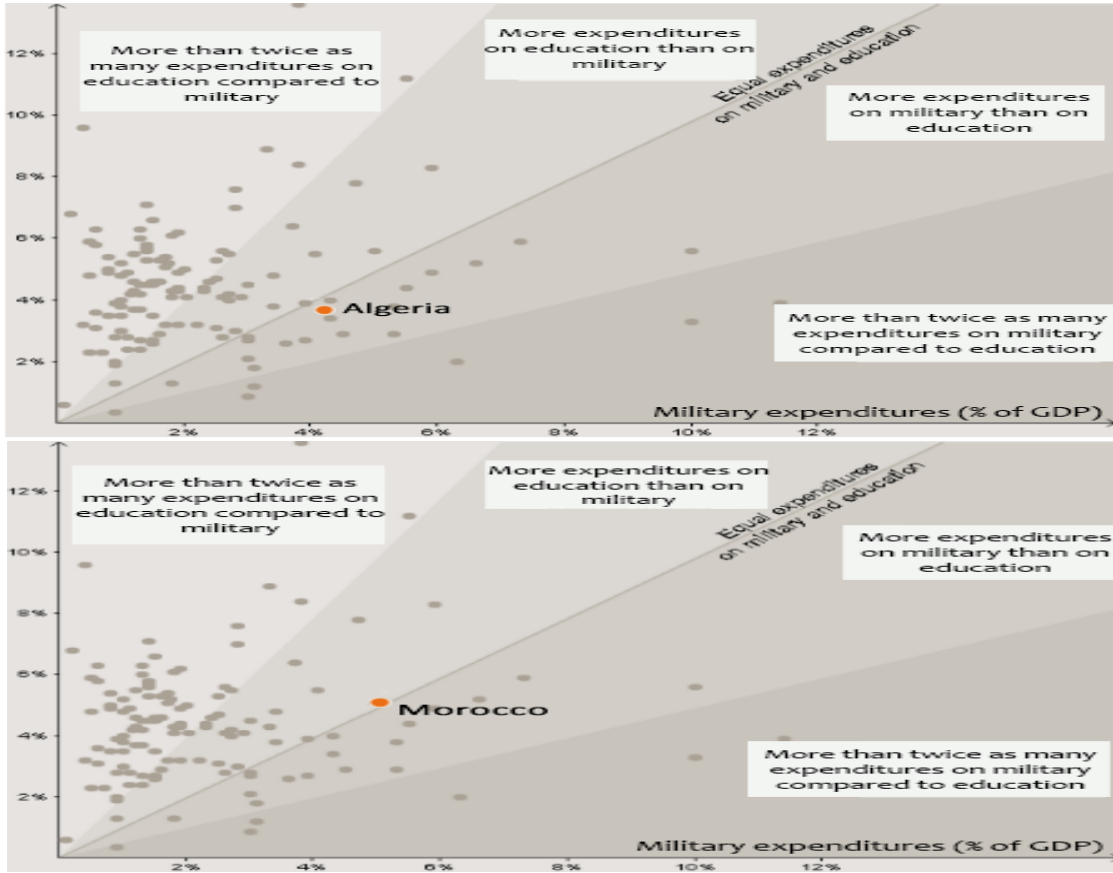


مبيان من إعداد الطالب بناء على الأرقام والمعطيات المتوفرة في التقارير الاقتصادية العربية السنوية للسنوات المدروسة (من 2009 الى 2015).

لبلوغها الأمم المتحدة في إطار أهداف الألفية من أجل التنمية. وإذا استثنينا غياب الإرادة الفعلية لدى هذه الحكومات المتعاقبة على إدارة وتدبير الشأن العام في دول المنطقة، فإن إشكالية التمويل ونقص الموارد المالية المخصصة لهذا القطاع الحيوي تعدّ

العامل الأبرز في تخلف المنظومة التعليمية وضعف إنتاجيتها وفعاليتها. وفي هذا الإطار فإن ما ترصده الجزائر للدفاع يفوق ما تخصصه لقطاع التعليم كما يبين ذلك الرسمان

مقارنة الإنفاق العسكري والإنفاق على التعليم في كل من المغرب والجزائر



Source:

"Expenditures on Education and Military around the World", *Deutsche Welle*, 2015, <http://visualdata.dw.com/specials/bildung/en/education-military.html#/country/MA>, (visité le 14-08-2015).

البيانيان أعلاه، كما أن المغرب، بدوره، ينفق على هذا القطاع ما لا ينفق على التربية والتعليم. ولكون المقاربة الأمنية هي التي تحكم وتوجه غالبا السياسات العامة في الدول المغربية وبالخصوص في الجزائر وليبيا- بالنظر لحساسية الأوضاع في المنطقة القابلة للانفجار في أية لحظة، فإن هذه الحكومات تولي الاهتمام لبناء السجون وملحقاتها

أكثر مما تهتم بتشديد المراكز الصحية والمؤسسات التعليمية، وتتفق بالتالي على الخدمات الصحية والتعليمية أقل ما تتفقه على القطاعات الدفاعية والأمنية.

إنّ التعليم يعدّ من أهم العناصر والمؤشرات المعتمد عليها في قياس مدى تحقق ونجاح المشاريع والبرامج التنموية في المجتمع، وذلك لأن تكوين رأس المال البشري والاستثمار فيه له علاقة مباشرة برفع إنتاجية الفرد ودفع دينامية التنمية الإنسانية. إلا أن دول المنطقة، شأنها في ذلك شأن العديد من الدول النامية، العربية والإفريقية، لا تولي لهذا القطاع الاستراتيجي الأهمية المطلوبة، كما لا تهتم أيضا بما فيه الكفاية بالقطاعات الاجتماعية الأخرى التي تعتبر من ركائز ومقومات النهوض بالتنمية، ولذلك ظلت تحتل دائما مراتب متأخرة في الإحصائيات والتقارير العالمية ذات الصلة. ولا حاجة إلى التذكير، في هذا الإطار، بأن سرّ الازدهار الاقتصادي والاجتماعي في دول متقدمة مثل اليابان وكوريا الجنوبية وماليزيا وسنغافورة لا يكمن سوى في حرص هذه الأخيرة على الاستثمار في قطاع التعليم وجعله على رأس أولويات خططها الخاصة بالتنمية، فبينما يتجاوز الانفاق الحكومي على التعليم في هذه الدول 20 بالمئة من الناتج المحلي، لا تتعدى نفقات التعليم في الدول المغربية نسبة 6 بالمائة ولا تتعدى نفقاتها على البحث العملي 0,5 على أقصى تقدير، وهي نسب محتشمة جدا إذا ما قورنت مع ما يرصد للتسلح وقطاع الدفاع بصفة عامة.

المطلب الثاني: الإنفاق العسكري بالمنطقة وترشيده نحو التنمية

لترشيده الإنفاق العسكري نحو التنمية لابد من بناء صناعات عسكرية وطنية وتقليص الموارد المخصصة للتسلح (الفرع الأول)، بالإضافة إلى ضرورة دمج بُعد التنمية الانسانية في سياسات الأمن القومي للدول المعنية (الفرع الثاني).

الفرع الأول: بناء الاقتصاد العسكري الوطني

سنتناول (أولا) دور الصناعة العسكرية المحلية في عقلنة الإنفاق العسكري وترشيده، ثم سنتطرق (ثانيا) إلى أهمية مراجعة سياسة الإنفاق على التسلح وضرورة تحويل الموارد نحو القطاعات المدنية.

أولاً: الاستثمار في الصناعة العسكرية المحلية

أمام ارتفاع نفقات التسلح وما تشكله من أعباء على الميزانيات الحكومية للدول المغاربية، أخذت هذه الدول تتطلع بجدية نحو بناء وإرساء صناعة عسكرية محلية¹ بغرض تحقيق الاكتفاء على مستوى الذخائر والأسلحة الصغيرة بالخصوص. هكذا بدأ المغرب يخطط في السنوات الأخيرة لتصنيع عسكري محلي وشرع في استشارات واسعة مع مختلف

¹ لا بأس من الإشارة إلى أن المغرب قد سبق له وأن عرف عدّة نماذج للصناعة العسكرية وخاصة منها صناعة الأسلحة النارية، وذلك على مرّ الحقب والعصور. وحسب ما تذكره المصادر التاريخية، فإنّ أول معمل لإنتاج البارود والمدافع والبنديقيات بناه السلطان "أبو العباس الوطاسي" في فاس. إلا أنّ الفترة السعدية تعتبر العصر الذهبي لهذه الصناعة وأقدم مدافع مغربي يرجع إلى عهد السلطان "محمد الشيخ الأول" عام 952 هجرية. وجدير بالإشارة إلى أنّ هولاندا كانت تستورد من المغرب البارود وملحه لاسيما خلال محاربتها للإسبان عام 1628 ميلادية وهو التاريخ الذي يوافق أيام "عبد الملك الثاني بن زيدان" السعدي. وفي العصر العلوي، عمل السلطان "محمد الثالث" على إحياء صناعة الأسلحة النارية والرماية المدفعية، حيث استقدم لهذه الغاية بعثة من الاستانة عاصمة الخلافة العثمانية، وكانت تتكون هذه البعثة، التي وفدت عام 1181 ميلادية، من ثلاثين خبيراً توزعوا، حسب اختصاصاتهم، إلى أربع شعب : - صناع السفن الحربية، - صناع القنابل المحرقة، - صناعة المدافع، - اختصاصيين في الرماية بمدافع الهاون. وقد أسس نفس السلطان مصنعا بنطوان لإنتاج القنابل الثقيلة تحت إشراف المختصين الأتراك الذين تعلم منهم هذه الصناعة بعض المغاربة. ومن مظاهر النشاط الصناعي لإنتاج بعض أسلحة النارية في هذا العهد، أن المغرب استطاع أن يصدر إلى الخارج أربعة آلاف قنطار من ملح البارود المصنوعة بالمغرب، في شكل مساعدة للدولة العثمانية.. انظر، محمد المنوني، صناعة الأسلحة النارية بالمغرب، دعوة/الحق، العدد 8، الرباط، شتنبر 1970، ص ص.

الشركات الأجنبية التي تنشط في مجال السلاح وتصنيع الذخيرة الحربية، وذلك تحت إشراف جلالة الملك محمد السادس، القائد الأعلى ورئيس الأركان العامة للقوات المسلحة الملكية.¹ وفي هذا الإطار، وقّع المغرب في سنة 2012 اتفاقاً مع الشركة البلجيكية "ميكار" المتخصصة في تصنيع السلاح والذخيرة، تتعهد بموجبه هذه الأخيرة بتقديم الخبرة التقنية والمساعدة الفنية اللازمة ونقل التكنولوجيا الخاصة بتصنيع الذخائر ومختلف أصناف الأعيرة النارية المعترف بها من طرف الجيش البلجيكي ومنظمة حلف الناتو وغيرها من المنظمات الدولية.² ومن أجل تسهيل الأمور على النشاط الصناعي الذي ستقوم به شركة ميكار في المغرب، تمّ تأسيس شركة تسمى «MCR» Technology Maroc S.A التي ستسهر على تنفيذ برامج التصنيع العسكري تحت إشراف شركة "ميكار" ومجموعة "شيمرينغ" البريطانية.³

وبعد هذا الاتفاق الأول من نوعه الذي وقعته المملكة مع هذه الشركة البلجيكية، أجرى المغرب اتصالات أخرى، حيث قام بإرسال وفودا عسكرية إلى عدّة دول مصنعة للأسلحة كإسبانيا وفرنسا وإيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية وكذا الإمارات العربية والمملكة السعودية، في إطار سعيه الدؤوب نحو الشروع في برامج التصنيع الحربي وبناء معامل لصناعة الذخائر والأسلحة الخفيفة. وفي هذا الإطار، كشف الجنرال "خوان مانويل غارسيا مونتانيو"، المشرف العام على مديرية السلاح في وزارة الدفاع الإسبانية، عن مباحثات جرت بينه وبين ممثلين عن إدارة الدفاع المغربية، طلبوا خلالها، من مدريد، المساعدة التقنية والتعاون من أجل نقل التكنولوجيا الخاصة بصناعة بعض أنواع

¹ انظر:

la Note au Sujet du Projet De création D'une industrie De Défense au Maroc, Administration de la Défense Nationale, Rabat, 25 janvier 2012, p.1.

² انظر:

Le Protocole d'Accord signé en date du 19 juin 2012 à Rabat, entre la société Mekar et le gouvernement marocain, relatif à la construction d'une usine de fabrication de munitions et différents calibres sur le territoire marocain et la vente de munitions produits, Rabat, Juin 2012.

³ نفس المرجع، ص.2.

المعدات والأسلحة الحربية. وإلى جانب ذلك، أخذ المغرب يطمح إلى التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية في مجال التصنيع العسكري وبالخصوص فيما يتعلق بتصنيع الدبابات وآليات النقل العسكري وغيرها من الأسلحة الثقيلة والخفيفة، كما تناقلت ذلك وسائل الاعلام الأمريكية في الآونة الأخيرة. كما أن المملكة وقعت، في ماي 2016، اتفاقية مع الصين بشأن التعاون في مجالات العلوم والتكنولوجيا والصناعات الدفاعية، وذلك في إطار ما أسفر عليه الإعلان المشترك بينها وبين المملكة المغربية لإقامة شراكة استراتيجية بين البلدين.¹

وعلى جانب آخر، نصّت الاتفاقية العسكرية التي وقعها مع السعودية في 15 دجنبر 2015 على أن الطرفين يوافقان على توفير المعلومات الفنية وتقنيات التصنيع اللازمة لإجراء جميع مستويات الصيانة على الأسلحة العسكرية، كما يشجع كل طرف قطاع الصناعة في بلده على إقامة مشاريع مشتركة لتجميع المنتجات العسكرية أو تصنيعها في بلد الطرف الآخر. كما أبرم اتفاقية في ذات المجال مع الإمارات العربية تهدف إلى المساهمة في نقل التكنولوجيا والخبرة في مجالات التصنيع العسكري والفني، بالإضافة إلى تبادل الخبرات العسكرية في مجالات أخرى بين البلدين.²

وقد جاء في دراسة أصدرتها مجموعة "فروست أند سوليفان" الأمريكية صيف 2015، أن المغرب بصدد التحول إلى بلد مصنع للأسلحة في غضون العشرة سنين القادمة، أو على الأقل سوف يكون محتضنا للمصانع الأجنبية على أرضه ابتداء من سنة 2025. وقد اعتبرت الدراسة أن الارتفاع المستمر والمتواصل للمخصصات المالية للدفاع الوطني إلى مستويات قياسية أهم العوامل التي تفرض على المغرب سلوك هذا التوجه. وأكد "فروست أند سوليفان" -وهو مكتب دولي متخصص في أبحاث ودراسات الأسواق ويملك فروعاً بـ40 دولة- في دراسته هاته أن رغبة المغرب في التحول إلى بلد

¹ أحمد المرابطي، "التصنيع الحربي في شمال إفريقيا: هل يتوفر المغرب على صناعة عسكرية؟"، الأمن والدفاع العربي، العدد4، بيروت، شتنتبر 2016، ص.32.

² نفس المرجع.

مصنّع للأسلحة خيار استراتيجي، لكنه ما يزال مجرد طموح ينتظر أن يبادر صناع القرار في البلاد إلى تحويله إلى مشروع قابل للتنفيذ. فرغبة المغرب تلك تبقى إلى حد الآن مجرد نوايا سياسية وطموحا يتجاوز إمكاناته الاستثمارية في ظل غياب بنىات تحتية خاصة بالصناعة العسكرية. ومن بين المعوقات الأخرى التي كشفت عنها الدراسة، شدة التنافس التي تعرفها سوق صنع السلاح في العالم، إلى درجة أن الدول القوية التي تحتكرها تغلق المنافذ أمام إمكانية التحاق الدول الصاعدة بها. وإلى جانب ذلك ثمة معيق آخر يتمثل في قصور الرؤية والآفاق المتعلقة بزبائن الصناعة الحربية التي سيطورها المغرب، إذ لن يتجاوز طموحه -حاليا- تغطية الحاجيات المحلية من السلاح والمعدات الحربية.¹

وفي ذات الإطار، فقد بعث المغرب بوفود إلى عدة دول أوربية أخرى، منها إيطاليا وفرنسا وهولاندا وبريطانيا وكوريا الجنوبية والصين، بقصد شراء براءات اختراع لبعض الأسلحة، وخاصة الأسلحة الخفيفة مثل البنادق الأتوماتيكية والمدافع والصواريخ المتوسطة المدى، لتمكين المملكة من تحقيق الاكتفاء الذاتي من الذخيرة وكذا بعض الأسلحة الخفيفة. ورغم المعوقات التي تنتصب في وجه المغرب، فإن سعيه للحصول على براءات اختراع الأسلحة سيسهم في تنمية اقتصاده، خاصة وأن سوق السلاح يعدّ من الأسواق المدرة للربح والموفرة لفرص العمل. ولأن التمويل الخليجي بات متوفرا، ولكون المغرب يتوفر على أطر وكفاءات علمية وتقنية عالية، فإن استثماره في ميدان تصنيع الأسلحة الخفيفة والمتوسطة سيزيد نسبيا من القيمة المضافة لاستثماراته.²

وفي الواقع، ليس ارتفاع حجم الإنفاق على التسلح هو العامل الوحيد الذي يحمل المغرب على تبني تطوير صناعة حربية وطنية كخيار استراتيجي، بل هناك عاملان آخران هامان، يتمثلان، من جهة، في السعي إلى خلق نوع من التوازن مع الجزائر التي

¹ انظر "المغرب يطرق عصر الصناعات الحربية الثقيلة"، جريدة المساء (المغربية)، العدد 21433، 4 يناير 2016.

² نفس المرجع.

تقوم منذ سنوات ب«تصنيع» بعض المدرعات والأسلحة الرشاشة. ومن جهة أخرى، احترازا من أن يقود أي تطور محتمل مستقبلا لملف الصحراء المغربية نحو الأسوأ مع الجزائر، إلى فرض حظر أممي على التسليح على أطراف النزاع، منعا لنشوب نزاع مسلح.¹

ومن جهتها، فقد سطّرت المؤسسة العسكرية في الجزائر برنامجا صناعيا عسكريا، بغية تحقق الاكتفاء الذاتي من الذخيرة وبعض القذائف الحربية وتصنيع بعض الأسلحة الخفيفة. وعموما، فإن القاعدة الصناعية العسكرية للجزائر تبقى متواضعة من حيث الحجم، حيث تتكون من سبعة شركات عمومية تابعة للدولة، تشغل ما يزيد عن 10 ألف فرد.² وأغلب هذه الوحدات تتمركز في وهران شمال غرب الجزائر، وتتخصص في صناعة الذخائر الحربية، والأسلحة الصغيرة، والقنابل اليدوية، والسفن الدورية، والطائرات المروحية الخفيفة، والمركبات المدرعة، والمركبات الثقيلة الخاصة بتقديم الخدمات اللوجستية. هذا علاوة على كون الصناعة المحلية تتمتع أيضا بقدرات إصلاح وصيانة

¹ يشار، في هذا السياق، إلى أنّ مصادر إعلامية غربية كانت قد نقلت في أكتوبر 2015، أنّ تقريرا صينيا رسميا حدّر من انفجار محتمل للوضع، وقيام حرب بسبب قضية الصحراء المغربية، وأوصى بفرض حظر على حصول أطراف النزاع (ضمنها المغرب) على السلاح المتطور. ويبدو أنّ هذا التقرير العسكري الصيني، الذي أصدره الجنرال (فان شانغلونغ) نائب رئيس اللجنة العسكرية المركزية الصينية في 13 صفحة، خلص بحسب المصادر التي اطلعت على مضمونه إلى توصيته الغربية تلك، في أعقاب دراسة قام بها حول سبل حماية الاستثمارات الصينية في إفريقيا، وحماية مصادر المواد الأولية التي تستغلها في بلدان القارة السمراء. وذلك بعدما لاحظ تناميا لمخاطر اندلاع حرب بين كل من المغرب من جهة، والجزائر ومقاتلي البوليساريو، من جهة أخرى. وأشار التقرير ضمن حيثياته إلى أنه بالنظر إلى كون التفاعلات الحاصلة بين دوائر النظام الجزائري حاليا (حول خلافة الرئيس المريض)، لا تبعث على الأمل في إحلال السلام في الصحراء، وينبغي بالتالي توقّع تصاعد مظاهر العداء بالمنطقة. وبحسب المصدر نفسه، فإنّ الصين دشنت تعاونًا متقدّمًا مع واشنطن في اتجاه حظر تصدير السلاح المتطور للمغرب والجزائر، بينما لم تتجاوز معها فرنسا التي تنوي بيع المغرب معدات متطورة جدا للرصد الفضائي العسكري. ويقدم هذا الموقف الصيني نموذجا لما قد ينقلب إليه الوضع بسرعة.. انظر : جريدة المساء، العدد 21433، 4 يناير 2016.

² Guy ANDERSON, "Defence Industrial Capabilities in Algeria", in: *IHS Jane's Navigating the Emerging Markets*, Jane's Industry Quarterly, *IHS Jane's Defence Industry and Markets Intelligence Centre*, 2014, p.18.

بعض المنشآت العسكرية، البرية منها والبحرية.¹

وفي هذا الإطار، تعتبر القاعدة المركزية للإمداد² من أهم المؤسسات الاستراتيجية التي من شأنها تجسيد مسعى قيادة الجيش الوطني الشعبي نحو عصرنه وتحديث قواتها المسلحة. إذ تعدّ قطبا صناعيا هاما للجيش بتخصصها في التجديد والعصرنه والتصنيع وضمان جاهزية العتاد العسكري المستعمل.³ وتساهم هذه القاعدة بفعالية في تطوير الاقتصاد الوطني من خلال امتصاصها للبطالة، بتوظيفها لعدد مهم من العمال (حوالي 2000 عامل)، 80 في المائة منهم مدنيين، يقطنون بالنواحي المجاورة للمنطقة التي تقوم فيها القاعدة. وهو الشيء الذي يجعل منها قطبا مهما يضيف عليها طابعا اجتماعيا واقتصاديا إلى جانب طابعها الصناعي والتجاري.⁴

وعلى مستوى الصناعة الجوية، تُساهم مؤسسة صناعة الطائرات في دعم الإقتصاد الوطني في ميدان صناعي استراتيجي يعتمد بالدرجة الأولى على التحكم في التكنولوجيا والتقنية الحديثة. وتقوم هذه المؤسسة بتصنيع أنواع مختلفة من الطائرات بأيدي ومؤهلات وطنية، مكنتها من تحقيق إنجازات معتبرة تجسدت أساسا في التحكم في تكنولوجيا صناعة

¹ Guy ANDERSON, "Defence Industrial Capabilities in Algeria", *op, cit.*, p.18.

² القاعدة المركزية للإمداد مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تعمل تحت وصاية المديرية المركزية للعتاد لوزارة الدفاع الوطني، تتربّع على مساحة قدرها 250 هكتارا، وتشغل أزيد من ألفي عامل من عسكريين ومدنيين، وأطر هندسية وتقنية عالية. ولقد أنشئت القاعدة المركزية للإمداد سنة 1975 وكانت تابعة في تلك الفترة لمجمع سوناطراك ليتم تحويل خدماتها لوزارة الدفاع الوطني سنة 1982. وقد تحولت القاعدة فيما بعد إلى مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تسيّر طبقا للمرسوم الرئاسي رقم 102-08 المؤرخ في 26 مارس 2008 والمحدد للقانون الأساسي للمؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري التابع للقطاع الاقتصادي للجيش الوطني الشعبي. وتشمل هذه القاعدة المركزية على وحدات صناعية متعددة تابعة لثلاث مديريات رئيسية، ويتعلق الأمر بمديرية تجديد الآليات المدرعة، ومديرية الإنتاج، إلى جانب المديرية التقنية..

³ إلهام غازي، "القاعدة المركزية للإمداد: ضمان الحفاظ على الجاهزية العملية"، مجلة الجيش (الجزائرية)، العدد2، نونبر 2012، ص.136.

⁴ نفس المرجع، ص.137.

وتركيب وتسويق أنواع مختلفة من الطائرات. وتضمّ هذه المؤسسة أربع وحدات إنتاجية هي: وحدة التصنيع والمعالجة، وحدة التلحيم، وحدة التجميع والتركيب، وحدة المراجعة والتجهيز، بالإضافة إلى وحدتين في طور الإنجاز ويتعلق الأمر بوحدة تجديد القطع والأجزاء ووحدة تجريب محركات الطائرات.¹ وتلعب مؤسسة صناعة الطائرات دورا مهما في ترقية النسيج الصناعي الوطني، حيث أخذت على عاتقها مهمة تلبية مختلف احتياجات الجيش في مجال صناعة الطائرات وتجديد العتاد. فلا يمكن لأي جيش أن يكون قويا إذا لم يكن يملك وسائل دفاعه الخاصة، لذا فإن الصناعات العسكرية المستقلة والمعتمدة على القدرة الذاتية هي مؤشر القوة الوطنية للجزائر.²

أما على مستوى الصناعة البحرية، فتعتبر مؤسسة البناء والتصليح البحري قطبا صناعيا بحريا هاما على الصعيد الوطني. وتتكون هذه المؤسسة من خمس وحدات إنتاجية، من بينها وحدة تصليح الأسلحة البحرية التي تتألف من أربع ورشات؛ ورشة تصليح قطع المدفعية، ورشة ثانية لتصليح مزلق الرمي بالصواريخ، ورشة ثالثة لتصليح نظام OSSA-M ورشة رابعة لتصليح الرمي. وجدير بالذكر أن مؤسسة البناء والتصليح البحري هاته تساهم في دعمها التقني للسفن ب80 في المائة في مجال إصلاح السفن وبناءها. كما تعمل هذه المؤسسة على التدخل على مستوى جميع الخطوط الساحلية، حيث تمكن مخطط عمل المؤسسة من تغطية 95 في المائة من احتياجات القوات البحرية في هذا المجال.³

وعموما، فإن هذه المؤسسات الصناعية تعمل على تلبية احتياجات القوات المسلحة والمؤسسات الشبه عسكرية، وتوفر أيدي عاملة معتبرة، كما تساهم في التقليل من البطالة،

¹ إلهام غازي، "القاعدة المركزية للإمداد: ضمان الحفاظ على الجاهزية العملية"، مرجع سابق، ص.137.

² إلهام غازي، "مؤسسة صناعة الطائرات: إنجازات غير مسبوق"، مجلة الجيش (الجزائرية)، العدد2، نونبر 2012، ص.131-132.

³ إلهام غازي، "مؤسسة البناء والتصليح البحري: طموح نحو الأفضل"، مجلة الجيش (الجزائرية)، العدد2، نونبر 2012، ص.144.

وتزيد بذلك من فعالية الجيش ومساهمته في تنمية الاقتصاد الوطني، وتعتبر ممثلاً اقتصادياً هاما يحمل بعداً وطنياً يمكنه من المشاركة في عمليات التصدير.¹

ختاماً، يمكن القول أن الدولة المغربية تهدف من خلال سعيها للنهوض بصناعة الأسلحة، علاوة على الأغراض السياسية والاستراتيجية الأخرى، إلى تقوية اقتصادها عن طريق خفض أعباء نفقات الدفاع على الميزانية، والسيطرة على التضخم، وتقليل العجز في ميزان المدفوعات، وزيادة النمو في الدولة.² كما أن التصنيع الحربي المحلي من شأنه تلبية حاجيات القوات المسلحة وتحقيق الاكتفاء الذاتي في هذا المجال، والتخفيف بالتالي من حدة التبعية للقوى العالمية المنتجة والمصنعة والمصدرة للأسلحة.

ثانياً: ترشيد الإنفاق العسكري نحو التنمية

يعتبر القطاع العسكري من القطاعات التي تستحوذ على جزء هام من النفقات العامة للدولة في المنطقة المغربية، ويتم الإنفاق العسكري في الغالب على حساب متطلبات النمو والتنمية كما رأينا ذلك على مرّ صفحات هذه الدراسة البحثية. ولكون الميزانية التي تخصص للقوات المسلحة مرتفعة وباستمرار، فإنه يبقى من اللازم بمكان التفكير والتخطيط لمراجعة سياسات التسلح والدفاع عموماً، بما يتماشى والنهوض بالمصالح القومية العليا لهذه الدول، و ذلك من خلال الاستثمار الرشيد للخيرات والموارد المالية المتاحة، وكذا تقنين الاستدانة من الخارج، وتوجيه المعونات والأموال المحصل عليها لتمويل مشاريع البنية الأساسية وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة، ودعم الدور التنموي للمؤسسة العسكرية في المجتمع من جهة أخرى.

إنّ ترشيد الإنفاق الحكومي على التسلح يبقى هو السبيل الأفضل والأمثل لعقلنة الاختيارات المتعلقة بالموازنات العسكرية في الدول المغربية، إذ بواسطته يتمّ تحقيق

¹ إلهام غازي، "مؤسسة البناء والتصلح البحري : طموح نحو الأفضل"، مرجع سابق، ص. 144.

² أمين الهويدي، العسكرة و الأمن في الشرق الأوسط وتأثيرهما على الأمن و التنمية، دار الشروق، بيروت، 1991، ص ص. 156-157.

أهداف مهمة من بينها ربط الإنفاق بالبرامج والغايات المطلوب تحقيقها، وإيجاد توازن بين تكاليف الاحتياجات المطلوبة والاعتمادات المخصصة، وكذا تحقيق أقصى درجة ممكنة من العقلانية في تقدير واستخدام هذه الاعتمادات.¹ وبصفة عامة، تشمل عملية ترشيد الإنفاق العسكري على ثلاث مراحل رئيسية متداخلة، وهي:

أ- مرحلة التخطيط: التي تعتبر نقطة الانطلاق الأساسية لتنفيذ عملية الترشيح. فهي تدرس أهداف الأمن القومي، والتهديدات المحتملة، والاستراتيجية المناسبة لمواجهة هذه التهديدات، وتحديد القوات المطلوبة للاستمرار في تنفيذ تلك الاستراتيجية. وفي هذه المرحلة تتم الموازنة بين التخطيط العام لسياسة الدولة ومواردها الاقتصادية ومتطلبات القوات المسلحة.

ب- مرحلة البرمجة: وهي المرحلة التي تترجم فيها الأهداف والخطط إلى برامج تنفيذية شاملة تهم القوات والأسلحة الحربية والمعدات العسكرية. وهنا تتعين المفاضلة بين البدائل المختلفة في حدود الإمكانيات المتاحة طبعاً. مثلاً، هل سيتم تخصيص الموارد لشراء أسلحة ومعدات ذات مستوى تكنولوجي أقل ولكن بكميات كبيرة، أم شراء أسلحة ومعدات على مستوى تكنولوجي متقدم لكن بكميات أقل. هكذا يكون أمام متخذي القرار أن يقارنوا بين التكلفة أو الفاعلية لكل بديل من هذه البدائل.

ج- مرحلة الموازنة: التي يتم فيها ترجمة البرامج المتفق عليها إلى اعتمادات مالية للوفاء بالمتطلبات المحددة لتنفيذ الخطة لمدة سنة واحدة، مع مراعاة التوازن بين مستويات الإنفاق المختلفة.²

¹ محمود أبو سديرة، الإنفاق العسكري العربي: ترشيده كمدخل للتنمية، دار الحرية، القاهرة، 1996، ص.174.

² نفس المرجع، ص.187.

ولتعزيز عملية الترشيح المالي هذه لابد من إخضاع ميزانيات القوات المسلحة للرقابة البرلمانية من خلال تفعيل دور اللجان النيابية المختصة، بما تتضمنه من حق المناقشة المفصلة للميزانيات العسكرية وإقرارها عبر آليات عمومية ديموقراطية، عملا بربط المسؤولية بالمحاسبة ودرءا لعدم تذبذب وتبديد الأموال العامة، لاسيما وأن التقارير الصادرة عن الهيئات الدولية المختصة في مكافحة الفساد في قطاع الدفاع عادة ما تصنف الدول المغربية، وبالخصوص الجزائر، ضمن الدول الأكثر فسادا وتبديدا للمال العام، كما أشرنا إلى ذلك آنفا. كما أنّ آليات المراقبة تمتد لتشمل أيضا أوجه صرف الاعتمادات التي تمّ إقرارها لفائدة الجيش، وتقييم مدى تناسب القيم المالية للأسلحة والمبيعات العسكرية مع النفقات المحددة للجيش سنويا في الميزانية العامة للدولة، ناهيك عن مدى تناسب هذه المصاريف والمبيعات مع الحاجيات الفعلية للقوات المسلحة في كل دولة من الدول المغربية.

غير أن ترشيح الإنفاق العسكري ليس غاية في حدّ ذاته، بقدر ما تكمن أهميته في الآثار الإيجابية التي يتركها على مستوى عقلنة النفقات وتخفيض التكاليف وتخفيف حدة العجز في الموازنة العامة للدولة، وتوفير المال العام واستخدامه وفق ما يخدم الأهداف والأولويات الاستراتيجية الوطنية، وعلى رأسها الأهداف الأمنية والإنمائية. فالإنفاق بهذا المفهوم يكون رشيدا فقط إذا نهجت الدولة أسلوب توجيه النفقات وإعادة توزيع الدخل والثروات في الاتجاه الذي يصبّ في إشباع الحاجيات الاجتماعية، كتوفير الخبز للجوعى والاستشفاء للمرضى والتشغيل للعاطلين عن العمل، وغير ذلك من أوجه النفقات ذات المردود الاجتماعي والاقتصادي الذي يؤثر إيجابيا في تقدم وازدهار دول المنطقة، التي تتخبط اقتصادياتها في أزمات وأعطاب هيكلية وتعاني مجتمعاتها من صعوبات كبيرة على مستوى الاستفادة من الحقوق والخدمات الاجتماعية.

وإلى جانب عقلنة الإنفاق العسكري وإعادة النظر في النفقات المرصودة للتسلح بغرض توفير المال العام لأغراض التنمية، فإنه يبقى من المفيد أيضا دعم وتشجيع القوات المسلحة للإسهام من جهتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بجانب وظائفها التقليدية المتمثلة في حماية الأوطان والدفاع عن وحدتها الترابية. في هذا الإطار، يمكن أن تلعب القوات المسلحة دورا لا يستهان به في توظيف وتشغيل اليد العاملة في المصانع والوحدات الانتاجية المنتشرة عبر التراب الوطني. ففي الجزائر، مثلا، يتعين دعم القاعدة المركزية للإمداد الكائنة بالبليدة، التي تعتبر من بين أكبر مؤسسات الدولة استقطابا لليد العاملة، بتشغيلها حوالي 2000 عامل أغلبهم من المدنيين، ومصنع الذخيرة المتواجد بمنطقة سريانة بولاية باتنة الذي يُشغل أزيد من 1500 فرد، وكذا مصنع الأسلحة الخفيفة المتمركز في ولاية خنشلة الكائن في منطقة الأوراس الذي يحتضن ما يقارب 700 عامل.

كما يمكن أن تتخرط القوات المسلحة في المنطقة، بما لديها من قوة وإمكانيات استراتيجية، في تأهيل الموارد البشرية من خلال التعليم والتكوين المهني والتدريب الفني، لاسيما وأن التعليم يعدّ عنصرا فعّالا للوصول إلى مستوى عال من الانتاج والتنمية الاقتصادية. كما يمكن دعم دور المؤسسة العسكرية في بذل مجهودات موازية ومكملة للمجهودات المبذولة وطنيا في سبيل النهوض بالصحة العامة في البلدان المغاربية، من خلال بناء مصحات ومستشفيات عسكرية مختصة، ليست جاهزة فقط لاستقبال أفراد القوات المسلحة بل مفتوحة أيضا في وجه المواطنين والمواطنات، وخاصة بالنسبة للأمراض التي تتطلب خدمات علاجية عالية وأجهزة طبية متطورة. وفي هذا الإطار، يمكن للقوات المسلحة تسخير وحدات من المصحات المتنقلة للسهر على الرعاية الصحية ومحاربة الأمراض الوبائية وتقديم يد المساعدة خصوصا للسكان المقيمين في المناطق الريفية النائية والمعزولة. ولو تأملنا واقع الصحة العسكرية في هذه الدول لوجدنا

أن القوات المسلحة في كل بلد من هذه البلدان تقوم بمجهودات معتبرة لكنها محدودة على مستوى تقديم الخدمات الطبية، الشيء الذي تتوجب معه ضرورة التفكير في إعادة توسيع عرضها حتى تستجيب أكثر لانتظارات المواطنين والمواطنات في دول المنطقة.

وفي إطار المساهمة في فك العزلة عن الأماكن النائية وغير المندمجة إقتصاديا، يمكن تشجيع القوات المسلحة للقيام بشق وتعبيد طرق جديدة وتشبيد شبكات الاتصال والمواصلات البرية والمطارات والسكك الحديدية وغيرها، التي تبقى بطبيعة الحال ذات أهمية اقتصادية واجتماعية قصوى بالنسبة للمواطنين.

بكلمة، على الدول المغاربية أن تُخضع الإنفاق على التسلح لمعايير مراعية لضرورات عدم تأثيره على متطلبات تنمية مستدامة ومتوازنة، وذلك من خلال عقلنة الإنفاق العسكري وإعادة النظر في الميزانيات المرصودة للتسلح وترشيدها في الاتجاه الذي يخدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول.

الفرع الثاني: دمج بعد التنمية في سياسات الأمن القومي

لدمج التنمية في سياسات الأمن القومي لا بد من استحضار العلاقة القائمة بين الأمن والتنمية من جهة (أولا)، والأمن والديموقراطية من جهة ثانية (ثانيا).

أولا: ضرورة ربط الأمن بالتنمية

يربط المفهوم المعاصر للأمن القومي بين الأمن بمفهومه العسكري وبين مختلف الجوانب المجتمعية الأخرى كقضايا التنمية والتحرر والديموقراطية، وذلك على أساس أن جوهر الأمن يستلزم وجود حد أدنى من الأمن والاستقرار.¹ ففي كتابه «جوهر الأمن» يتفق "روبرت مكنمارا"، كما سبق وأن رأينا، مع هذا الطرح الجديد للأمن معتبرا أن "الأمن يعني التنمية، فالأمن ليس هو تراكم السلاح، بالرغم من أن ذلك قد يكون جزءا منه. والأمن ليس هو القدرة العسكرية، بالرغم من أنها يشتمل عليها. والأمن ليس هو النشاط العسكري التقليدي، بالرغم من أنه قد يحتوي ذلك. إن الأمن هو التنمية، ومن دون التنمية فلا مجال للحديث عن الأمن"، مبرزا أنه "كلما تقدمت التنمية، تقدم الأمن".²

ولذلك فإن الفشل في النهوض بالتنمية في دول شمال إفريقيا يؤدي حتما إلى غياب الأمن فيها، إذ علاوة على المخاطر ذات الطبيعة العسكرية التي تهدد التوازنات الأمنية في المنطقة فإن الإختلالات الإجتماعية فيها تبقى من أبرز العوامل المهددة للأمن.³ فتفاقم ظاهرة الفقر واتساع الفوارق الإجتماعية يؤدي إلى تدهور التماسك الإجتماعي وغياب الأمن المجتمعي في المنطقة.⁴ ولذا فمن أجل تحقيق الأمن الإنساني يتحتم على

¹ محمد حركات، "الأبعاد السوسيو-اقتصادية و القومية للصناعة العسكرية في الوطن العربي"، مجلة الوحدة، العدد 74، نونبر 1990، ص 56.

² نفس المرجع، ص. 57.

³ Faty MOUSTAPHA, *La Politique de Sécurité et de Stabilité au Maghreb*, Thèse pour l'Ontention de Doctora en Sciences Politiques, Université de Reims Champagne-Ardenne, France, 2016, p.351 .

⁴ Faty MOUSTAPHA, *La Politique de Sécurité et de Stabilité au Maghreb*, op. cit., p. 354.

الدول المغربية تخفيض نفقاتها العسكرية مع ضرورة توجيه الموارد المالية نحو المشاريع الإنتاجية التي تعود بالنفع على الساكنة المغربية. فليس ثمة مسألة أشد إلحاحية وأهمية بالنسبة للحكومات الوطنية من تلبية المتطلبات الأساسية لهذه الأخيرة، خاصة وأن تحقيق الأمن المجتمعي *Sécurité sociétale* يعتبر من أهم الدعائم التي بدونها لن يتأتى تأمين السيادة الوطنية للدولة.¹

ولتبسيط هذا الترابط العلائقي القائم أو من المفترض أن يقوم بين الأمن والتنمية، أوردنا شكلين على التوالي؛ الشكل أو الخطاطة الأولى تفترض عدم وجود مثل هذه العلاقة بينما الثانية تبين العكس؛ فعندما تسعى الدول المغربية إلى استيراد مفرط للأسلحة والمعدات العسكرية ونهج سياسات الأمنة والعسكرة فإن هدف الأمن القومي لن يتحقق، وذلك لأن ميزانية الدولة تكون غير كافية لفرط اقتناء السلاح من جهة وما ينجم عن ذلك من إغراق الدولة في القروض العسكرية من جهة ثانية. ولعل من نتائج الحرص على التسلح المفرط من قبل دول المنطقة تأجيج زخم السباق العسكري إقليمياً، وتشجيع هذه الأخيرة على الاستمرار في سن تشريعات قمعية ونهج مقاربات أمنية بخصوص المسائل والقضايا المجتمعية، وذلك بالشكل الذي يعيق مسار التنمية والديموقراطية فيها.

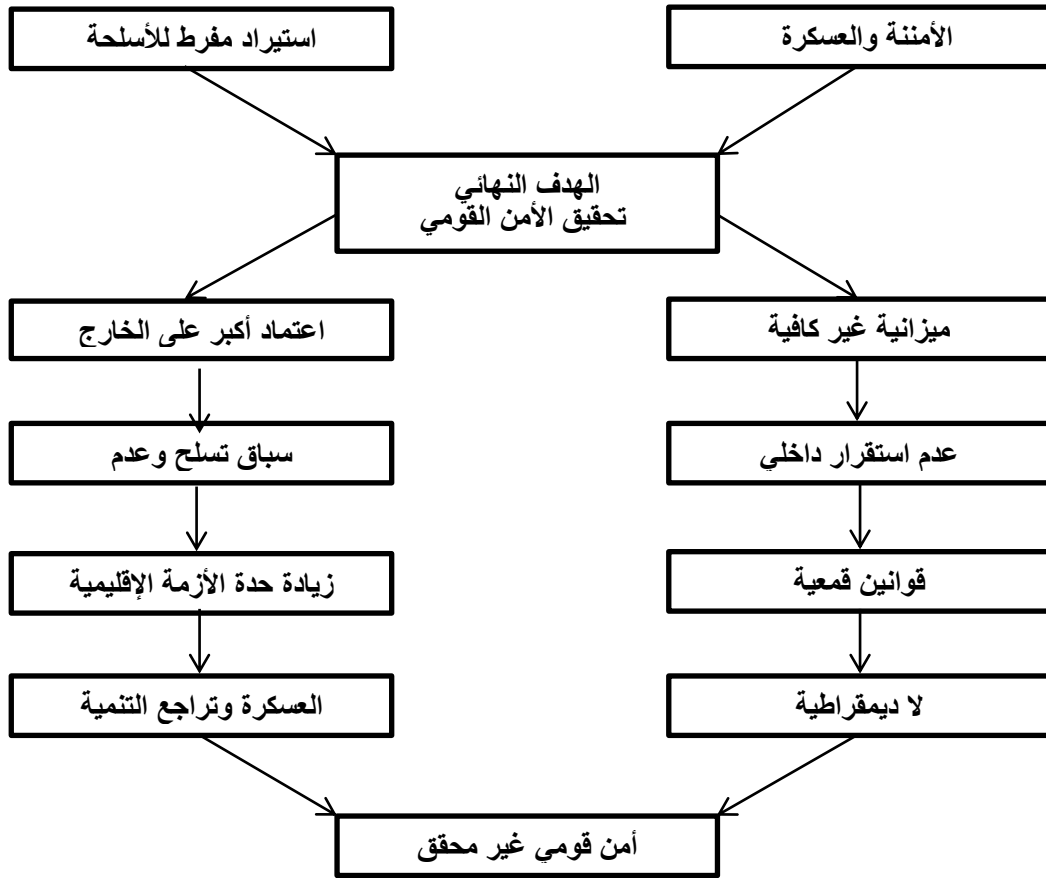
وجنبا إلى جنب مع النزاعات القائمة بين دول المنطقة، تنتمي الاضطرابات والتوترات الداخلية، ويشتد الفقر وتحتد الهشاشة الإجتماعية في المجتمعات المغربية. ولذلك، فإن مسألة محاربة الفقر لا بد أن تتدرج ضمن جميع الخطط والسياسات الأمنية لما يقوم من علاقة وثيقة بين الأمن والتنمية.² فالواقع المأمول يقتضي من هذه الدول تحويل المليارات من الدولارات المخصصة لشراء الأسلحة إلى دعم وتمويل برامج ومشاريع التنمية للحدّ أو، على الأقلّ، التخفيف من حدّة وشدّة مضاعفات اللاستقرار

¹ Faty MOUSTAPHA, *La Politique de Sécurité et de Stabilité au Maghreb*, op. cit., p. 357.

² نفس المرجع، ص.352.

الخطاظة رقم/ 1

عدم ربط الأمن والتنمية²



عموما، لا يمكن بلوغ التنمية إلا في ظل تحقيق الأمن الذي لا يمكن تحقيقه إلا ببناء قاعدة وطيبة للتنمية.³ وحسب ما تبينه الخطاظة أسفله فإنه لتحقيق الأمن القومي لابد من

¹ Faty MOUSTAPHA, *La Politique de Sécurité et de Stabilité au Maghreb*, op. cit., p. 352.

² خطاظة أخذت بتصرف من كتاب: أمين هويدي، العسكرة والأمن في الشرق الأوسط وتأثيرهما على الأمن والتنمية،

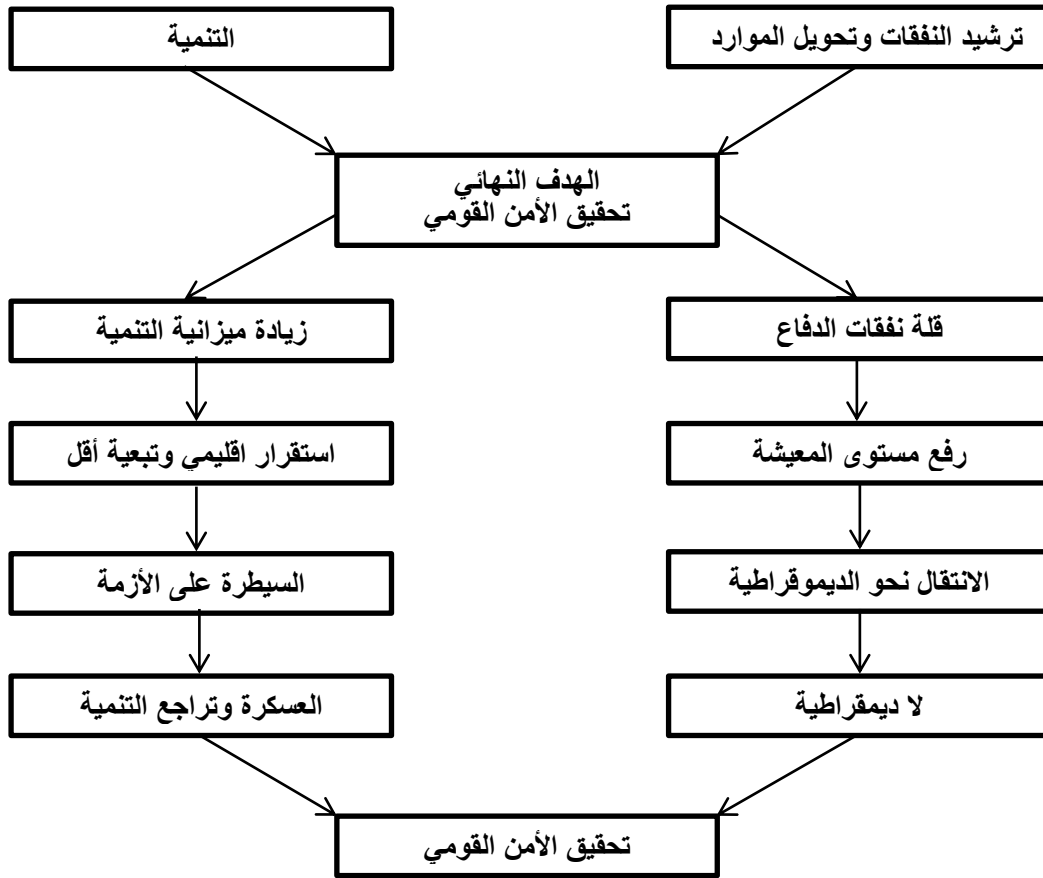
مرجع سابق، ص.193.

³ نفس المرجع، ص. 104.

ترشيد النفقات وتحويل الموارد القومية المتاحة في الاتجاه الذي يخدم استراتيجيات التنمية. ولا يتأتى ذلك طبعاً إلا بتخفيض مخصصات الدفاع مقابل زيادة ميزانيات التنمية،

الخطاطة رقم/ 2

ربط الأمن بالتنمية¹



لاسيما وأن مضاعفات عسكرة الاقتصاد في المنطقة تتعكس سلباً على المتطلبات والحاجيات المادية للفقراء، من تشغيل وتعليم وصحة وبنى تحتية.² وعموماً، فإن

¹ أمين هويدي، العسكرة والأمن في الشرق الأوسط وتأثيرهما على الأمن والتنمية، مرجع سابق، ص.195.

² Faty MOUSTAPHA, *La Politique de Sécurité et de Stabilité au Maghreb, op. cit.*, p.352.

العلاقة بين العسكرة والتنمية هي علاقة عكسية، فكلما زاد إنفاق الدولة على التسليح كلما تدهور أمنها القومي وتراجعت خطط التنمية فيها، فالعسكرة واستيراد السلاح تخص الأمن العسكري وحده دون التنمية الشاملة للدولة.¹

إنّ مراجعة سياسة التسلح وإعادة النظر في نفقات الدفاع من شأنه أن يوفر شروطا مواتية للنهوض بالتنمية البشرية ورفع المستوى العام للمعيشة، كما سيسهم أيضا وبطريقة غير مباشرة، في توفير شروط أولية التي ستعبد طريق الانتقال نحو الديمقراطية.

ثانيا: جدلية الأمن والديموقراطية

هناك ترابط عضوي وثيق بين الأمن والديموقراطية، وذلك لأن أية سياسة أمنية تعكس بالضرورة طبيعة النظام السياسي القائم وطبيعة العلاقة بين العسكريين والمدنيين، فإذا كان النظام ديموقراطيا فإن المؤسسة الأمنية تكون خاضعة للسلطة المدنية ويكون عملها كذلك خاضعا لقواعد المراقبة الديمقراطية، أما إذا كان النظام غير ديموقراطي فإن السياسة الأمنية تعكس في هذه الحالة بالتأكيد توجهات النخب المحتركة للقرار السياسي، وتكون الحياة السياسية عرضة لتدخلات المؤسسة الأمنية بشكل دائم. هذه القاعدة تجد مدلولاتها من خلال بروز الحاجة الماسة في الدول المغاربية إلى إصلاح ودمقرطة قطاع الأمن،² إذ رغم الجهود المبذولة من طرف هذه الدول على درب الانتقال الديمقراطي فإن تجاربها في هذا المجال تبقى ضعيفة ومحدودة إلى حد ما بسبب عدم نضج البيئة المغاربية بعد لاستيعاب و تمثل العلاقة الجدلية القائمة بين الأمن والتنمية والديموقراطية.

وبخصوص الجزائر، فإن أكبر عائق يحول دون تحقيق تحول ديموقراطي حقيقي هي المؤسسة العسكرية التي تعتبر نفسها وصية على هذا التحول خدمة لمصالحها وحفاظا

¹ أمين هويدي، العسكرة والأمن في الشرق الأوسط وتأثيرهما على التنمية والديموقراطية، مرجع سابق، ص. 179.
² صالح الزياني، "تحديات إصلاح القطاع الأمني في البلدان المغاربية: من الأمنوقراطية إلى احترام الخصوصية"، مجلة حوارات، العدد2، 2015، ص.33.

على امتيازاتها، وهذا ما قاد البلاد إلى الدخول في فوضى وحرب أهلية حصدت عشرات الآلاف من الضحايا بسبب عدم احترام الإرادة الشعبية الحقيقية. هذه الوصاية العسكرية على التحول الديمقراطي أدت في الواقع إلى تهميش الأطراف الأخرى المعنية بالإصلاحات السياسية، وجعلت الجهاز القضائي بدوره يشكّل عرقلة قوية في هذا الاتجاه باعتباره جهازا مشلولاً وغير قادر على إصدار الأحكام والعقوبات في حق المخالفين والمعتدين من رجال الأمن والدرك والعسكريين، وغيرهم من المسؤولين عن جرائم مختلفة من قتل جماعي وتعذيب وغير ذلك.¹

كما أن الأحداث التي شهدتها تونس قد أثرت فعلا على سياستها الأمنية العامة وعلى مسار الديمقراطية في مجال القطاع الأمني، حيث انضمت تونس رسميا بعد هذه الأحداث إلى "منظمة المراقبة الديمقراطية لقوات الأمن" سنة 2011، واستكملت بذلك انضمامها إلى مركز المراقبة الديمقراطية للقوات المسلحة،² لتصبح بذلك الدولة الـ60 العضو في هذه المنظمة الدولية، والدولة العربية الثانية فيها بعد لبنان، مما يعبر عن وجود إرادة قوية لمتابعة الإصلاحات الديمقراطية في المجال الأمني باعتبارها خطوة كبيرة نحو تحقيق ديمقراطية فعلية للمؤسسات الأمنية التونسية، وكذا تعبير عن وجود إرادة سياسية لمتابعة مسار الإصلاحات الديمقراطية.³

¹ صالح الزياني، "تحديات إصلاح القطاع الأمني في البلدان المغاربية : من الأمنوقراطية إلى احترام الخصوصية"، مرجع سابق، ص.33.

² مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة (DCAF) هو منظمة دولية مقرها الرئيسي بسويسرا، تهتم أساسا بالديموقراطيات الناشئة، وبالخصوص على مستوى ما يتعلق بإرساء الحكامة الرشيدة في قطاع الأمن في إطار من الديمقراطية والشفافية واحترام سيادة القانون. ويقدم المركز برامج الدعم الاستشارية والمساعدات العملية للدول التي تسعى لتعزيز الحكامة الأمنية، حيث يعمل مباشرة مع الحكومات الوطنية والبرلمانات والمنظمات المدنية المحلية والدولية.

³ صالح الزياني، "تحديات إصلاح القطاع الأمني في البلدان المغاربية : من الأمنوقراطية إلى احترام الخصوصية"، مرجع سابق، ص ص.28-29.

وعلى جانب آخر، فإن النظام الليبي، في فترة القذافي، كان يتميز بكونه واحدا من أشجع الأنظمة العربية القمعية وعانى الليبيون تحته عقودا من الاستبداد السياسي، حيث أسس العقيد القذافي نظاما تحتكره نخبة عسكرية ويفتقد لأبسط أدوات تعبير الإرادة العامة للمجتمع، فلا انتخابات، ولا أحزاب سياسية، ولا حقوق الإنسان، ولا وجود لدستور ينظم الاختصاصات ويوزع السلطات، ولا رقابة على توزيع الموارد، بل سعى النظام للسيطرة على الدولة من خلال التلاعب بالحساسيات القبلية والجهوية، هذا بالإضافة إلى غياب إرادة حقيقية لدى الأطراف الفاعلة في الحياة السياسية الليبية من أجل تحقيق التغيير المنشود والتحول الديمقراطي المطلوب. ورغم سقوط نظام القذافي في أعقاب الثورات العربية الأخيرة وإقدام ليبيا على تنظيم انتخابات المؤتمر الوطني العام في يوليو 2012، فإن تجربة الانتقال نحو الديمقراطية في البلاد مازالت متعثرة، لاسيما وأن القوى السياسية في الساحة الليبية ما انفكت تتقاطع تحالفاتها مع الميليشيات العسكرية، فتنشأ السياسة مع القوة العسكرية لتنتج وضعا فريدا ومقلقا، وذلك بفعل غياب واضح لمقومات الدولة ومؤسساتها الأمنية والعسكرية المبنية على أسس وطنية. وبكلمة، يمكن القول أن ليبيا تمرّ بمرحلة انتقالية تشوبها مشكلات متعددة الأبعاد على مختلف الأصعدة والمستويات، وقد أنتج هذا التحول ديموقراطية هشّة، وأزمة ثقة بين القوى السياسية والمكونات الاجتماعية؛ فالديموقراطية في ليبيا ما زالت في طور التخلص من ذهنية ما قبل الديمقراطية، لأن الديمقراطية لا تعني انتخابات فحسب، وإنما هي منهج وقيم وثقافة سياسية تؤمن بالتعددية والاختلاف وتبني الأنماط السلمية لانتقال السلطة، وهذا ما تفتقده ليبيا اليوم التي ما فتئ مشهدها العام يعيش على إيقاع خطير من اللاأمن والاستقرار. هذا ما تعكسه الصدامات المسلحة بين مختلف الجماعات والتنظيمات العسكرية التي تعجّ بها الساحة الليبية، حيث يرتفع عدد الحوادث المرتبطة بهذا الصدام والصراع على الموارد والوظائف والزعامة، وهو الصراع الذي يعكس غياب القادة الملتمزين بالديموقراطية.¹

¹ محمد الشيخ، "إشكالية تعثر الانتقال الديمقراطي في ليبيا ما بعد 2011"، دراسات شرق أوسطية، العدد 68، صيف 2014، ص.35.

هكذا يتضح أن إصلاح المؤسسات العسكرية والأمنية أو إعادة بناءها هو التحدي الأساس الذي يواجه ليبيا بشكل خاص، وهي الخطوة التي لا تسبقها أي خطوة أخرى لضمان النجاح في إرساء قواعد النظام الديمقراطي.¹

وفي إطار تجسيد مدى ارتباط الأمن بالتحول الديمقراطي، تعتبر المملكة المغربية نموذجا رائدا على المستوى المغربي في هذا المجال، على الأقل منذ مراجعة الدستور التي تمت في سنة 2011. ويتجلى ذلك من خلال إقرار وترسيخ الحكامة الأمنية الرشيدة التي تتأسس على ضرورة ربط المسؤولية بالمحاسبة، من خلال إخضاع السياسات والممارسات الأمنية للمراقبة البرلمانية من جهة، وكذا اتجاه الدستور الجديد إلى إلزام أفراد القوات المسلحة باحترام أحكام الحقوق الإنسانية انسجاما مع التزامات المغرب الدولية في هذا المجال.²

وعموما، لا شك أن الحراك الأخير الذي شهدته المنطقة المغربية في سياق ما يعرف بالربيع العربي، قد أعطى دفعا إضافيا لمساعي ديمقراطية مؤسساتها الأمنية والدفاعية في المنطقة. ومن مؤشرات ذلك أن موضوع ديمقراطية الأمن والدفاع أصبح متداولاً بين مكونات الفضاء العام وأن البرلمانات المغربية بدأت تتولى أخذ مبادرة مساءلة قضايا تتعلق بهذا القطاع، وعلى رأسها طرح الأسئلة الشفوية والكتابية حول ميزانية هذا القطاع في جلساتها البرلمانية، بل ويلاحظ تنامي ثقافة الفهم الشامل لموضوع الأمن من خلال عدم الاكتفاء باعتماد الأساليب القمعية عند التعاطي مع المشكلات والوضعيات المختلفة التي يواجهها قطاع الأمن.³

¹ محمد الشيخ، "إشكالية تعثر الانتقال الديمقراطي في ليبيا ما بعد 2011"، مرجع سابق.

² Brahim SAADY, "La Structure Constitutionnelle des Relations Civilo-Militaires au Maroc", *op. cit.*, pp.167-168.

³ صالح زباني، "تحديات إصلاح القطاع الأمني في البلدان المغربية: من الأمنوقراطية إلى احترام الخصوصية"، مرجع سابق، ص.14.

ولاشك أن هذه الدينامية ستدفع بقوة نحو تبني استراتيجيات واضحة لدمقرطة القطاع، لعل أبرز ملامحها الاعتبارات الآتية:

- إن عملية الديمقراطية والإصلاح ينبغي أن تكون عملية شاملة، بمعنى أن تشمل كل القطاعات الأخرى سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية. فبقدر ما يتم بناء الآليات التي بموجبها يتم امتصاص الاحتقان السياسي والاقتصادي والاجتماعي بقدر ما يساهم ذلك في توفير المناخ المناسب لإضفاء الشفافية أكثر على القطاع الأمني. ولذلك فقبل أن نتحدث عن حكمة في القطاع الأمني لا بد من أن يتم تجسيد هذه الحكمة في كل القطاعات الأخرى.

- ينبغي، كذلك، أن يتم نشر وزرع المزيد من الثقافة الديمقراطية ضمن العاملين في قطاعات الأمن، مع تبيان أن المستهدف من عملية ديمقراطية هذا القطاع ليس تقليصا لدور ونفوذ العاملين في صفوفه بقدر ما يعني الاستجابة لحاجيات وتطلعات المواطنين في المنطقة المغربية.

- إن تفعيل دور المجتمع المدني وجعله أداة نشيطة وضاغطة سيُسرع عملية ديمقراطية المؤسسات الأمنية بدورها، فالمخزون القيمي لهذه المؤسسات يمكن الاستناد إليه قصد الدفع نحو إحداث إصلاحات مقبولة ضمن المؤسسة الأمنية المغربية. ولذلك يجب الوقوف على مدى استعداد المجتمع المدني للمرافعة من أجل فرض شفافية أكبر على الطريقة التي يتم من خلالها تنفيذ التدابير المتعلقة بمكافحة الإرهاب والجريمة وغيرهما.

- إن تفعيل الرقابة على نشاط قطاع الأمن سيساهم في ديمقراطية القطاع. كما أن تعزيز وظيفة الرقابة لجهازي التشريع والقضاء إضافة لقطاع الصحافة وكذا تخفيف الاجراءات المتعلقة بالوصول إلى المعلومة سيما السرية منها، سيساهم في

إضفاء مزيد من الشفافية على نشاط القطاع الأمني المغربي.

- لا يمكن أن نغفل كذلك الدور الذي يمكن أن تضطلع به المساعدة الخارجية ضمن هذا السياق، فالجهات الأجنبية المانحة وكذلك المنظمات الحكومية وغير الحكومية على المستوى العالمي يمكنها أن تساهم في الدفع نحو تبني المزيد من المعايير الديمقراطية ضمن القطاع الأمني في الدول المغربية.¹

بكلمة، إن بناء صرح الديمقراطية وإصلاح مؤسسات الدول المغربية لا ولن يستقيم دون توفر تصور شمولي للإصلاح، يطرح، من بين ما يجب أن يطرح، قضايا الإصلاح الأمني والعسكري كجزء أساسي ضمن مشروع الانتقال الديمقراطي في هذه الدول.²

¹ صالح الزياني، "آمال حجيح، إصلاح القطاع الأمني في البلدان المغربية"، *شؤون الأوسط*، العدد 143، خريف 2012، ص ص. 156-155

² صالح زياني، "تحديات إصلاح القطاع الأمني في البلدان المغربية: من الأمنوقراطية إلى احترام الخصوصية"، مرجع سابق، ص ص. 33-32.

خاتمة

إنّ التسابق نحو التسلح في المنطقة المغربية تغذّيه عوامل ومؤثرات عديدة، منها ما ينتمي إلى البيئة الاستراتيجية الدولية المتمثلة عموماً في ارتفاع الإنفاق العسكري العالمي وازدهار سوق السلاح من جهة، وفشل هيئة الأمم المتحدة في سياسة الحدّ من التسلح وتنظيم تجارة الأسلحة التقليدية وكذا عدم توفيقها في حلّ الخلافات والنزاعات الإقليمية بالطرق السلمية من جهة أخرى؛ ومنها ما ينتمي إلى البيئة الاستراتيجية الإقليمية والتي تتحدّد أساساً في نزاع الصحراء المغربية في علاقات المغرب بجاراته الشرقية وقضية سبتة ومليلية السليبتين وغيرها من الجزر المحتلة في علاقاته مع الجارة الشمالية. وبالإضافة إلى عامل النزاعات الترابية ثمة عوامل أخرى تفسّر سباق التسلح بين دول المنطقة وعلى رأسها تعاظم التحديات الأمنية عبر الوطنية الجديدة، وتفاقم المخاطر والتهديدات الناجمة عن عدم الاستقرار في الساحل والصحراء، علاوة على تداعيات ما سمّي بالربيع العربي على أمن دول المنطقة.

إنّ هذه العوامل وغيرها هي التي تؤثر في تشكيل التوازنات العسكرية وصنع السياسات الدفاعية في الدول المغربية، وهي التي تفسر حجم التسلح والنفقات الضخمة التي ترصدها هذه الأخيرة لقواتها المسلحة. غير أنّ ما استتجناه من خلال هذه الدراسة هو أن الجزائر هي البلد الأكثر إنفاقاً في المجال العسكري، وهي التي تقود قاطرة السباق نحو التسلح في المنطقة، حيث توظّف عائدات النفط المرتفعة في اقتناء أسلحة هجومية ودفاعية متقدمة وآليات عسكرية متطورة. وفي المقابل، لا يندرج الإنفاق العسكري للمغرب إلا في إطار الاستراتيجية العامة للدولة التي تقتضيها حاجيات الأمن ومتطلبات الدفاع عن الوحدة الترابية.

إنّ ما ترصده دول المنطقة للقطاع العسكري من ميزانيات يضاعف ما تخصصه لباقي القطاعات غير العسكرية، وما يستأثر به إنفاقها على التسلح من الناتج الإجمالي

يفوق ما يمثله إنفاقها على القطاعات الاقتصادية والاجتماعية. وعموما، فقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من الخلاصات أو النتائج التي يمكن تلخيص أهمها على النحو التالي:

- إذا كان التسلح تبرره من الناحية المبدئية ضرورات حفظ الأمن الداخلي والدفاع عن البلاد ضد المخاطر الخارجية، فإن الإفراط فيه يؤدي إلى تهديد أمن وأمان المجتمعات كما يشكل تحديا وخطرا على استقرار الدول في المنطقة المغربية خاصة وغرب المتوسط بصفة عامة، خصوصا وأن التفوق العسكري لدولة ما على الدول المجاورة لها غالبا ما يعزز أكثر إمكانية اللجوء لاستخدام القوة المسلحة من أجل حسم النزاعات والخلافات القائمة بينها.

- يؤدي الإفراط في التسلح إلى هدر واستنزاف الموارد المتاحة وعلى رأسها الموارد الغازية والنفطية. فالجزائر تنهج سياسة "السلاح مقابل النفط" حيث تستغل عائدات صادراتها النفطية في شراء وتكديس العتاد الحربي، الأمر الذي يجزّ المغرب جزّا إلى خوض سباق عسكري معها رغم موارد وإمكانياته المحدودة. وعموما، فإن الاستغلال المفرط للنفط والغاز الطبيعي وغيره من مصادر الثروة الطاقية من قبل القوات المسلحة في المنطقة له آثار وانعكاسات سلبية، خاصة على الأجيال القادمة. ولذلك صار لزاما تأمين هذه الموارد الحيوية باعتبارها من العناصر الاستراتيجية الأساسية لقوة الدولة، بل هي عماد الأمن القومي لهذه الأخيرة.

- يؤثر الإنفاق العسكري المفرط سلبا على النمو والإنتاج والاستثمار والدخل والادّخار وغيرها من المؤشرات الاقتصادية الأساسية، فالزيادة المستمرة في النفقات العسكرية تحول دون تخصيص ما يكفي من الرّساميل للقطاعات والمشاريع الاقتصادية المنتجة، إذ ثمة ارتباط عكسي بين العبء العسكري ومعدلات

النمو والتنمية الاقتصادية، وإن بنسب متفاوتة بين هذا البلد وذاك من بلدان المنطقة. كما خلص البحث في نفس السياق إلى أنّ تداعيات سباق التسلح على البيئة الأمنية الاقليمية تؤثر بالسلب كذلك على التعاون الاقتصادي بين الدول المغربية، خاصة في ظلّ علاقات بينية يسودها التوتر ويطغى عليها الصراع.

- يرتبط الإنفاق العسكري بعلاقة عكسية مع التنمية الانسانية، حيث يهدر الإنفاق على التسلح موارد هائلة كان بالإمكان أن تصرف في سبيل النهوض بالأولويات الاجتماعية كتخفيف حدّة الفقر المدقع وتخفيض نسب البطالة وتحسين شروط الولوج إلى الخدمات الصحية والتعليمية. هكذا حال ويحول الإفراط في الإنفاق على القوات المسلحة دون بلوغ الغايات والأهداف الانمائية للألفية على مستوى بلدان المنطقة. وفي مقابل تبوؤ هذه البلدان مراتب متقدمة بخصوص ترتيب مؤشر العسكرة الذي يصنف الدول حسب نفوذ وأهمية المؤسسة العسكرية في كل دولة وعلاقتها بالمجتمع، فإنها تحتل دائما مراتب متدنية في التقارير الخاصة بمؤشر التنمية البشرية، عربيا وعالميا.

وعلى ضوء هذه النتائج التي توصل إليها البحث، فإننا نقترح من أجل تخفيف حدّة ظاهرة سباق التسلح وتجاوز انعكاساتها السلبية على الأمن والتنمية في المنطقة المغربية ما يلي:

- ضرورة حلّ النزاعات والخلافات القطرية الضيقة التي تؤدي إلى سباق التسلح بين دول المنطقة، وتفعيل، بدلا من ذلك، مبدأ الأمن الجماعي لدول شمال افريقيا، من خلال إنشاء قوة عسكرية مشتركة تناط بها مهمة الدفاع عن المصالح القومية لبلدان المنطقة، عبر التصدي المشترك للتحديات والمخاطر والتهديدات الأمنية الاقليمية والدولية. وهذا لا يتحقق إلا عبر تجاوز وضعية اللامغرب القائمة حاليا وإعادة بناء اتحاد المغرب العربي الكبير.

- مراجعة سياسات الإنفاق الحكومي على التسلح خاصة وإعادة النظر في أولويات توزيع الموارد المتاحة بصفة عامة، وذلك من خلال عقلنة النفقات العسكرية وتقنينها وتقليصها قصد توفير الميزانيات اللازمة لتمويل مشاريع البنية التحتية الأساسية وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول. وأمام الارتفاع المستمر للإنفاق العسكري وما يشكله من عبء ثقيل ينضاف إلى أعباء الميزانيات الحكومية للدول المغاربية، فإنه صار لزاما على هذه الدول التفكير والتخطيط لإنشاء وإقامة صناعات عسكرية محلية، وذلك من أجل تخفيف حدة التبعية للشركات الحربية الأجنبية على الأقل فيما يتعلق بتصنيع الذخائر والأسلحة الصغيرة وإجراءات الصيانة للسلاح العسكري.

- إذا كان الأمن القومي لا ينحصر فقط في مسألة القدرة أو المقدرّة العسكرية للدولة بقدر ما اتسع نطاقه ليشمل أبعادا أخرى لا تقل أهمية عن البعد العسكري، فإنّ الواقع يحتم على الدول والحكومات المغاربية مراجعة سياسات واستراتيجيات أمنها القومي التقليدية، خاصة وأنّ التحديات الأمنية التي تواجهها ليست ذات طابع عسكري فحسب بل هناك تحديات أخرى غير عسكرية، مثل عدم الاستقرار السياسي والهشاشة الاجتماعية وفشل تجارب التنمية البشرية. وعليه فإنّ الحفاظ على الأمن المجتمعي العام يجب أن يتمّ على أساس تغليب اعتبارات الحقوق والحريات لا على أساس المقاربات الأمنية الضيقة، وهذا ما يتطلب إعطاء الأولوية والأهمية أكثر للجانب التنموي للأمن على حساب الجوانب والأبعاد التقليدية له.

- في سياق التحولات نحو الديمقراطية التي تعرفها المجتمعات المغاربية، والاصلاحات السياسية التي ما فتئت تعيش على إيقاعها هذه الأخيرة، فإنّه لا بد من أن تحتل القوات المسلحة موقعها هي أيضا في هذه العملية الانتقالية، بما يعنيه ذلك من ضرورة إعادة النظر في العلاقات المدنية-العسكرية القائمة وإخضاع

القطاع العسكري والأمني لآليات وقنوات الرقابة البرلمانية. ولاشك أن توفير مناخ ديموقراطي كهذا سيسهم في خلق بيئة محلية وإقليمية آمنة وخالية من الاضطرابات والمخاطر الأمنية التي من شأنها أن تؤثر في سياسات الدفاع وتبرر الزيادات في النفقات العسكرية لدول المنطقة.

عموما، لقد حاولنا من خلال هذه الأطروحة إثارة سباق التسلح باعتباره إحدى أهم القضايا الأمنية الحساسة والمعقدة التي ما فتئت الدول المغربية تواجهها منذ البدايات الأولى للنزاع المثار حول الصحراء المغربية، وتطورت بعد ذلك بفعل تضافر مجموعة من العوامل التي وقفنا عندها بشيء من التحليل والتفصيل، ثم عرجنا بعد ذلك على مختلف مظاهر آثار الإفراط في الإنفاق العسكري وانعكاساته السلبية والخطيرة على الأمن والتنمية في المنطقة. لكن رغم هذه الإحاطة بمختلف عناصر الموضوع فإن بعض جوانبه الفرعية تبقى مع ذلك في حاجة إلى دراسات علمية مستقلة، سيما وأنّ الموضوع مركّب ومتشعب والاشتغال عليه تواجهه صعوبات كثيرة.

لائحة المصادر والمراجع

أولاً : المصادر والمراجع باللغة العربية

1-صنف الكتب:

- أبو سديرة محمود، الإنفاق العسكري العربي : ترشيده كمدخل للتنمية، دار الحرية، القاهرة، 1996.
- أحمد ولد داداه وآخرون، الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، دجنبر 2002.
- ادريس أحمد، الأزمة الليبية وتداعياتها على منطقة المغرب العربي، مركز الدراسات المتوسطة والدولية، مجموعة الخبراء المغاربيين، عدد 6، شتنبر 2011.
- الحمداني أحمد سمير، تجارة الأسلحة وأثرها في انتهاكات حقوق الإنسان، منشورات زين الحقوقية، 2013.
- الفارس عبد الرزاق، السلاح والخبز: الإنفاق العسكري في الوطن العربي (1970-1990) - دراسة في الاقتصاد السياسي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1993.
- العطار بوغالب، سبتة ومليلية: مغاربة تحت الاحتلال، دار النشر المغربية، 1996.
- اللواء طلعت أحمد مسلم، الوجود العسكري الأجنبي في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1994.
- اللواء طلعت أحمد مسلم، القواعد العسكرية الأجنبية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، شؤون أمنية واستراتيجية (1)، بيروت، غشت 2011.

-بخوش صبيحة، اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2011.

-بالحبيب عبد الله، السياسة الخارجية الجزائرية في ظل الأزمة 1992-1997، دار الراية للنشر والتوزيع، 2012.

-بويوش محمد، تطورات قضية الصحراء في ظل التحولات الاقليمية والدولية، مركز الدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية، سلسلة التقارير المغاربية 4، وجدة، 2014.

-تونسي بن عامر، تقرير المصير وقضية الصحراء الغربية، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1987.

-تيري أوكالاهان ومارتين غريفيتش، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات، 2008.

-سويدية حبيب، الحرب القذرة: شهادة ضابط سابق في القوات الخاصة بالجيش الجزائري 1992-2000، ورد للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2003.

-سيرينسيوني جوزيف، رعب القبلة: تاريخ الأسلحة النووية ومستقبلها، مركز بن العماد للترجمة والتعريب، أبو ظبي، 2009.

-شقيير محمد، المؤسسة العسكرية بالمغرب: من القبيلة إلى العصرية، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2008.

-شقيير محمد، المؤسسة الأمنية بالمغرب: بين حماية النظام وسلامة المواطن، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2016.

-شيات خالد، الاتحاد المغاربي وأفق التكامل الاقتصادي، مركز الدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية، وجدة، 2012.

-رحيمي مونية، نزاع الصحراء المغربية في إطار السياسة الخارجية الأمريكية، المطبعة السريعة، القنيطرة، 2010.

-رضوان محمد، منازعات الحدود في العالم العربي مقارنة سوسيو تاريخية وقانونية، افريقيا الشرق، الدار البيضاء، 1999.

-لمخادمي عبد القادر رزيق، سباق التسلح: الهواجس والطموحات والمصالح، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010.

-ليمام محمد حليم، ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر: الأسباب والآثار والإصلاح، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011.

-هويدي أمين، العسكرة والأمن في الشرق الأوسط وتأثيرهما على الأمن والتنمية، دار الشروق، بيروت، 1991.

-ولد داداه أحمد وآخرون، الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، دجنبر 2002.

-.....، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي 2007، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، 2007.

2-صنف المقالات:

-إدريس أحمد، "الأزمة الليبية وتداعياتها الأمنية على منطقة المغرب العربي"، مركز الدراسات المتوسطة والدولية، عدد 6، شنتبر 2011، ص ص.1-8.

-الأخصاصي محمد، "الإصلاحات في المغرب: الحصيلة والمستقبل"، مجلة المستقبل العربي، العدد 144، فبراير 2016، ص ص.21-65.

-القحطاني علي حسين، "النظرية الواقعية وتطورها في العلاقات الدولية: دراسة تحليلية نقدية للتجربة التنظيرية"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد 2، المجلد الثامن والأربعون، يوليو 2011، ص ص. 309-360.

-المرابطي أحمد، "التصنيع الحربي في شمال افريقيا: هل يتوفر المغرب على صناعة عسكرية؟"، الأمن والدفاع العربي، العدد4، بيروت، شتبر 2016، ص ص. 30-34.

-المرابطي أحمد، "الظاهرة الارهابية في شمال افريقيا: محلية أم عالمية؟"، مجلة الأمن والدفاع العربي، العدد3، بيروت، يونيو 2016، ص ص. 12-16.

-المنوني محمد، "صناعة الأسلحة النارية بالمغرب"، دعوة الحق، العدد8، الرباط، شتبر 1970.

-الشيخ محمد، "إشكالية تعثر الانتقال الديمقراطي في ليبيا ما بعد 2011"، دراسات شرق أوسطية، العدد 68، صيف 2014.

-الصادقي سعيد، "الدول المغاربية وعاصفة الحزم : بين الدعم والتحفيز"، مركز الجزيرة للدراسات، 8 أبريل 2015.

-الصادقي سعيد، "تطور الجيش المغربي: عهدان وجيش واحد"، مركز الجزيرة للدراسات، 23 مارس 2015.

-الصيداوي رياض، "سوسيولوجيا الجيش الجزائري ومخاطر التفكك"، مجلة شؤون الأوساط، العدد 93، مارس 2000، ص ص. 54-83.

-الصواني يوسف محمد، "التحديات الأمنية للربيع العربي: من إصلاح المؤسسات إلى مقارنة جديدة للأمن"، مجلة المستقبل العربي، العدد 416، أكتوبر 2013، ص ص. 21-33.

-الزياني صالح، "تحديات إصلاح القطاع الأمني في البلدان المغربية: من الأمنوقراطية إلى احترام الخصوصية"، مجلة حوارات، العدد2، 2015، ص ص.13-36.

-الزياني صالح، "تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة"، مجلة المفكر، العدد 5، 2012، ص ص.286-298.

-الزين أ. منصور، "واقع وآفاق سياسة الاستثمار في الجزائر"، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، عدد 2، 2004، ص ص.125-152.

-النويني الحافظ، "أزمة الدولة ما بعد الاستعمار في افريقيا: حالة الدولة الفاشلة"، مجلة المستقبل العربي، عدد 422، أبريل 2014، ص ص.58-72.

-الهادي لرباع، "المدخل الإنتاجي للتكامل الاقتصادي المغربي كأداة لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية"، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 6، 2015، ص ص.155-174.

-آيت عميرات مليكة وبوجليدة آمال، "التعاون في افريقيا: رؤية مشتركة لمواجهة التهديدات الأمنية"، مجلة الجيش (الجزائرية)، العدد3، أبريل 2013.

-براهمية رجب سميرة، "دراسة حول التقارب والتباعد في الاقتصاديات النامية: حالة البلدان المغربية"، بحوث اقتصادية عربية، العددان. 69-70، شتاء-ربيع 2015، ص ص.82-66.

-بشينية عبد الغني، "القوات البرية فاعل أساسي في تأمين حدودنا"، مجلة الجيش (الجزائرية)، العدد2، نونبر 2012.

- بن ناصر بوطيب، "المؤسسة العسكرية والسياسة في الجزائر"، مجلة الديموقراطية، العدد 52، أكتوبر، 2013.

- بوحفص حاكمي، "الإصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال إفريقيا: مقارنة بين المغرب والجزائر وتونس"، *مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا*، العدد7، 2009، ص ص3-24.
- الزياني صالح حجيج آمال، "إصلاح القطاع الأمني في البلدان المغاربية"، *شؤون الأوسط*، العدد 143، خريف 2012، ص ص139-160.
- ج. إسماعيل وأوقاسي حكيمة، "مساهمة الجزائر في عمليات حفظ السلم : تجربة ربع قرن"، *مجلة الجيش (الجزائرية)*، العدد 3، أبريل2013.
- حركات محمد، "الأبعاد السوسيو-اقتصادية والقومية للصناعة العسكرية في الوطن العربي"، *مجلة الوحدة*، العدد 74، نونبر 1990.
- عصام محمد عبد الشافي، "استراتيجيات متعثرة: القوى الكبرى ومعضلة الأمن في شمال إفريقيا"، *السياسة الدولية*، العدد 196، أبريل 2014.
- عزام محجوب، "التكلفة الاقتصادية لتأخير التكامل المغاربي"، في : *تكلفة عدم إنجاز مشروع الاتحاد المغاربي*، مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم ناشرون، سلسلة أوراق الجزيرة رقم 22، قطر، 2011، ص ص37-64.
- غازي إلهام، "مؤسسة البناء والتصلح البحري : طموح نحو الأفضل"، *مجلة الجيش (الجزائرية)*، العدد2، نونبر 2012.
- غازي إلهام، "القاعدة المركزية للإمداد: ضمان الحفاظ على الجاهزية العملية"، *مجلة الجيش (الجزائرية)*، العدد2، نونبر 2012.
- غازي إلهام، "مؤسسة صناعة الطائرات: إنجازات غير مسبوقه"، *مجلة الجيش (الجزائرية)*، العدد2، نونبر 2012.

- لونيسى رايح، "علاقة العسكري بالسياسي في تاريخ الجزائر المعاصرة"، *المجلة العربية للعلوم السياسية*، العدد 29، بيروت، شتاء 2011، ص ص.59-70.
- محفوظ بيه أحمد، "مقومات ومعوقات التكامل في اتحاد المغرب العربي"، في : محمد عاشور، *التكامل الاقليمي في افريقيا رؤى وآفاق*، معهد البحوث والدراسات الافريقية، 2005.
- خديجة عرفة محمد، "مفهوم الأمن الإنساني"، *مفاهيم*، العدد 13، يناير 2006.
- مهابة أحمد، "مشكلة سببته ومليبية بين المغرب وإسبانيا"، *مجلة السياسة الدولية*، العدد 112، 1993، ص ص.107-110.
- مكاوي عبد الرحمان، "رسالة إلى الملكة صوفيا حول التحالف الإسباني الجزائري الجديد"، *شؤون استراتيجية*، العدد 2، دجنبر-يناير 2009.
- يوسف خولة ، أمل يازجي، "الأمن الإنساني وأبعاده في القانون الدولي العام"، *مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية*، المجلد 28، العدد الثاني، 2012.

3- الأطروحات والرسائل:

- الحاج مسعود محمد، *نظرية الأمن القومي العربي: قراءة في الفكر الاستراتيجي العربي المعاصر*، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في القانون العام، جامعة الحسن الثاني عين الشق، الدار البيضاء، مارس 2006.
- الشاب رشيدة، *المغرب في السياسة الخارجية الجزائرية*، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام، جامعة محمد الخامس، الرباط، 2006.
- الناصرى خليل، *السياسة الدفاعية للاتحاد الأوروبي والمجال المتوسطي*، دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام، جامعة محمد الخامس، الرباط، 2004.

- الوزاني أمينة، شمال افريقيا بين المشروع الأوروبومتوسطي ومشروع الشرق الأوسط الكبير، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة، الرباط، 2006.
- برماني محمد، الاستراتيجية العسكرية العربية، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة الحسن الثاني، عين الشق، الدار البيضاء، 1998.
- بلماحي إدريس، إشكالية نزع السلاح والتنمية في العالم النامي، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في القانون العام، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، 1989.
- بناني محمد، إشكالية نزع السلاح والتنمية في العالم النامي، بحث لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، 1989.
- بنحقي رشيد، القوات المسلحة الملكية: من التأسيس إلى المساهمة في التنمية، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، 2003.
- بن يحيى صوفية، المغرب في السياسة الخارجية الفرنسية منذ 1981، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة، جامعة محمد الخامس، الرباط، 2000.
- ربيعي المصطفى ، موقع قضية الصحراء في العلاقات الدولية للمغرب: إسبانيا والجزائر نمونجا، بحث لنيل الماستر في القانون العام، جامعة الحسن الأول، سطات، 2010/2011.
- صالح رشيد، المغرب والتفاعلات الجيو استراتيجية في غرب البحر الأبيض المتوسط، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، 2004-2005.
- عطي الله يونس، سبتة ومليلية في إطار العلاقات المغربية الإسبانية، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام، الرباط، 2006.

-محمد إيديل، التعاون المغربي الأوروبي المتوسطي في المجال الأمني، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، 2003-2004.

-مخلوفي إكرام، المؤسسة العسكرية وإشكالية ممارسة السياسة بالمغرب، رسالة لنيل دبلوم الماستر في القانون العام، جامعة عبد الملك السعدي، 2007-2008.

-نادي ليلي، العلاقات المغربية الجزائرية من 1962 إلى 2001، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام، الرباط، 2001-2002.

4-الندوات والمؤتمرات:

-أحميدوش مدني، «دور الاستثمار في التكامل الاقتصادي بين الدول المغربية»، في :
الاصلاحات السياسية والمؤسسية بالدول المغربية وآفاق الاندماج، أعمال الندوة الدولية المغربية المنظمة من طرف كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بجامعة محمد الأول بوجدة، 23-22 نونبر 2013.

-المرزكيوي رشيد، "احترام حقوق الإنسان ضمانة لتطوير الجهوية"، مداخلة في مؤتمر دولي منعقد بمعهد الدراسات الافريقية بالرباط حول موضوع: «الامكانيات الاقتصادية والسياسية والثقافية للحكم الذاتي ومطابقتها للشرعية الدولية»، بتاريخ 9 أبريل 2011.

-المرزكيوي رشيد، قضية الصحراء وإشكالية استغلال الثروات الطبيعية في القانون الدولي، مداخلة في ندوة "قضية الصحراء: قراءة في المسار والمقاربات"، منظمة من طرف مركز الدراسات القانونية والاجتماعية، الحسيمة، بتاريخ 5 غشت 2016.

-عنتر يوسف، «الأمن المغربي المشترك، ضرورة ملحة وعوائق جمة»، أشغال ندوة دولية حول صعوبات وآفاق تفعيل اتحاد المغرب العربي، كلية الحقوق بوجدة، 16-17 أبريل.

-وثائق وتقارير:

-قرار بشأن الصلة بين السلاح والتنمية، الجمعية العامة، الدورة الثامنة والستون، بتاريخ 5 دجنبر 2013، (رقم القرار: A/RES /68/37).

- قرار بشأن تخفيض الميزانيات العسكرية، الجمعية العامة، الدورة الثامنة والخمسون، 2003، (رقم القرار: A/RES /58/28).

-اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الضرر، المبرمة بتاريخ 10 أكتوبر 1980 في جنيف، التي دخلت حيز التنفيذ في دجنبر 1983 والتي تم تعديلها في دجنبر 2001.

-المبادئ الأساسية بشأن استخدام القوة والأسلحة النارية من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين، التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة الثامن لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين المنعقد في هافانا ما بين 27 غشت الى 7 شتبر 1990.

-مدونة لقواعد سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين، التي اعتمدت بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 34/169 بتاريخ 17 ديسمبر 1979.

- الاعلان العالمي للحق في التنمية، الذي اعتمد ونشر بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 128/41 المؤرخ في 4 كانون الأول/ديسمبر 1986.

-التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2014، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2014.

-التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2015، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2015.

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2016، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2016.

ثانيا: المصادر والمراجع باللغة الأجنبية :

I- OUVRAGES:

- ADDI Lahouari, *L'Algérie et la Démocratie : Pouvoir et Crise du politique dans l'Algérie Contemporaine*, La Découverte, Paris, 1994.
- ANDERSON Guy, *Defense Industrial Capabilities in Algeria*, in: *IHS Jane's Navigating the Emerging Markets*, Jane's Industry Quarterly, *IHS Jane's Defense Industry and Markets Intelligence Centre*, 2014.
- ARCHER Colin & WILLI Annette, *Opportunity Cost: Military Spending and the UN's Development Agenda*, International Peace Bureau, November 2012.
- BALTA Paul, *Le Grand Maghreb dès l'Indépendance à l'an 2000*, la Découverte, Paris, 1990.
- BARANY Zoltman, *The Soldier and the Changing State*, Princeton University Press, Princeton, 2012.
- BENOIT Emile, *Defence and Economic Growth in Developing Countries*, Lexington Books, Studies in International Development and Economics, 1973.
- BOUDICHICHE BOUCETTA Bouchra, *Marruecos y Espana en la Politica de Seguridad del Mediterraneo*, Instituto de Estudios Hispano-LUSOS, Primera Edition, Rabat, Diciembre 2008.
- BOUKRA Liess, *Algérie : La Terreur Sacrée, Avant les 3500 morts du 11 Septembre 2001, 100000 Victimes Algériennes de l'Islamisme*, Editions Favre, 2002.

- BUZAN Barry & WAEVER Ole, *Regions and Powers, the Structure of International Security*, Cambridge University Press, New York, 2003.
- BUZAN Barry, *People, State and Fear: the National Security Problem in International Relations*, Wheatsheaf Books, Great Britain, 1983.
- CANNIZZO Chindy, *The Gun Merchants, Politics and Policies of the Major Arms Suppliers*, Second Edition, Pergamon Press, 1982.
- CASEY-MASLEN Stuart, GIACCA Gilles & VESTNER Tobias, *The Arms Trade Treaty*, Geneva Academy of International Humanitarian Law and Human Rights & Graduated Institute of International and Development Studies, Academy Briefing, N°3, 2013.
- CORDESMAN Anthony H., *A Tragedy of Arms: Military and Security Developments in the Maghreb*, Praeger, United states of America, 2002.
- CORDESMAN Anthony H. & NERGUIZIAN Aram, *The North African Military Balance: Force Developments and Regional Challenges*, Center for Strategic International Studies (CSIS), December 7, 2010.
- CORDESMAN Anthony, *The Military Balance in the Middle East*, Center for Strategic and International Studies (CSIS), Washington, D.C, 2004.
- DACE WINTHER, *Regional Maintenance of Peace and Security Under International Law: The distorted mirrors*, ROUTLEDGE, 2014.

- DAGUZAN Jean François, *LE DERNIER REMPART: Forces Armées et Politiques de Défense au Maghreb*, PUBLISUD, 1998.
- David C. P., *La guerre et la paix : approches contemporaines de la sécurité et de la stratégie*, Presses de Sciences Po, 2000.
- DEGER Saadet, *Military expenditure in third world countries: the economic effects*, International Library of Economics, Routledge, England, 1986.
- DORR Oliver & SCHMALENBACH Kirsten, *Vienna Convention on the Law of Treaties: A commentary*, Springer, Heidelberg, 2012.
- EL HOUDIGUI Rachid, *La Politique Etrangère du Maroc sous le règne de Hassan II : Acteurs, enjeux et processus décisionnels*, Ed. L'Harmattan, Paris, 2003.
- EL MERINI Abdelhak, *L'Armée marocaine à travers l'histoire*, Dar Nachr Al Maarifa, Rabat-Maroc, 2014.
- FAOUR Muhammad, *The Arab World after the Desert Storm*, U.S Institute of Peace Press, Second printing, Washington, 1995.
- FARIA Fernanda et VASCONCELOS Alvaro, *La sécurité dans le nord de l'Afrique : équivoques et réalités*, Institut d'Etudes de Sécurité, Cahier de Chaillot n°25, septembre 1996.
- FINER Samuel E., *The Man on Horseback: The Role of the Military in Politics*, NJ: Transactions Publisher, New Brunswick, 2002.
- GAUB Florence, *Arab armies: agents of change? Before and after 2011*, EU Institute for Security Studies, Chaillot Papers N°131, March 2014.

- GIBNEY Mark & SKOGLY Sigrun, *Universal human rights and extraterritorial obligations*, University of Pennsylvania Press, 2010.
- Goldblat, J., *Arms Control: The New Guide to Negotiations and Agreements*, 2nd Edition, SAGE Publications Ltd, London, 2002.
- GORBANOVA Mariya & WAWRO Leah, *The Transparency of National Defence Budgets: An Initial Review*, Transparency International-Defence and Security Programme, United Kingdom, September 2011.
- GOULIAMOS Kostas & KASSIMERIS Christos, *The Marketing of War in the Age of Neo-Militarism*, Routledge, New York, 2007.
- HAAR Edwin van de, *Classical Liberalism and International Relations Theory*, Palgrave Macmillan, United States, 2009.
- H. TAN Andrew T., *A Global Arms Trade: A Handbook*, Routledge, New York, 2014.
- HEWEDY Amin, *Militarization and Security in the Middle East: Its Impact on Development and Democracy*, United Nations University, New York, 1989.
- HUTH Paul k, *Standing your ground: Territorial Disputes and International Conflict*, University of Michigan Press, United States of America, 1998.
- KYTOMAKI Elli, *How Joining the Arms Trade Treaty Can Help Advance Development Goals*, Chatham House, The Royal Institute of International Affairs, London, 2014.

- LAHOUARI Addi, *L'Algérie et la Démocratie : Pouvoir et Crise du politique dans l'Algérie Contemporaine*, La Découverte, Paris, 1994.
- Le SUEUR James D., *Algeria since 1989 : Between Terror and Democracy*, New York, Zed Books, 2010.
- LESSER Ian O., *Security in North Africa : Internal and External Challenges*, RAND, 1993.
- MAHNKEN Thomas, Joseph MAIOLO & David STEVENSON, *Arms Races in International Politics: From the Nineteenth to the Twenty-First Century*, Oxford University Press, United Kingdom, 2016.
- MAMADOU Barry, *La prévention des conflits en Afrique de l'Ouest*, KARTHALA, Paris, 1997.
- MEARSHEIMER John J., *The Tragedy of Great Powers Politics*, W.W. Norton, 2003.
- MOSLEY Hugh G., *The Arms Race: Economic and Social Consequences*, Lexington Books, Toronto, Canada, 1985.
- PARKER Sarah, *Implications of States's Views on an Arms Trade Treaty*, United Nations Institute For Disarmament Research (UNIDR), January 2008.
- PALERI Prabhakaran, *National Security : Imperatives and Challenges*, Tata McGraw-Hill Publishing Company, New Delhi, 2008.
- PIERRE Andrew J., *The Global Politics of Arms Sales*, Princeton University Press, New Jersey, United Kingdom, 1992.

- R Stohl . & Grillot Suzette., *The International Arms Trade*, 1st Edition, Policy Press, Cambridge, 2009.
- Rachid ZOUINE, *Islamism and Terrorism in Algeria*, US Army War College (USAWC), Strategy Research Project, 9 April 2002.
- ROCHE Jean-Jacques, *Théories des Relations Internationales*, Montchrestien, 4^{ème} Edition, Paris, Octobre 2001.
- SAADY Brahim, *Le Dialogue méditerranéen de l'OTAN avec les pays du Maghreb : Les limites d'une approche de projection de sécurité*, Editions universitaires européennes, 2012.
- STAVRIANAKIS Anna & SELBY Jan, *Militarism and International Relations : Political Economy and Security*, Routledge, New York, 2013.
- TELLIS Ashley J., JANICE Bially, Christopher Layne, Melissa McPherson, *Measuring National Power in the Postindustrial Age*, Vol.30, No 2, RAND CORPORATION, 2000.
- WAGNER Robert Harrison, *War and the State : The Theory of International Politics*, University of Michigan Press, United States of America, 2010.
- WIEGAND Krista E, *Enduring Territorial Disputes : Strategies of Bargaining and Coercive Diplomacy*, Athens, Georgia, 2011.
- WEZEMAN Siemon T., *The Future of the United Nations Register of Conventional Arms*, Stockholm International Peace Research Institute, SIPRI policy paper, N°4, Stockholm, August 2003.

- WHYNES David, *The Economics of Third World Military Expenditure*, Macmillan, London, 1979.
- WINTHER Dace, *Regional Maintenance of Peace and Security Under International Law: The distorted mirrors*, Routledge, 2014.
- ZOUBIR Yahia & QUANDIT William, *North Africa Transition: State, Society and Economic Transformation in the 1990s*, University Press of Florida, 1999.
- ZOUBIR Yahia H., *North Africa in Transition : State, Society, and Economic Transformation in the 1990s*, University Press of Florida, 1999.
-, *Arms Transfers to the Middle East and North Africa: Lessons For an Effective Arms Trade Treaty*, AMNESTY INTERNATIONAL, United Kingdom, 2011.

2-ARTICLES:

- ADDI Lahouari, "L'armée, la nation et l'Etat en Algérie", *Confluences Méditerranée*, N°29, Printemps 1999, pp.39-46.
- AIDA AMMOUR Laurence, "Security Issues Emerging in the Maghreb and the Sahel after the Arab Spring", *European Institute of the Mediterranean Yearbook*, Barcelona, 2012, pp.128-131.
- AIDA AMMOUR Laurence, "Les enjeux de sécurité émergents au Maghreb et au Sahel depuis le printemps arabe", *European Institute of the Mediterranean Yearbook*, Barcelona, 2012, pp.141-144.

- ALI Hamid E. & Abdellatif OMNIA A., "Military Expenditures and Natural Resources: Evidence from Rentier States in the Middle East and North Africa", *Defence and Peace Economics*, October 2013, pp.5-13.
- AL-MAWALI Nasser, "Do Natural Resources of Rentier States promote Military Expenditures?", *International Journal of Economics* 03, 02, 2015, pp.49-53.
- AMMOUR Laurence Aida, "Understanding the Algerian Regional Diplomacy Machinery: the case of Mali Crisis", *Europe's World*, December 6, 2012 .
- BAGHZOUZ Omar , "Le Maghreb, le Sahara Occidental et les Nouveaux Défis de Sécurité", *L'Année du Maghreb*, III-2007, pp.523-546.
- BASUDEB Biswas & Ram RATI, "Military Expenditure and Economic Growth: An augmented Model and Further Evidence", *Economic Development and Cultural Change*, Vol.34, No. 2, 1986, pp.361-372.
- BENKHATTAB Abdelhamid, "La Culture Politique des Dirigeants Algériens : la Tentation du Leadership", in : *Maroc-Algérie, Analyses croisées d'un voisinage hostile*, Editions KARTHALA, 2011, pp. 41-64.
- BENANTAR Abdennour, "NATO, Maghreb and Europe", *Mediterranean Politics*, Vol 11, No.2, July 2006, pp.167-188.
- BENOIT Emile, "Growth and Defence in Developing Countries", *Economic Development and Cultural Change*, Vol.26, N°2, Jan 1978, pp.271-280.

- BONNEFOUS. M, "Réflexions sur une Politique Arabe", *Revue Défense Nationale*, Vol.54, N° 8/9, Aout-Septembre 1998, pp.44-67.
- BOSSUROY Thomas, "Déterminants de l'Identification Ethnique en Afrique de l'Ouest", *Afrique Contemporaine*, N°220, 2006/4, pp.119-136.
- BOTHA Anneli, "Terrorism in Maghreb : The Transnationalisation of Domestic Terrorism", *Institute for Security Studies*, ISS Monograph Series, No 144, June 2008, pp.125-172.
- BOUZAR Chabha, "L'Impact de la Crise Financière Internationale sur les Pays du Maghreb", *Revue Campus*, N°16, 2009, pp.11-27.
- BUZAN Barry, "New Paterns of Global Security in the Twenty-First Century", *International Affairs*, Vol. 67, No. 3, July 1991, pp.442-447.
- BUZAN Barry, "New Patterns of Global Security in the Twenty-First Century", *International Affairs*, Vol. 67, No. 3, July 1991.
- CANTRELL Michal Joy, "Morocco : A model for Military-Military assistance", *Small Wars Journal*, June 10, 2014.
- CEDRIC Poitevin,"Vendre des Armes Européennes au Maroc: La Position Commune de l'UE à l'épreuve", *Revue Belge de Droit International*, Vol 2010, N°1, 2010, pp.108-130.
- CERVERA Rafael Calduch, "Impact Of The Economic Crisis On Defence Policies: A Comaprative Study", *Journal of the Higher School of National Defence Studies*, N°1, 2012. pp.31-44.

-COBO Ignacio Fuente, "Las politicas de seguridad y defensa en el norte de africa", in : "Evolucion Geopolitica del Norte de Africa: Implicaciones para Espana", *Centro Superior de Estudios Nacional*, Documento de Seguridad y Defensa, N°10, Ministerio de Defensa, Junio de 2007, pp.9-22.

-DABELKO David & MCCORMICK James M., "Opportunity Cost of Defense: Some Cross-National Evidence", *Journal of Peace Research*, Vol. XIV, No. 2, 1979, pp.145-154.

-DAGUZAN Jeans-François, "D'Al Qaida à AQMI, de la Menace Globale aux Menaces locales", *Maghreb-Machrek*, N°208, été 2011, pp.25-35.

-DUMAS Mary-Lucy, "Les politiques de Defense des Etas du Maghreb", in : *Méditerranée Occidentale : sécurité et coopération*, Fondation pour les études de défense nationale, Mai 1992.

-DUELLA Adunasser, "Military Burden and Economic Growth: Evidence from Multivariate Cointegration Analysis", *Journal of Global Economics*, Vol.2, Issue 3, 2014, pp.2-6.

-ECHEVERRIA Carlos Jesus, "La cooperacion entre España y los paises del Maghreb en materia de defensa", in : *La politica arabe y mediterranea de Espana*, *Revista CIDOB d'Afers Internacionals*, No. 79/80, Barcelona, Diciembre 2007, pp.73-86.

-ECHEVERRIA Carlos Jesus, "La politica arabe y mediterranea de Espana, la cooperacion entre Espana y los paises Maghreb en materia de defensa", *Revista CIDOB d'AFERS ITERNACIONALES*, n°79-80, Espana-Barcelona, diciembre 2007, pp.74-75.

- EL HOUDIGUI Rachid, "L'Algérie et le Sahara occidental : Esquisse d'un jeu géopolitique à somme nulle", in : *Maroc-Algérie, Analyses croisées d'un voisinage hostile*, Editions KARTHALA, 2011, pp. 109-124.
- EL KAIDI Youssef, "Samuel Kaplan: US Position Towards the Sahara Issue Remains Unchanged", *Morocco World News*, Fez, April 22, 2013.
- EL MORABETY Ahmed, "Traité sur le Commerce des Armes, droits de l'Homme et droit international humanitaire", *Revue européenne d'études militaires*, Vol.7, N°1, Hivers-printemps 2017, pp.1-8.
- EL MORABETY Ahmed, "Evolution of Moroccan defense diplomacy", *Contemporary Arab Affairs*, Vol.10, Issue 2, 2017, pp. 241-255.
- EMILE Benoit, "Defense and Economic Growth in Developing Countries", *Economic Development and Cultural Change*, Vol. 26, No. 2, Jan 1978, pp.271-280.
- FIDAN Hakan & ARAS Bulent, "The Return of Russia-Africa Relations", *Bilig*, Number 52, Winter 2010, pp.47-68.
- JACOB Mundy, "Algeria and the Western Sahara Dispute", *The Maghreb Center Journal*, Issue 1, Spring/Summer 2010, pp.1-14.
- JAZOULI A., "L'Administration de la Défense Nationale", *Revue Maroc-Europe*, N°7, 1994, pp. 280-283.

- GRAY David H. & STOCKHAM Erik, "Al-Qaeda in the Islamic Maghreb: the Evolution from Algerian Islamism to Transnational Terror", *African Journal of Political Science & International Relations*, Vol 2(4), December 2008 .pp.91-97.
- HAROZ David, "China in Africa: Symbiosis or Exploitation", *Fletcher Forum of World Affairs*, Vol.35, Issue2, Summer 2011, pp.65-88.
- HART Jeffrey, "Three Approaches to the Measurement of Power in International Relations", *International Organization*, Vol. 30, N°2, University of Wisconsin, spring 1976. pp. 289-305.
- HERZ John H., "Idealist Internationalism and the Security Dilemma", *World Politics*, Vol. 2, No.2 Janvier 1950, pp.157-180.
- HERZ John H., "Political Idealism and Political Realism : A Study in Theories and Reality", *American Political Science Review*, Vol.46, No.2, June 1952, pp.550-552.
- HIPPEL K.Von, "Domestic Pressures in Irredentist Disputes: the Spanish Army and its Hold on Ceuta and Melilla", *Journal of North African Studies*, Volume1, Issue 2, 1996, pp.157-171.
- KACIMI Badr Jalal, "L'implication de l'Algérie dans l'affaire du Sahara : Une stratégie hégémonique sur fond de crise interne" in : *Maroc-Algérie, Analyses croisées d'un voisinage hostile*, Editions KARTHALA, 2011.
- KLECK Gary & MCEL RATH Karen, "The Effects of Weaponry on Human Violence", *Social Forces*, Vol. 69, N°3, March 1991, pp.669-692.

-KORKMAZ Suna, The Effect of Military Spending on Economic Growth and Unemployment in Mediterranean Countries, *International Journal of Economics and Financial Issues*, Vol. 5, No. 1, 2015, pp.273-280.

-LAMBELET John C., "Do Arms Races Lead to War?", *Journal of Peace Research*, Vol.12, June1975, pp.123-128.

-LEBOVIC James & ISHAQ Ashfaq, "Military Burden, Security Needs, and Economic Growth in the Middle East", *Journal of conflict resolution*, Vol.31, No.1, March 1987, p.106-138.

-LEFEVRE Raphaël, "The Algerian economy from 'oil curse' to 'diversification'?", *The Journal of North African Studies*, Vol. 22, No. 2, 2017, pp. 177-181.

-LEFEVRE Raphaël, "Morocco, Algeria and the Maghreb's cold war", *The Journal of North African Studies*, Vol. 21, No. 5, 2016, pp.735-740.

-LEFEVRE Raphaël, "North Africa's Berber question", *The Journal of North African Studies*, Vol.21, No.4, 2016, pp. 545-549.

-LIFFRAN Etienne, "Rivalité navale entre Maroc et Algérie", *Revue Défense Nationale*, N°114, Paris, 2012.

-LOUGHRAN Chris, WITING Julia & CROWTHER Greg, "Arms Management and Destruction in Sahel and Maghreb", *Journal of ERW and mine action*, Issue 18.2, Summer 2014, pp.16-18.

-M, Bonnefous, "Réflexions sur une Politique Arabe", *Revue Défense Nationale*, N° 8/9, Aout-Septembre 199, pp.1-190.

- NAUWELAERTS Philip, "Military Budgets, Underdevelopment and Dependency", *Africa Focus*, Vol.5, N°1-2, 1990, pp.5-20.
- OHAEBULAM Festus Ugboaja, "Ethical Issues in U.S. Policy on the Western Sahara Conflict", *Mediterranean Quarterly*, Volume 13, Number 4, 2002, pp.88-115.
- Perlo-FREEMAN Sam & BRAUNER Jennifer, "Natural Resources and Military Expenditure: The Case of Algeria", *The Economics of Peace and Security Journal*, Vol.7, n°1, 2012, pp.15-21.
- PORTER Geoff D, "Questioning Algeria's Non-Interventionism", *Politique étrangère*, 3 :2015, pp.43-55.
- REUTOV Aleksander, "Russia Gets a New Strategic Partner", *Kommersant*, April 5, 2001.
- REVEILLARD Cristophe, "Les Conflits de type infra-étatique en Afrique", *Géostratégiques*, n°25, 10/09, pp.193-199.
- ROSECRANCE Richard N, "War and Peace", *World Politics*, Volume 55, Issue1, October 2002, pp.137-166.
- RUPIYA Martin and others, "The Algerian Defence Industry: The search for self-sufficiency", in: "African Defence Industry For Africa", *African Armed Forces Journal* , 17-21 September, South Africa, 2014.
- SAADET Deger & Sen SOMANTH, "Military Expenditure Spin-off and Economic Development", *Journal of Development Economics*, Vol.13, Issues 1-2, October 1983, pp.67-83.

-SAIDY Brahim, "La Structure Constitutionnelle des Relations Civilo-Militaires au Maroc", dans : La Constitution marocaine de 2011-Analyses et Commentaires, *Centre d'Etudes Internationales*, L.G.D.J, 2012.

-SAIDY Brahim, "Relations Civilo-Militaires au Maroc: le facteur international revisité", *Politique Etrangère*, 2007/3 Automne, pp.589-603.

-SAIDY Brahim, "La Politique de Défense Marocaine : Articulation de l'Interne et de l'Externe", *Maghreb-Machrek*, N 202, Hiver 2009-2010, pp.115-131.

-SABOUR Adel Abdel, "Activating the Maghreb Union: New Incentives and Old Disruptors", *African Perspectives*, Volume 10, Issue 36, 2012, pp.30-41.

-SADDIKI Said, "The Western Sahara Dispute: A Moroccan Perspective", *Estudios Africanos*, No. 4, Colombia, Enero -Febrero de 2012, pp.20-25.

-SADDIKI Said, "The Sahara Wall: Status and Prospects", *Journal of Borderlands Studies*, 27 (2), September 2012, pp.199-212.

-SADDIKI Said, "La Vision Algérienne du Droit à l'Autodétermination à l'Epreuve du Principe de Non-Ingérence dans les Affaires Intérieures des Etats", in : *Maroc- Algérie Analyses Croisées d'un Voisinage Hostile*, Centre des Etudes Internationales Karthala, paris, January 2011.

- SEHIMI Mustapha, "La Politique de Défense Actuelle du Maroc : Constance et Perspectives d'évolutions", in: *Evolutions des politiques de défense des pays du Maghreb au regard des évolutions géopolitiques récentes*, Fondation Méditerranéenne d'Etudes Stratégiques, Toulon, 1993.
- SEHIMI Mustapha, "La Sécurité en Méditerranée Occidentale: Une Approche Maghrébine", in: Alvaro VASCONCELOS, *Européens et Maghrébins : une solidarité obligée*, Editions KARTHALA, Paris, 1993.
- STONE Martin, "The Angony of Algeria", *Journal of Public and International Affairs*, June 1998, pp.229-234.
- SULLIVAN Patricia L. & TESSEMAN Brock F., "US Military Aid and Recipient State Cooperation", *Foreign Policy Analysis*, (2011) 7, pp.275-294.
- TRANCA Oana, "La Diffusion des Conflits Ethniques: une Approche Dyadique", *Revue Etudes Internationales*, Volume 37, Numéro 4, décembre, 2006, pp. 501-524.
- VOLPI Frédéric, "Algeria versus the Arab Spring", *Journal of Democracy*, Volume. 24, N°3, July 2013, pp.104-115.
- ZOUBIR Yahia H., "The Unresolved Western Sahara Conflict and Its Repercussions", *Journal of Middle Eastern and Islamic Studies*, Vol. 4, No. 2, 2010, pp.85-99.
- ZOUBIR Yahia H. "The United States and Maghreb-Sahel Security", *International Affairs*, Volume 85, Issue 5, September 2009. pp. 977-995.

-ZOUBIR Yahia H. & ZUNES Stephen, "United States Policy in the Maghreb", in: Yahia H. ZOUBIR, *North Africa in Transition: State, Society and Economic Transformation in the 1990s*, University Press of Florida, Florida, 1999. pp. 227-243.

-ZOUBIR Yahia H., "La Politique Étrangère Américaine Au Maghreb : Constances et Adaptations", *Journal d'études des relations internationales au Moten-Orient*, Vol.1, No.1, July 2006, pp.115-133.

-ZOUBIR Yahia H., "The United States and the North African imbroglio:Balancing Interests in Algeria, Morocco and the Western Sahara", *Mediterranean Politics*, Vol.10, Issue2, July 2005, pp.171-202.

3-THESES ET MEMOIRES:

-ADDIH Abderrahman, *Effets Economiques et Financiers des Dépenses de Défense-Sécurité Marocaines*, Thèse de 3ème Cycle, Université de Paris-Dauphine, paris, 1995.

-ALAMI M'CHICHI Houria, *Le Conflit Maroc-Algérien : Une Rivalité d'ordre Stratégique*, Mémoire pour l'Obtention du Diplôme d'Etudes Supérieures Approfondies en Relations Internationales, Université Hassan II, Casablanca, 2005.

-ASLIHAN CELENK Ayse, *Military and Democracy in Turkey and Algeria: The Success or Failure of EU's Mediterranean Policy*, Master thesis, Bilkent University, Ankara, September 2003.

-BAUWENS Mario-Alessander, *Guns versus Butter : A Budgetary Trade-Off in the MENA Region*, Master thesis, Lund University, June 2002.

- BEN HAMMADI Badiia, *Le Maroc et les opérations de maintien de la paix*, université Mohamed1^{er}, Oujda, 2002.
- BRITEL Alae, *Le rôle de Sa Majesté Hassan 2, dans le processus de paix au proche orient*, Mémoire de Fin d'Etudes au Cycle Supérieur de l'Ecole de l'Administration, Rabat, 1995.
- HAMDOUNI Hamid, *Conseil supérieur de sécurité au Maroc : Inspirations et Perspectives*, Mémoire pour l'Obtention du Diplôme de Master en Droit Public, Université Hassan 1, Settat, 2012.
- HUTTUNEN Mikko, *The Arms Trade Treaty: an Interpretive Study* Master's Thesis, University of Lapland, Autumn 2014.
- Michael D., *Hegemonic Rivalry in the Maghreb: Algeria and Morocco in the Western Sahara Conflict*, Graduate Thesis Dissertations, University of South Florida, January 2012.
- MOUSTAPHA Faty, *La Politique de Sécurité et de Stabilité au Maghreb*, Thèse pour l'Obtention de Doctorat en Sciences Politiques, Université de Reims Champagne- Ardenne, France, mars 2016.
- SETTOUTI Bochra, *La Diplomatie Française et Les Intérêts Méditerranéens Maghrébins*, thèse de Doctorat, Université Nancy2, France, 2008.
- SOUIBAA Abdelhakim, *Forces Armées Royales Et Gestion Des Crises*, Mémoire Pour l'Obtention du Master en Droit Public, Université Hassan 1^{er}, 2011.

-TAMANI Fadhila, *Intégration économique régionale au Maghreb: enjeux, contraintes et perspectives*, Mémoire de magistère en sciences économiques, Université Mouloud Mammeri, Algérie, 2012.

-Yassine BELKAMEL, *Military Regimes, Political Power and Human Rights Violations in Postcolonial Algeria*, Thesis research, University of Waikato, Hamilton, New Zealand, 2014.

-ZEROUAL Mounir, *Le rôle du Maroc dans la gestion des conflits en Afrique*, Mémoire de DESA, Université Mohamed 1^{er}, Oujda, 2002.

4-ETUDES:

-ACHY Lahcen, *The Price of Stability in Algeria*, Carnegie Middle East Center & Carnegie Endowment For International Peace , The Carnegie Papers, April 2013.

-AIDA AMMOUR Laurence , *New Security Challenges in North Africa after the Arab Spring*, Geneva Center For Security Policy, Geneva, 2012/4.

-AIDA AMMOUR Laurence, *Evolution of the Algerian Defense Policy*, Centre Français de Recherche sur le Renseignement, 2 September 2013.

-AIDA AMMOUR Laurence, *The Algerian Foreign Policy on Western Sahara* , Bordeaux Institute for Political Sciences, 2013.

-AIDA AMMOUR Laurence, *Regional security cooperation in the Maghreb and sahel: Algeria Pivotal Ambivalence*, Africa Center For Strategic Studies, Africa security brief N°18, February 2012.

- AIDA AMMOUR Laurence, *La Nouvelle Diplomatie Algérienne face à la complexité des défis de sécurité régionaux*, JFC Conseil, Janvier 2015.
- ALDEN Chris & AGGAD-CLERX Faten, *Chinese Investments in Algeria and Egypt*, AFDB-Economic Brief, 2012.
- ALEXANDER Yonah, *Terrorism in North, West, & Central Africa: From 9/11 to the Arab Spring*, International Center for Terrorism Studies and the Potomac institute for policy studies, Special Update Report, January 2012.
- ALEXANDER Yonah, *Terrorism in North Africa and the Sahel in 2013*, International Center for Terrorism Studies and Potomac Institute for policy studies, Fifth Annual Report, United State of America, January 2014.
- ALEXANDER Yonah, *Terrorism in North Africa and the Sahel in 2014*, International Center for Terrorism Studies and the Potomac institute for policy studies, Sixth Annual Report, February 2015.
- ALIOUA Mehdi, *La Migration Transnationale des Africains Subsahariens au Maghreb*, Institut Français de Recherche à l'Étranger (IFRE), Octobre 2005.
- ALTERMAN Jon, B. & others, *The Dynamics of North African Terrorism*, Center For Strategic & International Studies (CSIS), March 2010.

- AMMOUR Laurence, *An Assessment of Crime related Risks in the Sahel*, NATO Defense College, Research Paper, No°53, November 2009.
- ASIM Kinza, *The Question of Maintaining Stability in the Post-Arab Spring*, DCMUN publications, 2014.
- BARNETT Michael & FINNEMORE Martha, "The power of liberal international organizations", in : *Power in Global Governance*, Cambridge University Press, 2005.
- BARRETT Richard, BERGER Jack, GHOSH Lila, SCHOENFELD Daniel, Mohamed EL-SHAWESH & Patrick M. SKINNER, *Libya, Extremism, and the Consequences of Collapse*, The Soufan Group, January 2016.
- BAYMAN Daniel, *Terrorism in North Africa: Before and after Benghazi*, Center for Middle East Policy , July 10, 2013.
- BLANCHARD Christopher M. & ZANOTTI Jim, *Libya: Background and United States Relations*, Congressional Research Service, CRC Report for congress, February 18, 2011.
- BOSERUP Rasmus Alenius, MARTINEZ Luis & HOLM Ulla, *Algeria after the Revolts Regime Endurance in a Time of Contention and Regional Insecurity*, Danish Institute for International Studies, DIIS Report 2014.
- BOUDICHICHE BOUCETTA Bouchra, *Marruecos y Espana en la Politica de Seguridad del Mediterraneo*, Instituto de Estudios Hispano-LUSOS, primera Edition, Rabat, Diciembre 2008.

- BOULANGER MARTEL Simon Pierre, *Transferts d'armes vers l'Afrique du nord: entre intérêts économiques et impératifs sécuritaires*, Group de Recherche et d'Information sur la Paix et la Sécurité (GRIP), Note d'Analyse, 24 Mars 2014.
- BROWNE Evie, *Drivers of Irregular Migration in North Africa*, GSDRC Helpdesk Research Report, September 2015.
- CHIVVIS Christopher S., Jeffrey MARTINI, *Libya After Qaddafi: Lessons and Implications for the Future*, RAND. Washington, 2014.
- CHUN Clayton K. S., *Do Oil Exports fuel Defense Spending?*, Strategic Studies Institute (SSI), February 2010.
- Claude MONIQUET, *The Polisarion Front : A Destabilizing Force in the region that is still active*, European Strategic Intelligence and Security Center, October 2008.
- CLEMENT Jean François, *le conflit du Sahara Occidental*, in :*Transfert d'armements et conflits locaux*, Institut Français de Polémologie, Paris, N°40, 1986.
- COLLIER Paul & HOEFFLER Anke, *Military Spending and the Risks of Coups d'Etats*, Center for the Study of African Economies, Departement of Economics, Oxford University, March 2007.
- D. GARTENSTEIN-ROSSS, Nathaniel BARR, George WILLCOXON and Norhan BASUNI, *The Crisis in North Africa: Implications for Europe and Options for EU Policymakers*, Netherlands Institute of International Relations, April 2015.

- DAGUZAN Jean-François, *Armées et société dans le monde arabe : entre révolte et conservatisme*, Fondation pour la Recherche Stratégique, note n°05/13, février 2013.
- DARBOUCH Hakim, *Russian-Algerian Cooperation and the 'Gaz OPEC': What is in the Pipeline?*, Center For European Policy Studies, CEPS Policy Brief, N.123, March 2007.
- DE HAAS Heis, *The myth of invasion: irregular migration from West Africa to the Maghreb and the European Union*, International Migration Institute & University of Oxford, October 2007.
- DIRVEN Adriaan, *Controlling Illegal Arms Circulation Within the Maghreb Region*, Turkish International Model United States, The 13th Annual Session of the TIMUN, Turkey, 2006.
- DRIS-AIT HAMADOUCHE Louisa & CHERIF Dris, *Argelia-España : unas relaciones de geometría variable*, Anuario Internacional CIDOB , 2007.
- DUMAS Mary-Lucy, *Les politiques de Défense des Etas du Maghreb*, in : *Méditerranée Occidentale : sécurité et coopération*, Fondation pour les études de défense nationale, Mai 1992.
- ECHEVERRIA Carlos Jesus, *The Algerian Armed Forces: National and International Challenges*, Real Instituto Elcano de Estudios Internacioanales y Estrategicos, Working Papers, n°8, 2004.
- ECHEVERRIA Carlos Jesus, *The Role of the Royal Armed Forces (FAR) in Modern Morocco*, Real Instituto Elcano de Estudios Internacionales y Estrategicos, 28/2/2003.

- ECHEVERRIA Carlos, *Cooperation in peacekeeping among the Euro-Mediterranean armed forces*, Institute for Security Studies, Chaillot papers No 35, February 1999.
- EL-JAMALI Hasnaa & VINATIER Laurent, *There and back: Trajectories of North African Foreign Fighters in Syria*, Small Arms Survey, Issue Brief, Number 3, July 2015.
- EL-kHATIRI Mohammed, *State Building-Challenges in a post-revolution Libya*, Strategic Studies Institute, October 2012.
- ELRICK Jennifer, *Migration in Morocco*, Hamburg Institute of International Economics, Focus Migration Country Profile, N°16, Hamburg, February 2009.
- ENGEL Andrew, *Libya as a Failed State: Causes, Consequences and Options*, Washington Institute For Near East Policy, Research Notes, No.24, November 2014.
- ESTRADA y Alejandro Aurelia Mane, *Africa del Norte : Su Importancia Geopolitica en el Ambito Energético*, Real Instituto Elcano, Documento de Trabajo, 12/4/2007.
- FERNANDA Faria & VASCONCELOS Alvaro, *La Sécurité dans le Nord de l'Afrique : Equivoques et Réalités*, Institut d'Etudes de Sécurité, Cahier de Chaillot N°25, Septembre 1996.
- FINAUD Marc, *The Arms Trade Treaty: Half Full or Half Empty?*, Geneva Center for Security Policy, GCSP Policy Paper, 20132/6, 13 August 2013.

- FLEURANT Aude, Perlo-FREEMAN Sam, WEZEMAN Pieter D. and WEZEMAN Siemon, *Trends in International Arms Transfers*, Stockholm International Peace Research Institute, SIPRI Fact Sheet, 2015.
- FREEMAN Sam perlo, *The Opportunity Cost of World Military Spending*, Stockholm International Peace Research Institute, 5 April 2016.
- GAUB Florence, *Arab Military Spending : behind the figures*, European Union Institute for Security Studies, May 2014.
- GENTILE Carmen, *Algeria Trades Oil rights for Russian Arms*, The International Relations and Security Network, 20 April 2006.
- Gianni DEL PANTA, *Why did not authoritarian regime fall in Algeria?*, Paper presented at the ECPR Graduate Conference 3-5 July 2014.
- GILES Keir, *Russian Interests in Sub-Saharan Africa*, Strategic Studies Institute & U.S Army War College Press, July 2013.
- GOUI Bouhania, *Is the Algerian Military mightier than the law?*, Arab Reform Initiative (ARI), June 2015.
- GOURDINE Patrice, *Al Qaida au Sahara et au Sahel : Contribution à la Compréhension d'une Menace Complexe*, Diploweb, Mars 2012.
- GREBE Jan, *Global Militarization Index 2014*, Bonn International Center for Conversion (BICC), Germany, 2014.

- HANLON Querine & HERBERT Matthew M., *Border Security Challenges in the Grand Maghreb*, United States Institute of Peace, 2015.
- Hanspeter MATTES, *Domestic Security in the Maghreb: Deficits and Counter*, German Institute of Global and Area Studies, GIGA WP 186/2012, Germany, 2012.
- HAROZ David, *China in Africa : Symbiosis or Exploitation*, The Fletcher Forum of World Affairs, Vol.35, 2 Summer, 2011.
- HEIS De Haas, *The myth of invasion: irregular migration from West Africa to the Maghreb and the European Union*, International Migration Institute, University of Oxford, October 2012.
- IRATNI Belkacem, *The Strategic Interests of the Maghreb States*, Nato Defense College, Rome, November 2008.
- ITRANI Belkacem, *Security challenges and issues in the Sahelo-saharan region: The Algerian perspective*, Friedrich-Ebert-Stiftung, Peace and Security Centre of Competence Sub-Saharan Africa, 2017.
- JORDAN Janvier, *EL Maghreb en la politica de defensa espanola*, Archivo Central, Ciudad Autonoma de Ceuta 2004.
- JOFFE George & PAOLETTI Emanuela, *Libya's Foreign Policy: Drivers and Objectives*, The German Marshall Fund of the United States, Mediterranean Papers Series, Washington, 2010.
- KARAGUEUZIAN Charlotte & CHOUCANE Audrey, *Taking Africa's Irregular Migrants into Account: Trends, Challenges and Policy Options*, African ABG, Vol. 5, Issue 1, 2014.

- KARTAS Moncef , *On the edge ? Trafficking and Insecurity at the Tunisian-Libyan Border*, Small Arms Survey, Geneva, December 2013.
- KIENLE Eberhard, *The Security Implications of the Arab Spring*, Geneva Center for Security Policy, GCSP Geneva Papers-Research Series, N°10, January 2013.
- KEITA Modibo, *La Résolution du Conflit Touareg au Mali et au Niger*, Groupe de recherche sur les interventions de paix dans les conflits intra-étatiques (GRIPCI) , Note de recherche, N°10, Juillet 2002.
- KATZ Mark N., *Russia and Algeria: Partners Or Competitors?*, Middle East Policy Council, 2007.
- LAGATTA Martina, KAROCK Ulrich, MANRIQUE Manuel and Pekka HAKALA, *Algeria's underused potential in Security Cooperation in the Sahel Region*, European Union- Directorate-General for External Policies, June 2013.
- LIBMAN Liron, *The New Arms Trade Treaty in Brief*, Lironsbawg, 24 april 2013.
- LOHMANN Annette, *Who owns the Sahara?, Old Conflicts, New Menaces: Mali and the Central Sahara between the Tuareg, Al Qaida and Organized Crime*, Friedrich-Ebert-Stiftung, Abuja, June 2011.
- LOUISE Christopher, *the Social Impact of Light Weapons availability and Proliferation*, United Nations Research Institute for Social Development, UNRISD Discussion Paper, n°59, march 1995.

-LUTTERBECK Derek, *Arab Uprising and Armed Forces: Between Openness and Resistance*, Geneva Center for the Democratic Control of Armed Forces, Geneva, 2011.

-LUTZ Fanny, *Une décennie de frénésie militaire ; dépenses militaires au Moyen-Orient et en Afrique du Nord*, Groupe de Recherche et de l'Information sur la Paix et la Sécurité (GRIP), Note d'Analyse, 26 février 2013.

-MAMPAEY Luc, *Une vente d'armes à la Libye serait un soutien implicite à la répression et aux détournements*, Groupe de Recherche Et de l'Information sur la Paix Et la Sécurité, 2 Juin 2009.

-MASETTI Oliver, KORNER Kevin, and FORSTER Magdalena & FRIEDMAN Jacob, *Two Years of Arab Spring: Where Are We Now? What's Next?*, Deutsche Bank, DB Research, January 25, 2013.

-MATTES Hanspeter, *Domestic Security in the Maghreb: Deficits and Counter Measures*, German Institute of Global and Area Studies, GIGA Working Papers, N°186, January 2012.

-MCQUINN Brian, *After the Fall: Libya's Evolving Armed Groups*, Small Arms Survey, Geneva, October 2012.

-MCQUINN Brian, *Armed Groups in Libya : Typology and Roles*, Security Assessment in North Africa & Small Arms Survey, Number 18, June 2012.

-Mehdi MEKDOUR, *Al Qaeda au Maghreb Islamique : Une Menace Multidimensionnelle*, Note d'Analyse du Groupe de recherche et d'information sur la paix et la sécurité, 26 août 2011.

- MEKDOUR Mehdi, *Al Qaeda au Maghreb Islamique : une menace multidimensionnelle*, Groupe de Recherche et d'Information sur la Paix et la Sécurité , Bruxelles, Aout 2011.
- MESSNER J.J, *Fragile States Index: fragility in the world, 2015*, The Fund For Peace and Foreign Policy Magazine, Washington, 2015.
- Mokhtar MARSOU, The Participation of the Moroccan Royal Armed Forces in Operation ALTHEA, in : 5th International Seminar on Security and Defence in the Mediterranean, *CIDOB Fondation*, Barcelona, Espana, December 2006.
- MOTT IV William H., *United States Military Assistance: An Empirical Perspective*, Greenwood Press, United States of America, 2002.
- MOUHIR Yasyn, *Moroccan Army Tops Army Maghreb Countries Contributing to Peacekeeping*, Moc Press, February 15, 2016.
- NUGENT Bob & COHEN Josh, *Mediterranean Dialogue Navies: Examination of the regions challenges*, AMI in the News, Navy Profile, 2013.
- OTTAWAY Marina, *American Policy in the Maghreb: Counterterrorism is not enough*, Woodrow Wilson Center, Viewpoint, N°42, October 2013.
- OUEDRAOGO Emile, *Advancing Military Professionalism in Africa*, the Africa Center for Strategic Studies, ACSS, Washington, July 2014.
- PAIRAULT Thierry, *China's Economic Presence in Algeria*, C.C.J Occasional Papers, N°1, January 2015.

- PALERI Prabhakaran, *National Security: Imperatives and Challenges*, Tata McGraw-Hill Publishing Company, New Delhi, , 2008.
- PECORARO Eugenia, *China's Strategy in North Africa; New Economic Challenges for the Mediterranean Region*, Institut Universitari d'Estudis Europeus, EUGOV Working paper, N°26, Barcelona, November 2010.
- PEZARD Stéphanie & GLATZ Anne-Kathrin, *Arms in and around Mauritania: National and Regional Security Implications*, Small Arms Survey, Geneva, June 2010.
- QUANDT William B., *Algerian Military Development: The Professionalization of a Guerrilla Army*, Rand Corporation, Santa Monica, California, 1992.
- RACHAMI Jawad, *Maghreb Integration and the Four-Sided Development Squeeze*, Center For International Private Enterprise, March 21, Washington, 2008.
- Rasmus Alenius BOSERUP, Luis MARTINEZ & Ulla HOLM, *Algeria after the Revolts Regime Endurance in a Time of Contention and Regional Insecurity*, Danish Institute for International Studies, Copenhagen 2014.
- REINARES Fernando, *Recent Evolution of Terrorism in the Maghreb*, Royal Institute Elcano, 10 November 2015.
- RENSMA Marco, *Morocco strengthens its military muscles*, MEYS Emerging Markets Research, 19 May 2015.

-Richard BARRETT, Jack BERGER, Lila GHOSH, Daniel SCHOENFELD, Mohamed EL-SHAWESH & Patrick M. SKINNER, *Libya, Extremism, and the Consequences of Collapse*, The Soufan Group, New York, January 2016.

-ROJAS DIAZ Emilio Sanchez, *Riesgos y Amenazas a La Seguridad y Defensa en el Maghreb*, in *Analisis y Evaluacion de la Estabilidad del Maghreb*, Monografias 133, Escuela de Altos Estudios de la Defensa, Ministerio de Defensa, mayo 2013.

-ROMEO NUNEZ Miguel Angel, *5+5 Initiative. Mediterranean security : shared security*, Instituto Espanol de Estudios Estrategicos (IEEE), Framework Document, 07/2012.

-ROUSSELLIER Jacques, *Terrorism in North Africa and the Sahel: Alqaeda's Freelance*, Middle East Institute, Policy Brief, N°34, August 2011.

-SALEM Paul & KADLEK Amanda, *Libya's Troubled Transition*, The CARNEGIE Endowment for International Peace, Washington. June 2012.

-SCHROEDER Matt, *Missing Missles : The Proliferation of Man-Portable Air Defence Systems in North Africa*, Small Arms Survey, Security Assessment in North Africa Issue Brief, N°2, June 2015.

-SENIORA Jihan, «Le Registre des Nations Unies sur les Armes Conventionnelles : Limites d'un Instrument de Transparence», *Groupe de Recherche Et D'information Sur la Paix Et la Sécurité*, Note Nations du GRIP, Bruxelles , 5 Février 2010.

- SLIJPER Frank, *Military Spending and European Union Crisis*, Transnational Institute, April 2013.
- Simon Pierre BOULANGER MARTEL, *Transferts d'armes vers l'Afrique du nord : entre intérêts économiques et impératifs sécuritaires*, Note d'analyse du Groupe de recherche et d'information sur la paix et la sécurité, 24 mars 2014.
- SOHN Andrew & FROUDE Jack, *Revolutionaries and Rebels: A case study of Armed groups in post-Gaddafi Libya*, The Institute For Middle East Studies, The Elliott School of International Affairs & The George Washington University, May 2014.
- STRAZZARI Francesco and ZAMPAGNI Francesca, "Illicit firearms circulation and the politics of upheaval in North Africa", in *Triggering Terror: Illicit Gun Markets and Firearms Acquisition of Terrorist Networks in Europe*, Flemish Peace Institute, Brussels, 17 April 2018.
- STREETER Devin C., *The International Arms Industry: the dangers posed by increased Small Arms Sale*, Strategic Informer, October 2012.
- SULLIVAN Patricia L. & TESSEMAN Brock F., *US Military Aid and Recipient State Cooperation*, *Foreign Policy Analysis*, 2011.
- TAJE Mehdi, *Enjeux Ouest Africains : Vulnérabilités et Facteurs d'insécurité au Sahel*, Club du Sahel et de l'Afrique de l'Ouest, Publication N°1, France, Aout 2010.
- TERTRAIS Bruno, *After Iran: Prospects for Nuclear Proliferation in North Africa*, Non-Proliferation Education Center (NPEC), 30 August 2010 – revised 17 October 2011.

- WARE Richard, *Libya : the consequences of a failed state*, Commons Briefing Paper no 8314, UK, 18 May 2018.
- WEZEMAN Siemon T., *The Future of the United Nations Register of Conventional Arms*, Stockholm International Peace Research Institute, SIPRI policy paper, N°4, Stockholm, August 2003.
- WEZEMAN Pieter D., *Arms Transfers to Central, North and West Africa*, SIPRI Background Paper, April 2009.
- ZOUBIR Yahia H. & DRIS AIT HAMADOUCHE Louisa, *Global Security Watch: The Maghreb; Algeria, Libya, Morocco and Tunisia*, ABC-CLIO, California, 2013.
-, *Opportunity Costs: Military Spending and the UN's Development Agenda*, A view from the International Peace Bureau, November 2012.
-, *Assessing the United Nations Register of Conventional Arms*, United Nations Office for Disarmament Affairs, UNODA Occasional Papers, N°16, April 2009.
-, *Overcoming Fragility in Africa: Forging a New European Approach*, European Report on Development (2009), Robert Schuman Center For Advanced Studies & European University Institute, Belgium, 2009.
-, *Smuggling of migrants into, through and from North Africa*, United Nations Office of Drugs and Crime (UNODC), New York, May 2010.
-, *The Naval Forces of Maghreb*, Centre D'Etudes Stratégiques de la Marine, Brèves Marines, N°184, November 2015.

-, *Defence and Security Opportunities in Algeria*, UKTI Defence & Security Organization and Uk Trade & Investment, 2011.
-, *Issues of the Maghreb Integration : The Cost of Non Maghreb*, Kingdom Of Morocco-Ministry Of Economy and Finance, October 2008.
-, *Analyse Régionale du Commerce Extérieure du Maghreb, 2008-2013*, Groupe des Ministres de Transport de la Méditerranée Occidentale (GTMO), Novembre 2015.
-, *20 Anniversaire de la Fermeture de la Frontière entre l'Algérie et le Maroc : Des Coûts Significatifs pour le Maghreb*, OXFAM, 27 Aout 2014.

4-DOCUMENTS:

- ANNAN Kofi, *We the peoples: The role of the United Nations in the 21st century*, Report prepared for the United Nations Millennium Summit, New York, September, 2000.
- Amnesty International, *Arms Transfers to the Middle East and North Africa: Lessons For an Effective Arms Trade Treaty*, United Kingdom, 2011.
- Algeria: Key Human Rights Concerns ahead of Presidential Elections*, Amnesty International, Media Briefing, 14 April 2014.
- ALGERIA- Fear and Silence : A hidden human rights crisis*, Amnesty International, Report issued by AMNESTY (AI Index: MDE28/ 11/96), London, November 1996.

-*Arms Transfers to the Middle East and North Africa: Lessons For an Effective Arms Trade Treaty*, AMNESTY INTERNATIONAL, United Kingdom, 2011.

-*Arms For Repression: will they be covered by an Arms Trade Treaty?*, Amnesty International, United Kingdom, 2011.

Barbara FREY, *Prevention of Human Rights Violations Committed with Small Arms and Light Weapons*, final report submitted in accordance with Sub-Commission resolution 2002/25, United Nations-General Assembly, A/HRC/Sub.1/58/27, 27 July 2006.

CNUCED, *rapport sur l'investissement dans le monde*, United Nations publication, New York, 2011.

-*Convention on Prohibitions or Restrictions on the Use of Certain Conventional Weapons Which May Be Deemed to Be Excessively Injurious or to Have Indiscriminate Effects*, concluded at Geneva on October 10, 1980, and entered into force in December 1983.

-Convenio entre el Reino de Espana y la Republica Argelina Democratica y Popular en materia de seguridad y de lucha contra el terrorismo y la criminalidad organizada, hecho en Argel el Junio de 2008.

-*Convention relative à la coopération militaire entre le gouvernement du Royaume du Maroc et le gouvernement de l'Etat des Emirates Arabes Unies*, Bulletin Officiel, N°6344.

-Dahir n°1-56-138 du 16 Kaada 1375 (25 juin 1956) portant création des Forces Armées Royales, publié dans : Bulletin Officiel N°2282, du 20 juillet 1956.

-Dahir n°1-72-258 du 9 regeb (19 aout 1972) Relatif à la Suppression du Ministère de la Défense Nationale et des Fonctions de Major Général Adjoint.

-Décret Royal n°1185-66 du 30 Joumada I 1387 (5 septembre 1967) relatif à l'organisation de la Défense du Royaume.

-Décret Royal n°1185-66 du 30 Joumada I 1387 (5 septembre 1967) fixant les attributions du chef d'état-major général des Forces armées royales.

-Décret n°781-67 du 9 moharrem 1388 (8 avril 1968) portant création et organisation de la Maison Militaire Royale.

-Décret royal n°1187-66 du 30 Joumada I 1387 (5 septembre 1967) portant création de l'inspection générale des Forces Armées Royales et fixant les attributions des inspecteurs généraux.

-Décret Royal n°1185-66 du 30 Joumada I 1387 (5 septembre 1967) fixant la compétence et les attributions du ministre de la défense nationale.

-Décret Royal n°1185-66 du 30 Joumada I 1387 (5 septembre 1967) relatif à l'Organisation de la Défense du Royaume.

-*Economic and Social Consequences of the Arms Race and Military Expenditures, Department of Disarmament Affairs, Report of the Secretary-General, UN Publication, United Nations, New York, 1983.*

-El Tratado de Amestad, Buena Vencidad y Cooperacion entre el Reino de Espana y la Republica Argelina Democratica y Popular, el 8 octubre de 2008.

-*Final Report of the Panel of Experts established pursuant to resolution 1973 (2011) concerning Libya*, United Nations-Security Council, (S/2014/106), 2014.

-*Final United Nations Conference on the Arms Trade Treaty*, United Nations-General Assembly, New York, 28 March 2013.

-*Global Terrorism Index (2015): Measuring and Understanding the Impact of Terrorism*, Institute for Economics and Peace, November 2015.

-Guy ANDERSON, *Defence Industrial Capabilities in Algeria*, in: *IHS Jane's Navigating the Emerging Markets*, Jane's Industry Quarterly, *IHS Jane's Defence Industry and Markets Intelligence Centre*, 2014.

-HOLTOM Paul, BROMLEY Mark, WEZEMAN Pieter D. et WEZEMAN Siemon T., *Trends in International Arms Transfers*, 2012, SIPRI Fact Sheet, Stockholm International Peace Research Institute, Mars 2013.

-*International Defence & Security Programme-Morocco*, Transparency International UK and Government Defence Anti-Corruption Index, June 2011.

-*International Defence & Security Programme-Morocco*, Transparency International UK and Government Defence Anti-Corruption Index, June 2012.

-*International Defence & Security Programme-Algérie*, Transparency International UK and Government Defence Anti-Corruption Index, June 2013.

-International Center for Transnational Justice & Centre d'Etudes en Droits Humaines et Démocratie & Geneva Center for the Democratic Control of Armed Forces, *Réformes du Secteur de la Sécurité à la Lumière des Recommandations de l'Instance Equité et Réconciliation*, Rapport de synthèse, 10 Avril, 2008.

-Jean-Pierre-DUFAU, Rapport fait au nom de la Commission de la Défense Nationale et des Forces Armées sur *le Projet de Loi (n°73) autorisant l'approbation de l'accord de coopération dans le domaine de la défense entre le Gouvernement de la République française et le Gouvernement de la République algérienne démocratique et populaire*, Assemblée Nationale n°343, 7 Novembre 2012.

-PARKER Sarah, *Implications of States' Views on an Arms Trade Treaty*, United Nations Institute For Disarmament Research (UNIDR), January 2008.

-Programme des Nation Unies pour le Développement (PNUD), Rapport mondial sur le Développement, 1994.

-KERVYN Jeanne & GEZE François, *The Organization of the Forces of Repression*, Extract from a Report presented by the Justice Commission for Algeria at the 32nd Session of the Permanent People's Tribunal on Human Rights Violations in Algeria (1992-2004), 5-8 November 2004.

-Kingdom of Morocco-M1A1 Abrams Tank Enhancement, Support and Equipment, *Defense Security Cooperation Agency (DSCA)*, News Release, Washington June 18 2012.

-La Convention relative à la coopération militaire entre le gouvernement du Royaume du Maroc et le gouvernement de l'Etat des Emirates Arabes Unies, Bulletin Officiel, N°6344, 28 jourmada I 1436 (19 mars 2015).

-*La Note au Sujet du Projet De création D'une industrie De Défense au Maroc*, Administration de la Défense Nationale, Rabat, 25 janvier 2012.

-League Algérienne de Défense des Droits de l'Homme (LADDH), *Rapport Algérie, La répression du Printemps Noir*, Avril 2001, 2002.

-*Les conditions économiques et sociales en Afrique du Nord 2012-2013*, Nations unies-commission économique pour l'Afrique, Vingt neuvième session du comité intergouvernemental d'experts, Rabat, 4-6 mars 2014.

-MANPAEY Luc, *Depenses militaires, Productions et transferts d'armes*, Rapport du GRIP, 2006.

-MANPAEY Luc, *Depenses militaires, Productions et transferts d'armes*, Rapport du GRIP, 2010.

-Mark PYMAN, *The Quality of Legislative Oversight of Defence in 82 Countries- Government Defence Anti-Corruption Index*, Transparency International UK- Defence and Security Programme, United Kingdom, September 2013.

-*Morocco 2013 Human Rights Report, Country Reports on Human Rights Practices for 2013*, United States Department of State, Bureau of Democracy, Human Rights and Labor, 2013.

-*POSITION COMMUNE 2008/944/PESC DU CONSEIL DE L'UNION EUROPÉENNE du 8 Décembre 2008, définissant des règles communes régissant le contrôle des exportations de technologie et d'équipements militaires, publié dans Journal officiel de l'Union européenne Français, L 335/99.*

-Pour une Nouvelle Stratégie de Défense intégrée du Maroc, un document présenté par l'équipe de www.far-maroc.on.ma, sans date de publication.

-*Rapport au Parlement 2014 sur les exportations d'armement de la France, Ministère de la Défense (2014), Aout 2014.*

-*Rapport Economique et Financier, Projet de Loi de Finances pour l'Année Budgétaire, Ministère de l'Economie et des Finances, Royaume du Maroc, 2015.*

-Report of the Secretary-General on the situation concerning Western Sahara [S/1998/997] of 26 October 1998.

-*Report of the United Nations Conference on the Illicit Trade in Small Arms and Light Weapons in all its aspects, UN Document A/CONF.192/15, 9-20 July 2001.*

-*Report of the assessment mission on the impact of the Libyan crisis on the Sahel region, United Nations-Security Council, (S/2012/42), 2012.*

-*Réformes du Secteur de la Sécurité à la Lumière des Recommandations de l'Instance Equité et Réconciliation, Rapport de synthèse, International Center for Transnational Justice & Centre d'Etudes en Droits Humaines et Démocratie & Geneva Center for the Democratic Control of Armed Forces, 10 Avril, 2008.*

–SIPRI yearbook (2003): *Armaments, Disarmament and International Security*, Stockholm International Peace Research Institute, 2003.

–SIPRI yearbook (2004): *Armaments, Disarmament and International Security*, –Stockholm International Peace Research Institute, 2004.

–SIPRI yearbook (2006): *Armaments, Disarmament and International Security*, Stockholm International Peace Research Institute, 2006.

–SIPRI Yearbook (2007): *Armaments, Disarmament and International Security*, Stockholm International Peace Research Institute Yearbook 2007.

–SIPRI yearbook (2009): *Armaments, Disarmament and International Security*, Stockholm International Peace Research Institute, 2009.

–The *Basic Principles on the Use of Force and Firearms by Law Enforcement Officials*, adopted at 8th United Nations Congress on the Prevention of Crime and the Treatment of Offenders, Havana, 27 August-7 September 1990.

–The *Military Balance*, The annual assessment of the military capabilities and defence economies, International Institute for Strategic Studies, (IISS), London, 1987-1988.

–*The Military Balance-The Annual assessment of the military capabilities and defence economics*, International Institute for Strategic Studies (IISS), London, 1999.

The Military Balance 2012, the annual assessment of the military capabilities and defence economics, (IISS), London, 2012.

- The United Nations Programme to Action to Prevent, Combat and Eradicate the Illicit Trade in Small Arms and Light Weapons*, UN Document A/CONF.192/15, 9-20 July 2001.
- The Battle For Libya: killings, Disappearances and Torture*, Amnesty International, United Kingdom, 2011.
- The Code of Conduct for Law Enforcement Officials*, Adopted by General Assembly resolution 34/ 169 of 17 December 1979.
- Unrestrained powers: Torture by Algeria Military Security*, AMNESTY INTERNATIONAL, (MDE 28/004 /2006), July 2006.
- Unrestrained powers: Torture by Algeria Military Security*, *Amnesty International*, (MDE 28/004 /2006) July 2006.
- United Nations Register of Conventional Arms, Report of the General Secretary, United Nations Document A/57/221, 17 July 2001.
- United Nations General Assembly Resolution N° **67/234**, "*The Arms Trade Treaty*".
- United Nations General Assembly Resolution N° **64/48**, "*The Arms Trade Treaty*".
- United Nations General Assembly Resolution N° **63/240**, "*Towards an arms trade treaty: establishing common international standards for the import, export and transfer of conventional arms*".
- United Nations General Assembly Resolution N° **61/89**, "*Towards an arms trade treaty: establishing common international standards for the import, export and transfer of conventional arms*".

- U.S Arms Control and Disarmament Agency, *World Military Experience and Arms Transfers*, 1988.
- US Arms Control and Disarmament Agency, *World Military Expenditures and Arms Transfers 1995*, US Government Printing Office, Washington, DC April 1996.
- WEZEMAN Siemon T. & WEZEMAN Pieter D., *The SIPRI Top 100 Arms-Producing and Military Services Companies*, Stockholm International Peace Research Institute, SIPRI Fact Sheet, 2013.
- Siemon WEZEMAN & Pieter WEZEMAN, *Trends in International Arms Transfers 2017*, SIPRI Fact Sheet, March 2018.
- WEZEMAN Siemon T. & WEZEMAN Pieter D., *Trends in World Military Expenditures 2014*, Stockholm International Peace Research Institute, SIPRI Fact Sheet, March 2015.
- WEZEMAN Siemon T. & WEZEMAN Pieter D., *Trends in World Military Expenditures 2016*, Stockholm International Peace Research Institute, SIPRI Fact Sheet, March 2017.
- WEZEMAN Siemon T. & WEZEMAN Pieter D., *Trends in World Military Expenditures 2017*, Stockholm International Peace Research Institute, SIPRI Fact Sheet, March 2018.

-الفهرس-

1	مقدمة.....
29	القسم الأول: واقع السباق نحو التسلح في المنطقة المغاربية.....
30	الفصل الأول: المؤثرات العامة في السباق نحو التسلح.....
30	المبحث الأول: البيئة الاستراتيجية الدولية وسباق التسلح.....
31	المطلب الأول: أهمية القوة العسكرية في العلاقات الدولية.....
32	الفرع الأول: تطور السوق الدولية للسلاح.....
32	أولا : ازدهار تجارة السلاح في العالم.....
36	ثانيا : نمو الإنفاق العسكري العالمي.....
42	الفرع الثاني: فشل الأمم المتحدة في تنظيم التسلح.....
42	أولا: محدودية آليات التنظيم.....
48	ثانيا: ضعف آليات الرقابة.....
54	المطلب الثاني: الأهمية الاستراتيجية للمنطقة المغاربية.....
54	الفرع الأول: أهمية المنطقة في الجيوستراتيجيا الدولية.....
54	أولا: المغرب الكبير في الاستراتيجية الأمريكية.....
58	ثانيا: روسيا والصين والمنطقة المغاربية.....

- 62..... الفرع الثاني: أهمية المنطقة في الجغرافيا السياسية الأوروبية.
- 62..... أولاً: فرنسا والمنطقة المغربية.
- 67..... ثانياً: إسبانيا والمنطقة المغربية.
- 73..... المبحث الثاني: البيئة الاستراتيجية الإقليمية وسباق التسلح.
- 74..... المطلب الأول: التحديات والمخاطر الأمنية القائمة.
- 74..... الفرع الأول: النزاعات الترابية والتهديدات العسكرية.
- 74..... أولاً: النزاع الحدودي وقضية الصحراء المغربية.
- 80..... ثانياً: التواجد العسكري الأجنبي في المحيط المغربي.
- 85..... الفرع الثاني: تعقد البيئة الأمنية في منطقة الساحل والصحراء.
- 85..... أولاً: الدولة الفاشلة وتداعياتها الأمنية.
- 89..... ثانياً: تطور مشكل الاتنيات وامتداداته الإقليمية.
- 94..... المطلب الثاني: المنطقة المغربية والتحديات الأمنية الجديدة.
- 94..... الفرع الأول: المخاطر الأمنية عبر الوطنية.
- 94..... أولاً: الإرهاب والجريمة المنظمة.
- 99..... ثانياً: الهجرة غير النظامية للأفارقة.
- 105..... الفرع الثاني: "الربيع العربي" والأمن المغربي.

- 105.....أولا: سقوط النظام الليبي وتداعياته.
- 109.....ثانيا: الآثار الأمنية للتحويلات العربية
- 114.....الفصل الثاني: السياسات الدفاعية والتسليحية للدول المغاربية
- 115المبحث الأول : الجيوش المغاربية وقدراتها العسكرية.
- 116المطلب الأول: نبذة عن الجيوش المغاربية.
- 116.....الفرع الأول: الجيش المغربي.
- 116.....أولا: القوات المسلحة المغربية.
- 121.....ثانيا: تحديث الجيش المغربي.
- 126الفرع الثاني: الجيش الجزائري.
- 126.....أولا: القوات المسلحة الجزائرية.
- 130.....ثانيا: تأهيل الجيش الجزائري.
- 137.....المطلب الثاني: اتجاهات الإنفاق العسكري في دول المنطقة.
- 137.....الفرع الأول: الإنفاق العسكري في المغرب.
- 137.....أولا: نمو الإنفاق العسكري في المغرب.
- 142.....ثانيا: الواردات العسكرية المغربية.
- 147.....الفرع الثاني: الإنفاق العسكري في الجزائر.
- 147.....أولا: تعاضم الانفاق العسكري الجزائري.
- 151.....ثانيا: الواردات العسكرية الجزائرية.

- 157.....المبحث الأول: السياسات العسكرية المغاربية.
- 158المطلب الأول: تطور السياسات العسكرية.
- 158.....الفرع الأول: العقيدة العسكرية المغربية.
- 158.....أولاً: تطور السياسة العسكرية المغربية.
- 163.....ثانياً: الدفاع كمذهب استراتيجي.
- 168.....الفرع الثاني: العقيدة العسكرية الجزائرية.
- 168.....أولاً: تطور السياسة العسكرية الجزائرية.
- 171.....ثانياً: مبدأ "عدم التدخل" بين النص الدستوري والواقع.
- 177.....المطلب الثاني: الدبلوماسية الدفاعية للدول المغاربية.
- 177.....الفرع الأول: على مستوى حفظ السلام الدولي.
- 177.....أولاً: الجيش المغربي والدبلوماسية الإنسانية.
- 182.....ثانياً : الجيش الجزائري والدبلوماسية الإنسانية.
- 186الفرع الثاني: على مستوى التعاون العسكري.
- 186.....أولاً: العلاقات العسكرية المغربية.
- 191.....ثانياً: العلاقات العسكرية الجزائرية.
- 197.....القسم الثاني: آثار السباق نحو التسلح في المنطقة المغاربية.
- 198.....الفصل الأول: الانعكاسات السلبية على الأمن المغاربي.

- 199.....المبحث الأول: آثار سباق التسلح على الأمن التقليدي
- 200المطلب الأول: التسلح المغاربي وسؤال الأمن القومي
- 200.....الفرع الأول: على الصعيد المحلي
- 200.....أولاً: التسلح وأمن الموارد
- 206.....ثانياً: التسلح وأمن الحدود
- 211.....الفرع الثاني: على الصعيد القومي
- 211.....أولاً: التسلح وتعميق التجزئة القطرية
- 216.....ثانياً: التبعية العسكرية والسيادة الوطنية
- 221.....المطلب الثاني: التسلح المغاربي وسؤال الأمن الجماعي
- 221الفرع الأول: تعطيل الأمن الجماعي الإقليمي
- 223.....أولاً: إعاقة الدفاع المغاربي المشترك
- 225.....ثانياً: ترجيح القوة في حل النزاعات الإقليمية
- 231.....الفرع الثاني: إضعاف الأمن الجماعي العربي
- 231.....أولاً: إعاقة النظام الأمني العربي
- 236.....ثانياً: تباعد المواقف حيال القضايا العربية
- 242.....المبحث الثاني: آثار سباق التسلح على الأمن غير التقليدي
- 243المطلب الأول: تأثير التسلح على الأمن السياسي

- 243.....الفرع الأول: الجيش والسلطة في الجزائر
- 243أولاً: نظام سياسي عسكري
- 248.....ثانياً: فساد المؤسسة العسكرية
- 252الفرع الثاني: المؤسسة العسكرية والأمن الديمقراطي
- 252.....أولاً: ملاحظات حول قطاع الدفاع بالمغرب
- 255ثانياً: قطاع الدفاع وسؤال الديمقراطية
- 260.....المطلب الثاني: تأثير التسلح على الأمن الاجتماعي
- 260الفرع الأول: تهديد أمن المجتمع
- 260.....أولاً: التسلح وصناعة الرعب
- 263.....ثانياً: فوضى السلاح وأمن الأفراد
- 270الفرع الثاني: الجيش وانتهاكات حقوق الإنسان
- 270أولاً: الجيش وخروقات حقوق الإنسان
- 275.....ثانياً: سوء استخدام السلاح
- 280الفصل الثاني: الانعكاسات السلبية لسباق التسلح على التنمية الاقتصادية والاجتماعية
- 281.....المبحث الأول: العبء الاقتصادي للإنفاق العسكري المغربي
- 282.....المطلب الأول: الاقتصاديات الوطنية للدول المغاربية

- 282 الفرع الأول: الملامح العامة للاقتصاديات المغربية.
- 282..... أولاً : أهم خصائص الاقتصاديات الوطنية.
- 287..... ثانياً: التوازنات الاجمالية للاقتصادات المغربية.
- 293 الفرع الثاني: السياسات الإنمائية للدول المغربية.
- 293 أولاً: السياسات الاقتصادية والاجتماعية المغربية.
- 296..... ثانياً: البلدان المغربية وتعطل التنمية.
- 302 المطلب الثاني: تأثير الإنفاق العسكري على التنمية الاقتصادية.
- 302..... الفرع الأول: آثار الانفاق العسكري على المؤشرات الاقتصادية.
- 302..... أولاً: آثار النفقات العسكرية على النمو.
- 306..... ثانياً: آثار النفقات العسكرية على الاستثمار.
- 310..... الفرع الثاني: واقع العلاقات الاقتصادية الإقليمية.
- 310..... أولاً: واقع التعاون الاقتصادي المغربي.
- 314..... ثانياً: سباق التسلح والتكلفة الاقتصادية لعدم الاندماج المغربي.
- 319..... المبحث الثاني: آثار العبء العسكري على التنمية الإنسانية.
- 320..... المطلب الأول: تأثير الانفاق العسكري على الأولويات الاجتماعية.
- 320..... الفرع الأول: الإنفاق العسكري والإنفاق على الصحة.
- 327..... الفرع الثاني: الإنفاق العسكري والانفاق على التعليم.

- 331.....الفرع الثالث: تعارض الإفراط في التسلح مع الأهداف الإنمائية للألفية
- 336.....المطلب الثاني: الإنفاق العسكري بالمنطقة وترشيده نحو التنمية
- 336.....الفرع الأول: بناء الاقتصاد العسكري الوطني
- 336.....أولاً: الاستثمار في الصناعة العسكرية المحلية
- 343.....ثانياً : ترشيد الإنفاق العسكري نحو التنمية
- 348.....الفرع الثاني: دمج بعد التنمية في سياسات الأمن القومي
- 348.....أولاً: ضرورة ربط الأمن بالتنمية
- 352.....ثانياً: جدلية الأمن والديموقراطية
- 358.....خاتمة
- 363.....لائحة المراجع
- 416.....الفهرس